الاجتهاد

مجلة متخصصة تعنى بقضايا الدين والمجتمع والتجديد العربي الاسلامي

العدد الرابع والأربعون — السنة الحادية عشرة — خريف العام ١٩٩٩ - ١٤٢٠هـ



دار الاجتهاد

بيروت


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الاجتهاد

مجلة متخصصة تعنى بقضايا الدين والمجتمع والتجديد العربي الاسلامي

العدد الرابع والأربعون

السنة الحادية عشرة

خريف العام ١٩٩٩ - ١٤٢٠هـ

رئيسا التحرير

الفضل شلق ورضوان السيد

مدير التحرير المسؤول

محمد السماك

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

تصدر عن :

دار الاجتهاد للابحاث والترجمة والنشر

ص . ب . : 5581/14 ــ بيروت ــ لبنان ــ تلفون : 866666، 862205

ساقية الجنزير ــ بناية برج الكارلتون ــ الطابق الثاني

التوزيع في الوطن العربي وكافة انحاء العالم:

الفلاح للنشر والتوزيع
AL-FALAH Publisher & Distributor

صندوق بريد 113/6590 بيروت ـ لبنان

فاكس 00961-1-856677

ـ طلبات الاشتراك محصورة بإدارة مجلة الاجتهاد

الاشتراك السنوي:

ـ المؤسسات والجامعات والهيئات في أقطار الوطن العربي وسائر الدول الأجنبية ١٠٠ دولار أميركي.

ـ الأفراد:

في أقطار الوطن العربي ٧٠ دولاراً أميركياً

خارج الوطن العربي ٧٠ دولاراً أميركياً

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً.

التسديد:

١ ـ إما بشيك مسحوب على أحد المصارف لأمر «دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر».

Dàr Al-Ijtihad For Research. Translation and Publication

٢ ـ أو بتحويل إلى العنوان التالي:

حساب «الاجتهاد»

رقم ٠٠،٠٤،٠١،٠٢٢٩٥٧ دولار أميركي

البنك السعودي اللبناني ـ الفرع الرئيسي

تلكس LABANK ٢١٤٦٩ LE ـ

ص. ب. ٦٧٦٥ ـ ١١ ـ بيروت ـ لبنان

Account «AL-IJTIHAD»
No. 00,04,01,022957 in US Dollars
Saudi Lebanese Bank, Head Office
Telex: LABANK 21469 LE.
P.O. BOX: 11-6765- Beirut, LEBANON

ثبت الموضوعات

مراجعات كتب



الافتتاحية

العرب والعثمانيون

رضوان السيد

عندما اتجه سليم الأول عام 1516 ـ بعد عامين من انتصاره على الصفويين في جالديران ـ للاستيلاء على الشام ومصر، وإسقاط الدولة المملوكية، كان المعتقدُ أنّ حركته الفجائية تلك عِلّتُها الوحيدة اتصالات المماليك السرية بإسماعيل الصفوي لدعمه في مواجهة العثمانيين. أمّا لماذا اعتبر المؤرخون حركتَهُ تلك «فُجائية»؛ فلأنّ العثمانيين دأبوا منذ مطلع القرن السادس عشر على مساعدة المماليك بالجند والعتاد في مواجهة البرتغاليين وقوى المدن الإيطالية. ومع أنّ مفاهيم الأمانة والغدر والتحالف والتخاصُم ما كانت شديدة الاعتبار في قواميس الدول وعلاقاتها آنذاك؛ فإنّ المؤرخين والمراقبين اعتبروا انكشاف المراسلات السرية بين المماليك والصفويين السبب المباشر من وراء مُسارعة السلطان العثماني لمصارعتهم. بيد أنّ الدراسات الحديثة كشفت عن أسبابٍ أُخرى لهذا التحول في السياسات العثمانية، من الدعم إلى المهاجمة بما يتجاوز التألم للغدر المملوكي. فقد كانت لدى المماليك أسبابهم الظاهرة للخوف من القوة العثمانية الصاعدة والتي سارعت إلى الاستيلاء على بعض الجيوب الحليفة لهم في آسية الصغرى، في الوقت الذي كانوا يساعدونهم فيه في المواجهة البحرية مع البرتغاليين. يقول الباحثون اليوم إنّ الدولة المملوكية كانت قد بلغت من الضعف حداً لم تعد تنفعُ فيه المساعدات، وبذلك صار البحران المتوسط والأحمر عُرضةً للسقوط في يد البرتغاليين (ومن ورائهما بحر العرب والمحيط الهندي) كما أنّ هذا الضعف ذاته كان على وشك تحويل

المماليك إلى حلفاء صغار للصفويين، بعد إذ عجز العثمانيون (رغم انتصارهم في جالديران) عن إسقاط الدولة الصفوية.

بيد أنّ هذه المسوِّغات الاستراتيجية، ذات الطابع المؤقت، صارت علاقةً عثمانيةً عربيةً امتدت على مدى أربعة قرون. فخلال القرن السادس عشر بالذات خسر العثمانيون الحرب البحرية في مواجهة البرتغاليين، كما أنهم ما تمكنوا من تنحية الصفويين رغم احتلال عاصمتهم عدة مرات. لكنْ رغم ذلك فإنّ الرأي السائد أنّ استمرار السيطرة العثمانية على الديار العربية يعود إلى تمكنهم من حمايتها من القوى الأوروبية المتزايدة السطوة في البحر، والتي كان يمكن أن تحتلّ البلدان العربية أو سواحلها على الأقلّ. على أنّ ذلك إن صَحَّ في بلدان المغرب (تونس والجزائر) فهو غير صحيح، بالنسبة لبلدان المشرق. فقد كان همّ الأوروبيين إقامة مرتكزاتٍ ومحطاتٍ تجارية/عسكرية على السواحل العربية، وقد أمكن لهم ذلك منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر رغم وجود العثمانيين. ولذلك فإنّ الاستمرارية العثمانية في المشرق العربي ينبغي البحث عن أسبابٍ لها غير الحماية العسكرية من الخطر الأوروبي.

أول هذه الأسباب: التراتبية الاجتماعية/السياسية التي استقرت في العالم الإسلامي منذ ظهور السلاجقة في القرن الحادي عشر الميلادي. فقد صارت الطبقة العسكرية الحاكمة في سائر ديار الإسلام (أرباب السيوف) من الشعوب التركية، ومن بينهم المماليك أنفسهم الذين حكموا مصر والشام لأكثر من قرنين. ولذلك فإنّ العثمانيين (الترك هم أيضاً) عندما كسروا شوكة المماليك في الشام ومصر، ما عادت هناك عصبيةٌ داخليةٌ تُواجههم ـ بل إنّ بعض مظاهر المقاومة والتمرد التي ظلّوا يواجهونها حتى القرن الثامن عشر، جاءت من جانب بقايا المماليك أو الشعوب التركية الأخرى في مصر ونواحي سورية الشمالية.

وثاني تلك الأسباب للبقاء العثماني الطويل، الانتماء المتقارب أو

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

الواحد في الدين والثقافة للعثمانيين وللعرب معاً. وقد عنى هذا التوحُّد توحداً في المشروع، وفي التطلعات، وفي النظرة إلى السلطات وآلياتها ووظائفها. فقد كانت الكثرة الكاثرة من أهل الشام ومصر منتميةً إلى الإسلام السني، الذي نصّب العثمانيون أنفسهم دُعاةً له وحُماة. وبذلك ما كانت هناك مسوِّغاتٌ للتمرد الانفصالي لعدم وجود مشروعٍ بديل، يخلُقُ من حوله عصبيةً سلطويةً بديلة.

وثالث تلك الأسباب أسلوب العثمانيين في ممارسة السلطة والسيطرة. فإلى جانب نظام المِلَل الذي كانت جوانب منه مطبَّقةً قبل مجيئهم، كان ذلك الاعتراف من جانبهم، بالتعددية المذهبية، وأشكال التنظيم الاجتماعي/السياسي الأخرى: من الطرق الصوفية وإلى تنظيمات الأصناف، وعلاقات الإقطاع والالتزام. وهكذا فقد كان هناك مجالٌ رحبٌ نسْبياً للحِراك الاجتماعي والثقافي. صحيحٌ أنّ العثمانيين قدّموا المذهب الحنفي على المذاهب السنية الأخرى ـ وقد كان العرب في المشرق شافعيةً في الغالب، كما كانوا مالكيةً في الغرب الإسلامي ـ، لكنّ ذلك التقديم كان في المراتب أو الهرميات العليا الرسمية وحسْب. وظلّ الشافعية والمالكية يتحركون في مناصب الفتوى والتدريس والإمامة والأوقاف، والطرق الصوفية. وكما تضاءل التوتر الذي أحدثته وحدانية المذهب الحنفي في القرن السادس عشر، لبقاء مناصب ومراتب أخرى من نصيب الآخرين، تضاءل التوتر الذي أحدثه تتريك المناصب الدينية والمدنية، لتزايد الأحناف من بين العرب من جهة، وتزايد الإداريين من بينهم أيضاً بعد القرن السابع عشر.

وإذا كانت هناك أسبابٌ وجيهةٌ لاستمرار العثمانيين في الديار العربية؛ فإنّ ذلك لا يعني أنه لم تكن هناك اضطراباتٌ وأحداث تمردٍ كبرى عليهم ومنذ العقد الأول لدخولهم إلى الشام ومصر. بيد أنّ تلك الأحداث ما تهددت سيطرة العثمانيين جدياً إلاّ بعد القرن الثامن عشر. **في المرحلة الأولى**: كانت هناك أحداث عصيان بقايا المماليك، والصراعات بين

الإقطاعيين والملتزمين على زيادة الحصّة أو منطقة النفوذ. وكان بعض هؤلاء (مثل فخر الدين وعلي جانبولاد) يحظى بمساندة قوةٍ أوروبيةٍ أو أكثر. لكنّ الأوروبيين إبان سطوة الدولة العلية وقوتها حتى القرن الثامن عشر، ما كانوا يهدفون من وراء دعم هذا المتمرد أو ذاك إلى استتباعه أو الاستيلاء عن طريقه على جزءٍ من أملاك العثمانيين، بل كانوا يهدفون إلى مساومة الدولة العلية على هذا الامتياز أو ذاك في مجالاتٍ وساحاتٍ أخرى. أمّا في **المرحلة الثانية**: فإنّ تشجيع هذا المتمرد أو ذاك كان هدفه استتباعه، مع ظهور السوق الرأسمالي العالمي وصعود المصالح المرتبطة به.

لقد بدا العثمانيون في الكتابات القومية العربية، علةَ العلل في الانحطاط العربي، كما بدوا فرسان الجهاد رمز قوة الإسلام ومجده في كتابات الإسلاميين في العقود الثلاثة الأخيرة. لكنّ الدراسات الوثائقية الكثيفة في العقود الأخيرة أيضاً تُظْهِرُنا على عالمٍ عثمانيٍّ لا ينتمي إلى صنف الشياطين الأشرار، ولا إلى صنف الملائكة الأطهار.

وننشر في هذا العدد من مجلة الاجتهاد دراساتٍ عن المجال العربي وناسه واقتصاده وثقافته وسياساته، سعياً لمزيدٍ من المعرفة والتدقيق في القرون التاريخية الأربعة التي عاشتها في بلادنا في ظلّ سلاطين بني عثمان.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفتح العثماني لبلاد الشام وآثاره المباشرة

نقولا زيادة

(1)

إن المنطقة الممتدة من البحر المتوسط غرباً إلى حدود إيران الشرقية شرقاً، ومن البلقان شمالاً حتى الحجاز جنوباً، كانت تتولى أمورها، في السنوات الأولى من القرن السادس عشر، ثلاث دول هي: دولة المماليك وعاصمتها القاهرة، والدولة العثمانية وعاصمتها اسطنبول (منذ سنة 1453) والدولة الصفوية وعاصمتها تبريز (ثم انتقلت العاصمة فيما بعد إلى قزوين ثم استقرت في اصفهان).

تأسست الدولة المملوكية سنة 1250 في مصر، وبعد ذلك توسعت في بلاد الشام تدريجاً واستولى سلاطينها على ما كان قد تبقى هناك من إمارات صليبية بحيث إنها أخرجت هؤلاء المحتلين نهائياً من البلاد لما فتح السلطان خليل بن قلاون عكا سنة 1291. ثم أتم سلاطين المماليك استعادة ما تبقى من بلاد الشام وأضافوا أرمينية إلى ملكهم. وبسطوا نفوذهم على الحجاز فكانوا، من ثم، حراس الحرمين الشريفين.

وهذه الدولة التي كانت قوية غنية بسبب تجارة التوابل وسواها التي كانت تنقل من شواطىء المحيط الهندي الشرقية إلى أوروبا عبر مصر وبلاد الشام إلى موانىء البحر المتوسط حيث كان تجار المدن الإيطالية، وخاصة البندقية وجنوة وبيزا، ينقلونها إلى أوروبا. إلا أن الضعف دب فيها في القرن

الخامس عشر خاصة بسبب كثرة النزاعات التي قامت بين زعماء المماليك وفرّقتهم؛ وبسبب إهمال الأراضي الزراعية في مصر خاصة، فقد شحت موارد البلاد وكانت الخزينة المملوكية تشكو من عجز مالي مستمر، بحيث إن السلطان كان، في غالب الأحيان، عندما ينوي القيام بحملة عسكرية ضد خصوم الدولة في الشمال، يلجأ إلى فرض مال خاص على التجار وسواهم من السكان.

ولما اكتشف البرتغاليون طريق جنوب إفريقيا إلى الهند، قبيل سنة 1500، احتكروا تجارة التوابل وسواها من منتوجات بلاد المحيط الهندي، ففقد المماليك مورد رزق رسمي كبير.

ويمكن القول إجمالاً إن دولة المماليك، في مطلع القرن السادس عشر دب الهرم في كيانها وأصبحت في وضع لا تُحسد عليه.

أما الدولة العثمانية فيعود تأسيسها إمارةً في شمال غرب الأناضول إلى عثمان (1281 ـ 1324) وكانت في حروب مستمرة مع الدولة البيزنطية، وكان يرفدها تركمانيون من الشرق، فتقوى بهم. وقد سقطت مدن مهمة في أيديهم مثل بروسه (التي اتخذوها فيما بعد عاصمة لهم) ونيقية. وفي النصف الثاني من القرن الرابع عشر اجتازوا من آسية الصغرى إلى البلقان ونجحوا في احتلال جزء منه بحيث أصبح اتجاههم غرباً في تلك المنطقة فنقلوا العاصمة إلى ادرنه (1366). وتابعوا توسعهم في أيام بايزيد (1389 ـ 1403) الذي تم في أيامه تأسيس الجيش الإنكشاري الذي أصبح عصب القوة العثمانية الضاربة الأساسي فيما بعد وقد أطلق الخليفة العباسي في القاهرة المتوكل على بايزيد لقب سلطان الروم (1394).

على أن العثمانيين لم يهملوا الأناضول. فبايزيد نفسه وسع أملاك الدولة في تلك النواحي فاستولى على أنقره ومناطق أخرى. لكن غزوة تيمور لتلك البلاد وانتصاره على بايزيد في معركة أنقره (1402) وأسره، هزت أركان الحكم العثماني في آسية الصغرى، وقد مرت فترة طويلة والأمور مضطربة إلى أن تولى الحكم محمد الثاني (1451 ـ 1481) فكان أول عمل كبير له

فتح القسطنطينية (1453) التي ستنقل إليها العاصمة وتظل عاصمتها إلى نهاية الإمبراطورية العثمانية.

ثم اهتم محمد الفاتح بآسية الصغرى فأعادها إلى سلطة الدولة. وعاد السلاطين العثمانيون أيضاً إلى أوروبا فتوسعوا فيها.

ففي أوائل القرن السادس عشر كانت الدولة العثمانية، مع أنها تكاد تكون معاصرة لدولة المماليك زمناً، قوية نشيطة فتية مخيفة.

أما الدولة الصفوية فقد ولدت رسمياً سنة 1501 لما تولى شؤونها الشاه اسماعيل. والأصل فيها أن الشيخ صفي الدين (توفي 1334) أنشأ طريقة صوفية في أذربيجان وسماها الصفوية. ومع أنه من المرجح أن الشيخ صفي الدين كان سنياً فإن المنطقة التي انتشرت فيها طريقته كان يقطنها كثير من الشيعة. ويبدو أنه خلال القرن الخامس عشر أصبحت الصفوية شيعية.

في سنة 1501 أعلن إسماعيل بن حيدر (شيخ الصفوية) نفسه ملكاً (شاهاً) وظل بطبيعة الحال المرشد الأكبر للطريقة، وبذلك قامت دولة الصفويين. احتل الشاه إسماعيل أذربيجان ثم قاد جيوشه شرقاً فاحتل فارس في نحو عشر سنوات. وأصبح منافساً للدولة العثمانية، لأنه كان يحاول الاستيلاء على المناطق الشرقية في الأناضول حيث كانت تقوم فئات شيعية. واتخذ الشاه من اصفهان عاصمةً له (توفي 1524).

فالدول الثلاث التي كانت تحكم المنطقة التي أشرنا إليها في فاتحة هذا الحديث كانت فيها دولتان سنيتان هما المماليك والعثمانيون ودولة شيعية هي الدولة الصفوية.

(2)

كان «من الطبيعي أن تتأزم العلاقات بين السلطنة المملوكية والامبراطورية العثمانية بسبب متاخمة أراضيهما وبسبب صراعهما على النفوذ، خاصة وأن السلطنة المملوكية كانت في مرحلة الانحطاط بينما الامبراطورية العثمانية كانت

في طريقها إلى الأوج وتطمح إلى زعامة العالم الإسلامي، شأن الدول الإسلامية الكبرى. وقد وجدت عدة مناسبات للاحتكاك ثم الاصطدام بين العثمانيين والمماليك في النصف الثاني من القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر» (عبد الكريم رافق).

أما منطقة التخوم بين العثمانيين والمماليك فكانت أَلبستان، على الفرات الأعلى بين مرعش وملطية. لكن سعة الإمارة أو ضيقها كان يتوقف على قوة الحاكم ونشاطه إذ إنها كانت تتسع غرباً مثلاً.

بين سنتي 1337 و1339 أنشأت قبيلة تركمانية إمارةً في هذه المنطقة باسم ذي القادرية (وورد الاسم ذو الغادر). كان المماليك يعتبرون هذه المنطقة من أملاكهم؛ وكان العثمانيون يجاورونها من الشمال. فإذا اختلف أمراء البيت الواحد كان الواحد يستنجد بالمماليك والآخر يستعدي بالعثمانيين. وقد تولى الإمارة شاه سوار (1466 ـ 1472) وأعلن استقلاله عن المماليك والتزم الدولة العثمانية. وقد وجه المماليك ثلاث حملات ضد شاه سوار لكنه تغلب عليهم فيها إلى أن كانت الحملة الرابعة بقيادة يَشْبَك الدوادار (1470) التي انتصرت عليه وأَسَرَته وحُمل إلى القاهرة وصُلب فيها.

وفي الفترة التي تلت شاه سوار تولى الإمارة كثيرون وكان الواحد، كما مر بنا، يستنجد بالمماليك ويعتمد الآخر على العثمانيين. ومن ثم فإن العداء الطبيعي بين المماليك والعثمانيين بسبب الجوار وتضارب المصالح، زاد بسبب هذه النزاعات الأسرية المحلية.

وقد وقعت اصطدامات مسلحة بين القوى العثمانية والجيوش المملوكية بين سنتي 1485 و1492. ذلك أن العثمانيين أخذوا بالتوسع في أنحاء البلاد وتقوية نفوذهم هناك، الأمر الذي اعتبره المماليك تحدياً لهم. لذلك فإننا نشهد حملات أربعاً يرسلها المماليك إلى الحدود الشمالية وتشتبك في قتال مع الخصوم، وتنتصر عليهم. فقد كان العثمانيون يومها منهمكين في التوسع في أوروبا؛ فضلاً عن الخصومات الداخلية.

بعد قيام الدولة الصفوية (1501) وتمكن الشاه إسماعيل من تثبيت دعائم

ملكه، أخذ، كما ذكرنا، يتدخل في شؤون المناطق الشرقية من آسية الصغرى فاحتل أَلِبستان (1507)؛ وهكذا أصبح مشاركاً في الخصومات الحدودية، وكان ذلك مزعجاً للعثمانيين والمماليك على السواء؛ لكن أذاه للعثمانيين أكبر: فهو قريب وقوي ونشيط.

في سنة 1512 تولى السلطان سليم (الأول) عرش الدولة العثمانية. وبعد أن قضى على ثورات محلية متعلقة بالعرش (وكانت قد بدأت قبل ذلك) قرر أن يتنبّه للشرق. وكانت ضربته الأولى ضد الصفويين إذ انتصر عليهم (1514) في معركة جلديران. وكان من أسباب انتصار العثمانيين الرئيسية في هذه المعركة استعمال البنادق والرصاص وأثر ذلك في قتل المحاربين الذين كانوا في أكثرهم فرساناً.

لكن ثمة أمر آخر يجدر بنا التوقف عنده لا بالنسبة إلى ما نحن فيه، ولكن بالنسبة للشاه وخلفائه. فقد كان هذا أول انكسار له. وقد أثر هذا، بالنسبة للمقاتلين، على موقفهم من المرشد الأكبر المفروض أن يكون بعيداً عن الانكسار!

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بين سنتي 1492 و1514 سادت فترة هدوء بين العثمانيين والمماليك، بحيث أن أولي الأمر تبادلوا الرسل والهدايا. وحتى لجوء الأمير جم ابن محمد الفاتح إلى المماليك (1481) بعد فشل محاولته تولي السلطة، وامتناع السلطان قايتباي عن تسليمه إلى العثمانيين، جرى تجاوزه في فترة الهدوء تلك.

لكن انتصار العثمانيين على الصفويين سنة 1514 أدى إلى اختلال في توازن القوى. وعلى أثر المعركة وضع السلطان سليم علياً ابن شاه سوار حاكماً على ألبستان، الأمر الذي أقلق المماليك. ولكن الذي أثار حفيظة العثمانيين على المماليك هو تراسلهم مع الشاه اسماعيل الصفوي في سبيل تنظيم العمل ضد القادمين من الشمال. ويبدو أن المماليك جربوا أن يحولوا دون وصول القوافل التي تحمل المؤن إلى السلطان سليم.

هذه الأمور كان لا بد لها من أن توصل الوضع بين العثمانيين

والمماليك إلى المواجهة. وقد قرر السلطان المملوكي قانصوه الغوري أخذ المبادرة فخرج في ربيع 1516 إلى دمشق وحلب لملاقاة خصومه عند حدود مملكته. وكان يصحبه الخليفة المتوكل وقضاة المذاهب الأربعة. وكان جيشه كبيراً فيه خمسة آلاف من المماليك وسواهم.

«وظن السلطان قانصوه الغوري أن مجرد ظهوره على الحدود الشمالية من ممتلكاته سيخيف السلطان العثماني فيتنازل له عما يريد. وكان الغوري يفاوض في الوقت ذاته الشاه إسماعيل الصفوي ليتحالف معه ضد العثمانيين. ولكن وقوع مراسلات الغوري إلى الشاه إسماعيل في أيدي السلطان سليم، جعل هذا يتعجل الأمر للقضاء على جيش المماليك. ولهذا احتل عنتاب (عين تاب) واستعد للمسير إلى حلب للقاء الغوري الذي دخلها في 10 جمادى الثاني/ 11 تموز [1516]. وإذا كان السلطان الغوري قصد فعلاً من مجيئه إلى بلاد الشام مجرد إخافة العثمانيين ودفعهم للتنازل له عما يطالب به، فإنه يكون، إزاء ما حدث، قد أساء التقدير، لأنه بعمله هذا قد استثار العثمانيين ودفعهم إلى القتال»، (عبد الكريم رافق).

التقى الجيشان العثماني والمملوكي في مرج دابق، شمالي حلب، في يوم قائظ من شهر آب/أغسطس، وانتهت المعركة بانتصار العثمانيين وموت الغوري وتفرق من تبقى من المماليك. ويقول بعض الرواة إن القتال كان بدءًا يسير في صالح المماليك الذين أبدوا شجاعة كبيرة. لكن ثمة من يرى أن الأمر لم يعدُ خطةً لجأ إليها السلطان سليم بأن أمر رجاله بأن يتراجعوا، فلما لحق بهم المماليك، ارتدوا عليهم وأصلوهم نيران مدافعهم، وهو الأمر الذي أدى إلى انتصار العثمانيين في جلديران على إسماعيل الصفوي. هذا السلاح لم يكن بوسع الفرسان أو سواهم مقابلته بالقسي والرماح.

على أن الانكسار المملوكي كانت له أسباب أخرى. فقد كان جان بردي الغزالي (نائب حماة) متواطئاً مع العثمانيين فانسحب من المعركة بهدوء. ومثل ذلك يقال عن خاير بك. وعندما نذكر هذا يصبح ما هناك من أسباب أخرى أمراً ثانوياً. فقد كان الجيش المملوكي أقل عدداً وكان خالياً من روح

التضامن التي كان الجيش العثماني الإنكشاري لا يزال يتميز بها. وهناك التنظيم العسكري: فقد كان جيش سليم منظماً، فيما كان جيش الغوري يفتقر إلى الوحدة. ويبدو أن الخلاف قد دب بين فريقي المماليك ـ المشتروات (مماليك الغوري) والقرانصة (مماليك السلاطين السابقين). فقد دفع الغوري بهؤلاء إلى المعركة وأخر أولئك ليظلوا درعاً خاصاً به فيما بعد.

دخل سليم حلب بعد انتصاره في مرج دابق، فاستقبله أهلها. وهناك خطب له بـ «خادم الحرمين الشريفين».

واتجه سليم نحو دمشق، إلا أنه أرسل إلى المدينة بطلب تسليمها قبل وصوله؛ ويوم الجمعة (29 شعبان 922/ 27 أيلول 1516) دخل الوالي العثماني ومعه كبار الموظفين دمشق، وفيه خطب باسم السلطان سليم في الجامع الأموي. وبعد ذلك بيومين وصل السلطان إلى ظاهر دمشق فخرج القضاة الأربعة ونائب القلعة المملوكي للقائه وتسليمه المدينة. أما دخوله إلى المدينة فقد جاء بعد ذلك بنحو أسبوعين. وأدخل السلطان سليم، قبل دخوله دمشق وبعد ذلك، بضع تنظيمات وإصلاحات خاصة بالقضاء والعلماء والشؤون المالية. وجعل لقاضي القضاة الحنفي دوراً رئيسياً في تثبيت القضاة والقائمين على الشؤون الدينية والمدارس. كما أُجري إحصاء للسكان والممتلكات في دمشق.

وتأكد السلطان من أن جيوشه احتلت ما تبقى من بلاد الشام إلى الجنوب من دمشق وخاصة القدس وغزة. وفي الفترة المتأخرة من إقامته في دمشق زار قبر الصوفي المشهور ابن عربي ووزع المال على المتصوفة والعلماء.

خرج السلطان سليم من دمشق قاصداً فتح مصر في أواخر سنة 1516، وفي مطلع السنة التالية التقى العثمانيون والمماليك (بقيادة طومان باي) في الريدانية حيث انكسر الآخرون، وبعد ثلاثة أيام (3 محرم 923/ 26 كانون الثاني/ يناير 1517) دخل السلطان سليم القاهرة. ومع أن طوماي باي حاول المقاومة في مصر، لكن ذلك لم يؤد إلى نتيجة، إذ ألقي القبض عليه وشنق

على باب زويلة (21 ربيع الأول 923/ 13 نيسان/ أبريل 1517). وبذلك انتهت دولة المماليك.

أقام السلطان سليم في مصر حتى أواخر العام، وبعد أن عين خايربك حاكماً لها، عاد إلى دمشق، فقضى بعض الوقت يدبر الأمور. وعين جان بردى الغزالي حاكماً للشام. لكن تهديد الصفويين لشرق الأناضول حمل السلطان على الاتجاه نحو الشمال. وفي الواقع فإنه بعد خروج السلطان من دمشق (10 صفر 924/ 21 شباط ـ فبراير ـ 1518) بنحو سبعة شهور وصلت الأخبار بأن السلطان استولى على بعض القلاع التابعة للشاه إسماعيل، وبذلك احتوى أذاه.

تجدر الإشارة هنا إلى أمرين: **الأول** أن السلطان سليم كان يصطحب الخليفة المتوكل معه في غدواته وروحاته وأنه نقله معه إلى استانبول. وقد روى بعض الباحثين أن الخليفة تنازل للسلطان (أو لسليمان) عن لقبه. لكن لا ندري صحة هذه المقولة. **والأمر الثاني** هو أن شريف مكة أرسل إلى السلطان سليم وهو في مصر يعترف بالتبعية للسلطان. وقد أمر السلطان سليم ببناء أسطول في البحر الأحمر كي يدفع أذى البرتغاليين عن البحر الأحمر حفاظاً على الأماكن المقدسة. وقد حفظ المسلمون للسلطان هذا الصنيع.

(3)

يعتبر القرن السادس عشر العصر الذهبي للدولة العثمانية. فقد تولى الحكم فيه سليم الأول (1512 ـ 1520) وسليمان القانوني (1520 ـ 1566) وسليم الثاني (1566 ـ 1574) ومراد الثالث (1574 ـ 1595) ومحمد الثالث (1595 ـ 1603).

مر بنا خبر احتلال العثمانيين لبلاد الشام ومصر في أيام السلطان سليم (الأول). وفي أيام سليمان القانوني قُضِي على إمارة ذي القادر (أَلبستان) سنة 1522 وأصبحت البلاد ولاية عثمانية. وتغلب العثمانيون أيام سليمان على

الصفويين واحتلوا العراق (1534) ومع أن البلد ظل موضع أخذ ورد نحو أربع سنوات فقد تم إخضاعه للدولة العثمانية سنة 1538. والبصرة بالذات أصبحت ولاية عثمانية سنة 1546. وتم للعثمانيين أيام سليمان القانوني الاستيلاء على اليمن والتوسع في شمال السودان.

وخلال العقود الأخيرة من القرن السادس عشر استولى العثمانيون على ليبيا وتونس والجزائر وبذلك سيطروا على شواطىء المتوسط الشرقية والجنوبية فضلاً عن الذي كانوا قد احتلوه من شواطئه الأوروبية من قبل.

وقد تم للعثمانيين السيطرة على شرق البحر المتوسط لما احتلوا رودس (1522) وقبرص (1570) التي انتزعوها من البنادقة. صحيح أن العثمانيين كُسروا في موقعة ليبانتو البحرية (1571)، لكن أثر هذه المعركة كان ضئيلاً نسبياً، لأن الدولة ظلت بعدها قوية، فكان باستطاعتها تحمل مثل هذه الصدمة.

كانت الدولة العثمانية، منذ نشأتها، دولة إسلامية. وقد كانت تقوم بالفتوح في أوروبا ويقاومها الأوروبيون على هذا الأساس. لكن الأمر تبدل بعد احتلالها الشام ومصر وقضائها على دولة المماليك. فقد كان المماليك، لمدة قرنين ونصف القرن، يعتبرون أنفسهم حماة الإسلام، والإسلام السني خاصة، متذرعين بوجود الخليفة في عاصمتهم. لكن سقوط دولة المماليك نقل فكرة الدفاع عن الإسلام إلى اسطنبول. ومع أنه من المرجح أن السلطان العثماني لم يستعمل لقب خليفة في ذلك الوقت، فإنه قد خُطب له، لما دخل، بأنه خادم الحرمين الشريفين. وقد اهتم السلطان سليم بتسيير قافلة الحج الشامي لما احتل البلاد، إذ إن هذا يؤيده في الزعامة الجديدة للعالم الإسلامي في غرب آسية ثم في شمال أفريقية. (إن المعروف أن السلطان العثماني استعمل لقب خليفة لأول مرة - رسمياً على الأقل - في معاهدة كوجك كينارجي سنة 1774).

والربح الذي كسبه الأتراك العثمانيون كان خسارة على المنطقة العربية. فالخلافة، منذ قيامها في المدينة المنورة، كانت تتمركز في البلاد العربية -

دمشق، بغداد، القاهرة - (بما في ذلك الخلافة الفاطمية). وكان من الطبيعي أن تتجه أنظار المسلمين بعد ذلك إلى اسطنبول، وأن يستمر ذلك الحال حتى ألغى مصطفى كمال (أتاتورك) الخلافة سنة 1924.

ونود أن نشير هنا إلى أن سيطرة العثمانيين على بلاد الشام ومصر والعراق واليمن وضعهم في موقع الإشراف على طرق التجارة. فمع أن البرتغاليين كانوا في ذلك الوقت يسيطرون على تجارة التوابل وسواها من بلدان المحيط الهادي، فإن هذا الاحتكار لم يكن كاملاً أولاً ولم يدم طويلاً ثانياً. ذلك بأن البرتغاليين، الذين اضطروا إلى إقامة محارس وقلاع كي تحمي الطريق البحري الطويل عبر جنوب إفريقية، والذين احتكروا هذه التجارة، رفعوا الأسعار بحيث أصبحت أسعار التوابل في غرب أوروبة مرتفعة ارتفاعاً كبيراً. فضلاً عن ذلك فإن نقل التوابل والبهارات عبر الطريق الطويل كان يفقدها الكثير من طبيعتها، فأصبحت تصل إلى مستهلكيها وقد ضعف أثرها. من هنا كانت عناية الأوروبيين، وخاصة المدن التجارية الإيطالية، تريد إحياء الطرق القديمة البرية كي تحصل على هذه السلع وسواها مثل الحرير الفارسي. وهذه الطرق كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية خاصة أن وجود الدولة الصفوية كان كثيراً ما يعطل الطريق الذي يجتاز آسية الصغرى إلى شمال العراق. وسنتحدث عن هذه الناحية فيما بعد.

ومع أن القرن السابع عشر شهد بعض التأخر في الدولة العثمانية، فقد كان، بالنسبة لبلاد الشام، فترة فيها نشاط اقتصادي أساسه ما كان ينتج فيها وما كان يحمل إليها من الشرق والغرب، على ما سنرى.

(4)

عاد السلطان سليم إلى دمشق من مصر في أواخر سنة 1517. وكان أول ما عني به إتمام إجراء تعداد لسكان دمشق تمهيداً لفرض الضرائب المناسبة، وأمر ببناء جامع وتكية عند قبر محيي الدين ابن عربي في الصالحية، وبذلك كسب عطف المتصوفة، ووطد الأمن في دمشق وأتم الفتك باللصوص فكان

أن حوفظ على أموال الناس وأمنهم.

وغادر السلطان دمشق إلى الشمال ليقاوم الصفويين الذين كانوا قد هددوا المناطق العثمانية هناك.

وقبل أن يترك السلطان دمشق عين جان بردى الغزالي حاكماً على الشام، وكانت المنطقة الخاضعة لسلطانه تمتد من معرة النعمان إلى العريش في مصر. وعين إلى جانبه ولي الدين ابن الفرفور الحنفي في منصب قاضي القضاة وجعل القضاة من المذاهب الثلاثة الأخرى تحت نفوذه.

ونجح السلطان سليم في دفع أذى الصفويين في الشمال واحتل بعض القلاع التي كان الشاه إسماعيل الصفوي وضعها تحت سيطرته.

أخذ الغزالي بتقوية نفوذه الشخصي في ولايته، لا كممثل للسلطان ولكن كصاحب نفوذ خاص، ويبدو، كما يرى بعض الباحثين أنه كان ينوي الاستقلال بالبلاد. وقد فعل ذلك لما جاءت الأخبار بوفاة السلطان سليم في 22 أيلول 1520.

مركز تحقيقات كامپيوتری علوم اسلامی

لكن السلطان سليمان، الذي خلف أباه في السلطنة، أرسل جيشاً قوياً إلى بلاد الشام. والتقى الغزالي الجيش العثماني خارج دمشق في 1521، فانهزم مع قواته وقتل في المعركة. «ويعتبر القضاء على الغزالي قضاء على آخر نفوذ للمماليك في سورية وبداية لحكم العثمانيين الفعلي لها» (عبد الكريم رافق) وهو أمر يتفق حوله الباحثون في تاريخ بلاد الشام في هذه الفترة.

كان العثمانيون، لما احتلوا بلاد الشام، قد أقاموا فيها ثلاث ولايات: حلب في الشمال، وطرابلس على الساحل، ودمشق. وكانت ولاية دمشق هي الأوسع. على كلٍّ لما قُضي على الغزالي قلص اتساع ولاية دمشق بحيث أصبحت تمتد من دمشق إلى العريش في مصر. وكانت تتبع ولاية دمشق ثمان وأربعون ناحية وتشمل، فضلاً عن دمشق ونواحيها، لبنان جبلاً وساحلاً (بيروت وصيدا) وحوران. وفي سنة 1660 أضيفت ولاية صيدا إلى التقسيم

الإداري لبلاد الشام وضمت إليها ناحية بيروت وجبل عامل وبعض أجزاء جبل لبنان. وعين على حمص وحماه حكام عثمانيون.

أما ما تبقى من بلاد الشام فجعلت سناجق وهي تدمر وصفد ونابلس والقدس وغزة وعجلون والكرك ـ الشوبك. وكان كل سنجق يحكمه «سنجق بك»، لكن هؤلاء كانوا أصحاب صلة بوالي دمشق، لكن لم تكن له عليهم سلطة التبعية.

وقد احتفظ العثمانيون بالزعماء المحليين في المناطق اللبنانية، وخاصة الجبلية منها: فظل المعنيون في الشوف والبحتريون في الغرب والجرد (استبدلوا بهم فيما بعد آل أرسلان) وآل عساف في كسروان وجبيل وآل حرفوش في مناطق بعلبك، كما احتفظ بعض أمراء البدو بزعاماتهم. وكان ما يطلبه السلطان من الحكام أن يحققوا الأمن ويجمعوا المال الميري (الأميري) أي ما تفرضه الدولة.

عاد ابن الفرفور قاضي قضاة الحنفية في دمشق بعد القضاء على ثورة الغزالي. لكن فيما تبقى من القرنين السادس عشر والسابع عشر (وهي الفترة التي نحن معنيون بها الآن) كان قاضي القضاة الحنفي تركياً وهو المسؤول عن القضاة في ولاية دمشق، بما في ذلك قضاة المذاهب الأخرى. ومع أن المفتين كانوا يعينون من أبناء البلاد، فقد كانوا يختارون من بين أتباع المذهب الحنفي.

وحري بالذكر أن دمشق، ومثلها حلب، كانت تكثر فيها المدارس والجوامع والمستشفيات والتكايا (القديمة والحديثة العثمانية). ففي دمشق كان المفتي الحنفي مسؤولاً عن السليمانية (وقد يعين لها تركي حنفي أحياناً)، وكان المشرف على المستشفى النوري تركياً. وكان الجامع الأموي، بما له من أهميه خاصة وثروة في أوقافه، يولى أمره عرب أو أتراك. وأوقاف الحرمين الشريفين كان المتولون لشؤونها من أهل البلد في غالب الحالات. والمدارس كان نظارها في أكثر الأحيان محليين وقد يولى ترك أحياناً. أما التكايا فقد كان النظر فيها لأبناء البلاد، باستثناء السليمانية كما مر بنا.

ومع أن هذا الذي ذكرناه ينطبق على ولاية دمشق ومركز إدارتها، فإنه من الممكن القول إن مراكز الولايات الأخرى كان يتبع فيها السبيل نفسه، مع مراعاة بعض الأحوال المحلية.

وقد اهتم السلطانان سليم وسليمان بأبنية دمشق؛ فرمم المتداعي منها وبني من الجديد الكثير. ومن آثار سليم جامع وتكية ابن عربي، على ما ذكرنا، ومن آثار سليمان التكية المعروفة باسمه. وكان ثمة عناية كبيرة بالمدارس والمساجد والزوايا والتكايا والجسور والحمامات والخانات. فإن لالا مصطفى باشا، الذي كان والياً لدمشق بين سنتي 1563 و1567 بنى خاناً عرف باسمه كان فيه 170 مخزناً فضلاً عن المخابز والحوانيت للبيع والشراء اليومي.

ومن آثار السلطان سليمان في بلاد الشام سور القدس (بني 1543) الذي لا يزال يحتضن القدس القديمة وما فيها من أماكن مقدسة مسيحية وإسلامية!

مركز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(5)

كان الإنكشارية عصب الدولة العثمانية القوي في الحروب وفي المحافظة على الأمن في الولايات. وقد قوّى السلاطين الإنكشارية في بلاد الشام بعد ثورة الغزالي، إذ بعثوا إلى دمشق بألف منهم. لكن الإنكشارية اختلف أمرهم في المدن الرئيسية (مراكز الولايات في بلاد الشام) كما كان وضعهم قد تبدل في الإمبراطورية: «ففسد نظامهم وطمع المسلمون الأحرار بالتجند في صفوفهم للتمتع بامتيازاتهم وأهملت الدفشرمة (طريقة الحصول على الإنكشارية وهم صغار من مسيحيي الإمبراطورية في أوروبا خاصة) بالتدريج حتى بطلت في حوالي منتصف القرن السابع عشر. . . وازداد تمرد الإنكشارية بعد انتساب السكان المحليين إلى صفوفهم»، (عبد الكريم رافق). ولم تختلف بلاد الشام عن سواها من الولايات العثمانية. ففي دمشق ازداد ارتباط الإنكشارية بالسكان المحليين الأمر الذي أدى إلى ترابط المصالح. وكان للإنكشارية دور في حلب عندما كانوا يذهبون لقتال الثائرين أو لتحصيل

أموال الميري. وهذا، مع اختلال الأنظمة في تجنيد الإنكشارية وتدريبهم، مما حملهم على محاولة الحصول على الأموال والثروة بطرق مختلفة وقاسية في كثير من الأحيان. وانتهى الأمر بهم أن أصبح لهم في دمشق نوعان من الإنكشارية، القابي قول الذين كانوا يقيمون في القلعة وكانوا من أصل رومي واليرلية (المحليون) الذين كانوا يسكنون في دمشق. وقد عهد إلى اليرلية فيما بعد بحراسة عدد من القلاع في ولاية دمشق.

وما دمنا قد أشرنا إلى القلاع والحصون فلنذكر أن العثمانيين عنوا عناية خاصة بترميم القلاع والحصون التي عرفتها البلاد من قبل وبنوا قلاعاً وحصوناً جديدة كان القصد منها حماية الطرق والسواحل. ومن أشهر القلاع القديمة التي كان ثمة اهتمام خاص بها قلعة دمشق وقلعة حلب وقلعة طرابلس. وكانت ولاية دمشق فيها قلاع وحصون على الساحل في بيروت (5 أبراج) وصيدا (برجان) وعكا ويافا وغزة والعريش. أما في الداخل فقد عرفت القنيطرة وصفد وجنين وراس العين والقدس والخليل وبيت جبرين قلاعاً وحصوناً لحماية الطرق الداخلية.

ولما كان طريق الحج على غاية من الأهمية بالنسبة للسلاطين فقد أقيمت حصون وقلاع في المزيريب وبُصرى والقطرانة ومعان وذات الحج والأخيضر وتبوك والعلا، كما أقيمت قلاع موازية لهذه على الطريق الأوسط (في الأردن) في عجلون والسلط والكرك والشوبك. (طبعاً بعض هذه تعود إلى الأزمنة السابقة للعثمانيين لكنها رممت وقويت).

طريق الحج الشامي قديم، إذ يعود إلى انتشار الإسلام في بلاد الشام ثم في آسية الصغرى وما جاورها. واهتم السلطان العثماني بالقافلة. فهيأ لها المحمل الذي كان يقود القافلة، وعين أميراً للحج قد يكون سنجق بك أحد سناجق بلاد الشام أو أميراً من أمراء البدو (مثل قانصوه الغزاوي أمير عجلون الذي تولى إمارة الحج خمس عشرة سنة) أو كبيراً من الدمشقيين أو والي دمشق بالذات. وبدءًا من سنة 1708 أصبح والي دمشق يتولى إمارة الحج.

وكان موظفون عثمانيون يرسلون من استانبول للإشراف على شؤون

الحجاج. وكان يرافق القافلة قاض ومؤذن وإمام.

وأهم واجبات أمير الحج ضمان أمن القافلة من هجمات البدو الذين كانوا يطبقون على القوافل وينهبون ما يحمله الحجاج من أموال ومواد غذائية، وقد يكون مع البعض سلع حملت للاتجار بها. لذلك نشأت، مع الزمن، عادة دفع «الصرة» لزعماء البدو دفعاً لأذاهم. والصرة أموال عينية يدفعها السلطان، عن طريق أمير الحج. لكن الأموال كانت في الواقع تجمع من الولاية وبأساليب مختلفة. هذا إلى حماية عسكرية للقافلة كانت ترافقها، وقد لا تنفع.

وحري بالذكر أن العثمانيين كانوا يعطفون على الطرق الصوفية. فبنيت لهم الزوايا والتكايا وأوقفت عليها أوقاف تدر من المال ما يكفيها. ولن نطيل الأمر هنا بل نكتفي بذكر بعض الطرق التي عرفت في بلاد الشام (وبعضها كان موجوداً أو أنه تأسس أصلاً خارج المنطقة) وهي القادرية والشاذلية والخلوتية والبكداشية والجباوية والصَمادّية والقرمانية. ومن الطبيعي أن يكون بين أتباع هذه الطرق فَرقٌ في عدد الأتباع.

مركز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

كان من الطبيعي، والدولة تتبدل في العاصمة سلاطين ووزراء كباراً وانكشارية متنفذين ومع توقف الفتوح، أن ينال الولايات الشامية، وسواها من الولايات العثمانية، الكثير من التبدل والتنوع والزعامات، وأن تقوم هنا وهناك ثورات أمراء وخلافات بين الزعماء المحليين (ونحن نقصد القرنين السادس والسابع عشر فحسب). وفي جميع هذه الأحوال تتبدل حدود الولايات والسناجق ويتغير الزعماء المحليون إما بسبب قوة البعض دون الآخر أو بسبب رغبة السلطان أو القصر عندما يكون هذا متيسراً. لذلك فإننا نود أن نؤكد هنا على أن ما ذكرناه عن بلاد الشام في هذه الفترة هو نظرة خاطفة المقصود منها لفت النظر إلى الأوضاع العامة.

(6)

كانت التجارة الهندية قد تحولت عن مصر وبلاد الشام بسبب اكتشاف

البرتغاليين لطريق جنوب أفريقية البحري، وخاصة تجارة التوابل. وقد تأثر البلدان بهذا التحول. لكن مادة واحدة ظلت تنقل براً إلى العراق ومن ثم إلى بلاد الشام وهي حرير فارس. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإن الاحتكار البرتغالي لتجارة التوابل لم يدم طويلاً. فقد رفع البرتغاليون سعر التوابل في أوروبا إلى درجة كبيرة بحيث إن البندقية خاصة، والتي كانت تكاد تحتكر تجارة التوابل بين مصر وبلاد الشام وأوروبة، أخذت تسعى إلى إعادة مكانتها التجارية في بلاد الشام، بعيد الاحتلال العثماني مباشرة.

كانت للبندقية تجارة واسعة النطاق مع القسطنطينية البيزنطية، كما كان لجنوه اهتمام تجاري هناك لكنه كان يدور حول البحر الأسود أكثر منه في العاصمة. فلما سقطت القسطنطينية في أيدي محمد الفاتح سنة 1453 كان من الطبيعي أن يسعى البنادقة إلى تأمين تجارتهم مع السلطان الجديد. وقد تم ذلك في أول معاهدة سنة 1454 سمح بموجبها للبنادقة بالاتجار في الموانيء التركية. (وقد جددت هذه المعاهدة سنتي 1479 و1503، إذ إن المألوف كان أن المعاهدة ينتهي مفعولها بوفاة أحد الفريقين المتعاقدين، الأمر الذي تبدل فيما بعد).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

ولما تغير الوضع باحتلال السلطان سليم بلاد الشام ومصر والقضاء على الدولة المملوكية، سارع البنادقة إلى عقد معاهدة مع السلطان وهو بعدُه في مصر عام 1517. وقد جددت هذه المعاهدة مع السلطان سليمان القانوني في سنة 1521 وكان أهم ما تضمنته من امتيازات للبنادقة حرية التجارة في الموانيء العثمانية، وضمان سلامة التجار وسلعهم وإعفاء التجار البنادقة من دفع الجزية. والطريف أن حالة الحرب والقتال قد تقع بين الدولة العثمانية والبنادقة الذين قد يحاربون مباشرة وقد تكون حروبهم حلفاً مع أعداء آخرين للدولة العثمانية. وفي كل حال كانت تتلو ذلك معاهدة تجدد فيها الامتيازات للبنادقة الذين ظلوا، حتى مطلع القرن السابع عشر، أكبر تجار البحر المتوسط حيث اشتدت المنافسة بينهم وبين الفرنسيين. لذلك نجد أن البنادقة عقدوا مع الدولة العثمانية سبع معاهدات تجارية بين 1521 و1604 (طبعاً كان يطلق على أكثر هذه المعاهدات تجديد الامتيازات والإجازات السابقة).

ومع أن جنوه كانت مدينةً تجارية من مدن البحر المتوسط إبان ظهورها على المسرح التجاري العام، فإنها قد اتجهت، كما ذكرنا، إلى البحر الأسود. وبذلك تقلصت تجارتها مع بلاد الشام.

كانت المدن الإيطالية، أيام المماليك ثم أيام العثمانيين، تقوم بالتجارة وتعقد المعاهدات مع أصحاب السلطان بوصفها حكومة مدينة؛ لكن في القرن السادس عشر دخلت ميدان التجارة في البحر المتوسط وما جاوره دول أوروبية منظمة، وأصبح الاتصال يتم بين الدولة العثمانية وفرنسا أو انكلترا أو هولندا.

وكان الفرنسيون الأسبق؛ فهم دولة متوسطية إلى درجة ما. وقد حصلوا من السلطان سليم على إذن بالاتجار في الموانىء التركية سنة 1514. ولما احتل السلطان بلاد الشام، ومضى في طريقه إلى مصر وكان معسكراً في غزة، تمكن الفرنسيون من الاتصال به وحصلوا منه على تثبيت لما كان بينهم وبين السلطان الغوري المملوكي من اتفاق تجاري.

لكن النجاح الفرنسي الكبير الأول جاء سنة 1536[1] لما عقد اتفاق بين السلطان سليمان (1520 ـ 1566) وفرنسوا الأول ملك فرنسا. وقد كانت أهم البنود في هذا الاتفاق (1) يسمح للتجار التابعين للملكين بالاتجار في أملاك الدولة العثمانية ومملكة فرنسا بحرية وأمان؛ (2) يمكن لهم التنقل في البلدين بحرية؛ (3) يعين سفير لفرنسا في اسطنبول وقنصل في سورية، وقد عين أول قنصل فرنسي في طرابلس سنة 1548؛ (4) يسمح للرعايا الفرنسيين بحرية الإقامة في موانىء الدولة العثمانية.

وحري بالذكر أن معاهدة سنة 1536 كانت الأساس لعقد معاهدات بين الدولة العثمانية ودول أوروبية أخرى. كما أن بنود المعاهدة توسعت وتعمقت بحيث أصبحت الأساس الذي بنيت عليه فيما بعد «الامتيازات الأجنبية» في الدولة العثمانية. ولكن هذا تم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

(1) كان مؤرخو الدولة العثمانية يضعون هذه المعاهدة سنة 1535، لكن البحث الحديث أظهر أنها عقدت سنة 1536.

ويمكن القول إجمالاً أنه بعد سنة 1603 حل الفرنسيون محل البنادقة بالنسبة للاتجار مع موانىء الدولة العثمانية وخاصة في شرق البحر المتوسط.

ومع أن فرنسا كانت تتطلب دوماً وضعاً خاصاً في الدولة العثمانية فإنها بعد دخول انكلترا وهولندا، وسواهما فيما بعد، الميدان التجاري في البحر المتوسط أصبحت (فرنسا)، بعد سنة 1673، تقبل مكاناً معادلاً لسواها في هذا الميدان.

ودخلت انكلترا الميدان التجاري من الباب الواسع لما حصلت سنة 1579 على امتيازات مشابهة لما كان الفرنسيرن قد حصلوا عليه من قبل (وقد تم توسيع هذه الامتيازات في معاهدات عقدت في سنوات 1580 و1604 و1675).

أما هولندا فقد كانت سفنها تتاجر تحت العلم الفرنسي بدءًا من سنة 1601 إلا أنها أصبحت سنة 1668 تتمتع بامتيازات خاصة بها.

(7)

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

كان من الطبيعي، عندما تحصل مدينة أو دولة أوروبية على امتياز تجاري في الموانىء العثمانية ـ ونحن معنيون هنا بالقرنين السادس عشر والسابع عشر على اعتبارهما الفترة المباشرة للاحتلال العثماني لبلاد الشام ـ أن تتجه نحو الموانىء الشامية لتتخذ منها نقط انطلاق لأعمالها التجارية بالنسبة لبلاد الشام أولاً والبلاد الواقعة شرقها ثانياً. من هنا نجد أن الاسكندرون وطرابلس وبيروت وصيدا وصور وعكا ويافا قامت كل منها بدورها كمركز للتجار الأوروبيين.

وقد قامت طرابلس بدور كبير في القرن السادس عشر، إذ كانت تتمركز فيها تجارة البنادقة ثم الفرنسيين ثم الإنكليز. فطرابلس كانت نواحيها تنتج الحرير الجيد الذي تحتاجه المصانع الأوروبية، كما أن الجوار كان مصدر رماد (هو الشان) الناتج من حرق عشبة معينة. كان هذا الرماد عنصراً أساسياً في صنع الزجاج والصابون وقد حدثنا دنديني، الذي زار طرابلس وشمال لبنان

في القرن السادس عشر عن الأحمال الكبيرة، التي كانت تصل إلى طرابلس لشحنها إلى الخارج.

وكانت طرابلس تقوم بأمر آخر. ذلك أن حلب كانت المركز التجاري الأكبر في شمال بلاد الشام لكونها محطة على الطريق إلى العراق ومن ثم إلى البلاد الأسيوية البعيدة. فكانت طرابلس منفذ حلب.

لكن تعنت الأمراء والحكام المحليين وإيذاءهم للتجار الأجانب بَلْصاً ومصادرة (مع عجز الدولة المركزية عن حملهم على قبول شروط الامتيازات الممنوحة للتجار الأجانب) حمل هؤلاء على الانتقال من طرابلس إلى الاسكندرون (في القرن السادس عشر). وكان التجار الإنكليز أول المنتقلين ثم تبعهم الفرنسيون. ومما أغرى هؤلاء التجار على الانتقال إلى الاسكندرون أنها كانت أقرب إلى حلب من طرابلس. ففيما كانت قافلة التجار تحتاج إلى ثمانية أيام للانتقال من طرابلس إلى حلب، فإنها كانت تقطع المسافة من الاسكندرون إلى حلب في ثلاثة أيام. وهذا يقلل تعرض التجار لقطاع الطرق والبلص المستمر.

إلا أن الاسكندرون كانت سيئة المناخ وكانت تتعرض للقرصان، وليس فيها حامية كافية؛ كما أن الحياة فيها لم تكن مريحة. لذلك نجد أن طرابلس تستعيد مكانتها ثانية.

وكان البنادقة أصحاب تجارة رابحة في بيروت في القرن السادس عشر، لكن الفرنسيين اهتدوا إليها في القرن نفسه. وفي أوائل القرن السابع عشر كان هؤلاء هم أصحاب المركز التجاري الأول فيها. وشارك الإنكليز في تجارة بيروت أيضاً.

لكن الفرنسيين، رغبةً منهم أن يكونوا سادة التجارة للمنطقة انتقلوا إلى صيدا في القرن السابع عشر؛ ومع أن آخرين استقروا في صيدا مثل الهولنديين والإنكليز، فإن الجالية الفرنسية كانت أكبر الجاليات الأوروبية في المدينة.

مر بنا أن بني معن احتفظوا، بعد الاحتلال العثماني، بإدارتهم للشوف

والغرب في جبل لبنان وعلى الساحل من بيروت إلى صيدا. وفي سنة 1590 تولى شؤون هذه المنطقة فخر الدين المعني، واستمر في الحكم نحو نصف قرن، وقد امتد حكمه، عن طريق الالتزام الضريبي للدولة العثمانية إلى عجلون ونابلس جنوباً وطرابلس شمالاً. فكانت إمارته تشمل موانىء بيروت وصيدا وعكا.

وقد عني الأمير بمنطقته عنايةً كبيرة فأنعش اقتصادها زراعياً بحيث كانت تنتج كميات من الحرير والقطن والزيتون وقصب السكر. وكان الحرير الذي تنتجه مناطق بيروت وصيدا، مثل حرير طرابلس، مرغوباً فيه في أوروبا. وقد قدر إيراد الحرير من هذه المنطقة بنحو ثمانين ألف قرش ذهبي، وكان هذا يعادل ثلث إيراد المنطقة كلها.

ومثل ذلك يقال في القطن الذي كان التجار يعنون بجمعه من مختلف أنحاء الإمارة. ومما أدخله فخر الدين في إمارته زراعة الكتان، الذي أصبح أحد موارد خزانته.

وكان فخر الدين حريصاً على استتباب الأمن. «فبنى بعض الحصون وجدد البعض الآخر ووضع حاميات قوية وضرب على أيدي قطاع الطرق. فكان التجار والمسافرون، الوطنيون منهم والأجانب، يتنقلون مطمئنين على أموالهم ونفوسهم. وأكثر من الخانات لنزول التجار منها الخان [خان الافرنج] الذي بناه في صيدا، والخان [الكبير] الذي بناه في البقاع»، (نقولا زياده).

ويبدو أن صيدا لم تكن تصدر الحرير والقطن والكتان فحسب، بل صدرت الحبوب أيضاً. فقد كانت السفن الهولندية تأتي صيدا لابتياع الحبوب. ففي سنة 1629 حملت سفن هولندية الحبوب والفول من صيدا، وفي سنة 1631 شحن الهولنديون من صيدا مركبين محملين بالأرز وواحداً وعشرين مركباً محملة بالقمح. وفي سنة 1632 كان شحن الحبوب حصة عكا إذ شحن منها حمولة مئة وعشرين مركباً محملة قمحاً.

وحري بالذكر أن الدولة العثمانية جعلت من صيدا، سنة 1660، ولاية رابعة في بلاد الشام وضمت إليها بيروت والمناطق الجبلية المصاقبة لصيدا

بشكل خاص. وكانت صيدا، فضلاً عن كونها مركزاً لتجميع المنتوجات الزراعية في أرجائها ونواحي بيروت، خاصة في القرن السابع عشر، ومركزاً لتجميع منتوجات السهل الساحلي الداخلي حتى الرملة في أواسط فلسطين.

لكن صيدا لم تكن وحدها في الجزء الجنوبي من الساحل الشامي. فقد كان هناك صور وعكا ويافا. كان ثمة بعض القطن ينتج في نواحي صور، فكان التجار يقصدونها في مثل هذه المواسم. لكن صيدا كانت تطغى على صور.

أما عكا فقد كان لها دور أكبر من صور. فالقطن كان واحداً من أهم المزروعات في مرج ابن عامر، بشمال فلسطين، وكانت عكا منفذه. وكان الإنكليز نشيطين في هذه التجارة. ولم تكن عكا حول سنة 1700 سوى قرية صغيرة لكنها نمت مع الوقت وكان فيها خانات للتجار أهمها خان الافرنج. ومع أن البنادقة كانت لهم تجارة مع عكا، فإن الفرنسيين كانوا التجار الوحيدين المقيمين في عكا سنة 1700.

مركز تحقيقات كامپيوتری علوم اسلامی

أما يافا فكان يتجمع فيها، عندما تكون الأجواء الأمنية مناسبة، منتوجات القدس والرملة ونابلس وخاصة في القرن السابع عشر؛ وقد كانت نقطة هبوط للحجاج الذي كانوا يقصدون الأماكن المقدسة في فلسطين.

أشرنا من قبل إلى دمشق ودورها كمركز للإدارة والحج والتجارة والصناعة. وقد تحدثنا عن خاناتها الكبيرة التي كانت تقتضي الحركة التجارية الكبيرة إقامتها.

والآن نود أن نشير إلى حلب. موقع حلب كان على الطريق الرئيسي الشامي العراقي، الذي كان أعمر الطرق التجارية الداخلية في تلك الفترة. وقد كان للأوروبيين مراكز تجارية مهمة فيها. ويكفي أن نعرف أن حلب كانت تتمتع في القرن السابع عشر بثمانية وستين خاناً للتجار الغرباء! وكان الإنكليز سادة التجار الأجانب في حلب في القرن السابع عشر يليهم الفرنسيون. أما البنادقة فقد وجدوا بزخم لا بأس به في القرن السادس عشر.

إلا أن تجارة حلب انحطت في أواخر القرن السابع عشر. لكن المدينة لم تفقد دورها بالمرة. فضلاً عن أنها كانت نقطة تجمع الحجاج القادمين من الشمال قبل انتقالهم إلى مدينة الحج الشامية الأولى - دمشق.

ونحن، وقد وقفنا عند مدن بلاد الشام الرئيسية التي كانت مرتبطةً بالتجارة بوجه خاص، نحسب أنه آن لنا أن نضع ثبتاً مختصراً بالسلع التي كانت تبعث بها بلاد الشام إلى أوروبا وتلك التي كانت تستوردها منها، فإن مثل هذا الأمر يكمل هذه الصورة المقتضبة.

كانت الصادرات الشامية إلى دول أوروبا على نوعين: ما تنتجه البلاد وما ينقل عبرها. ويدخل فيما تنتجه بلاد الشام الحرير الذي كان ينتج في مناطق انطاكية وبعلبك ودمشق وحمص وحماه ونابلس؛ لكن أفضل أنواعه ما كان ينتج في طرابلس ومناطق جبل لبنان. وهناك القطن الذي كان يزرع في المناطق التي مر ذكرها فضلاً عن منطقة نهر الأردن الشمالية وبحيرة طبريا. وكان القطن المغزول هو المفضل.

وكان الصوف ووبر الماعز والإبل من المواد المصدرة في القرن السابع عشر بشكل خاص. والاشنان (الرماد) والأجود كان يأتي من منطقة طرابلس يليه ما ينتج في عكا وصيدا ثم ضواحي دمشق.

والمواد الغذائية التي كانت تحمل من بلاد الشام إلى أوروبا تشمل القمح وزيت الزيتون والزبيب والفستق الحلبي وحب الصنوبر.

وكان ثمة عدد من المصنوعات تحمل من بلاد الشام إلى أوروبا وأهمها الأقمشة الحريرية والقطنية والمصنوعات النحاسية والسيوف الدمشقية والصابون والشموع.

أما ما كان ينقل عبر بلاد الشام فيدخل فيه الحرير الذي كان يحمل من بلاد فارس عن طريق حلب ودمشق، لكن بعد 1700 أصبح ينقل من فارس إلى الهند ثم ينقل بحراً إلى أوروبا عن طريق جنوب إفريقية.

وكانت تجارة التوابل تجارة رئيسية بالنسبة لبلاد الشام إذ كانت تنقل

إليها عبر العراق وحتى الجزيرة العربية وتصدر منها إلى أوروبا. لكن بعد سنة 1700 انتقلت تجارة التوابل الهندية إلى أيدي الهولنديين، بحيث أصبحت بلاد الشام تستورد حاجتها من التوابل من انكلترا وهولندا.

أما الواردات الشامية من أوروبا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فتشتمل الأجواخ على اختلاف أنواعها. وكانت البندقية تسيطر على هذه التجارة أولاً ثم أصبحت أكثر الأجواخ تأتي من انكلترا ثم من فرنسا.

وكانت المواد الخام التي تستوردها بلاد الشام من أوروبا تشمل القصدير والنحاس والكبريت والحديد والعنبر الخام والمصنوع والمرجان والأدوات القاطعة مثل السكاكين والمقصات والمواد الكيماوية المختلفة والصموغ والروائح العطرية.

(8)

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم إسلامي

عني المماليك ببناء المدارس عناية خاصة؛ فأنشأوا منها العشرات في بلاد الشام. وحتى مع تدهور سلطة الدولة في القرن الخامس عشر، فإن أكثر المدارس ظلت تسير في طريقها بسبب ما كان قد أوقف عليها من أملاك تدر الأرباح الطائلة. ونحن إذا عدنا إلى حلب ودمشق وطرابلس وحماة وحمص والقدس وجدنا عدداً من هذه المدارس كان لا يزال قائماً حتى القرن السابع عشر أو حتى فيما بعد.

على أن المنطقة التي كانت فيها مدارس ذات أهمية خاصة هي منطقة جبل عامل. ويبدو أن جزين كانت أقدم مركز للتعليم في جبل عامل إذ إن اسمها كمركز لذلك يعود إلى القرن الثاني عشر. وكان الطلاب يؤمونها لتلقي العلم على مشاهير علمائها. ومثل ذلك يقال عن جبع التي عاصرت جزين ثم انتقل إليها العلماء والطلاب بعد أن جلا الشيعة عن جزين. ولو أن المدرسة التي خلفت جزين تماماً هي مدرسة ميس الجبل. ولنذكر أن احتلال المغول للعراق أواسط القرن الثالث عشر واستيلاءهم على بغداد سنة 1258 أدى إلى

اضطراب في شؤون الدراسة العالية في النجف، وهذا وضع عبئاً ثقيلاً على معاهد العلم في جبل عامل. وقد نهضت هذه المدارس بالحمل. فإننا نجد في أواخر القرن الرابع عشر أن الشهيد الأول محمد بن مكي بعد عودته من العراق يجعل من جزين مركزاً لمدرسة عالية للفقه الإمامي.

وخلفت مدرسة جزين مدرسة ميس الجبل وقد قويت سنة 1526. «وكانت هذه المدرسة مثابة طلاب العلوم في عامة أنحاء جبل عامل ورحلة فضلاء الشيعة من العراق وإيران والشام. وقد بلغ عدد طلابها 400 طالب» (محمد كاظم مكي).

ولم تكن الدولة العثمانية تنظر بعين الرضا إلى المدارس غير السنية، ولذلك لم يخل الأمر من بعض المضايقة ـ ولنذكر أن العثمانيين بوصفهم من أتباع المذهب الحنفي ضاقوا ذرعاً بالمذاهب السنية الثلاثة الأخرى.

وثمة أمر يجب أن نذكره هنا وهو أن الدولة الصفوية التي أنشأها الشاه إسماعيل سنة 1501 اتخذت التشيع مذهباً رسمياً لها. ولذلك فقد كان الاتصال بين تلك المنطقة وجبل عامل قوياً لحاجتها إلى علماء جبل عامل. ومدرسة لطف الله في أصفهان شاهد على ذلك.

في سنة 1584 أنشأ البابا غريغوريوس الثالث عشر المدرسة المارونية في روما. كان القصد منها إعداد رجال الدين الموارنة لخدمة الرعية وكان طلاب هذه المدرسة يؤخذون من لبنان وسورية وقبرص. وقد تمكن بعض هؤلاء الذين عادوا إلى بلادهم من فتح مدارس تختلف عن مدرسة تحت السنديانة. ولذلك بدأ التعليم في المناطق المارونية يتبدل منذ القرن السابع عشر. (أما أكثر المدارس نشاطاً فقد قامت في القرن الثامن عشر). ووصل إلى بلاد الشام، وخاصة إلى المناطق اللبنانية، مبشرون من اليسوعيين واللعازاريين (في القرن السابع عشر) وهؤلاء اهتموا بتعليم أبناء الطوائف المسيحية وكان من نتيجة ذلك قيام كنائس متحدة مع البابوية، فكانت زميلات جديدات للكنيسة المارونية التي سبقتها بقرون.

(9)

يمكن القول إجمالاً إن الوضع في بلاد الشام لم يتبدل من حيث التبعية. فقد ذهب تركي وخلفه تركي. صحيح أن المماليك الذين انتزعت منهم ديار الشام كانوا شراكسة. لكن لغة الحكام كانت التركية.

وكانت العاصمة بعيدةً عن بلاد الشام، وكانت السلطة المركزية في القرن السادس عشر مشغولة بحروبها في أوروبا. وفي القرن السابع عشر أصبحت إدارة شؤون الدولة بأيدي الوزراء. وساد شيء من الفوضى في الولايات.

ومن ثم فقد انعدم الأمن عموماً. ولم يكن يتمتع بالأمن إلا الأجزاء التي كان يحكمها أمراء محليون أقوياء متنبهون للشؤون العمرانية البناءة على نحو ما عرف عن الأمير فخر الدين (الثاني) المعني.

وكان الانكشارية عنصر إزعاج بدل أن يكونوا حماة للأمن.

وكان الأمراء والحكام المحليون كثيري القتال فيما بينهم.

وكان الشعب البقرة الحلوب: كل يحاول أن يحصل على جزء من حليبها.

وتجارة الموانىء كان يفيد منها، بالدرجة الأولى، التاجر الأجنبي وأحياناً على حساب ابن البلد أيضاً.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

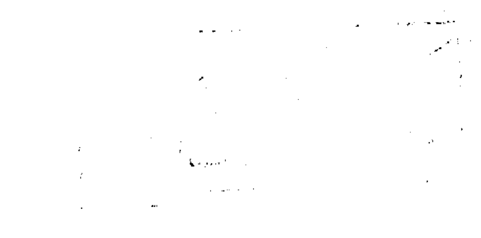
كتب مختارة

- ابن اجا (محمد بن محمود الحلبي): رحلة الأمير يشبك، تحقيق محمد أحمد دهمان (دمشق 1986).
- الأمين، محسن: أعيان الشيعة خطط جبل عامل، (بيروت 1961).
- حتي، فيليب: تاريخ العرب (مطول)، ط 7 منقحة، (بيروت 1986).
- الحسيني، علي: تاريخ سورية الاقتصادي، (دمشق 1342).
- الحمود، نوفان: «الموارد المالية في ولاية دمشق في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي». في: بحوث في تاريخ بلاد الشام في العصر العثماني، تحرير محمد عدنان البخيت ومحمد يونس مرزوق، (عمان، 1992).
- دنديني، ايرونيموس: رحلة إلى لبنان سنة 1596، ترجمة الخوري يوسف يزبك العمشيتي، (بيت شباب، لبنان، 1933).
- الدويهي، مار اسطفان: تاريخ الأزمنة 1095 ـ 1699، (بيروت 1951).
- رافق، عبد الكريم: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت (دمشق، 1967).
- العرب والعثمانيون، (دمشق 1974).
- ابن زنبل، أحمد (الرمال): تاريخ المماليك (القاهرة لا. ت).
- زيادة، نقولا: دمشق في عصر المماليك، (بيروت، 1966). رواد الشرق العربي في العصور الوسطى، (ط 2، بيروت، 1986)، شخصيات عربية (يافا، 1945).
- الصباغ، ليلى: الجاليات العثمانية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر (العاشر والحادي عشر الهجريين) ـ في

مركز تحقيقات كامپيوتری علوم اسلامی

جزأين، (بيروت 1989). هذه دراسة ممتازة. وقد اعتمدنا عليها في الذي ذكرناه عن التجارة والجاليات في هذا المقال.
- كرد علي، محمد: خطط الشام، (ط 2، بيروت 1389، 1969).
- محمد، نجاح: تاريخ شبه جزيرة العرب الحديث، (دمشق، 1996).

- Bakhit, Mahmmad Adnan: The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century (Beirut, 1982).
- Bosworth, C.E.: Islamic Dynasties (Edinburgh, 1967).
- Creasy, E.: History of the Ottoman Turks (Beirut, 1963).
- Heyd, Uriel: Ottoman Documents on Palestine, 1552-1615 (Oxford, 1960).
- Holt, P.M.: Egypt and the Fertile Crescent 1516-1922 (London, 1962).
- Hourani, Albert: A History of the Arab Peoples (London, 1991).
- Ismail, Adel: Histoire du Liban du XVIIe siecle a nos jours: Vol. I. Le Liban au temps de Fakhreddin II (1590-1633) - (Paris, 1955).
- Mantran, Robert (directeur): Histoire de l'Empire Ottoman (Fayard, 1989).
- Merriman, John: A History of Modern Europe (New York and London 1996).
- Raphael, Pierre: La Role du College Maronite Roman dans l'orientalisme aux XVIIe et XVIIIe sicels (Beyrouth, 1950).
- Further references can de made to El (second edition) for some detailed information and reference works.




المجال العربي في السلطنة العثمانية

محمد مراد

البلاد العربية تحت الحكم العثماني:

وجد العرب المسلمون في سقوط القسطنطينية على أيدي السلطان محمد الثاني (الفاتح) عام 1453، أنه يشكّل بداية مرحلة تاريخية جديدة يستطيعون معها، لا أن يثأروا فقط من الاندفاع الأوروبي باتجاه ديارهم عبر الحملات الصليبية التي تواصلت خلال قرنين من الزمن (1096 ـ 1291)، والتي كانت «سبباً رئيساً من أسباب تعطّل قوى الإبداع والنمو في الحضارة العربية الإسلامية»[1]، وإنما أيضاً في استعادتهم المبادرة من جديد في إحداث اختراق في العمق الأوروبي نفسه بمساعدة القوة الفتية الناهضة المتمثلة، هذه المرة، بالدولة العثمانية. من هنا، تعززت النظرة العربية إلى السلطنة العثمانية على أنها ليست إلا امتداداً طبيعياً لسلطنة السلاجقة[2]، التي نجحت، ولفترة امتدت لقرن ونصف القرن، في تحقيق وحدة الديار العربية في إطار دولة قامت نظمها وهياكلها التأسيسية على مبادىء الشرع الإسلامي، وهي مبادئ تدين بها الكثرة الغالبة من الجماعة العربية التي اعتنقت الإسلام على أساس المذاهب السنية الأربعة: الحنفي، والحنبلي، والشافعي، والمالكي.

---

(1) قاسم عبده قاسم: «ماهية الحروب الصليبية»، عالم المعرفة، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 149، أيار 1990، ص 10.

(2) هاملتون جب، وهارولد بوون: «المجتمع الإسلامي والغرب»، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، جزءان، دار المعارف، القاهرة، 1970، الجزء الأول، ص 46.

على قاعدة هذه النظرة العربية للعثمانيين، فإن الفتح العثماني للبلاد العربية بات حاجة تاريخية للعرب المسلمين وليس غزواً عدوانياً أو احتلالاً أجنبياً قائماً على القهر والغلبة. من هنا، فإن الفترة التي استغرقها هذا الفتح لم تكن طويلة، ولم تتجاوز بالتالي، الأربعين سنة (1516 ـ 1556). ففي عام 1516 أدخل السلطان سليم الأول الملقب بالرهيب، سوريا وفلسطين في دائرة السيطرة العثمانية إثر المعركة الفاصلة التي جرت مع المماليك في مرج دابق شمالي حلب. وبعد عام واحد (1517) امتد الحكم العثماني إلى الحجاز، وإلى مصر واضعاً بذلك خاتمة سريعة لمرحلة طويلة من السيطرة المملوكية.

ومع تولي السلطان سليمان القانوني عرش السلطنة، تواصلت عملية استكمال الفتح العثماني للبلاد العربية. فكان الاستيلاء على العراق (1534)، وعدن (1547)، والحسا (1555)، وبحلول عام 1556 كانت الجزائر وطرابلس الغرب وتونس قد دخلت في حوزة الدولة العثمانية[1].

وإذا كان دخول البلاد العربية تحت الحكم العثماني قد حصل خلال فترات متقاربة، إلا أن ثبات هذا الحكم واستمراره لم يكن واحداً في سائر البلدان المذكورة، فقد برزت عوامل عديدة أفضت إلى إخراج العثمانيين من الديار العربية، وأهم هذه العوامل إثنان: الأول، تمثل بالعديد من الانتفاضات والحركات الإستقلالية التي واجهت الدولة العثمانية، وأبرز هذه الحركات حركة محمد علي الذي نجح في إخراج مصر عن سلطة الدولة المركزية بدءًا من عام 1805، والثاني، تمثل بسياسة الاختراق الأوروبي للسلطنة العثمانية، هذا الاختراق الذي بدأ يتكثف مع نهاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر، والذي ترجم عملياً باستيلاء فرنسا على الجزائر عام 1830، وانكلترا على عدن عام 1839. ولم تلبث فرنسا أن استولت على تونس (1881)، وانكلترا على

(1) للمزيد من التفاصيل حول عملية الفتح العثماني للبلاد العربية راجع: ساطع الحصري: «البلاد العربية والدولة العثمانية»، دار العلم للملايين، بيروت، طبعة ثالثة، 1965، ص 9، ص ص 40 ـ 42. وكذلك: لوتسكي: «تاريخ الأقطار العربية الحديث»، دار الفارابي، بيروت، طبعة ثامنة، 1985، ص 7 ـ 8.

مصر (1882)، وإيطاليا على ليبيا (1912)، وأخيراً كان خروج المستطيل العربي المتمثل بالعراق وبلاد الشام عن حوزة العثمانيين عام 1918؛ إذ تقاسمته كل من فرنسا وإنكلترا وفقاً للتسويات الاستعمارية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى[1].

التشكّل البنيوي للمجتمع العربي:

لمّا كان العهد العثماني في البلاد العربية قد امتدَّ لفترة تراوحت بين الثلاثة إلى الأربعة قرون متواصلة، فإنّ هذه الفترة كانت كافية لانخراط تلك البلاد في التشكيلة العثمانية؛ هذه التشكيلة التي تركت بصماتها البنيوية على التشكّل التاريخي للمجتمع العربي الحديث، والتي ما تزال تأثيراتها ومفاعيلها مستمرة حتى وقتنا الحاضر. أما أهمّ مرتكزات التشكّل البنائي التي ارتكز إليها المجتمع العربي فكانت على مستويات أربعة:

1 ـ البنية الإدارية
2 ـ البنية العسكرية
3 ـ البنية الدينية
4 ـ بنية السلطة

أولاً: البنية الإدارية:

شكّلت «المقاطعة» الركيزة الأساسية في التنظيم الإداري العثماني، وهو تنظيم ارتكز بدوره، إلى الإيفاء بحاجات الدولة ذات التركيب الهيكلي الإقطاعي ـ العسكري، من إيرادات الأراضي من الضرائب من جهة، ومن تجنيد المحاربين لخوض الحروب، وهي كثيرة، من جهة أخرى.

---

(1) حول تقاسم النفوذ الاستعماري في المشرق العربي، راجع دراستنا: «اتفاقا سايكس ـ بيكو ووعد بلفور في ضوء استراتيجية التجزئة الاستعمارية في المشرق العربي»، المنطلق، العددان 88/ 89، آذار ـ نيسان 1992، ص ص 29 ـ 72.

مركز تحقيقات كامپیوتری علوم اسلامی

وإذا كانت الإيالات، (الولايات فيما بعد)، هي الصيغة الإدارية التي اعتمدتها السلطنة العثمانية على مدى الفترة التي حكمت بها البلاد العربية، فإن هذه الولايات وتقسيماتها من ألوية وسناجق تابعة لها كانت تؤلف أو يُعاد تأليفها الإداري، في كل مرة، على أساس المقاطعة أو مجموعة من المقاطعات التي غالباً ما تتشكّل لاعتبارات مالية وعسكرية وليس لاعتبارات إدارية وجغرافية ثابتة ونهائية.

على قاعدة هذه الاعتبارات للمقاطعة، عرفت المقاطعات العربية في ظل السلطنة العثمانية الأنواع الثلاثة التالية[1]:

(أ) المقاطعة الصغيرة التي يقل واردها عن 20 ألف أقجة[2]، وتسمى «تيمار»، وتُمنح إلى «تيمارجي» أو «تيماري».

(ب) المقاطعة المتوسطة التي يتراوح واردها بين 20 ألف و100 ألف أقجة، وتسمى «زعامت» ويتولى الإشراف عليها «زعيم».

(ج) المقاطعة الكبيرة التي يزيد واردها عن 100 ألف أقجة، وتسمى «خاص».

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

وكانت «الخاصات» توضع عادة بتصرف السلطان فينتفع بها هو وأفراد أسرته. كما اعتبرت «خاصة» الأرض التي يعود مردودها لشاغلي الوظائف الحكومية الرفيعة من وزراء وموظفين كبار، في حين كانت مقاطعات «التيمار» و«الزعامت» تعهد إلى مقاطعجيين مثّلوا، عملياً، دور الوسيط بين القوى المنتجة الفلاحية في المقاطعة والسلطة المركزية العثمانية.

---

(1) ساطع الحصري: «البلاد العربية والدولة العثمانية»، مرجع سابق، ص 30، وكذلك لوتسكي: «تاريخ الأقطار العربية الحديث»، مرجع سابق، ص 10 ـ 11.

(2) الأقجة (Akce, Aspre) تعني «الأبيض الصغير» وهي نقود عثمانية زهيدة القيمة كانت تساوي 120/1 من القرش أي ثلث «بارة» على أساس أن القرش الواحد يساوي 40 بارة. وعُرفت بالفارسية (أقجوي)، وباليونانية (Aspron)، وبالفرنسية (Aspre)، وسمّاها العرب «المقطعة» نظراً لوجودها قطعاً صغيرة. راجع: عادل ومنير إسماعيل: «تاريخ لبنان الحديث»، الوثائق الدبلوماسية، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، الجزء الأول، 1990، ص 212؛ وكذلك الأب أنستاس الكرملي البغدادي: «النقود العربية وعلم النميات»، القاهرة، 1939، ص 165.

في مطالع القرن السابع عشر توزعت المقاطعات العربية على أربع عشرة إيالة بالإضافة إلى إمارة مكة المكرّمة. ومن بين هذه الإيالات هناك ست إيالات قُسمت إلى مقاطعات على أساس الزعامت والتيمار وهي إيالات الشام، طرابلس الشام، حلب، الرقة أو الرها، الموصل وبغداد[1].

جدول رقم (1)

بيان بالإيالات العربية المقسّمة إلى زعامت وتيمارات. وحاصل إيراداتها وحجم مساهماتها العسكرية في مطالع القرن السابع عشر[2].

الإيالة	عدد الألوية	المقاطعات من درجة زعامت	المقاطعات من درجة تيمار	عدد الخيالة	حاصل الإيرادات (بالأقجة)
الشام	11	112	868	2600	6,558,600
طرابلس الشام	5	63	571	1400	5,608,400
حلب	7	104	799	2500	7,713,120
الرقة أو الرها	6	31	530	1600	1,810,411
الموصل	6	؟	271	504	2,240,000
بغداد	18	؟	؟	857	7,223,693

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

وفي حين لم تذكر رسالة «قوانين آل عثمان»[3] أية معلومات إدارية ومالية عن إيالات تونس والجزائر وطرابلس الغرب وإمارة مكة، بل اكتفت بذكر أسمائها فقط، فإنها، بالمقابل، ذكرت أن إيالات البصرة والحسا ومصر

(1) أنظر الجدول التفصيلي في الملحق رقم (1) من هذه الدراسة.

(2) استخرجنا أرقام هذا الجدول من: ساطع الحصري: «البلاد العربية والدولة العثمانية»، دار العلم للملايين، بيروت، طبعة ثالثة، 1965، ص ص 231 ـ 237.

(3) وهي رسالة تركية عنوانها: «قوانين آل عثمان در مضامين دفتر ديوان»، يعني «قوانين آل عثمان في ما يتضمنه دفتر الديوان». وقد ألَّف هذه الرسالة «عين علي أفندي» الذي كان أميناً «للدفتر الخاقاني»، وكان ذلك سنة 1018 هجرية الموافقة لسنة 1609 ميلادية. أنظر، ساطع الحصري، المرجع نفسه، ص 230.

لم تقسم إلى زعامت وتيمارات، وإنما كانت ضرائبها وتكاليفها المختلفة تُجبى باسم خزينة الدولة عن طريق رؤسائها وأمرائها الذين كانوا يخصصون برواتب محددة تُدفع لهم من الخزينة وتعرف باسم «ساليانه»[1]. أما إيالة اليمن فقد اكتفت الرسالة بذكر عدد ألويتها التسعة. وإن هذه الإيالة كان «يضبطها الأئمة ـ تغلباً ـ من وقت إلى آخر»[2].

وفي التقسيمات الإدارية المتعددة التي عرفتها البلاد العربية الخاضعة للسلطنة العثمانية، والتي كان من أبرزها تقسيمات 1864 و1888 و1904[3]، ظلّت المقاطعة تمثل مرتكزاً أساسياً لأية هيكلية إدارية كانت تلجأ إليها السلطة المركزية العثمانية لضمان ممارستها عمليات الإشراف والرقابة والضبط المركزي على سائر المقاطعات الخاضعة لها. ففي آخر تقسيمات إدارية جرت في السلطنة سنة 1322هـ/ 1904م، توزعت المقاطعات العربية على تسع ولايات وأربع متصرفيات ممتازة. أما الولايات فكانت[4]: الحجاز، اليمن، البصرة، بغداد، الموصل، حلب، سوريا، بيروت وطرابلس الغرب. فيما كانت المتصرفيات[5]: القدس الشريف، بنغازي، الزور [دير الزور] وجبل لبنان. كما جاء في الحولية الرسمية العثمانية العائدة لنفس العام 1904م ذكراً لإيالتي مصر وتونس، بحيث ذكرت عن إيالة مصر أسماء الخديوي، والقاضي. ومأمور المصالح التلغرافية، مع تبيان رتب كل واحد منهم وأنواع الأوسمة العثمانية

(1) ورد في ساطع الحصري أن ساليانة والي البصرة بلغت مليون أقجة، ووالي الحسا، 880,000 أقجة، «وميرميران» مصر 482 كيسة مصرية. أنظر، الحصري، المرجع السابق، ص 238 ـ 239.

(2) المرجع نفسه، ص 239.

(3) حول هذه التقسيمات راجع: عبد العزيز محمد عوض: «الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 ـ 1914» تقديم أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة، دار المعارف، 1969، ص ص 61 ـ 79، وكذلك عبد الكريم غرايبة: «سورية في القرن التاسع عشر 1840 ـ 1876»، القاهرة، جامعة الدول العربية، طبعة ثانية، 1962، ص ص 71 ـ 108.

(4) ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ص 241 ـ 245.

(5) المرجع نفسه، ص ص 245 ـ 247.

الممنوحة لهم. أما عن إيالة تونس فقد اكتفت الحولية بذكر اسم هذه الإيالة دون أية تفاصيل عنها[1].

إنَّ التحديدات الإدارية - الجغرافية للمقاطعة لم تعرف الحدود الثابتة والنهائية خلال كامل الفترة التي خضعت فيها البلاد العربية للسلطنة العثمانية، فمساحة المقاطعة كانت تتسع أو تضيق تبعاً لمساحة السلطة التي كانت تمنحها السلطة المركزية العثمانية لمقاطعجيين حسب القدرة التي يبديها هؤلاء في تحصيل الضرائب من فلاحي المقاطعة من جهة، وتلبية حاجات الدولة الأمنية من جهة أخرى. هذا التلازم بين حجم المقاطعة وحجم السلطة المقاطعجية هو الذي كان يُفضي دائماً إلى تعديلات وتبدلات في حدود المقاطعات الإدارية؛ ذلك أن التقسيم الإداري العثماني لم يكن ليستجيب لتطورات اقتصادية وتنموية عامة بمقدار ما كان يستجيب لحاجات إقطاعية عسكرية كانت تنسجم مع بنية الدولة العثمانية نفسها كدولة إقطاعية، دينية وعسكرية من جهة، ويؤمّن، بالتالي، ممارستها الرقابة والضبط المركزي على الجماعات المنتجة من فلاحي الأرياف الزراعية وحرفيي المدن وتجارها، واستحواذها على الفائض الاقتصادي لهذه الجماعات من جهة أخرى.

ثانياً: البنية العسكرية:

احتل العسكر مكانة خاصة في السلطنة العثمانية، وكانت هذه المكانة تعكس، في الواقع، التركيب البنائي العام للدولة الذي يرتكز إلى ثلاثة أركان أساسية: الإقطاع الأرضي، الإقطاع العسكري والسلطة الدينية.

تلازم ظهور الإقطاع العسكري أو «الإقطاع الحربي»[2] مع حاجات الدولة العثمانية الدائمة لتحشيد الجيوش لخوض غمار الحروب الكثيرة التي واجهتها

---

(1) المرجع نفسه، ص 247.
(2) كارل بروكلمان: «تاريخ الشعوب الإسلامية»، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، طبعة ثامنة، 1979، ص 458.

داخلياً وخارجياً. والإقطاع العسكري هو عبارة عن تقديم مقاطعة معينة لأحد القواد العسكريين لقاء خدمات يقوم بها هذا الأخير تجاه الدولة. فكان يجهز الجنود والمحاربين ملبياً حاجة الدولة إلى الحرب أو من أجل تمكنه من ضبط الأمن في إحدى المناطق المتمردة. فلم يكن هذا الإقطاع مجرد راتب عقاري تمنحه الدولة لأحد القادة العسكريين لقاء خدماته العسكرية وحسب، وإنما تضمن أيضاً منح ممارسة السلطة على مستوى مساحة الإقطاع الممنوح له. لذلك، فإن هذا النوع من الإقطاع لم يكن ثابتاً ونهائياً، وإنما كان محكوماً للمتغيرات الكثيرة التي كانت تؤدي أحياناً إلى تقليص حجم الإقطاع أو إتساعه وربما إلى إلغائه وإعطائه لمقطع جديد تبعاً لمواصفات العرض الذي يبديه تجاه جملةٍ من شروط الخدمة العسكرية.

ولمّا كانت الدولة العثمانية قد أظهرت حاجتها إلى تحشيد عسكري دائم للقيام بمهام الفتح والتوسع، لا سيما في المراحل الأولى من تأسيسها، فإنها لجأت إلى تنظيم الخدمة العسكرية من خلال ما عرف بنظام «السباهية» وهو نظام يقضي بمنح الأراضي الزراعية في المقاطعات إلى قواد عرفوا بالتيماريين والزعامات. والتسمية تيمار أو زعامت كانت تبعاً لحجمين إثنين: حجم المساحة العقارية المقطوعة من الدولة من جهة، وحجم الأتباع من الجنود المحاربين من جهة أخرى. وقد اعتمدت قاعدة حُسبت على أساسها أعداد الجنود والفرسان المحاربين وهي أن يُحضر صاحب التيمار تابعاً عن كل ثلاثة آلاف أقجة، في حين يتوجب على الزعيم (صاحب الزعامت) أن يُحضر تابعاً عن كل خمسة آلاف أقجة من حاصل المقاطعة[1].

في الواقع، مارس كل من التيماري (صاحب التيمار)، والزعيم (صاحب الزعامت)، سلطة مزدوجة على الفلاحين الداخلين في نطاق مقاطعته، سلطة أولى عسكرية من خلال تقديمه العدد المحدد من الأتباع للانخراط في

(1) بلغ عدد الأتباع الذين تمّ جمعهم من لواء دمشق سنة 1612م، 2600 تابع. أنظر: نوفان رجا الحمود: «العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين»، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1981، ص 58.

الأعمال الحربية، وسلطة أخرى اقتصادية من خلال حصوله على نسبة معينة من حاصل المقاطعة تراوحت بين ثلث المحصول أو ربعه أو خمسه أو سدسه[1].

لقد دخل الإقطاع العسكري في صلب التشكّلات البنيوية الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي. فالتقسيمات الإدارية التي عرفتها المقاطعات العربية في ظل السلطنة العثمانية قامت على أساس عسكري، وكذلك جهاز الحكم في الولايات والسناجق، وعلاقات السلطة المحلية، كل ذلك اتّسم بالطابع العسكري إلى الحدّ الذي أفضى إلى «عسكرة» الإدارة والسلطة والمجتمع. فالمنطقة كانت تُعرف باسم «السنجق» أو «اللواء». وكان الفرسان داخل السنجق يشكلون وحدة عسكرية يقودها «سنجق بكي» أي «بك السنجق» الذي كان يتولى في الوقت نفسه، الشؤون الإدارية للسنجق. وكذلك الأمر بالنسبة للولاية التي كانت تتألف من عدة سناجق فكان يدير شؤونها «بكلر بكي» أي «رئيس البكوات»[2]، الذي كان يقف على رأس الجهاز الحاكم في الولاية يعاونه الآغوات قواد الحاميات العسكرية وموظفو المالية من الدفتردار ومساعديه[3]. وفي نطاق الوحدة الإدارية الأصغر التي هي «القضاء»، والتي اقترنت تسميتها بوجود القاضي (أحد رجال الدين) تمثل جهاز الحكم فيها بضابط يسمى «صوباشي» انحصرت مهمته عبر جنوده القلائل من الإنكشارية أو الإقطاعية في تنفيذ أحكام

---

(1) وجيه كوثراني: «السلطة والمجتمع والعمل السياسي، من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، 1988، ص 53 ـ 54، وللمزيد من التفاصيل حول تطور سلطة المقطعين العسكريين من أصحاب التيمار والزعامت راجع دراستنا: «النخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر»، معهد الإنماء العربي، بيروت، طبعة أولى، 1996، ص ص 34 ـ 37.

(2) أنظر جدولاً بأهم التسميات العسكرية ضمن هذه الدراسة.

(3) جب وبوون، المجتمع الإسلامي والغرب، الجزء الأول، ص 211، وأيضاً محمد أنيس: «الدولة العثمانية والشرق العربي 1514 ـ 1914»، دار الأنجلو المصرية، القاهرة، 1981، ص 144 ـ 145.

القضاة[1].

غير أنَّ نظام الإقطاع العسكري بوجهيه التيماري والزعامت لم يلبث أن أخذ يشهد بدايات انهياره؛ إذ راح يتحول إلى عائق أمام متطلبات الدولة العثمانية سواء في حاجتها إلى إيرادات المقاطعات من الضرائب لتغذية بيت المال أو الخزينة من جهة، أم في توفير الجنود المحاربين للانخراط في الأعمال العسكرية من جهة أخرى، إبان ذلك، لجأت الدولة العثمانية إلى التفتيش عن صيغ بديلة لنظامي التيمار والزعامت، تستطيع معها تأمين حاجاتها العسكرية والمالية. فاعتمدت على مستوى البديل العسكري نظام «الإنكشارية» أي الجنود النظاميين الذين تميزوا بجهوزيتهم الدائمة لتأدية المهام العسكرية المطلوبة. وعلى مستوى البديل المالي، أحلّت الدولة نظام «الإلتزام» محل وظيفتي التيمارجي والزعيم السابقين. وقد استمر نظام الالتزام حتى أواسط القرن التاسع عشر بل إن مفاعيله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ظلّت تطبع غير منطقة عربية حتى نهايات القرن العشرين.

لقد أضحت الإنكشارية التنظيم العسكري الفاعل على مستوى المشاركة في الحروب من جهة، وحفظ الأمن في المجتمع الأهلي من جهة أخرى. والإنكشارية كلمة تركية «يكيجري» وتعني الجيش الجديد. شكلت وحدات الإنكشارية فيلقاً خاصاً له امتيازاته الخاصة داخل السلطنة. أنشىء هذا الفيلق في القرن الرابع عشر، وضم في صفوفه، في بادىء الأمر، أعداداً من الصبيان السلافيين الأسرى الذين أجبروا على اعتناق الإسلام ونُشّئوا تنشئة عسكرية[2].

انقسم فيلق الإنكشارية إلى وحدات أو «وجاقات» يترأس كل واحدة منها آغا. وقد خُصَّ هذا الفيلق بامتيازات هامة في القرنين السابع عشر والثامن

(1) كان للقاضي مساعد آخر في المدن غير الصوباشي يُسمى المحتسب أو «احتساب آغاسي» بمعنى الرقيب، يفصل عن طريقه في كل المسائل المتعلقة بالتجارة والصناعة. أنظر: جب وبوون: المجتمع الإسلامي والغرب، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 218 ـ 219.

(2) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، مرجع سابق، ص 25.

عشر، منها الحصول على حق الإقامة خارج «الوجاق» وحق الزواج وتكوين أسرة خاصة بهم، والانفتاح على المجتمع الأهلي والانخراط في نسيجه الاجتماعي وطرقه الصوفية وتنظيماته الحرفية والتجارية، بالإضافة إلى قيامهم بمهام الخدمة العسكرية التي غدت لديهم بمثابة تقاليد وراثية. أفضت هذه الامتيازات إلى تكوين طبقة من رجال الإنكشارية ما لبثت أن أظهرت نفوذاً بارزاً في المجالات العسكرية والسياسية والاجتماعية، فقد تحولوا إلى أداة ضاربة لتحصيل الضرائب والخراج وقمع الثورات الكثيرة التي واجهت السلطنة، كما مثّلوا صعوداً اجتماعياً وسياسياً على مستوى تشكّلات السلطة وأجهزتها المختلفة حتى أنَّ نفوذهم غدا كبيراً داخل القسطنطينية عاصمة السلطنة نفسها[1].

في دمشق انقسمت الإنكشارية إلى فرقتين: فرقة «القابي قول» الموالية للإدارة المركزية، تمركزت في القلعة وعلى السور وعند أبواب المدينة، وفرقة الإنكشارية المحلية (اليرلية) التي جمعت في صفوفها عناصر من أهالي المدينة. ولم تلبث هذه الفرقة الأخيرة أن انتظمت كلياً اقتصادياً وسياسياً في شبكة علاقات المجتمع الأهلي، وبرزت منها عائلات أعيانية محلية ارتكزت في صعودها الاجتماعي والاقتصادي إلى دورها في حماية قوافل الحج، والتزام الضرائب في الأراضي الزراعية في أرياف حمص، وحماه، وعلى منحدرات جبال لبنان الشرقية، وفي البقاع، والسهول الواقعة جنوب وجنوب شرق دمشق (حوران). وكان من بين هذه العائلات التي أصبحت جزءًا من تاريخ الأعيان الدمشقيين: عائلة التركماني، والشملي، والبارودي، والمهايني، واليوسف وشمدين[2]، كما برزت عائلات أخرى حملت ألقاباً عسكرية مثل آل الجندي في سوريا، وآل العسكري، وآل المدفعي في العراق. هذا، بالإضافة إلى العديد من العائلات السورية والعراقية والمصرية وغيرها من العائلات العربية الأخرى التي ارتكزت في صعودها الاجتماعي ـ السياسي إلى المكانة

---

(1) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، مرجع سابق، ص 26.

(2) وجيه كوثراني: السلطة والمجتمع والعمل السياسي، مرجع سابق، ص 58.

العسكرية التي احتلتها في الجهاز العسكري في الدولة العثمانية.

استطاع أبناء هذه العائلات، ممّن ارتقوا في سلّم التراتبية العسكرية في العهد العثماني، أن يملأوا فراغ السلطة الذي نشأ في أعقاب رحيل الأتراك من المقاطعات العربية إثر هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى، فبادر عدد من الضباط إلى تشكيل الحكومات المؤقتة في المدن، والتي كان محورها الأساسي الحكومة العربية التي أعلنت في دمشق؛ حيث ارتكزت في مشروعها السياسي إلى إقامة دولة عربية واحدة تضم سائر البلاد السورية بما فيها فلسطين ولبنان، وتتحد مع العراق اتحاداً اقتصادياً وسياسياً[1]. فقد كان العسكريون العرب، من أصحاب الرتب في العهد العثماني، عماد هذه الحكومة وغيرها من الحكومات التي تألّفت في سوريا والعراق، والأردن، وفلسطين على مدى المرحلة الانتدابية واستمرت تتألف لأكثر من مرة في المرحلة الاستقلالية اللاحقة[2].

ثالثاً: البنية الدينية:

شكّل الإسلام، أو بالأحرى المبادىء والشرائع الإسلامية، القاسم المشترك الذي تمحورت حوله العلاقات العربية ـ التركية[3] طوال فترة تاريخية

(1) حول نشأة حكومة دمشق العربية ومشروعها السياسي (1918 ـ 1920)، راجع دراستنا: «العلاقات اللبنانية ـ السورية: دراسة اقتصادية، إجتماعية، سياسية»، دار الرشيد للعلوم، بيروت، طبعة أولى، 1993، ص 31 ـ 32.

(2) للمزيد من التفاصيل حول البنية الاجتماعية للنخب العسكرية العربية التي ظهرت في المشرق العربي الحديث والمعاصر في مرحلتي الانتداب والاستقلال راجع دراستنا: «النخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر»، معهد الإنماء العربي، بيروت، طبعة أولى، 1996، ص ص 181 ـ 189.

(3) انطلقت النظرة العربية إلى السلطنة العثمانية، في بادىء الأمر، على أنها ليست إلا امتداداً للسلطنات الإسلامية السابقة وخصوصاً السلطنة السلجوقية التي نجحت في تثبيت دعائم الدولة العربية الإسلامية لفترة دامت حوالى القرن ونصف القرن من الزمن. أنظر بهذا الصدد: هاملتون جب، وهارولد بوون: «المجتمع الإسلامي والغرب»، مرجع سابق، الجزء الأول، =

تراوحت بين الثلاثة والأربعة قرون متتالية. ولمّا كان المسلمون من أهل السنة يشكلون أكثرية سكان السلطنة[1]، فإن ثمة تحالفاً دينياً ـ سياسياً نشأ بين السلطة المركزية العثمانية والأسر الدينية الإسلامية النافذة؛ بحيث بات العديد من هذه الأسر بمثابة مرجعيات اجتماعية وسياسية انخرطت في ممارسة أشكال متنوعة من السلطة من خلال شغالها المناصب الرفيعة في شتى الأجهزة الإدارية والقضائية والحكومية.

ولمّا كان المجتمع العثماني مجتمعاً تعددياً لجهة التنوع في الجماعات الإثنية والمليّة المتعايشة في داخله، فإنَّ الدولة العثمانية تعاملت مع هذه الجماعات بما ينسجم مع روح الشرائع التي تضمنتها التعاليم الإسلامية. وقد تجلّى هذا التعامل على مستويين: مستوى الجماعات الإسلامية من ناحية، ومستوى الجماعات غير الإسلامية (أهل الكتاب) من ناحية أخرى.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

أولاً: الجماعات الإسلامية:

شكّلت العناصر الإسلامية العربية الكتلة السكانية الوازنة داخل السلطنة العثمانية؛ الأمر الذي كان يدفع إلى نشوء علاقات مميزة بين المسلمين العرب والأتراك في إطار السلطنة؛ إذ بمقدار ما كان المسلمون العرب يرون في القوة العثمانية الأداة القادرة على استرجاع هيبة الخلافة على قاعدة توحيد العالم الإسلامي، فإن السلاطين العثمانيين رأوا، في المقابل، في الكتلة الإسلامية العربية أنها بمثابة الركيزة الأساسية لاستقرار الحكم العثماني وتوفير مقومات استمراره. ولما كانت اللغة العربية هي لغة القرآن والشريعة وعلوم

= ص 46. وبخصوص العلاقات العربية ـ التركية راجع: زين نور الدين زين: «نشوء القومية العربية»، دار النهار للنشر، بيروت، طبعة ثالثة، 1979.

(1) قُدّر عدد سكان السلطنة العثمانية عام 1844 بحوالى 35,350,000 نسمة توزعوا مذهبياً: مسلمون (21,000,000)، روم أرثوذكس وأرمن (13,000,000)، كاثوليك (900,000)، يهود (150,000) وطوائف أخرى مختلفة (300,000). أنظر الجداول الإحصائية في: زين نور الدين زين، المرجع نفسه، ص ص 147 ـ 149.

الدين[1]، فإن العلماء[2] العرب احتلوا مكانة متميزة على المستويات الدينية والاجتماعية وحتى السياسية أيضاً. فالعلماء الأتراك راحوا يدرسون بالعربية على أيدي علماء الحواضر العربية الإسلامية الكبرى في دمشق وبغداد وحلب والقاهرة، كما أنهم أخذوا يصنفون مؤلفاتهم ودراساتهم باللغة العربية نفسها[3].

من هنا، أولت السلطات العثمانية الحاكمة اهتماماً بالغاً بالمؤسسة الدينية، التي غدت إحدى أهم مؤسسات السلطنة الإدارية والعسكرية والسياسية. فقد قامت «الدولة العثمانية بتنظيم العلماء على شكل سلسلة من المراتب بدرجات معينة معلومة وبوظائف رسمية لها مرتبات تجري عليهم بانتظام. وكان رؤساء هذه المراتب الدينية، وهم شيوخ الإسلام وكبار شيوخ القضاء والإفتاء، يستشارون في شؤون الدولة العليا، وكان القضاة في الأقاليم السبيل الأكبر الذي كان يجري عن طريقه الاتصال والترابط بين الحكومة المركزية والرأي العام لمسلمي المدن الكبرى»[4]، كما أن الدولة أولت رعايةً خاصة المدارس الإسلامية في المدن العربية واعتمدتها نموذجاً لإنشاء مدارس مماثلة في استانبول عاصمة السلطنة بهدف تخريج «رجال الدين وملء المراكز

---

(1) يذكر محمد كرد علي أنَّ السلطان سليم الأول كان يرغب في جعل اللغة العربية اللغة الرسمية للسلطنة بدلاً من التركية. أنظر: محمد كرد علي: «خطط الشام»، ستة أجزاء، دار العلم للملايين، بيروت، 1969 ـ 1972، الجزء الأول، ص 221.

(2) جاء في ساطع الحصري أن أركان الدولة العثمانية أربعة: العسكر ـ العلماء ـ التجار ـ الرعية. والمقصود بالعلماء «علماء الدين». أنظر: ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، مرجع سابق، ص 32.

(3) للمزيد من التفاصيل حول ترجمات من التركية إلى العربية للعلماء الأتراك، أنظر: أحمد المرسي الصفصافي: «الدولة العثمانية والولايات العربية»، بحوث المؤتمر الخامس للجنة العالمية للدراسات العثمانية ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية، المجلة التاريخية المغربية، السنة العاشرة، العددان 29 ـ 30، (تموز ـ يوليو 1983)، ص 323.

(4) ألبرت حوراني: «الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث»، مجلة تاريخ العرب والعالم، السنة الثانية، العدد الرابع عشر، كانون الأول (ديسمبر) 1979، ص 10.

العليا في الإدارات والمصالح الدينية. ومدَّت الدولة أيضاً يد العون المالي إلى بعض الطرق الصوفية... وأحظتها بتفضيلها لها»[1].

وإذا كانت «الإقطاعية العسكرية» هي السمة الغالبة التي طبعت الحكم العثماني عبر مراحله المختلفة، فإن المرتكز الديني ظل يمثل إحدى أهم المرتكزات الروحية والفكرية والسياسية التي ارتكزت إليها السلطنة في حكمها للبلاد العربية. حتى أنه كان ثمة توازن على قاعدة التكامل في الدور والوظيفة قام بين المرتكزين العسكري والديني داخل السلطنة. «فالسيف الذي كان بأيدي السلاطين الأتراك وبأيدي أتباعهم وذويهم من قوّاد ومقدّمين في الدولة، وبأيدي جنودهم وعساكرهم، ينبغي أن يستعملوه بالتكاتف والتحالف مع العلماء العارفين بأمور الدين والشريعة القائمين بتعليمها وتفسيرها وتنفيذها»[2]. وقد اعترف السلاطين بمكانة العلماء فاحترموهم «واستشاروهم واستخدموهم في شؤون الدولة، وشدّوا أزر القضاة في قضائهم، والمفتين في إفتائهم في الشريعة والمدارس التي تدرِّس الشريعة»[3].

هذا التحالف الديني - السياسي بين جماعات المكانة الدينية العربية وبين جهاز السلطة الحاكمة عبر مختلف مراتبه ومستوياته، كان أحد أهم العوامل المساعدة على استقرار الحكم العثماني من جهة، وعلى إطالة أمده لهذه الفترة الطويلة التي قاربت الأربعة قرون من الزمن من جهة أخرى. فقد ساعد رجال الدين من العرب، من خلال الوظائف العديدة التي شغلوها في الجهاز الديني والإداري والقضائي، في المحافظة على استقرار المدن وفي انتظام، العلاقة بين هذه المدن والأرياف الزراعية الطرفية، الأمر الذي كان يساهم في استقرار الإنتاج الزراعي والحرفي الذي كان ضرورياً لرفد خزينة الدولة العثمانية في حاجتها إلى المال بصورة دائمة. وقد وصل الأمر

(1) المرجع نفسه، ص 10.
(2) ألبرت حوراني: «الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث»، المقالة نفسها، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد 41، كانون الأول، 1979، ص 6.
(3) المرجع نفسه، ص 6.

بجماعات المكانة الدينية المقيمين في المدن من رجال دين ومفتين وقضاة ونقباء أشراف وسيَّاد، أن يشكلوا قوة ضاغطة على حكام الولايات والألوية والأقضية التابعة لها. فقد أمسكوا بمفاتيح مشروعية الحكم، وكان بمقدورهم إضفاء الصفة الشرعية على حكم أحد السلاطين. هذا وكانوا في الوقت نفسه أكثر قدرة على كبح «جماح الحركات الاحتجاجية أو الثورية أو قمعها بين طبقات الصنَّاع والعمَّال في الأحياء الشعبية»[1]. لذلك، فإن الدولة العثمانية بما هي من دولة «عسكرية، دينية، إقطاعية»[2]، سعت منذ بداية حكمها للبلاد العربية، إلى تغليف سلطتها السياسية بهالةٍ إسلامية على المذهب الحنفي. فقد أولت اهتماماً مميزاً بالعائلات الإسلامية النافذة، وأقامت معها شكلاً من أشكال التحالف الديني ـ السياسي؛ حيث وجدت في هذا التحالف ما يرسخ دعائم حكمها في المنطقة العربية التي هي منطقة تدين أكثرية أهلها بالإسلام.

تدرَّج الجهاز الديني عبر تراتبية هرمية بدأت بقاعدة واسعة في الأقاليم مروراً بمراكز الألوية والولايات، وصولاً إلى عاصمة السلطنة حيث مقرّ شيخ الإسلام أو المفتي الأكبر الذي كان يساهم عن قرب في تدعيم حكم السلطان ويضفي عليه طابع الشرعية الدينية؛ حتى أنه في القرن التاسع عشر تكرَّس لقب «الخليفة» على السلطان، ولقب «الخلافة» على السلطنة[3].

وقف المفتي الأكبر على رأس الجهاز الديني، وعُهدت إليه مسألة تعيين القضاة الشرعيين والقضاة العسكريين والمفتين في أنحاء السلطنة كافة[4]. فهو كان بمثابة المرجعية العليا التي يعود إليها وحدها الحكم في شتى القضايا المتعلقة بالشرع والتفسير وغير ذلك. فالمفتي الأكبر كان في الواقع، جزءًا أساسياً من جهاز السلطة الحاكمة حيث «كان السلاطين يستشيرون رجال الدين

(1) ألبرت حوراني: «الأسس العثمانية. . .»، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد السابق، ص 7.

(2) ساطع الحصري: «البلاد العربية والدولة العثمانية»، مرجع سابق، ص 34.

(3) ألبرت حوراني: «الأسس العثمانية. . .» المرجع السابق، ص 10.

(4) لوتسكي: «تاريخ الأقطار العربية الحديث»، دار الفارابي، بيروت، طبعة ثامنة، 1985، ص 24.

في كثير من الأمور، ويحاولون أن يدعموا أعمالهم ويبرروا تصرفاتهم بفتاوى شرعية يستحصلونها من هؤلاء»[1].

احتلّ الجهاز الإسلامي موقعاً خاصاً في هيكلية السلطة القائمة في كل ولاية من الولايات العربية. فقد تألّف هذا الجهاز في نطاق الولايات والسناجق التابعة لها، من العناصر التالية: القضاة ـ المفتين ـ نقباء الأشراف ـ خطباء المساجد ـ أئمة الصلاة ـ المؤذنين ـ «السادة» أو «السيّاد» الذين عرفوا بالأشراف نسبة إلى تحدرهم من سلالة الرسول (ص). وقد غدت الوظيفة الدينية في العهد العثماني من أهم الوظائف، حيث كان رجال الدين يعدّون جيداً في المدارس الدينية التي أنشئت في العاصمة وفي غيرها من مراكز الولايات، وبعد التخرج كانوا يشغلون وظيفة في مجال التدريس أو في مجال القضاء، أو غير ذلك من المهام الدينية الأخرى، التي تجعلهم «يتمتعون بسلطة معنوية كبيرة، ويقومون بدور فعّال في شؤون الدولة»[2].

كان الجهاز القضائي الإسلامي من الأجهزة التي تميزت بفاعلية السلطة، هذه السلطة التي لم تكن دينية وحسب، وإنما أيضاً اجتماعية وإدارية وسياسية ومالية. فالقاضي الذي يقف على رأس الجهاز القضائي كان يسمى «قاضيعسكر»[3]، وهو الذي يفصل في القضايا العسكرية والمدنية على السواء، حتى بات يمثل مرجعية أولى للسلطة بكل مستوياتها. أما الهيئة القضائية في الولاية فكان يتولاها أحد قضاة الشرع يعاونه عددٌ من النواب يشرفون على الفصل في المسائل الدينية المستندة إلى أحكام الشريعة الإسلامية. من هنا تعدَّت الوظيفة القضائية من حيث الأهمية، سائر الوظائف والمناصب الأخرى في الدولة؛ حتى أن سلطة القاضي بلغت من القوة درجة جعلته يتمتع بالحصانة ضد العزل أو النقل وتنزيل الرتبة. ووصلت حدود صلاحيته إلى مراقبة الوالي نفسه، وكذلك «الدفتردار» وسائر موظفي الجهاز

(1) ساطع الحصري، المرجع السابق، ص 32.
(2) ساطع الحصري، «البلاد العربية والدولة العثمانية»، مرجع سابق، ص 32.
(3) المرجع نفسه، ص 32.

الإداري[1] والديوان[2] في الولاية.

استطاعت العائلات الإسلامية النافذة لا سيما منها تلك التي تنتسب إلى فئة «السيَّاد»، أن تشكّل مفصلاً مهماً من مفاصل السلطة الاجتماعية ـ السياسية. فقد استغلت هذه العائلات مواقعها الوظيفية في إرساء قاعدة مادية لصعودها السلطوي. فهي، إلى جانب تمتعها بامتيازات عديدة في مجال إعفائها من الضرائب، وإعفاء أبنائها من الخدمة العسكرية وعدم تقديمهم للمحاكمة أمام المحاكم العادية[3]، «توازنات قدرة الأولياء على إعطاء البركة للمؤمنين مقابل نذور وأعطيات وهدايا يتقدم بها خاصة الفقراء»[4]. وهذا ما ساعد بعض هذه العائلات على الارتقاء الاقتصادي ـ الاجتماعي لتدخل في عداد الطبقة الأرستقراطية العربية التي تبلورت معالمها في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

(1) تألّف الجهاز الإداري في الولاية، بالإضافة إلى الوالي، من العناصر التالية:
ـ الدفتردار: المسؤول عن الإدارة المالية للولاية، وكان مشرفاً على سجلات الأراضي وتوزيع الإقطاعات.
ـ كخيا الصدر الأعظم: وهو بمثابة نائب عام عن الصدر الأعظم.
ـ مكتو بجي: الذي يتولى شؤون السكرتارية، فهو السكرتير العام للصدر الأعظم.
ـ التشريفاتي: وهو مدير المراسم.
ـ رئيس الكتَّاب: ومهمته حفظ القوانين وإصدار البراءات وإعداد الأوامر السلطانية وكتابة المراسلات بين الصدر الأعظم والسلطان. راجع: هاملتون جب، وهارولد بوون: «المجتمع الإسلامي والغرب»، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة، 1970، جزءان، الجزء الأول، ص 172.

(2) الديوان هو عبارة عن هيئة أو مجلس الولاية، مهمته مساعدة الوالي في إدارة شؤون الحكم. وهو مؤلف من كبار القادة العسكريين والعلماء (رجال الدين) والأعيان. راجع: محمد مخزوم: «أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة»، معهد الإنماء العربي، بيروت، طبعة أولى 1986، ص 14.

(3) ماهر الشريف: «تاريخ فلسطين الاقتصادي ـ الاجتماعي»، ص 78.

(4) حليم بركات: «المجتمع العربي المعاصر...»، ص 146.

عُرف «السيّاد» «بالأحباء، مفردها الحبيب - (أي أحباء الله) والأشراف أو الشرفاء، وتنسب إليهم قوة «البركة» و«اللعنة» أو «الهتف» إذ يلجأ إليهم المؤمنون بادعائهم قوى خارقة لشفاء الأمراض، أو رفع الأذى وحتى إنزال الضرر. وبسبب هذه القوى الخارقة التي كانوا يدّعونها أو تنسب إليهم كانت تزداد مكاسبهم كثيراً. وبين عائلات السادة من هم من كبار التجار والحكّام. وظهر السادة في بعض المناطق التقليدية كرجال مقدسين «فوق بقية البشر كافة»، وأصبح «احترامهم وتقديسهم واجباً دينياً... فكانوا يجلسون في مكان الصدارة من المضايف ويعطون الأفضلية والأسبقية أينما ذهبوا وحلّوا»[1].

تمثلت سلطة الأشراف في المدن من خلال مؤسسة عرفت باسم «نقابة الأشراف». وكان المسؤول عنها في كل مدينة يدعى «نقيب الأشراف». وهي وظيفة رفيعة «كانت تُسند لأكابر ذوي الشرف أحفاداً كانوا أم أسباطاً. إلا أنه في الحجاز والعراق ودمشق وبخارى والأفغان والعجم وأشهر البلاد العربية استقرت خصوصاً في الأحفاد. وأما في الديار المصرية فإنها أعطيت للأشراف من الأسباط وهم رجال البيت البكري... ولم تزل فيهم من القرن الثاني عشر إلى اليوم»[2].

لم يقتصر نفوذ «السادة» أو «السيّاد» على عائلات المدن فقط، وإنما اتسع ليدخل في التشكيلات الاجتماعية الحضرية منها والريفية. ففي النظام العشائري كان «ثاني أهم شخصية في القبيلة بعد الشيخ هو «الفريضة العارفة» وهو رجل روحي يُلمّ بتقاليد العشيرة ويساعد الشيخ في فضّ النزاعات. وكان هذا الرجل يعامل باحترامٍ خاص وتُغدق عليه هدايا الشيخ وعطاياه. وكان

(1) حليم بركات: «المجتمع العربي المعاصر...»، مرجع سابق، ص 151.
(2) محمد أديب تقي الدين الحصني: «كتاب منتخبات التواريخ لدمشق»، ثلاثة أجزاء في مجلد واحد، قدّم له الدكتور كمال سليمان الصليبي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، طبعة أولى، 1399هـ/ 1979م، ص 807.

الشيخ يحاول أن يحقق من خلاله ما يعجز عن تأمينه من خلال «حوشيته» أي إذعان رجال العشيرة التلقائي لحكمه»[1].

ثمة تداخل شديد حصل بين المكانة الدينية والموقع الاقتصادي لفئة «السيَّاد»؛ إذ إن عناصر قوة هذه الفئة لم تكن مستمدة من عالم السماء أو من خلال موقعها في البناء الفوقي للمجتمع، وإنما تكرّست تاريخياً من خلال الدور الذي شغلته في ممارسة الوظائف الدينية من جهة، ومن خلال الخدمات التي كانت تؤديها للسلطة السياسية الحاكمة من جهة أُخرى. فقد تمكنت هذه الفئة من أن تختزن نفوذها الاجتماعي ـ السياسي عن طريق إختزانها لقاعدة اقتصادية كانت تتغذى دائماً بالأعطيات الكثيرة من قبل الحكَّام، وبتوارث أبناؤها للمناصب الرفيعة، وخصوصاً تعيينهم نظاراً على «الأوقاف التي بلغت مساحتها ثلث مساحة أراضي الدولة المزروعة تقريباً. وهي في أغلبها منح من السلطان. فمنها كان يُصرف على المساجد وإنشاء المدارس والمستشفيات ومنها ينال رجال الدين معاشهم ما عدا القضاة الذين كانوا يفرضون لأنفسهم رسوماً معينة على القضايا التي ترفع إليهم، أو الوثائق التي يصدقون عليها»[2].

احتفظت العائلات الدينية الإسلامية منها والمسيحية بسلطتها المشرفة على الأوقاف الخيرية. وكانت عائلات «غير دارسة» أي غير دينية قد أسست أوقافاً عائلية أو «ذرية» تجنباً لتجزئة ملكياتها العقارية الكبيرة، فأوكلت أمر الإشراف على هذه الأوقاف إلى بعض الزعماء الدينيين فكانوا مؤتمنين أو «نظاراً»، ومع أنّ هذه الوظيفة كانت تسند عادة إلى عميد العائلة إلا أنها كانت تعود بالنفع على العائلة الدينية برمتها[3].

(1) حنّا بطاطو: «العراق: الطبقات الاجتماعية...»، مرجع سابق، ص 111.

(2) حسن صبحي: «العالم العربي»، دار النهضة العربية، بيروت، 1967، ص 21.

(3) Weulersse, Jacques: «Paysons de Syrie et du Proche-Orient», op.cit, p. 119.

إلى جانب التصرف بالملكيات العائدة للمؤسسات الوقفية، تمكنت العائلات الدينية من تسجيل المزيد من الأراضي بأسمائها بعد تخلي الفلاحين عن حقهم في التصرف بأراضي الميري، فصارت قرى بأكملها في تلك الفترة أملاكاً لعائلات دينية متنفذة في المدن[1].

في أواخر القرن التاسع عشر، ومع تأثر سلطة العائلات الدينية بحالة الضعف التي أصابت السلطنة العثمانية من جرّاء الاختراق الرأسمالي لها بصورة مكثفة، راحت العائلات الدينية تبحث عن مرتكزات جديدة لسلطتها الاجتماعية ـ الاقتصادية خارج نطاق المؤسسات الدينية، فاتجهت نحو الوظائف المدنية[2]، التي أنشئت على أساس التنظيم الإداري الجديد الصادر عام 1864. ففي مدينة دمشق، يقول فيليب خوري «اندمجت عائلات عديدة من بين «أهل العرض»[3] وخصوصاً من بينها عائلات العجلاني والغزي والكيلاني والحسيبي، مع مجموعة من عائلات الملاك غير المتدينين لتشكيل زبدة المجتمع الدمشقي في أواخر القرن التاسع عشر. وبدورها وفّرت هذه الطبقة نخبة المدينة السياسية. أما عائلة الجزائري، حديثة القدوم إلى دمشق. فكانت عائلة أخرى من الدارسين امتلكت حيازات أراض واسعة. ويبدو أن هذه العائلات الخمس، ومع أنها لم تكن العائلات الوحيدة المالكة للأراضي ضمن المؤسسة الدينية، كانت بين أكبر الملاك ومن أكثر أعضاء هذه المؤسسة نفوذاً اجتماعياً وسياسياً»[4].

هكذا، استطاعت العائلات الدينية أن تبني مرتكزات نفوذها الاجتماعي ـ السياسي؛ حيث جمعت إلى جانب الملكية العقارية والمنح والهبات الوقفية، الوظائف الدينية والمدنية المختلفة. ولم تلبث هذه

---

(1) فيليب خوري: «أعيان المدن. . .»، ص 56 ـ 57.

(2) المرجع نفسه، ص 57.

(3) راجع حول التنظيم الإداري الجديد: عبد العزيز محمد عوض: «الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 ـ 1914»، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1969، ص ص 61 ـ 110.

(4) فيليب خوري: «أعيان المدن. . .»، ص 57.

العائلات أن تبوأت، عبر أبنائها، مراكز السلطة في المدن من خلال إشغالها لوظائف هامة على الصعيدين الديني والإداري. ففي مدينة القدس في فلسطين برزت عائلتا الحسيني والخالدي اللتان كان لهما حضور وازن في الدوائر الحكومية والمجالس المحلية[1]. وظهر أيضاً آل العلمي في القدس وغزة[2]. وفي دمشق ظهرت عائلات: العجلاني[3]، والغزي[4]، والحكيم[5]،

---

(1) ماهر الشريف: «تاريخ فلسطين الاقتصادي ـ الاجتماعي»، مرجع سابق، ص 80.

(2) الحصني، المرجع السابق، ص 858 ـ 859.

(3) ومنهم راغب العجلاني الذي مارس وظيفة نقيب الأشراف في دمشق. وأخوه السيد أحمد الذي تولى أيضاً نقابة الإشراف وتوفي سنة 1279هـ. وفي أواخر العهد العثماني برز منهم السيد عبد اللطيف (ت 1337هـ). وكان أحمد العجلاني شيخ المشايخ ونقيب الأشراف (ت 1314هـ). وفي عهد الانتداب الفرنسي برز عطاالله العجلاني أحد أعضاء المجلس التمثيلي، ومنير العجلاني الذي انتخب عضواً في البرلمان السوري في عهد الانتداب، وتولى أيضاً وزارة الشؤون الاجتماعية في حكومة جميل الإلشي التي تألفت في 8 كانون الثاني 1943. راجع الحصني، ص 809 ـ 810، وأيضاً: يوسف الحكيم: «سورية والانتداب الفرنسي»، دار النهار للنشر، بيروت، طبعة ثانية، 1983، ص 325.

(4) احتكر أفرادها منصب المفتي الشافعي حتى القرن العشرين. وكان عبد الرحمن الغزي واحداً من الأعضاء البارزين في المجلس البلدي بدمشق. وكان الشيخ حسين الغزي قاضياً في العام 1894. وتولى سعيد الغزي وزارة العدل في حكومة عطا الأيوبي (شباط 1936)، وأيضاً وزارة العدل ووكالة وزارة الإعاشة والتموين مع شؤون الإفتاء والأوقاف في حكومة فارس الخوري (نيسان 1945)، وانتخب نائباً عن دمشق في البرلمان الاستقلالي الأول عام 1943. راجع: فيليب خوري: «أعيان المدن...»، ص 59؛ وأيضاً يوسف الحكيم، المرجع السابق، ص 248 و337، وكذلك: الجريدة الرسمية السورية، مذكرات المجلس النيابي، الجلسة الأولى، المنعقدة بتاريخ 17 آب 1943، ص 3.

(5) آل الحكيم وأصلهم من طرابلس، اشتهر منهم حسن الحكيم الذي تقلد وظائف كثيرة في أمور المالية في أواخر العهد العثماني، وتقلد نظارة البرق والبريد في حكومة فيصل (1918 ـ 1920) وشغل أكثر من مرة منصب رئيس الوزراء، وتولى أيضاً حقائب وزارية عدة. راجع: الحصني: ص 859، وأيضاً: يوسف الحكيم: «سورية والانتداب الفرنسي»، ص ص 12، 146، 179، 196، 321.

والأيوبي[1] والبكري[2]. ومن العائلات التي تقلبت في مناصب الإفتاء والقضاء ونقابة الأشراف في حلب: آل الكواكبي، والرفاعي، والزهراوي، والكيالي. وفي حماه برزت عائلة الكيلاني التي كان أحد فروعها في بغداد، وفي حمص كانت عائلة الأتاسي والجندي وغيرها[3].

وفي بغداد برز آل الشوَّاف[4]، والنقشبندي[5]، والخالدي[6]، والحيدري[7]. وفي البصرة برز آل الرفاعي[8]، والملالي، وعبد

---

(1) برز منهم محمد علي أفندي بن عطاء الله الذي تقلد عضوية الاستئناف في المحاكم العدلية ثم عضوية مجلس إدارة الولاية الكبير (ت 1323هـ)، وخلفه نجله عطاء الله الذي تقلّد وظائف المالية في عهد الأتراك. وفي عهد الانتداب ألَّف كل من عطا الأيوبي ورؤوف الأيوبي الوزارة، وشغلا عدة حقائب وزارية. أنظر الحصني، ص 834، والحكيم: صفحات مختلفة.

(2) آل البكري ومنهم أحمد ابن كمال الدين البكري الصديقي قاضي القضاة بدمشق. وفي عهد الانتداب برز نسيب البكري الذي تولى مرتين وزارة العدل الأولى في حكومة لطفي الحفّار (شباط 1936)، والثانية في حكومة خالد العظم (نيسان 1941)، كما انتخب نائباً عن دمشق في برلمان 1943؛ الحصني، ص ص 819 ـ 821، ويوسف الحكيم، ص ص 291 و317، والجريدة الرسمية، جلسة 17 آب 1943، ص 3.

(3) الحصني، ص ص 920 ـ 928.

(4) آل الشوَّاف، ومنهم الشيخ عبد السلام الشوَّاف الذي بلغ من العلم درجة رفيعة، وكان مدرِّساً في مدرسة القادرية. ومنهم أيضاً الشيخ طه الشوَّاف الذي شغل منصب مفتي البصرة. راجع الحصني، ص 916.

(5) آل النقشبندي: منهم عبد الوهاب الذي كان نائباً في محكمة الباب الشرعية. وكذلك الشيخ أحمد النقشبندي شيخ التكية الخالدية ومدرِّسها. راجع الحصني، المرجع نفسه، ص 917.

(6) آل الخالدي: ومنهم محمد فيضي الخالدي مفتي بغداد، والسيد سليمان الخالدي نقيب الأشراف وبرز أيضاً السيد عبد الرحمن الذي تقلد رئاسة الوزارة في عهد المملكة العراقية، راجع: الحصني، ص 917.

(7) آل الحيدري: ومنهم: إبراهيم الذي تولى مشيخة الإسلام في أواخر عهد السلطنة العثمانية، ثم ما لبث أن تقلد وزارة الأوقاف في العهد الملكي، الحصني، المرجع نفسه، ص 917.

(8) آل الرفاعي، ومنهم رجب الرفاعي نقيب الأشراف، وهو والد طالب النقيب، الحصني، ص 918.

الواحد[1]. ومن عائلات الموصل: آل فاضل[2]، وعبد الجليل[3]، والصابونجي، والعمري[4].

ومن عائلات بيروت برز آل قباني، ونجا، والأسير[5]. ومن عائلات طرابلس آل الأحدب[6]، وآل الزعبي[7]، وآل الرافعي[8] وغيرهم.

كانت أسماء هذه العائلات تتردَّد في غير منصب ديني وإداري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى أواسط القرن العشرين، كما أن

(1) الحصني، المرجع السابق، ص 918.

(2) آل فاضل، ومنهم محمد علي فاضل الذي انتخب في الموصل عضواً لمجلس الأمة في دار الخلافة في مرحلة التنظيمات، وصار من أعيان مجلس الأعيان في العهد الملكي، راجع الحصني، ص 919.

(3) آل عبد الجليل، ومنهم محمد أمين الجليلي. وأكثر رجالات هذا البيت وزراء وحكام، الحصني، ص 919.

(4) الحصني، ص 919.

(5) آل الأسير: منهم الشيخ يوسف الأسير الذي تلقى مبادىء العلم وختم القرآن الكريم في السابعة من عمره. وبعد أن شبّ ذهب إلى الأزهر ومكث هناك سبع سنوات فأعجب به أساتذته. عاد إلى بيروت وتولى رئاسة الكتّاب في محكمتها الشرعية. ألّف كتباً عديدة في الفقه واللغة وتوفي في بيروت عام 1307هـ ـ 1889م. راجع: أحمد طربين: «ملامح التغيير الاجتماعي في بلاد الشام في القرن التاسع عشر»، معهد الإنماء العربي، بيروت، طبعة أولى، 1983، ص 112 ـ 113.

(6) آل الأحدب: ومنهم الشيخ إبراهيم الأحدب الذي تعلّم القرآن والتفسير والحديث والأصول والكلام، وانتخب عضواً في مجلس المعارف بولاية بيروت. توفي عام 1308هـ ـ 1890م. راجع، أحمد طربين، المرجع نفسه، ص 114.

(7) آل الزعبي: برز منهم الشيخ عبد الفتاح الذي اشتهر بالخطابة حيث كان «يخطب من إنشائه لا من دواوين غيره»، أحمد طربين، المرجع السابق، ص 87.

(8) آل الرافعي: برز منهم كبير العلماء الشيخ عبد الغني الرافعي، والشيخ محمد صالح الرافعي الذي تولى تدريس «المجلة» في مكتب الحقوق، توفي عند إعلان الحرب العالمية الأولى، راجع: أحمد طربين، ص 116 ـ 117.

بعضها ما يزال يتمتع بمكانته الدينية المرموقة حتى اليوم.

أضحت هذه العائلات تحتل مكانة اجتماعية مميزة في البناء الفوقي للمجتمع، ظهر ذلك من خلال إطلاق بعضها من عائلات «السادة» أو «السيَّاد» أوصافاً تفضيلية على عمل أو دور هام قامت به تجاه إعلاء شأن الدين ورفعته، فبرزت أسماء مركَّبة لعائلات مثل: شرف الدين، صفيّ الدين، بدر الدين، محيي الدين، زين الدين، وعزالدين وغيرهم...

سعت العائلات الدينية باستمرار لإقامة علاقة تفاعلية بين طرفي بنيتها الفوقية والتحتية عبر محافظتها على مجموعة من المرتكزات الأساسية سواء تلك المتعلقة منها بتركيبتها العائلية الداخلية من جهة، أو عبر مواقعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة من جهة أخرى. فمن حيث البنية الداخلية لم تخرج العائلة الدينية في المشرق العربي عن كونها عائلة ممتدة حافظت على علاقات قرابية بين أعضائها وفروعها. ومما كان يميز هذه العائلات أنها كانت أكثر محافظة على تماسكها الداخلي، وعلى درجة عصبيتها القرابية؛ ذلك أن كثيراً من عائلات «السيَّاد» و«العلماء» و«قضاة الشرع» استمرت كعائلات «ذات بنى مغلقة»[1]؛ الأمر الذي جعلها ترتبط بشبر من علاقات القرابة تجسَّدت عبر مجموعة من الأعراف والتقاليد الراسخة. فقد أظهرت هذه العائلات، أكثر من غيرها، ميلاً واضحاً إلى التزاوج فيما بينها، فابنة السيد عادةً ما تسمى «الشريفة» ولا يمكن لها الزواج من الناحية المبدئية، إلا من رجل يتحدَّر من فئة «السادة» نفسها[2].

أما الركيزة المادية للعائلات الدينية فكانت تتوفر لها عن طريق إشغالها الوظائف الدينية والإدارية من جهة، وعن طريق الأراضي الواسعة والأعطيات

(1) محمود عبد الفضيل: «التشكيلات الاجتماعية...»، مرجع سابق، ص 30 ـ 31.
(2) المرجع نفسه، ص 31. راجع أيضاً: شاكر مصطفى سليم: «الجبايش» مرجع سابق، ص ص 150 ـ 175.

الوقفية[1] التي حصلت عليها من جهة أخرى. وفي مرحلتي الانتداب والاستقلال، تحوَّلت الأوقاف إلى مؤسسات قائمة بذاتها، فصدرت بشأنها عدة قراراة تنظيمية أضفت عليها طابع الشرعية القانونية. ففي كل من مصر وسوريا والعراق والأردن أنشئت وزارة للأوقاف. وفي لبنان تنظمت إدارة الأوقاف بموجب القرار رقم (753) الصادر في الثاني من آذار عام 1921، وأيضاً بموجب قانون الأوقاف الذي أقرَّه مجلس النواب اللبناني في شهر آذار ـ آب 1947[2]. وإلى جانب الإيرادات الوقفية، ظلّت الملكيات العقارية الواسعة تشكل أحد أبرز عناصر الثروة الاقتصادية الضرورية لاختزان النفوذ الاجتماعي ـ السياسي للعائلات الدينية في المجتمع العربي. فعلى سبيل المثال، كان في العراق، حتى عشية ثورة 14 تموز 1958، 14 عائلة من عائلات «السادة» تزيد ملكية الواحدة منها على 30 ألف دونم. إمتلكت هذه العائلات ما مجموعه 1,875,140 دونماً من مجموع 5,457,354 دونماً كانت تملكها 49 عائلة عراقية استحوذت على معظم الأراضي الزراعية في العراق[3]. وفي فترة الانتداب البريطاني على العراق (1921 ـ 1932) كان 9 من أصل 13 رئيساً للوزراء و35 من أصل 113 وزيراً من شريحة «السادة»، وحتى نهاية العهد الملكي (14 تموز 1958) تعاقب على منصب رئاسة الوزراء من الشريحة نفسها 18 من أصل 58 رئيساً شغلوا هذا المنصب، أي بنسبة 31٪، في حين بلغ عدد وزراء «السادة» 84 وزيراً من أصل 575 وزيراً، أي بنسبة 14,6٪ من مجموع التعيينات الوزارية[4]. يعقب حنّا بطاطو على عملية الصعود السياسي لفئة «السادة» فيذكر أن موقعهم السلطوي إنما توفر لهم «إما نظراً لثرواتهم، أو لمناصبهم، أو معرفتهم بأصول الدين والشريعة، أو زعامتهم لعشائر، أو لطرق باطنية، أو

(1) بشأن الأوقاف الإسلامية راجع الدراسة الوثائقية الهامة للدكتور حسان حلاق بعنوان: «أوقاف المسلمين في بيروت»، الدار الجامعية، بيروت، طبعة ثانية، 1988.

(2) حسّان حلاق، المرجع نفسه، ص ص 196 ـ 260.

(3) حنّا بطاطو: «العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية...»، مرجع سابق، ص 87.

(4) المرجع نفسه، ص 207، 209.

لجمعهم بين إثنين أو أكثر من هذه العوامل»[1].

صحيح أن العائلات الدينية أخذت تشهد تراجعاً نسبياً في مجال النفوذ السياسي والسلطة بسبب انتشار التعليم الحديث وتطور أجهزة الدولة ووظائفها، وتقدم وتيرة التصنيع، إلا أن هذه العائلات لا تزال تستند إلى مخزن للنفوذ تراكم تاريخياً، تلجأ إليه في إعادة إنتاج دورها وبناء مواقعها الاجتماعية والسياسية. لذلك نلاحظ أن هذه العائلات تطل من جديد إلى الواجهة، لا سيما في حالات التفكك والإحباط العام، وتطرح نفسها كبديل للقوى القائمة، محاولة بذلك استعادة دورها ونفوذها السابقين عبر عصبيات سياسية تظهر تحت لافتات مختلفة تارة باسم الصحوة أو اليقظة وتارة أخرى باسم حركات أصولية متشددة ومتطرفة.

ثانياً: مستوى الجماعات غير الإسلامية (نظام الملل):

لمّا كان المجتمع العثماني مجتمعاً شديد التنوع لجهة التراكيب الإثنية الأقوامية والمذهبية[2]، فإن السلاطين الأتراك أولوا، منذ البداية، اهتماماً بشؤون الجماعات الملية غير الإسلامية. فقد اكتسبت هذه الجماعات «نظاماً خاصاً هو نظام الملل الذي يعود بجذوره إلى موقف الإسلام من أهل الكتاب»[3]، فراحت تمارس، في إطار هذا النظام، نوعاً من الاستقلالية الداخلية في تسيير شؤونها الدينية والفكرية والقضائية والاقتصادية[4].

منح نظام الملل العثماني الطائفة الدينية التي اعتبرت «ملة»، حق

(1) المرجع نفسه، ص 183.
(2) حول تركيبة المجتمع العثماني من الأعراق والمذاهب، راجع، زين نور الدين زين: «نشوء القومية العربية...»، مرجع سابق، ص 149 ـ 150.
(3) وجيه كوثراني: «السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، 1988، ص 67.
(4) Antoine Fattal: «Le Statut legal des non-musulmans en Pays, Islam» Beyrouth, Librairie orientale, Dar el-Machreq, 1985, pp. 127-240.

ممارسة السلطة المحلية على سائر الرعايا التابعين لها. فقد احتل الرؤساء الروحيون للملل المختلفة مواقع رأسية في مراتب السلطة الملية، لا بل تحولوا عملياً إلى مرجعيات للسلطة يعود إليهم رعاياهم في أمور الأحوال الشخصية من زواج وطلاق ووفاة وقضايا الملكية والميراث وغير ذلك[1].

كان السلطان محمد الفاتح أول من اعترف ببطريرك الروم الأرثوذكس في القسطنطينية زعيماً روحياً ومدنياً وحيداً لجميع مسيحيي السلطنة دون تمييز بين الفرق المسيحية المختلفة[2]. ولم تلبث الدولة العثمانية أن أصدرت «نظام رواتب البطريرك في إستانبول حيث خصص له مبلغ نصف مليون قرش في السنة»[3]. وفي عام 1641 اعترف السلطان العثماني ببطريرك الأرمن زعيماً أعلى على ملة الأرمن التي شملت، إضافة إلى الأرمن أنفسهم، سائر الذميين من رعايا السلطان الذين لم يُطبق عليهم نظام ملي آخر[4]، في حين منح السلطان اعترافه بحاخام اليهود مانحاً إياه سلطات واسعة على كل يهود السلطنة[5].

لم يقتصر نظام الملل على تكريس الرؤساء الروحيين كمرجعيات دينية واجتماعية وسياسية للملة التي يقفون على رأسها وحسب، وإنما تعدى ذلك إلى منح امتيازات اقتصادية وقضائية للهيئات الملية على اختلافها. فقد «منحت الدولة الأديرة المسيحية في ولاية سورية امتيازات خاصة، فأعفت أغنام الأديرة من الرسوم، وأصدرت عام (1864) نظاماً تضمن إعفاء جميع أصناف الرهبان من تبعية الدولة العثمانية والدول الأجنبية والمذاهب المختلفة،

---

(1) عبد العزيز محمد عوض: «الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 ـ 1904»، دار المعارف القاهرة، 1969، ص 38.

(2) Pierre Rondet: «Les Chretiens d'orient», paris, peyronnet, 1955, p. 20-21.

(3) عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص 311.

(4) عبد العزيز محمد عوض: «الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 ـ 1914»، مرجع سابق، ص 303.

(5) المرجع السابق، ص 303.

وإعفاء أديرتهم من الرسوم الجمركية» وغيرها من التجهيزات[1]. كذلك «منحت الطوائف غير الإسلامية حق التمثيل في مجالس دعاوى الأقضية بعضو أو أكثر، وفي مجالس تمييز الألوية بثلاثة أعضاء وفي ديوان تمييز الولاية بثلاثة أعضاء»[2].

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن الامتيازات التي مُنحت للجماعات الملية في إطار نظام الملل العثماني، لم تكن متكافئة مع تلك التي منحت لأبناء الطوائف الإسلامية وخاصة لجهة مسألتين اثنتين: الأولى، مسألة المشاركة في السلطة، والثانية، مسألة الاستئثار بحيازة الأراضي الزراعية والتصرف بها، ولما كادت هاتان المسألتان أن تكونا حكراً على أبناء الطوائف الإسلامية، فإن أبناء الملل الأخرى من مسيحية ويهودية اندفعوا نحو المدن بحيث انخرطوا في أعمال التجارة والصيرفة والحرف. ومع التطور المتزايد الذي أخذ يسجله الاقتصاد السلعي النقدي بفعل التغلغل الكثيف للرساميل الأوروبية إلى أسواق السلطنة عملاً بمضامين الامتيازات الأجنبية[3]، فإن ثمة تقاطعاً على مستوى المصالح المتبادلة نشأ بين التجار الأجانب والتجار المحليين الذين كانوا بمعظمهم من بيوتات طائفية تنتسب إلى الأقليات الدينية غير الإسلامية. لقد أفضى هذا التطور، مع ازدياد نفوذ التجار من أبناء هذه الأقليات، ومع الانفتاح الواسع على المدارس الغربية الحديثة التي بدأت تخرّج «أنتلجنسيا» مدينية نخبوية؛ أفضى إلى نتائج بالغة الأهمية. تمثلت هذه النتائج، على المستوى السياسي، بظهور نزعات استقلالية عن السلطنة، وعلى المستوى الأيديولوجي بنمو النزعات «القومية» التي وجدت تعبيراتها، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في ما اصطلح على تسميته «بالمسألة

---

(1) المرجع السابق، ص 314.

(2) المرجع السابق، ص 314.

(3) للمزيد من المعلومات حول معاهدات الإمتيازات الأجنبية مع السلطنة العثمانية، راجع:
Pelissie de Rausas: «Le Regime des Capitulations», 2 Volumes, Paris, 1910, pp. 25-55.
وأيضاً؛ قيس جواد الغزّاوي: «الدولة العثمانية، قراءة جديدة في عوامل الانحطاط»، الدار العربية للعلوم، بيروت، طبعة أولى، 1994، ص ص 81 ـ 96.

الشرقية»، وهي مسألة تقاطعت عندها المصلحة الأوروبية الساعية إلى تقاسم تركة «الرجل العثماني المريض» من جهة، مع المصالح الملية المحلية الناشطة في تحولها إلى مشاريع دول حديثة تحتذي النموذج الرأسمالي الغربي من جهة أخرى.

رابعاً: بنية السلطة:

شكّلت الأرض مصدر الإنتاج الرئيسي في المقاطعات التي ألَّفت السلطنة العثمانية، ومنها المقاطعات العربية. ودخلت عملية السيطرة على الأرض وطرق استثمارها في صلب التحولات العميقة للبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي اتسم بها تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر. فالأرض كانت المحور الذي نشأت حوله علاقات السلطة بمفهومها الاجتماعي ـ السياسي، والذي على أساسه، تكونت التشكيلات الاجتماعية للفئات والعناصر السكانية من حيث تراتبيتها داخل الهرم الاجتماعي.

ظلَّ نظام الزراعة والأرض، الذي ساد البلاد العربية في العهد العثماني، يحمل الكثير من السمات الأساسية لأنظمة الأرض الإسلامية التي عرفتها الدولة الإسلامية في عهودها المتتالية[1]. فقد «تميز نظام الزراعة العثماني بحقيقة ثابتة: هي أن الأرض تعود للدولة. فالدولة هي المالكة كلياً لأراضي الميري أو الأميرية، وحق السيادة يعود للسلطان عن طريق التخويل الإلهي ـ والمعروف باسم «بيت المال»[2]. فالتنظيمات التي كانت تقررها

(1) للمزيد من التفاصيل حول تطور نظم الأرض الإسلامية، راجع: أبو يوسف، القاضي يعقوب بن إبراهيم: «الخراج» المطبعة السلفية، طبعة ثانية، القاهرة 1352هـ. وكذلك: محمد علي نصرالله: «تطور نظام ملكية الأراضي في الإسلام»، طبعة ثانية، دار الحداثة، بيروت، 1985. وأيضاً: أحمد عبد الحليم يونس: «تطور أنظمة استثمار الأرض الزراعية في العصر العباسي»، دار الطليعة، بيروت، طبعة أولى، 1986. وأيضاً: مخايل عون: «الملكية الخاصة في عهد المماليك»، الطريق، العدد 5 ـ 6، 1965، بيروت.

(2) سنجرد ديميتسيوغلو: «النموذج الاقتصادي للمجتمع العثماني في القرنين الرابع عشر والخامس عشر»، ترجمة محمد عيتاني، الطريق، العدد الثامن، أيلول 1969، ص 67.

السلطة المركزية العثمانية، بين الفترة والأخرى، بشأن تنظيم عملية استغلال الأرض واستثمارها، هي وإن كانت أخذت أشكالاً معينة، إلا أنها لم تخرج عن التوجهات العامة التي عرفتها السلطة الإسلامية عبر مراحلها المختلفة من حيث هي «سلطة خراجية» وظيفتها الرئيسية الاستحواذ على «الخراج» أي على الفائض الاقتصادي المتمثل بجباية الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية.

وقد عرفت الأراضي في البلاد العربية، خلال المرحلة العثمانية، أنواعاً عديدة منها: الأراضي الأميرية أو الميري، الأراضي الوقفية، الأراضي المشاعية، الأراضي المتروكة، أراضي الموات وأراضي الملك[1].

كانت أراضي الميري هي أهمّ أنواع الأراضي الأخرى باعتبارها «تخص السلطان وإليه مرجعها»[2]. فالسلطان العثماني اعتُبر خليفة للمسلمين، «بل هو الرأس الأعلى للخلافة الإسلامية. وقد ترتَّب على هذا الاعتبار الأخذ بالأعراف الإسلامية المتعلقة بحيازة الأرض واستثمارها. ولما كان السلطان هو المالك الأعلى للأرض فإن حق الانتفاع أو حق التصرف بها كان يعود إليه وحده، مقابل خدمات معينة كان يؤديها المنتفع تجاه الدولة.

ارتكز نظام استثمار في العهد العثماني إلى أسس ثلاثة: الدولة، الوسيط، الفلاح. فالدولة ممثلة بالحاكم أو السلطان كانت تعتمد في تغذية خزينتها على الضرائب المتنوعة المفروضة على القوى المنتجة أي الفلاحين العاملين فعلياً في الأرض. وأما الوسيط فهو الذي يتولى جباية الريع الضرائبي من الفلاحين ويوزعه إلى قسمين. قسم يحوله إلى بيت المال أو الخزينة، وقسم آخر يحتفظ به لنفسه مقابل خدمات عسكرية وإدارية كان يقوم بها تجاه

(1) للمزيد من التفاصيل حول أنواع الأراضي في العهد العثماني، راجع دراستنا: «مسألة الأرض في المشرق العربي في ظل السلطنة العثمانية»، الاجتهاد، العدد 36، صيف 1997، ص 43.
(2) أدوار عيد: «الحقوق العينية العقارية الأصلية»، (حق الملكية)، الجزء الأول، بيروت، 1979، ص 54.

الدولة المركزية[1].

إلا أن هذه العلاقة الثلاثية الطرف، والتي تمحورت حول مسألة استثمار الأراضي والانتفاع من مواردها، لم تقم على أساس التكافؤ بين هذه الأطراف، وإنما قامت عملياً، على معادلة غير متوازية بين القوى المستغِلة (الوسطاء والدولة) والأخرى المستغَلة (الفلاحون)[2].

كان استثمار الفلاح للأرض يتم بأحد شكلين: إما حق التصرف بالأرض بعد أن يدفع عنها الريع الإقطاعي الذي يتوزع بين المقاطعجي (صاحب المقاطعة) وخزينة الدولة[3]، وإما بالمشاركة على أساس أنظمة المحاصصة الزراعية[4] التي كانت سائدة في سائر المقاطعات العربية.

تمحورت العلاقات الإنتاجية في المقاطعات العربية العثمانية حول توزع «الخراج»، والخراج يعني ما تخرجه الأرض من غلال ومنتجات مختلفة. من هنا أطلقت كلمة الخراج على الأرض وعلى الضريبة المقدرة عليها أيضاً. ولمّا كان المجتمع الغربي، بسماته العثمانية الأساسية، مجتمعاً زراعياً بالدرجة الأولى، فإن عملية الاستحواذ على الفائض الزراعي أي على جباية الريوع

(1) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800 ـ 1914»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، 1990، ص 426.

(2) سميليانسكايا: «الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر»، تعريب عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت، ودار الجماهير، دمشق، 1972، ص 42.

(3) سميليانسكايا: «الحركات الفلاحية...»، مرجع سابق، ص 42.

(4) من أنظمة المحاصصة التي شاعت في المقاطعات العربية: المرابعة، المخامسة، المناصفة، الشراكة الحلبية (نواحي حلب والشراكة الحموية بنواحي حماه). راجع بهذا الصدد: محمد كرد علي، خطط الشام، الجزء الرابع، ص ص 214 ـ 217، وكذلك: بدر الدين السباعي: «أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية» دار الجماهير، دمشق، 1967، ص ص 231 ـ 233؛ وعبدالله سعيد: «تطور الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية»، دار المدى، بيروت، طبعة أولى، 1986، ص ص 66 ـ 68. وأيضاً:

Nasil Mounager: «Le Regime Foncier de la terre en Syrie», Librairie General de Droit et de Jurisprudence, paris, 1929, p. 71 et SS.

الخراجية دخلت في صلب التشكلات البنيوية الاجتماعية والسياسية والثقافية لهذا المجتمع. وعلى هذا الأساس جرى التمييز بين نوعين من الأراضي في العهد العثماني:

الأول: أراضي خراجية: وهي التي تُفرض عليها ضريبة الخراج، والتي تتراوح بين 25 إلى 40٪ وتصل أحياناً إلى 50٪ من محصول الأرض. وكان الخراج على أنواع، فمنه ما كان يُجبى «على أساس الغلّة الفعلية (الخراج المقسَّم)، وتارة أخرى بنسبة ثابتة إلى مساحة معينة من الأرض (الخراج الموظَّف)، وكان على غير المسلم أن يدفع الجزية علاوة إضافية وتسمى (الخراج الرأسي)[1].

الثاني: أراضي عشرية: وتسمى أيضاً أراضي «سليخ»، وهي عادة، قليلة الغلال، وأقرب إلى الأرض البوار منها إلى الأرض المزروعة الخصبة، لذلك فُرضت عليها ضريبة العشر أي ما نسبته 10٪ من المحصول. وقد شهد هذا النوع من الأراضي توسعاً مستمراً، وظل يشكل محور الصراع الاجتماعي بين فلاحي أراضي الخراج والسلطة الحاكمة؛ بحيث كانت المطالبة الدائمة لفلاحي الخراج بتحويل أراضيهم إلى عشرية[2].

اعتمدت السلطات العثمانية في تحصيل ضريبة العشر، التي كانت تصل في أغلب الأحيان إلى أكثر من 12,5٪[3]، نظام التلزيم حيث كان الملتزم، وهو أحد الوجهاء النافذين في الأرياف أو في المدن، يقوم بشراء الالتزام مسبقاً من إدارة الناحية أو المنطقة. وعند الاستيفاء كان يجبي ضرائب إضافية

(1) لوتسكي: «تاريخ الأقطار العربية الحديث»، مرجع سابق، ص 9.
(2) تُقدّم ثورة ابن الأشعث في العهد الأموي، مثالاً بارزاً على حركة التمرد الفلاحي في الأراضي الخراجية ضد السلطة الأموية، والتي أفضت إلى إحراق سجلات الأراضي لطمس هويتها الخراجية وتحويلها إلى عشرية. راجع في هذا المجال: عبد العزيز الدوري: «مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي»، دار الطليعة، بيروت، طبعة خامسة، 1987، ص ص 33 و51.
(3) عبدالله حنا: «القضية الزراعية...»، القسم الأول، ص 111 ـ 112.

يفرضها على الفلاحين الخاضعين لنطاق التزامه[1]. وقد عانى الفلاحون كثيراً من أعباء هذه الضريبة نظراً لكثرة العناصر التي اعتمدت على سحب الفائض من الإنتاج الريفي. فإلى جانب الملتزمين كان هناك شيخ القرية ومن ثم المختار، والناطور، وقائد الضبطية وغيرهم[2].

كان نظام الالتزام يؤدي، في الواقع، منفعةً مزدوجة للدولة وللملتزم في آن واحد، فهو يوفر لخزينة الدولة مورداً ثابتاً ودونما انتظار من جهة، ويمنح الملتزم سلطة كاملة على الفلاحين في دائرة التزامه من جهة أخرى. فالملتزم لم يكن يشتري ضرائب الناحية أو المنطقة بهدف الربح وحسب، وإنما أيضاً كان يشتري السلطة بوجهيها الاقتصادي والاجتماعي من قبل ممثلي الحكومة في مراكز الولايات والألوية التابعة لها.

فالسلطة الاقتصادية ناتجة عن تراكم الفائض لدى الملتزم، وهذا الفائض هو عبارة عن الفرق الحاصل بين ما يدفعه مسبقاً من ضريبة «الميري» وبين ما يجمعه من الفلاحين، والذي يصل أحياناً إلى أضعاف ضريبة الالتزام. أما السلطة الاجتماعية فتتمثل في كون الملتزم كان يحكم أرضه وسكانها معاً. فكان من حقوقه المشروعة تسليخ الفلاحين المقيمين في أرضه[3]، وإلزامهم بطحن غلالهم في مطاحنه، وعصر زيوتهم في معاصره، وربطهم به بشتى علاقات التبعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

دخل نظام الالتزام في أساس علاقات السلطة في ولايات مصر وبلاد الشام والعراق. وهي في الواقع سلطة خراجية من حيث أداؤها الوظيفي المتمثل بسحب الريع الخراجي الفلاحي على شكل ضرائب. أما جهاز هذه السلطة فقد ارتكز إلى جماعة من المتنفذين في الأرياف والمدن كانوا من الأمراء ومشايخ القرى والنواحي وشيوخ العشائر وأرباب المساجد

(1) Andre Latron: «La Vie Rurale en Syrie et au Liban», Beyrouth, 1936, p. 138-139.

(2) عبدالله سعيد: «تطور الملكية العقارية...»، مرجع سابق، ص 189.

(3) محمود عودة: «الفلاحون والدولة»، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 127.

والأشراف[1]. ففي البقاع أعطي الالتزام لشيوخ القبائل، وفي المناطق الشمالية من فلسطين تولاه شيوخ محليون. وأحياناً كان الأمير الحاكم أو المقاطعجي الكبير في جبل لبنان يتجاوز نطاق الالتزام المحدد له فيقوم بتوسيع رقعة التزامه ليشمل مقاطعات أخرى في فلسطين وحوران واللاذقية وكردستان كما حصل مع الأمير فخرالدين الثاني. وفي الأرياف السورية الداخلية كان الالتزام بعهدة الأعيان المحليين[2].

في مصر، تشكلت السلطة الخراجية من «القائمقام» وهو رئيس الإقليم أو الناحية، يعاونه مباشرة شيخ القرية أو «شيخ المشايخ». وكان أيضاً «الصرّاف» الذي يعمل في خدمة الملتزم، وهو الذي يزور القرية في مواسم الحصاد حيث يقوم بتخمين المحصول الذي يكون على أساسه حجم الضريبة. وكان إداري من القرية (المختار فيما بعد) يعاون الصرّاف في عمله. وكان كل من هؤلاء يحتفظ بجزء خاص من الفائض يجمعه لنفسه[3]. كما دخل في عداد هذا الجهاز للسلطة المحلية في القرية «وكيل» يدير الأراضي الخاصة بالملتزم (الوسية). وهناك «الخولي» الذي يمسح الأراضي ويدير الأشغال العادية، بالإضافة إلى «الشرطي» الذي كان مكلفاً خصوصاً بجلد الفلاحين، يعاونه خفراء حراسة يشكلون الضابطة الأمنية المحلية[4].

وفي الريف الزراعي السوري تعدد جهاز السلطة الخراجية ليشمل، بالإضافة إلى ملتزم العشر، الكيال الذي يكيل الغلة، والمختار، والناطور العمومي، والحواط والشاوي (ناطور الماء) وغيره[5].

---

(1) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: «الريف المصري في القرن الثامن عشر»، القاهرة، 1974، ص ص 78 ـ 82، وأيضاً: رؤوف عباس: «النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة»، دار الفكر الحديث، القاهرة، 1973، ص 8 ـ 9.

(2) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب....»، مرجع سابق، ص 427.

(3) محمود عدوة: «الفلاحون والدولة»، مرجع سابق، ص 130.

(4) لوتسكي، «تاريخ الأقطار العربية الحديث»، مرجع سابق، ص 14.

(5) عبدالله حنا: «القضية الزراعية والحركات الفلاحية...»، القسم الأول، ص 112 ـ 113.

وفي العراق سيطر الطابع العشائري على جهاز السلطة الخراجية. فقامت اتحادات قبلية سيطرت على القسم الأكبر من الأراضي الزراعية. وأشهر هذه القبائل: الشمر، بنولام، البومحمد، المنتفق وغيرها. وكانت المساحة التي تدعي القبيلة سيادتها عليها تسمى «الديرة». وكثيراً ما كانت القبائل تدعي لنفسها حق «اللزمة» أي الحيازة للأراضي التي تحصل عليها، عادة، عن طريق الغزو. وكانت أراضي «الديرة» توزع سنوياً بين فروع القبيلة؛ بحيث ينال فرع ما يسمى «بالقطعة». وكان يتولى «السركال»، وهو أحد مساعدي الشيخ، تدبير «القطعة» فيقوم بتقسيمها على أساس «الفدّان» بين الجماعات والأفراد في فرعه. ويحتفظ «السركال» بحق الإدارة مثل تحديد تواريخ البذر، والحصاد، والإشراف على أعمال الري، وإقراض البذور والمال[1]. وهو بذلك كان يلعب دور وسيط السلطة بين الفلاحين من جهة، وشيخ القبيلة من جهة أخرى.

وإذا كان نظام الالتزام قد عاد بالنفع المزدوج على طرفي العلاقة أي الدولة من جهة، والملتزمين من جهة أخرى، إلا أن هذا النظام كان، في الواقع يتطور على قاعدة أزمة تمثلت بتنامي سلطة الملتزمين على حساب ضعف الدولة على مستويين: **الأول**، مستوى التراجع في قدرتها على الضبط المركزي للمناطق والمقاطعات التي شكّل الملتزمون فيها نفوذاً وازناً دفعهم إلى المطالبة بتشكيل سلطات منفصلة ومستقلة عن الدولة، **والثاني**، مستوى العجز الذي أصاب خزينة الدولة بسبب اختراق الملتزمين أنفسهم للنظام الضريبي القائم، وتحويل القسم الأكبر من الضرائب إلى جيوبهم.

أمام هذا الواقع، حاولت السلطات العثمانية اعتماد سياسة إصلاحية جديدة تستطيع معها استعادة هيبتها كسلطة مركزية من ناحية، وتلافي العجز في إيراداتها المالية من ناحية أخرى.

تمحورت الحركة الإصلاحية العثمانية حول هدف أساسي تمثل

---

(1) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب...»، ص 433 ـ 434.

باستيعاب النتائج التي أفرزها نظام الالتزام نفسه لجهة تنامي السلطات الطرفية على حساب سلطة الدولة المركزية. من هنا، تقدمت عملية إلغاء الوسائط السلطوية التي قام بها الملتزمون سائر قضايا الإصلاح الأخرى. ففي عام 1858 صدرت المجلة العثمانية أو «قوانين الأراضي»[1] التي هدفت، مبدئياً، إلى توسيع قاعدة الملكية الفلاحية الفردية[2]، وربط الفلاح مباشرة بالدولة دونما الحاجة إلى دور وسيط يقوم به الملتزم.

أنشأت السلطات العثمانية دوائر خاصة لتسجيل الأراضي (الدفتر الخاقاني)[3]، ودعت أصحاب الملكيات إلى تسجيل ملكياتهم التي يشغلونها على سبيل الحيازة أو حق التصرف في هذه الدوائر، الأمر الذي يسهل ضبط إيرادات الأراضي بعد أن «يخضع كل قطعة من الأرض للضرائب ومن ثم يقيم حقوق الملكية الواضحة عليها بتسجيلها باسم حائز قانوني كمالك ميري»[4]. فالقانون العثماني أو ما عرف «بالمجلة العثمانية»، منح مالك التصرف بالأرض حقوقاً ثابتة منها تمتعه باستثمارها الكامل وله حق توريثها، وبيعها، ورهنها، ووقفها.

ولما كان القانون ينشد الملكية الفلاحية الفردية، ويسعى إلى تثبيت الفلاحين دافعي الضرائب الفعليين في أراضيهم، فإن ترجمته العملية اصطدمت بجملة من العقبات التي أدت إلى نتائج عكسية. فالسجلات كانت سيئة، والإدارة كانت تعاني من نقص في الموظفين، وعدم الخبرة، والفساد. كما أن الفلاحين، من جهتهم، نظروا إلى القانون نظرة سلبية، واعتقدوا أنه يأتي من ضمن الإجراءات الهادفة لضبط إحصاء السكان وزيادة الضرائب وتنظيم قواعد

(1) للمزيد من التفاصيل حول قوانين الأراضي العثمانية التي صدرت عام 1858 راجع: الدستور، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، المطبعة الأدبية، بيروت، 1884، ص ص 14 ـ 62.

(2) المرجع نفسه، ص ص 3 و16 ـ 17.

(3) أنظر وثيقة ملكية عقارية بموجب «سند خاقاني» تعود إلى العام 1302هـ. في: محمد مراد: «النخب والسلطة...»، مرجع سابق، ص 233.

(4) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي...»، مرجع سابق، ص 429.

مركز تحقيقات كامپيوتری علوم اسلامی

الخدمة العسكرية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى شكّلت الرسوم الباهظة التي وضعت على التسجيل، والتي كانت تعادل 5٪ من قيمة الأرض، عاملاً إضافياً دفع بالفلاحين إلى التهرب من تسجيل أراضيهم بأسمائهم، ممّا أتاح للمتنفذين وشيوخ الريف وجامعي الضرائب وتجار ومرابى المدن[1] الفرصة السانحة للتملك. كما أن تمنع الفلاحين عن التسجيل وإنكارهم حق ملكية أراضيهم أدى إلى انتقال قسم كبير من هذه الأراضي إلى ملكية الدولة. وتحت وطأة العجز المالي الذي كانت تعاني منه خزينة الدولة، لجأت هذه الأخيرة إلى عرض هذه الأراضي بالمزاد العلني، فاستغلت، عندها مجموعة من تجار ومرابي المدن تلك الظروف وقامت باستملاك أجزاء كبيرة من الأراضي المعروضة للبيع بأثمان بخسة[2].

أحدثت القوانين العثمانية تقسيماً اجتماعياً على أساس التملك العقاري بين فئتين: «أقلية تملك ولا تعمل وأغلبية تعمل ولا تملك»[3].

تمثلت الأقلية بأصحاب المكانة الاجتماعية من جماعات الأعيان والمتنفذين الذين تمكنوا من اختراق القوانين العثمانية (قوانين الأراضي) من خلال المنصب الإداري والوظيفة الجديدة؛ ذلك أن ممارسة هذه الوظيفة شكلت عملياً مرتكزات الوجاهة الاجتماعية ـ السياسية التي أخذت تستمد قوتها عن طريق استغلال الموظف لمنصبه والعمل على توسيع ملكياته العقارية من جهة، وعن طريق ممارسة سياسة الحماية لفلاحي الريف وتحولهم إلى تابعين له من جهة أخرى.

---

(1) أسعد الأتات: «ملكية الأراضي في فلسطين قبل الانتداب البريطاني»، صادر الاقتصادي، العدد 26، آذار، 1981، ص ص 36 ـ 45.

(2) صابر موسى: «نظام ملكية الأراضي في فلسطين في أواخر العهد العثماني»، شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 59، تشرين الأول، 1979، ص 88.

(3) جمال حمدان: «شخصية مصر: «دراسة في عبقرية المكان»، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1970، ص 133.

لذلك كان أبناء العائلات الكبرى في المدن والأرياف يحرصون، وخاصة بعد صدور قوانين الولايات عام 1864، على تقليد أبنائهم الوظائف الإدارية في مختلف دوائر الحكومة وأجهزتها، ووصل الأمر عند الكثيرين منهم أن سلك طريق الرشوة لبلوغ هذا الهدف[1].

هكذا تمكن أعيان العائلات ومشايخ القرى ووجهاء الريف وتجار ومرابي المدن من تسجيل مساحات كبيرة جداً من الأراضي بأسمائهم مستخدمين في سبيل ذلك أساليب متعددة من التعسف والبلص واستغلال النفوذ والوظيفة الإدارية، ففي سوريا جاءت عمليات تسجيل الأراضي في «سجل الطابو»[2] لتظهر التمركز الواضح للملكيات العقارية الكبيرة لصالح جماعات المكانة الاجتماعية. ففي وسط وشمال سورية الداخلية توزعت الملكيات، في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، على الشكل التالي[3]:

نوع الملكية	عدد القرى المملوكة بكاملها			
	حمص	حماه	السلمية	حلب
أملاك الإقطاعيين	117	100	75	200
أملاك الدولة	121	106	40	575
أملاك مشتركة بين الدولة والفلاحين	28	20	-	-
ملكية فلاحية	-	-	18	-

يتبين من الجدول أن الدولة ملكت القسم الأكبر من الأراضي في مناطق حلب وحمص وحماه. كذلك تمكن أعيان الريف من زعماء العائلات الإقطاعية من امتلاك قرى مناطق: حلب (200 قرية)، حمص (117 قرية)، حماه (106 قرى) والسلمية (40 قرية). ويذكر محمد كرد علي أنه «في أطراف

(1) يوسف الحكيم: «سورية والعهد العثماني»، بيروت، المطبعة الكاثولكية 1966، ص 90 - 91.

(2) صدر قانون تسجيل الأراضي أي «سجل الطابو» عام 1861.

(3) عبدالله حنا: «القضية الزراعية والحركات الفلاحية...»، القسم الأول، ص 103.

حماه مثلاً 124 قرية منها ثمانون بالمئة لأرباب الوجاهة من عيال لا تتجاوز عدد الأصابع والباقي هو عشرون في المائة يتصرف به الفلاحون ورجال الطبقة المتوسطة من الشعب. وفي أطراف حمص 176 قرية منها ثمانون في المئة للوجهاء دون غيرهم وعشرون في المائة مشاع بين هؤلاء الوجهاء والفلاحين، إلا بضع قرى لم تمتد إليها أيدي المستغلين. وهكذا قل عن كثير من مناطق الشام كقرى معرَّة النعمان وغيرها في حلب»[1]. أما أبرز الأسر المالكة للأرض في دمشق فكانت: العظم، العابد، اليوسف، مردم، العجلاني والبكري وغيرها. وفي حلب برزت عائلات: الجابري، وهنانو، والقدسي، الرفاعي، والكخيا، وإبراهيم باشا، والكيالي. وفي حمص كان أبرز ملاّكي سندات الطابو والحيازات الواسعة من عائلتي الأتاسي والدروبي[2]، أما في حماه فقد ظهر «آل الكيلاني، وآل البرازي، وآل العظم الذين اشتروا أو استولوا من قبائل البدو الرحّل ببساطة على مساحات كبيرة من الأرض والقرى، والذين كانوا في بعض الأحيان يجلبون فقراء الفلاحين العلويين من التلال لزراعتها»[3].

وفي بيروت كادت أبرز العائلات المالكة للأراضي أن تنحصر في الأوساط المسيحية التي كانت تعمل في التجارة وإقراض الأموال إلى الفلاحين. ومن هذه العائلات: آل سرسق، بسترس، طراد، فريج، تويني، المدوّر، أبيلا وغيرها[4].

وفي العراق أفضت عمليات المساحة والتسجيل العقاري إلى تركيز نسبة كبيرة من الأرض في أيدي أصحاب النفوذ المحلي من شيوخ القبائل ومساعديهم من «السراكلة». فقد سجّل ناصر السعدون ـ شيخ قبائل المنتفق ـ

---

(1) محمد كرد علي: «خطط الشام»، الجزء الرابع، دمشق، 1926، ص 204.

(2) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب...»، مرجع سابق، ص ص 67 ـ 72.

(3) روجر أوين: «الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، 1800 ـ 1914»، ترجمة سامي الرزّاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، طبعة أولى، 1990، ص 355.

(4) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي...»، المرجع نفسه، ص 67.

القسم الأكبر من إقطاعات القبائل باسمه وبأسماء أقاربه وأعوانه[1]. وكانت عائلة السعدون قد أفادت من تولي ناصر السعدون نفسه حاكماً جديداً على البصرة، فتمكنت بمساعدته من شراء المزيد من سندات الملكية التي كانت السلطات العثمانية قد عرضت بيعها بالمزاد، وهي أراض واسعة تعود بمعظمها للسلطان عبد الحميد الثاني، وتعرف باسم «الأراضي السنية» أو «الأراضي المدوَّرة»[2].

وفي منطقة الموصل ظهرت النتائج نفسها التي ظهرت في منطقة البصرة، حيث انتقلت مساحات واسعة من الأراضي الخصبة إلى أيدي أعضاء مجالس المدينة[3].

وفي لواء العمارة، يظهر حنا بطاطو، أنه في العام 1906 كانت أراضي هذا اللواء تتركز في أيدي 19 حائزاً فقط منهم 17 شيخاً وحائز واحد من أبناء المدن وآخر من «الملاّ» أي مختص بالشؤون الدينية[4]، وكان خمسة من هؤلاء المشايخ يقدمون بمفردهم 64٪ من مجموع قيمة الإيجار السنوي الذي تتقاضاه السلطات العثمانية عن أراضي اللواء[5]. وفي منطقة أربيل العراقية التي تضم 65 قرية كانت كلها مملوكة لواحد أو لإثنين من الأعيان[6].

ومن عائلات بغداد المالكة للأراضي كانت عائلات: الكيلاني، الجميل، السويدي، الحيدري، السنوي، الطبقجلي، الشاوي، الشوَّاف، الداوود، الزهاوي، الربيعي، بابان، الجادرجي، سليمان بك، الخضري، الباجه جي،

---

(1) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب»، مرجع سابق، ص 434.

(2) المرجع نفسه، ص 434.

(3) روجر أوين: «الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي...»، مرجع سابق، ص 262.

(4) حنا بطاطو: «العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية»، ترجمة عفيف الرزّاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، طبعة أولى، 1990، ص 149.

(5) المرجع نفسه، ص ص 150 و152.

(6) المرجع نفسه، ص 66.

الدفتري، الأورفلي، كبَّة، عطَّار، الخاصكي، جلال، الشرشفجي، الخالصي، الصدر وغيرها[1].

في فلسطين، كانت السيطرة على حوالي 500 ألف دونم في منطقة مرج ابن عامر، موزعة تقريباً بين آل سرسق من تجار ومرابي بيروت، وبين السلطان العثماني نفسه. وكان آل سرسق قد سيطروا، في البداية، على قرية «سولام» من قرى المرج، ثم حاولوا بعد ذلك توفير قوة العمل في داخل القرية نفسها باجتذاب المهاجرين إليها من التلال المجاورة في إطار عقود المحاصصة القائمة على المخامسة. وحوالي العام 1900 مُنح الوكيل المحلي لآل سرسق عدة مئات من الأكرات[2] لأسرة قوية من عربة[3] ما لبثت أن لعبت دور السلطة النافذة إذ تمكنت من الاستيلاء على الفائض الريفي وتوظيفه في السيطرة على أراضي الفلاحين عن طريق الشراء. وهذا ما مهّد لقيام الملكيات الواسعة التي غدت سمة بارزة من سمات الريف الفلسطيني. ففي أواخر القرن التاسع عشر لم تسجل الملكيات الصغيرة والوسطى أكثر من 20٪ من مجموع الأراضي الزراعية الفلسطينية؛ في حين تمركزت الملكيات الكبيرة الباقية في أيدي عائلات قليلة بلغ عددها حوالي 144 عائلة امتلكت 4,143,000 دونماً أي ما يقدر بأكثر من 50٪ من الأراضي الزراعية[4]. أما أبرز هذه العائلات فكانت[5]:

- عائلة عبد الهادي في نابلس (60 ألف دونم).
- عائلة الجيوسي في طولكرم (24 قرية).

(1) حنا بطاطو، المرجع السابق، ص 66.
(2) الأكرة هي وحدة مساحة تعادل 4 دونمات أي 4000 متر مربع تقريباً.
(3) روجر أوين: «الشرق الأوسط...»، مرجع سابق، ص 370.
(4) عماد الجوهري: «الإقطاع في فلسطين منذ عهد التنظيمات»، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، عدد 36، كانون الثاني ـ آذار، 1980، ص 112.
(5) عماد الجوهري، المرجع نفسه، ص 112 ـ 113.

- عائلة الحسيني في القدس (50 ألف دونم).
- عائلة الشوّا في غزة (100 ألف دونم).
- عائلة التاجي الفاروقي في الرملة (50 ألف دونم).
- عائلة أبو خضرا في يافا وغزة (30 ألف دونم).

كما تشير إحصاءات 1907 أن نحواً من 20٪ فقط من أراضي الجليل كانت بيد الفلاحين، وفي منطقة نابلس وصلت إلى 50٪، بينما لم تتجاوز في شرق الأردن 15٪. أما النسبة الباقية من الأراضي فكانت بمعظمها في حوزة العائلات الكبيرة النافذة[1].

وفي مصر، التي خرجت عن دائرة السلطنة العثمانية مع قيام دولة محمد علي وخلفائه من بعده، شهدت هي الأخرى تطورات حادة على صعيد الملكية الزراعية التي تمركزت في أيدي متنفذي الأرياف وأعيان المدن. ففي أواخر القرن التاسع عشر، تشير الإحصاءات إلى توزع الملكية الزراعية في مصر على الشكل التالي[2]:

- 8226 مالكاً يسيطرون على 43,8٪ من مجموع الأراضي الزراعية، ويمثلون 0,9٪ فقط من ملاّك الأرض. مثل هؤلاء طبقة كبار المالكين إذ تجاوزت ملكية الواحد منهم الـ 50 فداناً وبمعدل وسطي للملكية بلغ 187 فداناً للمالك الواحد منهم.
- 671362 مالكاً يملكون 21,8٪ من الأراضي، ويمثلون 83,3٪ من مجموع الملاّك. شكّل هؤلاء طبقة صغار المالكين حيث تقل ملكية الواحد منهم عن خمسة أفدنة وبمتوسط لا يزيد عن 1,5 فدّان للمالك الواحد.

---

(1) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي. . .»، مرجع سابق، ص 433.
(2) باندلي جلافاينس وكاتي جلافاينس: «سوسيولوجيا العلاقات الزراعية في الشرق الأوسط»، ترجمة سامي الرزّاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، طبعة أولى، 1986، ص 8.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

وفي عام 1913 شكّلت الملكيات الكبيرة في مصر 44,2٪؛ في حين لم تشكل الملكيات المتوسطة سوى 29,8٪، والملكيات الصغيرة سوى 26٪ من مجمل الأراضي الزراعية[1].

هكذا إذن، نشأت في سائر البلدان العربية، في نهايات القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، طبقة محلية من كبار ملاّكي الأراضي شكلوا، في الواقع، النخبة الاجتماعية ـ السياسية التي تبوأت مراكز السلطة في غير بلد عربي، طيلة الفترة التي خضعت فيها البلاد العربية للسيطرة الأجنبية، وهي الفترة التي امتدت أيضاً لسنوات عديدة من قيام الحكوميات الاستقلالية في هذه البلدان نفسها.

استنتاج:

إن حقبة تاريخية طويلة بحجم الحقبة التي استغرقها الحكم العثماني في البلاد العربية، والتي تواصلت على مدى ثلاثة إلى أربعة قرون من الزمن، كانت كافية لترك بصماتها العميقة على التشكّل التاريخي للمجتمع العربي الحديث المعاصر بكل مقوماته البنائية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية وغيرها.

شكّلت الأرض، في ظل نظام الإنتاج العثماني، المحور الرئيسي الذي تمحورت حوله الصراعات الاجتماعية بين قوى مقاطعجية وعسكرية ودينية كانت تسعى للاستئثار بالفائض الاقتصادي من خلال تكليفها بجمع الضرائب من جهة، وبين هذه القوى والقوى الفلاحية المنتجة التي عانت كثيراً من كل أنواع القهر والتسلط من جهة أخرى.

إن التطورات التي عرفتها أنظمة الأراضي وطرق استثمارها في العهد العثماني، كانت تعمل دائماً على تعزيز النفوذ الاقتصادي ـ الاجتماعي،

(1) أنظر الجدول التفصيلي لتوزيع هذه الملكيات في دراستنا: «النخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر»، مرجع سابق، ص 234.

وبالتالي السياسي لعائلات أعيانية نافذة أفادت من تركيبة الدولة العثمانية نفسها بوصفها تركيبة إقطاعية، عسكرية ودينية. هذه التركيبة أفضت إلى تكريس علاقات بطريركية سواء على مستوى العلاقات العائلية من جهة، أم على مستوى علاقات السلطة التي أفرزها النظام التيماري مروراً بنظام الالتزام وصولاً إلى نظام الجباية المباشرة عبر الوظيفة الإدارية من جهة أخرى.

ومع ظهور قوانين الأراضي العثمانية عام 1858 تمكنت القوى المقاطعجية نفسها، والتي شغلت في السابق، وظيفة التيماري، والزعيم والملتزم، تمكنت من السيطرة على القسم الأكبر من الملكيات العقارية ساعيةً إلى توظيف هذه الملكيات في بناء قوتها الاقتصادية، التي تتوقف عليها عملية إعادة إنتاج سلطتها الاجتماعية والسياسية باستمرار.

لقد أفضت التطورات المتعلقة بشأن الملكية العقارية والسلطة، إلى ظهور عدد من عائلات المكانة والنفوذ في غير منطقة من المناطق العربية الخاضعة للسلطنة العثمانية. وقد جمعت هذه العائلات، إضافة إلى ملكياتها العقارية الواسعة، مكانتها الاجتماعية والعسكرية والدينية، واستطاعت من خلالها أن تحتل مواقع متقدّمة في هرمية السلطة الاجتماعية ـ السياسية ليس في مرحلة الحكم العثماني وحسب، وإنما أيضاً خلال المراحل اللاحقة التي أعقبت خروج العثمانيين من الديار العربية إثر هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى.

إن البنية الإدارية والعسكرية والدينية والسياسية التي عرفها المجتمع العربي خلال المرحلة العثمانية، ما زالت تمتد، بسماتها الأساسية وبمفاعيلها وتأثيراتها، إلى يومنا الحاضر. وما تشهده الأقطار العربية اليوم من انقسامية قطرية وسياسية ودينية وعائلية وحزبية، ليست، في الواقع، سوى إنعكاس للإنقسامية المقاطعجية التي تكرّست في العهد العثماني، والتي كانت تجد تعبيراتها دوماً في الصراعات المفتوحة بين القوى المقاطعجية من أجل الاستئثار بالاستحواذ على الفائض الاقتصادي، والتحكم بتدويره وبإعادة توزيعه.

إن الحالة العثمانية التي عرفها المجتمع العربي على مدى ثلاثماية إلى أربعماية سنة، ما زالت حاضرةً اليوم على مستوى البنى المجتمعية لكل قطر عربي، من البنية السياسية إلى البنية العائلية والطائفية، إلى بنية السلطة بوصفها سلطة خراجية لجهة أدائها ووظيفتها.

جدول رقم (2)
بيان بأهمّ التسميات العسكرية في العهد العثماني[1]

التسمية بالتركية	الرتبة الموازية في الجيوش المعاصرة
أكتجي باشي AKTISHI BASHI	ضابط برتبة نقيب
أومباشي UMBASHI	عسكري برتبة عريف
باشا BASHA	رتبة عسكرية ومدنية كانت تعطى للضباط والحكام والأعيان
باش شاويش BASH SHAOUSH	رقيب أول في الجيش الإنكشاري
باش ملازم BASH MULAZEM	ضابط مبتدىء
باش نوبة BASH NAWBA	رئيس الحرس
بقجي BEKGI	حارس
بُلُك BULUK	فرقة من الخيالة بقيادة نقيب
بكلربك BEGLERBEG	بك البكوات وهو لقب محصور بقائد الجيش العثماني
بمباشي BIMBASHI	رئيس الألف، رئيس فوج، رائد
توفنجي باشي TUFFENGI BASHI	مدير الشرطة
جمبازان JAMBAZAN	فرقة من الخيالة تهتم بتربية الخيول
حوَّالة GARNISAIRE	جنود لجمع الضرائب في الإمارة اللبنانية
دالي DELI	جندي عثماني

(1) استخرجنا هذه التسميات من كتاب: عادل ومنير إسماعيل: «تاريخ لبنان الحديث»، الوثائق الدبلوماسية، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، الجزء الأول، 1990، ص ص 211 ـ 236.

المصطلح		المعنى
دالي باشي	DALI BASHI	قائد جنود الدالية
دربند	DERBENDE	حرّاس الأماكن النائية
ديدبان	DIDEBAN	خفير، حارس
ديدبان باشي	DIDEBAN BASHI	رئيس الحرس
سردار	SERDAR	قائد الجيش
سرعسكر	SERASKAR	رئيس الأركان
سلحدار	SILAHDAR	رئيس مخازن الأسلحة
سلقدار	SELIKDAR	حرّاس الأعيان
شاويش	SHAOUSH	عريف
كابوجي	KAPUGI	حرّاس أبواب القصر السلطاني
كاراكول	KARAKOL	مركز للشرطة العسكرية
ميرسردار	MIRSERDAR	ضابط برتبة عميد
ميرميران أو (أميرال)	MIRMIRAN (AMIRAL)	قائد الأسطول العثماني
هواري	HAWARIS	جنود خيالة غير نظاميين
يايا باشي	YAYA BASHI	رئيس المشاة
يمق	YAMAK	مدير الشرطة في المدن
يني شري آغاسي	YENI SHERI AGASSI	رئيس فرقة الإنكشارية
يوز باشي	YUZ BASHI	ضابط برتبة نقيب

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی



صورة مغربية للامبراطورية العثمانية خلال القرن السادس عشر: نموذج التمكروتي

مصطفى الغاشي

I ـ في السياق التاريخي والعلاقات المغربية العثمانية:

ترجع وقائع رحلة «النفحة المسكية في السفارة التركية» لعلي التمكروتي إلى أواخر النصف الثاني من القرن السادس عشر، وتحديداً عام 1589، وهي الفترة التي تتزامن مع انعطاف الدولة السعدية باتجاه النمو والقوة، كدولة ذات وزن إقليمي: سياسياً وعسكرياً بمنطقة شمال أفريقيا[1]، ولعل الحدث الكبير الذي يؤرخ لهذا المنعطف هو معركة وادي المخازن خلال غشت (آب/أغسطس) 1578، التي تلخص السياسة التي انتهجها السعديون منذ وصولهم إلى السلطة بالمغرب، توحيد البلاد تحت سلطة مركزية واحدة، وبمعنى آخر القضاء على الأطراف المناهضة أو المنافسة للحكم السعدي ـ مواجهة التدخلات الخارجية سواء كانت من جهة الشمال ـ الإسبان والبرتغال ـ أو من جهة الشرق الأتراك العثمانيين. إن هذه القوى هي التي شكلت أطراف الصراع بحوض البحر الأبيض المتوسط خلال القرن السادس عشر[2]. ولا أحد ينكر القيمة الاستراتيجية لهذه المنطقة على مستوى صراع هذه الأطراف.

(1) حسن إبراهيم شحاته، أطوار العلاقات المغربية، الإسكندرية 1981، ص 312.

(2) القشتالي، عبد العزيز: مناهل الصفا في ذكر موالينا الشرفا، تحقيق عبد الكريم كريم، الرباط، بدون تاريخ، ص 1.

على مستوى آخر تميزت هذه المرحلة أيضاً بوضع داخلي مطبوع بالصراع على الحكم خاصة بعد إعلان وفاة المولى عبد الملك، وتولية ابنه المتوكل... غير أن هذه المشكلة لا يمكن التعاطي معها دون إقحام دور الأطراف الخارجية التي كانت تريد الاستفادة من هذا الوضع المتأزم سياسياً واجتماعياً: رغبة البرتغال في التدخل العسكري، وجهود الأتراك العثمانيين لضم المغرب لإمبراطوريتهم، خاصة بعد تحرير تونس من يد الإسبان، وإبداء الرغبة في تبني قضية المتوكل المطالب بعرش المغرب. إن المسألة هنا ليست مسألة تعاطف مع المتوكل، وإنما هي تتجاوز ذلك إلى وضع المغرب كله في استراتيجية الأتراك العثمانيين التوسعية، فضم المغرب يعني تأمين الحدود الغربية للامبراطورية الشاسعة، ورسالة تهديدية إلى الإسبان والبرتغال لدفعهم إلى نوع من العمل الدبلوماسي: أي التقارب... ربط العلاقات السياسية... إلخ[1]. على مستوى الأحداث، فقد جاء نزول البرتغال بأصيلا وضعاً استثنائياً سوف يؤدي إلى الالتفاف حول السعديين ضد البرتغال وحليفهم المتوكل، وقد وصف الفراني هذه الحالة بقوله: «ولما سمعت جنود الله وأنصاره وحماة دينه من العرب والعجم... حملتهم الغيرة الإسلامية والحمية الإنسانية... وضجوا عند ذلك بالتهليل والتكبير والدعاء له بالإسلام والنصر والتمكين» (يقصد عبد الملك)[2].

وإذا كان الانتصار الذي حققه المغاربة في معركة وادي المخازن قد عزز موقع المغرب بالمنطقة، فقد دشن المغرب عهداً جديداً هو عهد أحمد المنصور الذهبي. وقد أورد القشتالي نصاً يصف فيه ملامح هذا العهد الجديد: «لما كانت وقعة وادي المخازن ونصر الله دينه، وكبت الكفر وأهله، واستوثق الأمر للمنصور كتب إلى صاحب القسطنطينية العظمى وهو يومئذ مراد بن سليم العثماني، وإلى سائر ممالك الإسلام المجاورين للمغرب

---

(1) عبد الكريم كريم: المغرب في عهد الدولة السعدية، البيضاء، 197، ص ص 97 ـ 101.

(2) الأفراني، محمد، نزهة الحادي لملوك القرن الحادي، تحقيق سيد هوداس، بدون تاريخ، ص 156.

يعرفهم بما أنعم الله به عليه من إظهار الدين وهلاك عبدة الصليب واستئصال شأفتهم، فوردت عليه رسل السلطان مراد العثماني وسائر البلاد الأخرى»[1].

وإذا كانت معركة وادي المخازن استطاعت أن تحقق للمغرب ما حققته على المستوى السياسي والعسكري والدبلوماسي... فإن غزو السودان والتوسع على حسابه حقق للمغرب الغنى الاقتصادي الضخم «وها هم سادتنا الأشراف خلَّد الله ملكهم بعدما حضنوا أرضا المغرب ونفوا عنه رجس الكفر امتثلوا السنة... فيدخلون بلاد السودان يملكونها ويستولون على سائر أقاليم الأرض، ويملكونها منهم بنص حديث المهدي الذي يملك الأرض ويطهرها من ظلم جبابرة الأعاجم وجورها يرضي بها ساكن السماء وساكن الأرض»[2]. أما القشتالي فيقول: «وهو اليوم أيده الله لهذا العهد وافر العدد والمدد مراش الجناح بما أتته به... معادن الذهب على التوسع في الإنفاق الذي لا يخشى عيلة ولا فقراء»[3].

II ـ ملاحظات أساسية حول الرحلة:

مما يمكن ملاحظته خلال هذا العهد أي العهد السعدي وما سوف يليه، أن الرحلة أصبحت تقليداً أصيلاً عند المغاربة... وعلى الرغم من توزعها ما بين رحلة حجازية، وسفارية، وعملية... فإنها في الواقع تمثل نسيجاً متداخلاً، إذ لا نجد رحلة مغربية لا تتداخل فيها هذه الأهداف كلياً أو جزئياً... هذا فضلاً عن التواصل الثقافي والعلمي والروحي الذي تمثله بين المشرق والمغرب[4]. ولعل رحلة التمكروتي هي إحد النماذج على هذا المستوى ـ رحلة سفارية ـ «ثم دخلنا تونس وزرنا فيها أبا محمد سيدي عبد الله بن علي... وزرنا ابن عرفة، ابن عبد السلام وسيدي ماضي صاحب

(1) القشتالي، مصدر، ص ص 25 ـ 50.
(2) علي التمكروتي، النفحة المسكية في السفارة التركية، طبعة حجرية، ص 151.
(3) القشتالي، المصدر السابق، ص 197.
(4) إبراهيم حركات، التيارات السياسية والفكرية بالمغرب، البيضاء، 1985، ص 210.

الولي الصالح سيدي أبي الحسن الشاذلي. . . إلخ»[1].

«فأول من لقيته من أرباب الرحاب وركاب أعواد الكراسي والمنابر فاضل الأفاضل وكابر الأكابر الشيخ العالم الحديث أبو عبيد الله محمد بن جعفر رحمه الله تعالى قصد لقائه والأخذ عنه وقدمته وبدأت منه، وكنت من ملفوظ حامده ومحفوظ محامده. . . سمعت عليه تصانيف كثيرة وأجازني، وكتب لي بخط يده»[2].

وعلى هذا الأساس فإن ترتيب الرحلات انطلاقاً من العناوين التي تحملها أو من الأهداف التي قامت من أجلها لا تفي بالأغراض المطلوبة أي الترتيب الدقيق بالاعتماد على المضمون (أي مضمون الرحلة)[3]. لذلك نجد مثلاً رحلة التمكروتي رحلةً علمية أكثر منها رحلة سفارية، فمنذ اجتيازه حدود المغرب، فإن حديثه كان مركزاً بشكل كبير على من لقيه من العلماء والمشايخ الذين أخذ عنهم:

«قدوة علماء الإسلام أبو عبد الله بن عبد السلام. . . أخذت عنه شرحه لكتاب ابن الحاجب الفروعي، فقرأت وكتب لي وأجازني غير ما مرة وكتب لي بخطه وسمعت عليه بمنزلة جميع كتاب الموطأ للإمام مالك في مجالس كثيرة»[4].

وإذا كانت رحلة التمكروتي تعكس آراءه ومنظوره وطريقة نظرته للأشياء، فإن العناصر الأساسية التي أثرت في شخصه: اجتماعية ـ ثقافية ـ دينية. . . إلخ، تزكي ذلك، وإن كانت المعطيات البيوغرافية غير كافية أو منعدمة. . فالدكتور محمد

---

(1) علي التمكروتي، النفحة، ص 31.

(2) المصدر نفسه، ص 19، ثم ص 31.

(3) يمكن العودة في هذا الإطار إلى أطروحتنا:

El-Ghachi Mustapha: L'Image de l'Empire Ottoman à travers les recits de voyages français aux XVIIe-XVIIIe siecles. Doctorat, PAU, 1993 (2 émé partie; vol I).

(4) علي التمكروتي، النفحة، ص 44.

حجي يعرف التمكروتي بكونه جزولياً بكرياً وعالماً أديباً. . . كان يزاول التدريس بزاوية تمكروت[1] إلى أن استدعاه أحمد المنصور الذهبي لمهمة دبلوماسية إلى الباب العالي دون أن نعرف مضمون الرسالة التي كلف بحملها، ودون أيضاً أن تكون للتمكروتي أية مقدمات أو خبرة بهذا الميدان. . . والرحلة تعكس ذلك. فطابع الخوف والتردد والإحساس بالاغتراب. . . تميز شخصية التمكروتي خلال هذه المهمة[2]، وقد توفي عام 1003هـ/ 94 ـ 1595م.

وإذا ما عدنا إلى الرحلة فإن ملاحظاتٍ وإشكالات تفرض نفسها في هذا المقام:

أولاً: وما من شك في ذلك أن الرحلة قد تعرضت للبتر والضياع في العديد من الصفحات والذي يزكي هذا الاعتقاد وجود الأماكن الفارغة وضع فيها حذف: «فأصغت الأذن عند ذلك بحسن الاستماع إلى محاسن السماع فغنوا وأطربوا بألحانهم البديعة وأوتوا الأمداح النبوية والقصائد المولدية (حذف) هو الشيخ الماهر وحرك من السكون الجامد»[3]. «ونحن وراءهم نسير طرباً كالغصن المياد وانعطفنا راجعين متنزهين في صهوات الجياد فكان عيداً سعيداً مجدياً (حذف) يهدينا نوره يسعى بين أيدينا»[4].

ثانياً: إن نسخة النفحة التي تحكي وقائع ورحلة 1589 والتي جاءت منها نسخة الطبعة الحجرية المعروفة عندنا اليوم كان تاريخ نسخها عام 1716، وفي الصفحة الأخيرة: «انتهى بحمد الله تعالى وحسن عونه على يد كاتبه محمد بن عبد الرحمان الدرعي. . . وكان الفراغ منه بعد العصر من يوم الأحد التاسع والعشرين من صفر عام 1128هـ» الذي يوافق 1716م[5]، وجاء أيضاً حول هذه النسخة بأنها «النسخة التي صحح منها هذا الكتاب المسمى بالنفحة المسكية

(1) محمد حجي، الحركة الفكرية بالمغرب في عهد الدولة السعدية، ج II، 1976، ص 548.

(2) حسن إبراهيم شحاتة، المرجع السابق، ص 432.

(3) علي التمكروتي، النفحة، ص 161.

(4) المصدر نفسه، ص 167.

(5) المصدر نفسه، ص 139.

في السفارة التركية»... هذا الكلام يدفع إلى الاعتقاد بأن الرحلة المتداولة حالياً هي عمل (مصحح) عن نسخة ترجع إلى عام 1716، والتي تعكس إلى حد ما طبيعة العلاقات المغربية العثمانية بعد عام 1708. إن هذه التساؤلات التي يطرحها الدكتور حسن إبراهيم شحاتة يربطها بطبيعة المعطيات التي يقدمها صاحب النفحة عن الدولة العثمانية ومجتمعها والتي حسب اعتقاده لا تعكس طابع العلاقات المغربية العثمانية خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر؟[1] ومع ذلك وفي غياب الوثائق التي تنفي أو تزكي هذا الاعتقاد بأن ما جاء في نسخة 1716 من معطيات حول الدولة والمجتمع العثماني إنما هي تعكس شخصية التمكروتي في أبعادها النفسية والاجتماعية. فالتمكروتي جاء به أحمد المنصور من مجتمع صحراوي ليقوم برحلة سفارية مرت كلها في جو نفسي مصحوب بالاغتراب، والخوف، والتردد... إلخ، ولذلك فلا نستغرب من حالات الاقتضاب التي تطبع الرحلة.

ثالثاً: أن المعلومات التي جاء بها التمكروتي في النفحة ليست كلها من وضعه بل ساقها من عند كل من: ابن عبد ربه وأبي البقاء خالد بن أبي خالد...[2].

رابعاً: إذا كانت رحلة التمكروتي من حيث هي رحلة سفارية تعكس استمرارية الاتصالات بين المغرب والعثمانيين على الرغم من ظروف الأزمة والصراع والمد والجزر التي كانت تميز هذه العلاقات خاصة وأن هذه الأخيرة لا زالت في طور التشكل، ولم تعرف بعد وضعاً نهائياً ـ عدو أو حليف ـ فإنه من خلال الرحلة لا يمكن أن نعرف بالضبط طبيعة الرسالة التي كان قد بعث بها أحمد المنصور إلى السلطان مراد ولا حتى الأسباب الداعية إلى ذلك. وإذا كانت السرية ميزة أساسية للرجل الدبلوماسي فإننا لا نعتقد أن التمكروتي قد تستر عن ذكر مضمون الرسالة التي كان يحملها بما يقتضيه مهام الدبلوماسي، بل لأنه كان فقط «مبعوثاً» «وحامل رسالة» ولم يكن سفيراً بالمعنى الذي تحمله الكلمة، وهذا ما تعكسه الرحلة من بدايتها إلى نهايتها إذ

---

(1) حسن إبراهيم شحاتة، مرجع سابق، ص ص 310 ـ 313/ 432 ـ 435.

(2) علي التمكروتي، النفحة، ص 32.

لا يحتمل الحديث عن هذا الموضوع إلا حيزاً ضئيلاً أمام كم المعلومات الواردة حول الزيارات والعلماء والمشايخ الذين لقيهم... إلخ، «ثم في اليوم الثالث من إقامتنا في المنزل الذي أعد لنا أذن لنا في الدخول على السلطان وإدخال الهدية عليه فدخلنا عليه في إيوانه... وناولنا كتب الخليفة السلطان مولانا أحمد الشريف الحسني، وهدية عظيمة مكافأة، وبعثوا معنا رسولين منهم»[1] وبعد انتهاء المهمة: «فلما حان وقت السفر وتيسّر أذن لنا في الدخول على السلطان للوداع، ودخلنا عليه في القبة التي سلمنا عليه فيها يوم وردنا على العادة كسانا كسوة جيدة رفيعة قبل دخولنا إليه فسلمنا عليه وخرجنا وناولنا أجوبة كتب الخليفة السلطان مولاي أحمد الشريف وهدية عظيمة مكافأة وبعثوا معنا رسولين منهم فخرجنا في حفظ الله وركبنا السفينة عشية يوم الأحد سابع شعبان من العام المذكور»[2].

وفي الأخير نشير إلى أن الرحلة تعكس ظروفاً صعبة رافقت التمكروتي طيلة سفره بحراً مروراً بمجموعة من المدن الجزائرية والتونسية والليبية حتى القسطنطينية، وهي كلها تشكل مراحل أساسية داخل الرحلة...

III ـ الدولة العثمانية من خلال التمكروتي:

تجدر الإشارة قبل التفصيل فيما قدمه التمكروتي عن الدولة العثمانية من معطيات إلى أنّ كل ما قدمه هذا الأخير يتميز بالاختزال والإيجاز... والواقع أن هذا الحكم يسري على أغلب الرحلات المغربية إلى داخل أراضي الدولة العثمانية وبشكل متفاوت زمانياً ومكانياً فهل مرد هذا إلى قلة الاهتمام المغربي بأحوال الدولة والمجتمع العثمانيين؟ أم عدم الإحساس بالغرابة أمام الآخر العثماني؟ أم لأن موضوع الشرق من صميم الاهتمام الغربي أو ما يسمى بالاستشراق؟

(1) المصدر نفسه، ص 101.

(2) المصدر نفسه، ص 109.

إن هناك اختلافاً كبيراً على هذا المستوى بين كتب الرحلات المغربية وكتب الرحلات الأوروبية، فإذا أخذنا على سبيل المثال فقط الرحلات الفرنسية إلى الامبراطورية العثمانية خلال نفس الفترة، فإننا نجد مادة غزيرة ومفصلة عن المجتمع، والدولة والدين والحضارة... مدعمة بمجموعة من اللوحات (Econographie) التي تجسد هذا المجتمع[1].

إن هذا الحكم لا يقلل من قيمة الرحلات المغربية ومساهمتها في التعريف بالشرق ومكوناته الاجتماعية خلال الفترة الحديثة، والتمكروتي مثير للانتباه على هذا المستوى.

1 ـ نظام الحكم:

إن حديث النفحة عن بعض ملامح نظام الحكم العثماني جاء منذ بداية الرحلة عند حديث الرافعي عن السلطان العثماني الذي يمثل قمة الهرم السياسية: «ولما وردنا على السلطان أيده الله وجدنا عنده رسل العثماني الترك ملك بلاد الترك والروم سلطان البرين والبحرين»[2]، وإذا كان التمكروتي قد بدأ بالأوصاف السياسية والألقاب، فلأن ذلك مرتبط بالرقعة الجغرافية الشاسعة التي يحكمها السلطان العثماني والناتجة عن التوسعات... كما أن هذه الرقعة التي يحكمها السلطان يعرفها التمكروتي ببلاد الروم وعاصمتها القسطنطينية، هذا على الرغم من أنّ كون الدولة العثمانية كانت تشمل العديد من المناطق، والشعوب الأوروبية والأسيوية والإفريقية، على أن التمكروتي يقدم ذلك باعتباره مصدر فخر واعتزاز بالنسبة للعثمانيين: «وقسطنطينية قاعدة بلاد الروم وكرسي مملكتهم ومدينة قيصر وما زال من بها من المسلمين اليوم ينتسبون

(1) انظر الأطروحة المشار إليها سابقاً:

L'image de l'empire ottoman á travers les recits de voyages français aux XVIIe-XVIIIe siecles. OP cit troisème partie, vol I.

(2) علي التمكروتي، النفحة، ص 9. خلال القرن السادس عشر قام السلطان سليمان القانوني باستبدال قلب «سلطان الروم» بلقب «بدشاه الإسلام» أي إمبراطور الإسلام انظر برنارد لويس: «اسطنبول وحضارة الخلافة العباسية»، ترجمة رضوان علي، 1986، ص 60.

إلى الروم ويحبون هذه النسبة ويؤثرونها حتى أن الخط الجيد عندهم يقولون خط رومي»[1]. وعلاقة السلطان برعيته كما تقدمها النفحة هي علاقة حب واحترام تصل إلى مستوى التقديس: «ولسلطانهم في قلوبهم محبة عظيمة نجد كلاً من الرعية من المساكين الذين لا يعرفون السلطان إذا أكلوا طعاماً يدعون للسلطان ويطلبون من الله صلاحه وبقاءه وكذلك سائر أهل تلك البلاد في أسواقهم ومساجدهم الخطباء يخطبون بخطب فصيحة... وإذا اقترب دخول الإمام قام رجل منهم يقف ويتكلم بكلام طويل بلسان الترك الله يعلم يدعو لسلطانهم ويذكر مآثره ومآثر سلفه ويدعو لهم»[2].

وبخصوص ولاية العهد فإن التمكروتي لا يشذ عما نجده في الكثير من المصادر العربية والغربية كما أنه لا يضيف جديداً، ويبقى انتقال الحكم من السلطان المتوفى إلى ولي العهد مرتبطاً بقتل وإراقة دماء الإخوة الذين قد ينافسونه في الحكم: «وإذا مات والدهم أخفى الوزير موته وبعث إلى المدينة التي يكون بها ولي العهد فيقدم المدينة ليلاً ويدخل من باب البحر فيقتل إخوته تلك الليلة حتى الحوامل من نساء والده لا يؤخرن حتى يلدن ويخرجهن غداً مع والده مكفنين ويدفنهن فينفرد بالحكم والملك من غير منازع»[3].

إن المعطيات التي يقدمها التمكروتي حول السلطان العثماني تتميز

---

(1) التمكروتي، النفحة، ص 89.

(2) المصدر نفسه، ص 104 ـ 105.

(3) المصدر نفسه، ص 107. لقد عرف هذا الموضوع «بنظام قتل الإخوة» ويؤسس برنارد لويس هذه القاعدة على لسان السلطان محمد الغازي: «وأي واحد من أبنائي تسلم له السلطة يحق له أن يقتل إخوته، وذلك للاحتفاظ بنظام العالم. ومعظم العلماء يجيزون ذلك ولذا فعليهم أن يعملوا طبقه». وكان الأصل لهذا القانون مبدأ قديماً معهوداً، هو أن موت واحد أو أكثر من الناس أفضل من أن يترك العالم للفوضى «استانبول وحضارة الخلافة الإسلامية»، مرجع سابق، ص 71 ـ 72. إن هذا الموضوع وبالرغم مما قيل حوله، فإن مسألة قتل الإخوة لم تشكل قانوناً وجب تطبيقه... فالمصادر العثمانية لا تقدم أسماء العلماء (المفتي) الذين أفتوا في هذا الموضوع، ولا تقدم نصاً في هذا الزعم.

بالعمومية ولا تفصح عن صورة واضحة فإذا كانت الصورة التي يقدمها التمكروتي عن السلطان هي صورة الفخامة والعظمة كما تظهر ذلك الألقاب والعلاقة بالرعية... فإنها أيضاً صورة دموية على اعتبار أن قتل الإخوة هو أحد أهم أسس الحكم في النظام العثماني...

في الواقع إن التمكروتي بخيل في معطياته حول السلطان، غير أن السلطان ليس كل شيء في نظام الحكم العثماني، فعلى الرغم من مركزيته فإن الصورة التي يقدمها التمكروتي عن نظام الحكم العثماني هي صورة دولة تقوم على النظام والأجهزة والإدارة. فبعد السلطان يأتي الصدر الأعظم الذي هو بمثابة الوزير الأول غير أن الوظائف التي يشغلها بتفويض من السلطان تجعل منه هو أيضاً سلطاناً بدون لقب أو بدون تسمية، وما يقدمه التمكروتي حول الصدر الأعظم يوضح ما ذهبنا إليه: «يكون الجميع على الوزير الأعظم في منزلة هو يفصل أمور المملكة ويمضيها وتصدر عنه أمورهم كلها، وسياسة مملكتهم مقررة بعدة قوانين مضبوطة وضوابط مكتوبة عندهم يتبعها الوزير ويفتي فيها ولا يحتاج أن يشاور السلطان ولا يطلعه إلا على أمر مهم»[1]، فالصدر الأعظم يتمتع إذن بامتيازات خطيرة تخوله الحسم في مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والمالية... إلخ.

وإذا كان للصدر الأعظم سلطة مطلقة فإن باقي الوزراء أو رجال الدولة هم تحت تصرفه المباشر، ويقدم لنا التمكروتي هذه الشخصيات بشكل تراتبي في إحدى جلسات الديوان «Divan»: «ثم أمين بيت المال يعرض عليه مسائل واسمه دفتردار»[2]. إن الدفتردار هو المسؤول عن الشؤون المالية، ويأتي في المرتبة الثانية بعد الصدر الأعظم، وتحت إمرته دفتردارين آخرين يساعدانه. وفي موضع آخر من النفحة يتحدث التمكروتي عن باقي عناصر أجهزة الدولة الرئيسية والكيفية التي يدخلون بها على السلطان: «... وقاضي الرملي أرفع

(1) علي التمكروتي، ص 104.

(2) المصدر نفسه، ص 101.

وأثبت من قاضي أناضول أول من يدخل على السلطان هذان القاضيان»[1] «ثم يؤذن للوزير الأعظم والثاني والثالث فيدخلون بعد دخول قاضي الرملي... وأناضولي... ثم رئيس الكتاب ورئيس بيت المال ولا يدخل غير هؤلاء ولا يرى السلطان غيرهم»[2]، غير أن هؤلاء لا يدخلون بشكل جماعي بل بشكل فردي في نظام لا يخرقونه وهو ما يعبر عن الانضباط والنظام والصرامة. «يدخل كل واحد منهم على فرده... ثم إذا دخلوا على السلطان لا يجلس أحد بين يديه بل يقف وقوف أدب قابضاً يده أحدهما على الأخرى كهيئتهم في الصلاة ولا يتكلم»[3].

وبخصوص مجالس الديوان التي تعقد تحت إشراف الصدر الأعظم فيحضرها عناصر أخرى من رجال الدولة مثل: رئيس الكتاب ومساعدوه، ويعرف هذا الأخير بـ «نشانجي» ويقوم بختم الأوراق الرسمية بطغراء السلطان «فما قبله أمره أن يضع فيه علامة السلطان يقولون بلسانهم النشان ويقولون للكاتب الذي يضعها نشانجي»[4].

مركز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

إنها العناصر التي تشكل أعمدة الدولة يحدثنا التمكروتي عن أصلها وعن الكيفية التي يكونون بها. إن ما سيحدثنا عنه التمكروتي هو ما سوف يعرف بـ «الديوشرمة» أو الغلمان الذين تأتي بهم الإدارة العثمانية من المناطق المسيحية قصد التجنيد في الإدارة والجيش العثمانيين: «السلطان يجيئ من بعض بلاد الكفار الذين في طاعته أولادهم ويأتي من ذلك آلاف مؤلفة، يضم السلطان لداره ولديار وزرائه وجنده ما يختارونه من ذلك ويربونهم على

---

(1) المصدر نفسه، ص 102.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه، ص 103 ـ 104. إن النشانجي هو المصدر الرئيسي للقوانين القديمة للإمبراطورية ومسؤول عن صياغة قوانين جديدة، وإلى حدود القرن السادس عشر كان يختار دائماً من فئة العلماء، ويشكل ما سوف يعرف بسكرتارية الديوان» برنار كوسين، مرجع سابق، ص 123.

الإسلام ويعلمونهم الكتابة والقراءة ويقولون لهم «عجم غلمان» ثم بعدما تتميز عقولهم ويظهر النجيب من غيره يختارون من يرو فيهم أهلية لخدمة السلطان فيثبتونهم في ديوان الجند فمنهم من يكون جند السلطان كله...»[1]. وكما هو ملاحظ فإن التمكروتي لا يتوسع كثيراً في الحديث عن أجهزة الدولة الإدارية والعسكرية، وهذا ما يحول دون الخروج بصورة واضحة عن نظام الحكم العثماني خلال القرن السادس عشر خاصة أنه قرن القوة والازدهار. إن المعطيات التي يقدمها التمكروتي تكشف لا عن صورة نظام الحكم العثماني وإنما عن بعض ملامحه!!

في الأخير فإن التمكروتي يلحق بمجتمع القصر فئة خاصة بالسلطان ليس لهم دور غير تسليته، ولعل هذه العادة هي موروثة عن الأباطرة البيزنطيين: «فيتفرج في اللهو ولذاته وأموره في قصره هو وأهل وغلمانه وأناس صغار قصار القامة فيضحكونه ويلعبون بين يديه يؤتى بهم إليه أينما وجدوا في بلادهم ولا يدخل عليه ولا يراه غيرهم وغير الوزراء المذكورين...»[2].

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

2 ـ المجتمع:

يكاد يغيب المجتمع كلياً في رحلة التمكروتي، إذ لا يقدم إلا فقرات هزيلة لا تفصح عن بنية ومكونات وأحوال المجتمع العثماني... فالتمكروتي يحدثنا عن نوعين من المجتمع، مجتمع الأغنياء والأعيان، وقد قدم لنا صورة عنه عند حديثه عن بيت أحد الوزراء الذين استضافوه: «يفرشون الفرائش الرفيعة المثمنة من الحرير وغيره، والنار توقد في طرف الفراش، وقد دخلنا منزل رجل من وزراء السلطان وبنت السلطان وزوجته فأضافنا بأنواع الأطعمة وألوانها المختلفة وأشربة سكر وعسل مطيبة بأنواع الطيب ومجامير العود والعنبر على اليمين واليسار، وماء الورد والزهر

(1) علي التمكروتي، ص 107.

(2) علي التمكروتي، ص 103 ـ 104.

الممسك يرش علينا وهو على فرش وصفف وسايد الحرير والديباج المذهب المرصع بأنواع الأحجار وغيره والحيطان ملبسة بمثل ذلك الشيء لا قيمة له ولا ثمن والنار توقد مع ذلك كله في البيت، والغلمان والأعلاج من الجيش والروم وقوفاً صفوفاً أمامه كل واحد لا يشبه الآخر في الحسن والجمال عليهم قفاطين وأقبياء مختلفة الألوان من الديباج والركاض لباس الواحد لا يشبه لباس الآخر يدبرون أمره...»[1]. إن هذه الفئة المجتمعية حسب «النفحة المسكية» تنحدر من عجم غلمان الذين يربون للمهام الكبرى للدولة «... فمنهم يكون جند السلطان كله من الوزراء ومن دونهم»[2].

ثم مجتمع البسطاء أو العامة المكون من الأتراك، الذين يزاولون الحرف والصنائع ولا يعينون في أي منصب من مناصب الدولة، والملاحظ على التمكروتي أنه يربط حالة هذا المجتمع بالوضعية الاقتصادية: «... إن تلك المدينة ضيقة المعاش... ولو كانت كثيرة الأموال ما رأيت أحرص على الدنيا ولا أكثر جمعاً لها منهم، يخدم أحدهم من يطمع أن ينال منه أو معه ولو فلساً واحداً ويتبعه ويسعى في أغراضه ما دام طامعاً فيه ويسافر في خطر البحر والبر إلى بلاد بعيدة ويقوده الحرص والطمع ولا عليه في ذلك ولو أهدى لأحدهم ما يساوي درهماً واحداً قام على ركبته وأخذه بين يديه جميعاً وجعله على رأسه تعظيماً للهدية وللمهدي، ومن طلب منه معروفاً لحاجة يشتريها يعطيها له ويتركها عنده ولو شهراً أو شهرين حرصاً على البيع وجمع المال ثم إذا وقع البيع وقدم المشتري وطلب الإقالة أقالوه لا يمتنعون منه ولو بعد مدة ما لم يأخذ الثمن...»[3] وعلى الرغم من هذه الوضعية الغريبة فإن التمكروتي يعتبر الأتراك «معظمون للدنيا وعارفو قدرها ومتمتعون بها باللباس الرفيع والأكل الموسع...»[4].

(1) علي التمكروتي، ص 99 ـ 100.
(2) علي التمكروتي، ص 107.
(3) علي التمكروتي، ص 105 ـ 106.
(4) علي التمكروتي، ص 106.

وقد صور لنا التمكروتي إحدى الحالات التي كانت تميز المجتمع العثماني وهي تعايش الأجناس والأقليات: «وأما تزوج الحرائر وطلب الأولاد فهم أزهد الناس في ذلك وإنما عندهم الحرائر والمملوكات من بنات الروم والشراكسة والصقالبة والمجوس والمماليك عندهم أفضل من أولادهم وأعز بكثير يزوجونهم بناتهم وحتى السلطان لا يزوج بناته إلا لمماليك...»[1].

ونختم الحديث عن المجتمع بهذه الصورة التي يعرضها التمكروتي عن وضعية العامة والمكونة أصلاً من الترك «وأما الترك فإنهم لا يدخلون تركيا في جندهم ولا يثبتونه في ديوانهم ولا يقبلونه أصلاً وإنما يتعيشون في المدينة بحرف خسيسة من الحمل على ظهورهم على برادع يحطونها على ظهورهم كالبغال يحمل الواحد منهم ما يحمل الجمل...»[2].

3 ـ قيمة الدين والعلم والعلماء:

نشير في البداية إلى أن الجانب الديني يحتل جزءًا كبيراً داخل الرحلة... ولا غرابة في ذلك ما دام تكوين التمكروتي تكويناً دينياً، وشخصيته شخصية دينية، إلا أن هذا الموضوع في علاقته بالدولة العثمانية لم يتحدث عنه التمكروتي إلا بشكل مقتضب، فأول ما بدأ به هو مذهب الدولة العثمانية الديني، وهو المذهب الحنفي «ولقينا في هذه المدينة من فيها من الفقهاء والعلماء وأكثرهم حنفيون وبعض من فقهاء مصر الشافعين. وأما مذهب مالك لا يذكر ولا يعرفونه وكتبه إذا وضعت هناك تباع بأرخص ثمن وأهل تلك البلاد كلها على مذهب أبي حنيفة»[3]. ونص التمكروتي هذا كما هو ملاحظ لا يتعلق بالمذهب الديني للدولة العثمانية فقط وإنما هو يعكس نوعاً من تراتبية المذاهب وموقفها من بعضها البعض. كما يتضمن صورة وموقفاً من المذهب المالكي داخل المجتمع العثماني.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) علي التمكروتي، ص 107.

(3) علي التمكروتي، ص 105.

ولقد جاء حديث التمكروتي عن الجهاد أو الفتوحات العثمانية عرضياً فقدم العثمانيين كمجاهدين: «والجهاد عندهم قائم مع الكفار على الدوام يسبون بناتهم ونساءهم وأولادهم ويجلبونهم إلى أسواق المدن، والسلطان يجيئ من بعض بلاد الكفار الذين تحت طاعته أولادهم»[1].

والأتراك العثمانيون حسب التمكروتي كثيرو الذكر والصلاة على النبي «ويعجبني منهم مبالغتهم في الصلاة على النبي ﷺ، ويلتفت الخطيب عند الصلاة على النبي ﷺ إلى يمينه يواجه من على يمينه من الناس ويصلي على النبي ﷺ صلاة بليغة بصوت جهيز بخشوع وخضوع ثم يلتفت إلى اليسار»[2].

ومن بين صور التدين العثماني وإسلامه ما ذكره التمكروتي «... والمؤذنون من حين يدخل الناس إلى الجامع يوم الجمعة حتى يدخل الإمام وهم يقرؤن آيات من القرآن وسوراً بصوت رقيق حنين مبين مرتل يظن من سمعهم ولم يرهم أنهم صبيان صغار...»[3].

إن من بين ما يميز الدولة العثمانية تنظيمها وتقنينها للحياة الدينية، وهو الأمر الذي لم تقم به أية دولة إسلامية من قبل[4]. وإذا كانت رحلة التمكروتي رحلة علمية أكثر منها رحلة سفارية، فلأن ذلك راجع إلى الأولوية والاهتمام الذي أولاه العلم والعلماء منذ مغادرته المغرب... وعند وصوله إلى إسطنبول تابع التمكروتي في إعطاء الأولوية لما هو علمي أو ثقافي من خلال التركيز على الرموز المعبرة عن ذلك: كالمساجد، والمدارس والزوايا... إلى غير ذلك: «وبهذه المدينة كهيئة مدارس والزوايا يقولون بلغتهم التمكية للواحدة يبنون فيها بيوتاً لطلبة العلم والغرباء يطعمون فيها

(1) التمكروتي، ص 105.

(2) المصدر نفسه، ص 104.

(3) المصدر نفسه، ص 105.

(4) أورهان كولوغو: أهمية الموروث التاريخي العربي العثماني وتأثيره في العلاقات العربية العثمانية» مجلة المستقبل العربي، عدد 195/ 1994، ص ص 93 ـ 103.

الطعام على الدوام ليلاً ونهاراً. . .»[1].

وإذا كان التمكروتي يحدثنا عن تدريس العلم بجميع فروعه باسطنبول، فإنه في الواقع لا يتحدث إلا عن العلوم المتعلقة بالشؤون الدينية: «وفقهاؤهم يدرسون فقههم والتفسير والنحو والتعريب والبيان وعلم الكلام وغيرها. . .»[2].

ومن بين صور الحياة العلمية التي يقدمها التكروتي عن عاصمة العثمانيين حديثه عن ثروة الكتب التي تزخر بها اسطنبول: «والكتب بهذه المدينة لا تعد ولا تحصى ولا نهاية لها والخزاين والأسواق مملوءة بها، جلب إليها كتب كل بلد. . .»[3].

4 ـ الحضارة والعمران:

وعلى غرار ما فعله باقي الرحالة خلال هذه الفترة فقد أولى التمكروتي اهتماماً خاصاً لمعالم الحضارة والعمران بهذه المدينة العريقة: ذات الهويتين: الإسلامية والبيزنطية. . . يقول التمكروتي واصفاً إياها: «والمدينة العظمى على يمين المرسى يسمونه اسطنبول، وهي مدينة مسورة بخارج أسوارها أرباط وديار وبناء متصلة يبنون في وسط ماء البحر ويردمونه ويرفعون البناء على رأسها ويسكنون فيه، والديار متصلة كذلك طالعة مع سفح البر متراكمة فوق بعضها البعض ومرساها قل ما يوجد في الدنيا مثله سعة وعمقاً واستمكاناً من الأرياح كلها ولو اضطرب البحر وعظم موجه أكثر ما يكون قل ما يتحرك فيه الماء. . .»[4].

ولقد جال التمكروتي بعينيه في هذ المدينة فأعطانا وصفاً شبه مفصل لمعالمها الدينية والتاريخية. . .» «وفيها جوامع ومساجد عامرة بذكر الله»[5] أما

(1) علي التمكروتي، ص 101.
(2) المصدر نفسه، ص 108.
(3) التمكروتي، ص 108.
(4) التمكروتي، ص 90.
(5) المصدر نفسه.

الحجر فلا يبني به إلا القليل من الأكابر والأغنياء. أما بخصوص الأزقة والمنازل... «وأزقة هذه المدينة كلها مفروشة بالحجر واسعة الطرق والدكاكين، وبناء ديارهم ضعيف أكثره بالعود لكثرته عندهم»[1]. فهي كما يقول التمكروتي: «لا تعد ولا تحصى فيها من كل شيء مما يذكر من متاع الدنيا وما يقول الإنسان لو اجتمع أهل الأرض على أخذه لوسعهم وفضل عنهم»[2] وهذا ما يعكس حالة الغنى والترف والازدهار الاقتصادي الذي كانت تعرفه الدولة العثمانية خلال هذه الفترة من القرن السادس عشر.

وبفعل المناخ الشديد البرودة فإن الأتراك يلجأون إلى إيقاد النار لمواجهة البرد القارس «وهذه المدينة بل تلك البلاد كلها شديدة البرد غاية حيث يلجئهم ذلك إلى إيقاد النار في كل بيت على الدوام ليلاً ونهاراً في فصل الشتاء كله لا يقدر أحد أن يفارق النار في منزله يفرشون الفرائش الرفيعة المتممة من الحرير وغيره والنار توقد في طرف الفراش»[3]. ولقد أعجب التمكروتي بمساجد هذه المدينة، حيث أعطانا بعض أوصافها وملامحها، فقد حدثنا عن مسجد السليمانية الذي شيد خلال 1550 - 1556 على يد المهندس سنان: «مسجد السليمانية الذي بناه السلطان سليمان ودفن فيه شبيه بآية صوفية في بناءها ووضعها»[4]. ويرى المؤرخ البريطاني برنارد لويس أن هذا المسجد يمثل من خلال هيكله وطريقة بنائه مدى تأثير الإسلام التركي، وهو يعكس التقاء كل التيارات الفارسية والبيزنطية، لكن وعلى الرغم من ذلك فإن الطابع العثماني يلاحظ بصورة واضحة[5].

وإلى جانب هذا المسجد حدثنا التمكروتي عن مساجد أخرى على رأسها مسجد آية صوفيا: «وفيه مساجد وجوامع عامرة بذكر الله. من أعظمه

(1) المصدر نفسه، ص 99.

(2) المصدر نفسه، ص 91.

(3) المصدر نفسه، ص 99.

(4) التمكروتي، ص 94.

(5) برنارد لويس، استانبول وحضارة الخلافة الإسلامية، مرجع سابق، ص 138.

المسجد الذي على باب قصر السلطان يقولون له آية صوفيا هي من البنيان القديم الذي هو من أعجب أبنية الدنيا وأعظمها... كان قبل الإسلام كنيسة عظيمة على الضخامة التي بالقدس... قيل إنه بناها آصف بن برخيا ولد خالة النبي سليمان لكون بنائه أشبه ببناء الجن والبشر يعجز عن ذلك»[1]. وواضح مما يقوله التمكروتي أن عنصري الأسطورة والخيار من مكونات نظرته للآخر... والواقع أن سحر الشرق قد جرده من واقعيته.

ويعكس الوصف الذي قدمه التمكروتي لبعض معالم آية صوفيا الافتنان بالشرق وروائعه: «وفي وسط المسجد قبة عظيمة واسعة جداً عالية مفرطة في العلو مرفوعة على قواعد مبنية بناءً ضخماً منحوتة كأنها أصراف شواهق كالجبال وأساطين من رخام مجزع ملون عالية في الهواء.. أيضاً بتلك القبة العظيمة قباب أخرى دائرة، بها من وراء تلك القواعد وأساطين وهي أخفض سقفاً من الوسطى لكون سطحها طبقة أخرى يصلي الناس فيها ويشرف منها على القبة الوسطى في دربوز دائر بها خارج في هوائها مرفوع على أعمدة جديدة من الحائط... وفي السفلى قناديل زجاج توقد في ليالي رمضان دائر بالقبة ثلاثة مساطير، وأرض هذا المسجد كله منقوش بأنواع النقوش المختلفة الصنعة والألوان لا يشبه بعضها بعضاً، فائقة الحسن غريبة الترصيع. قد أفرغ على ذلك الذهب الذائب... وفي المسجد من الذهب والزجاج ما لا يحصى ولا يحاط بعدها ومنبرها عال مرتفع في الهواء منحوت كله من حجر واحد من رخام أبيض صاف، في أعلاه قبة مذهبة ومحرابة أيضاً منحوت من رخام دائر به مصاحف قرآن»[2].

وتعتبر القصور إحدى المعالم الرئيسية لمدينة اسطنبول، فالتمكروتي قد أعطانا صورة عنها، وبدأ بقصر السلطان الرئيسي: «وفي رأسها الداخل في البحر قصر السلطان يسمونه بلغتهم السراية قصر واسع جداً فيه مساكنه ومساكن غلمانه وليس معه غيرهم ورياضه ومنتزهاته وإيوانه، وفيه خوخات يخرج منها

(1) التمكروتي، ص 91.
(2) المصدر نفسه، ص 92.

البحر وبنى له على بعضها مجالس وقباب مزروعة منسقة يجلس فيها أحياناً مع غلمانه»[1]. وإلى جانب هذا القصر توجد قصور أخرى يقول التمكروتي عند حديثه عنها: «وللسلطان سراية أخرى عن السليمانية يكون فيها ما يختارونه من بنات الكفار يجلبنهن من بلادهم وعليهم قيمات من نساء أمينات يؤدبهن ويعلمهن ما يصلح به لخدمة السلطان ثم يرفعون من تعلم منهن وتأدب لقصر السلطان»[2]. وفي الخلاصة فإن في هذه الرحلة التي دامت سنتين وتضمنت صورة عن الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر، لا تقدم سوى بعض تفاصيل وجزئيات الصورة، ولم يقدِّم المؤلف لنا صورة شاملة ومفصلة عن هذه الدولة، ولذلك كانت الصورة التي قدمها لنا هي بمثابة لوحة فنية لم تكتمل بعد!؟ فالجوانب التي حدثنا عنها التمكروتي لخصها لنا تلخيصاً فلم يحدثنا عن النظام السياسي العثماني إلا من خلال حديثه عن السلطان، والصدر الأعظم صاحب السلطة والنفوذ أو السلطان بدون تسمية!!!؟

أما عن الجانب الاجتماعي الذي يكاد يغيب فلم يقدم لنا سوى نظرات تتحدث عن الأغنياء والعامة دون أية تفاصيل أو وضوح، ونفس الشيء ينطبق على الجانب الديني والعلمي والحضاري وإن كان بشكل متفاوت عن الجوانب السابقة الذكر.

كما أننا نسجل في هذا الصدد أنه بالرغم من طول الفترة التي قضاها التمكروتي في قلب الدولة العثمانية، فإنه قد أغفل الحديث عن العديد من الجوانب والشخصيات التي كانت تحظى بأهمية خاصة داخل أجهزة الدولة، فإذا كان قد حدثنا عن المجتمع الحضري، فإن مجتمع البادية يغيب كلياً في رحلته فهل كان المجتمع العثماني حضرياً بالدرجة الأولى؟ هذا أمر مستبعد.

كما أنه لم يحدثنا عن الحياة الاقتصادية، وإن كان قد أعطانا بعض ما يدل على أوج الدولة العثمانية (ق 16) وما من شك أن للاقتصاد دوراً في

(1) التمكروتي، ص 95.
(2) المصدر نفسه، ص 96.

ذلك.

على مستوى آخر فإن التمكروتي عند حديثه عن التدين العثماني والعلم والعلماء بل وحتى أجهزة الدولة، فإنه لم يحدثنا عن أهم شخصية في هذا المجال، ألا وهو المفتي (شيخ الإسلام) الذي كان يشكل مرجعاً دينياً وسياسياً في أهم القضايا التي تواجهها الدولة، بل تتحدث الكثير من المصادر عن الاحترام الذي كان يكنه السلطان للمفتي، وكان الشخص الوحيد الذي كان السلطان يقوم ويتقدم خطوات للسلام عليه[1]. فلماذا لم يوله التمكروتي أي اهتمام أم أنه كان يجهل بوجود هذا المنصب الخطير؟!

فضلاً عن ذلك كله فإن هناك جوانب عديدة غابت نهائياً في الرحلة، كالوقف، والحياة اليومية ودور الرجل والمرأة والأطفال... إلخ.

ومهما يكن فإن كتاب النفحة لا يخلو من قيمة تاريخية تتعلق بالعلاقات المغربية العثمانية، وبصورة الدولة العثمانية كما رآها مغربي من النخبة المثقفة للقرن السادس عشر، لذلك فلا غنى عن هذا المصدر في معرفة أحوال هذه الدولة في أوج ازدهارها.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

على أن هناك مسألة هامة تفاجئنا عند حديث التمكروتي عن أوضاع منطقة شمال أفريقا، وتتعلق بأوضاعها المزرية، وتشوق سكانها إلى حكم شرفاء المغرب؟ وما من شك أن هذه المسألة تثير أكثر من سؤال، فإذا كان الأمر كذلك لماذا لم يتوجه سكان هذه المناطق بطلب التدخل المغربي بدل التدخل العثماني لمواجهة الغزو الأوروبي؟! ثم هل يتطابق تصريح التمكروتي مع أهداف مهمته الدبلوماسية؟ ثم في الأخير أو ليس هذا ما دفع بالدكتور حسن إبراهيم شحاته إلى الاعتقاد بأن الرحلة تعكس العلاقات المغربية

---

(1) انظر: Deshayes, (de cournemin) voyage du levant fait par le commandant du Roi en l'année 1621. Paris 1624-1632-1645. PP. 245-246.

أبو القاسم الزياتي، الترجمانة الكبرى، ت أ. عبد الكريم الفيلالي، مطابع فضالة المحمدية، 1967، ص 111.

العثمانية خلال فترة حكم المولى إسماعيل والتي تتزامن وفترة كتابة النسخة المتداولة حالياً. وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن الرحلة قد خضعت لبعض التغييرات؟ وفي اعتقادنا أن تصريحات التمكروتي السابقة الذكر لا تتطابق والمهمة التي تكلف بها، وهذا له أكثر من مغزى.





الديموغرافية التاريخية لمدينة القدس وجوارها في القرن السادس عشر

سيّار الجميل

المقدمة:

تعد مدينة القدس في مركزها وأطرافها من أعرق المناطق التاريخية في العالم، إذ كانت ولم تزل وستبقى تشغل تفكير الإنسان واهتماماته وتوجهاته. كما كانت عليه منذ عصور سالفه، ولعل من أبرز العوامل التي جعلتها مرتكزاً تاريخياً أساسياً للجذب والدفع السكاني:

1 ـ المكانة المقدسة التي حظيت بها على امتداد عصور تاريخية وللأديان الثلاثة السماوية: اليهودية والنصرانية والإسلام.

2 ـ المكانة الجغرافية التي تتمتع بها في قلب العالم القديم قبل العصر الحديث، فضلاً عن جغرافيتها المؤثرة على امتداد العصر الحديث.

3 ـ المكانة التاريخية التي اكتسبتها على امتداد العصور والأحقاب، ليس من خلال مركزيتها السياسية لأنها لم تكن عاصمة لأية دولة عدا مملكة اللاتين الصليبية، بل لكونها ذات تأثير بالغ في توجيه أحداث وظواهر تاريخية كبرى في العلاقات بين الدول والكيانات التي أثمرت حالات من صراع الشرق مع الغرب سواءٌ أكان ذلك في العصور الوسطى أم العصر الحديث.

إن هذه الدراسة ستعالج على مهل وباختزال شديد إحدى أبرز الظواهر الأساسية في حياة مدينة القدس وأطرافها إبان العصر الحديث الذي شغله فيها

* جميع الرسوم البيانية المرفقة بهذا البحث من عمل الباحث.

التاريخ العثماني وبالتحديد القرن السادس عشر الميلادي، باعتبارها إحدى أبرز المدن التي عُني بها العثمانيون أولاً، ثم التعرف على عروبة مجتمعها المتنوع في المركز والمحيط ثانياً، والتوغل في كشف تباينات تاريخها السوسيولوجي المحلي وحالات تلك «التباينات» التي توارثها أبناء مدينة القدس في علاقاتهم وارتباطاهم ثالثاً، وسيوصلنا ذلك، بطبيعة الحال، إلى جملة من الاستنتاجات الأكيدة والمختصة التي لها نفعها وأهميتها في الحاضر والمستقبل رابعاً، أي بمعنى: الكشف عما يسند مقوماتنا العربية إزاء القدس وهي التي تتعرض اليوم لأقسى التحديات لمواجهة المستقبل، وفي مقدمتها: الدعاوى الصهيونية الخاطئة في جعل القدس عاصمة أزلية لإسرائيل، وتجريدها من عروبتها وأصالتها ومواريثها وتواريخها، وإفراغها من محتوياتها الاجتماعية الأصيلة.

أهمية الدراسة وإشكالية البحث:

إن الحاجة ماسة وضرورية للعناية بالتواريخ المحلية الاجتماعية والاقتصادية لمدينة القدس من خلال فحص مواريثها وبنيوياتها التاريخية وتحليلها بعد طرح فرضيات وإثارة تساؤلات من أجل البحث عن إجابات والتوصل إلى مزيد من الاستنتاجات. إن عشرات الدراسات والبحوث التي ينشرها الإسرائيليون عن القدس فضلاً عن عدد من المستشرقين والمهتمين الغربيين، لا يُوازيها ألبتة ما يُنشر عربياً عن القدس... وحتى ذلك الذي نشر سابقاً أو الذي ينشر اليوم عربياً لا يوازي أولاً في قيمته العلمية ما ينشره الخصوم أو الأعداء أو حتى الآخرين. ناهيكم عن كونه ـ ثانياً ـ لا يرد ولا يتفحّص ما ينشر عن القدس في لغات متعددة.

وأزعم أن في ورقتي البحثية المتواضعة هذه، ثمة إجابات علمية وصريحة عن مسائل أساسية وجوهرية في حياة القدس التاريخية. ذلك أنني أثير بعض الإشكاليات التاريخية. في التباينات الاجتماعية والسكانية والتي عرفتها اللحظات التاريخية الصعبة التي انطلقت منها تلك «المسائل» و«القضايا» التي أعتقد ـ وربما كنت مخطئاً ـ أن محصلتها الجوهرية تكفي لخدمة مستقبل

القدس عربياً وإسلامياً إزاء المخاطر والتحديات الصهيونية في القرن المقبل، وستكون المسألة السكانية وموازناتها المستقبلية إذا ما عرف العرب استخدامها هي السلاح الحقيقي في إبقاء القدس عربية، ذلك لأن الديموغرافية العربية هي التي ستقبض على أنفاس الديموغرافية الإسرائيلية على امتداد الخمسين سنةً القادمة. ويحاول المعنيون والمؤرخون الصهاينة العناية بهذه المسألة عنايةً فائقة... جنباً إلى جنب السياسة الصهيونية في تطبيقاتها من خلال محاولة إفراغ مدينة القدس القديمة من سكانها الأصليين، وذلك باستئصال وجودهم من خلال هدم منازلهم وإبعادهم وإيذائهم. لعل أبرز الكتب الجديدة التي تعتني بمسألة حيوية كهذه هو كتاب السير مارتن كيلبرت الموسوم بـ «القدس في القرن العشرين» الذي يدلي بمعلومات تاريخية ومعاصرة من دون توثيقها، أو تبريرها بملاحظات، إذ لا يتضمن كتابه شيئاً منها ما عدا روايات مستقاة بهوامش من الصحافة العبرية بعيداً عن المصادر الوثائقية المؤكدة[1]. وهو يقول بأن: كل زائر إلى القدس كان يصاب بالدهشة عندما يجد أن اليهود يؤلفون غالبية هناك. كان الأمر كذلك منذ منتصف القرن التاسع عشر[2]! في حين لا تثبت المصادر الوثائقية العثمانية هذا الرأي، ولا يتفحص المؤرخون العرب خطأ معلوماتٍ كهذه.

ولكن؟

لماذا ركزت على القرن السادس عشر في دراسة التباينات الديموغرافية؟ ثمة أسباب أساسية وقفت حيال إثارة إشكاليات هذا «البحث»:

1 ـ لقد وصلت ديموغرافية القدس إلى درجة متدنية جداً إبّان بدايات القرن السادس عشر، وهي حالةٌ لم تصلها ألبتة في تاريخها الطويل. إن نظرةً دقيقةً ومتفحصةً في (الشكل رقم 1) تعلمنا عن ذلك كالذي سنحلّله بعد قليل.

2 ـ إن بداية القرن السادس عشر هي اللحظة التاريخية التي تتوسط ثمانية

(1) Sir M. Gelebert, Jerusalem in the Tewentieth Century, (Bemlego, 1996).

(2) Ibid, p. 7.

قرون بالضبط تشكل طوالعها احتلال الصليبيين لبيت المقدس عام 1099م/ 492هـ وانهيار الحجم الديموغرافي للقدس إثر مصرع قرابة 70 ألف نسمة من سكان القدس مسلمين ونصارى. ثم تصاعد الحجم السكاني للقدس على امتداد 3 قرون (12 ـ 15). ثم انهيار الحجم السكاني للقدس على إمتداد القرن الخامس عشر، وتدني مختلف الحالات الاجتماعية والاقتصادية عند اللحظة التاريخية التي تتوسط هذه الفترة الزمنية الطويلة (8 قرون) ثم انطلاق التصاعد في الحجم السكاني للقدس على امتداد 3 قرون (16 ـ 19) وصولاً إلى نهايات القرن التاسع عشر التي سجلت أعظم هجمة تاريخية تتعرض لها القدس من قبل اليهود الصهاينة الذين وصلت قوتهم إلى الدرجة التي تمنحهم في المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897م المناداة بتأسيس إسرائيل وطناً للإسرائيليين.

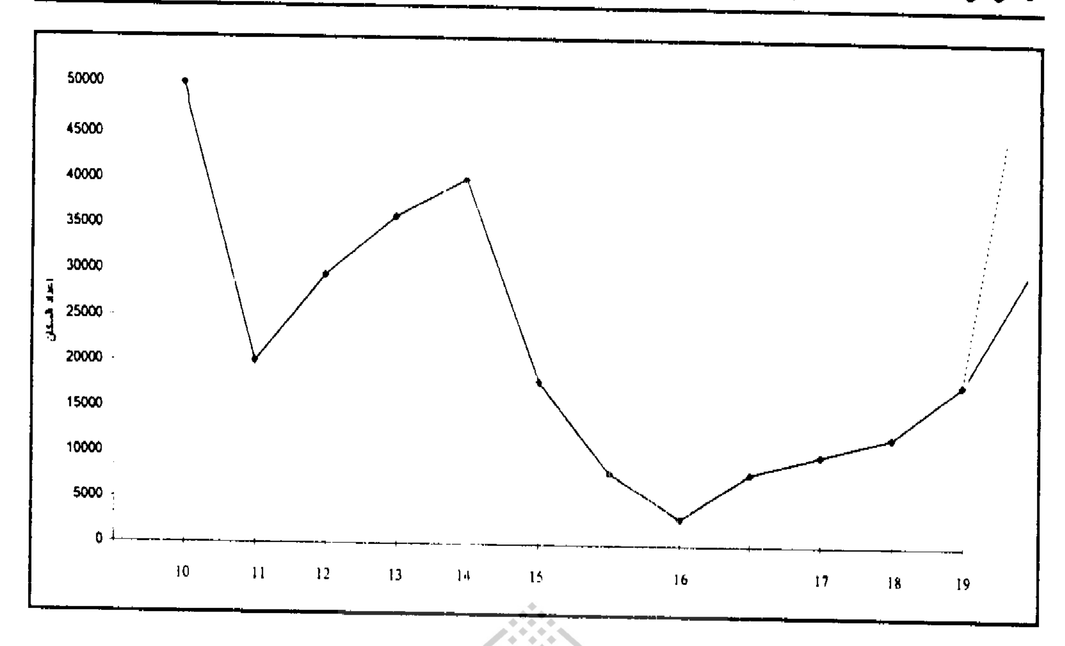
3 ـ ما هو المعنى التاريخي لهذا التقسيم الكمي؟

إن القدس قد وقعت في بدايات القرن السادس عشر بين أقسى تحديين تاريخيين عظميين، أولهما: الهجمة الصليبية القاسية عند قفلة القرن الحادي عشر الميلادي (1099م)، وثانيهما: الهجمة الصهيونية القاسية التي بدأت عند قفلة القرن التاسع عشر الميلادي (1897م). وبين الهجمتين التاريخيتين ثمانية قرون كاملة تتوسطها بالضبط بدايات القرن السادس عشر الميلادي.

ولكن إذا كان العرب المسلمون قد حرّروا القدس على يد السلطان صلاح الدين الأيوبي بعد مرور (88) سنة على احتلالها من قبل الصليبيين الفرنجة وذلك في 20 أيلول/ سبتمبر 1187م بعد موقعة حطين الفاصلة يوم 3 تموز/ يوليو 1187م[1]، فإن العرب المسلمين ما يزالون عاجزين عن تحرير القدس وفلسطين بعد مرور قرابة (100) سنة على المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897م، وبعد مرور (50) سنة على تأسيس كيان إسرائيل عام 1947م، وبعد مرور (30) سنة على فقدان مدينة القدس كاملةً عام 1967م!

---

(1) راجع التفاصيل التاريخية التي كتبها الباحث في: سيّار الجميل، النسر الأحمر: صلاح الدين الأيوبي، (عمان، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1997)، ص ص 65، 75، 79.



الشكل رقم (1): رسم بياني بالديموغرافية التاريخية لمدينة القدس عبر عشرة قرون 10 ـ 20 (يهود)

والرسم البياني[1] (شكل رقم 1) يوضح حجم الديموغرافية التاريخية لمدينة القدس بعد عشرة قرون بدءًا بالقرن الحادي عشر وانتهاءً بالقرن العشرين، مع ملاحظة الأساسيات التالية:

1 ـ الهجمة الصليبية الأولى في احتلال الفرنجة للقدس عند نهاية القرن الحادي عشر، والنقصان الكبير في عدد سكانها... ثم تصاعد الديموغرافية التاريخية بامتداد تحرير القدس على يد الأيوبيين وصولاً إلى أعلى ما بلغته في العهود المملوكية إبان القرن الرابع عشر وتعود أسباب ذلك «التصاعد» الديموغرافي في القدس لعوامل تاريخية منها:

(1) لقد إعتمدت في إعداد هذا «الرسم البياني» على معلومات مرجعين أساسيين، هما:
D. Hutteroth and Kemal Abdulfattah, Historical Geography of Palestine, Transjordan and Southern Syria, (Erlangen, 1977), pp. 45-55.
وانظر مقارناً أيضاً: Josiah C. Russel, «The Population of the Crusader States» in, Norman P. Zacour and Harry W. Hazard (eds), A History of the Crusades, Vol. V: The Impact of the Crusades on the Near East (Madison, 1985), pp. 116-124.

1) إستقبال القدس لأعداد كبرى من النازحين من الدواخل الإقليمية والمهاجرين من الأطراف الجغرافية.
2) الضغوطات المغولية والتتارية على سكان المشرق والعراق الذين لاذوا ببلاد الشام.
3) الدعة والأمن والاستقرار والرخاء الذي تمتعت القدس به كله.
4) الأهمية البالغة التي أولاها السلاطين المماليك للقدس الشريف عمراناً وازدهاراً[1].

2 ـ الانهيار التاريخي للديموغرافية التاريخية في مدينة القدس والنقصان المريع للسكان فيها في القرن الخامس عشر. وكان وراء ذلك التخلخل المفجع في بدايات القرن السادس عشر عند نهايات العهود المملوكية، أسباب متنوعة، منها:

1) الكوارث الطبيعية وتعاقب نكبات الطاعون والأوبئة المستمرة.
2) الحروب الداخلية وموجات القحط والجفاف التي ضربت منطقة الشرق الأوسط في القرن الخامس عشر.
3) الغزوات التتارية المدمرة التي قادها تيمورلنك سنة 803هـ/ 1400م.
4) هجرة سكان القدس مندفعين عنها نظراً لما أصابها من شظف في الحياة المعيشية الاقتصادية[2].
5) تعلمنا حوليات مجير الدين أنه في بدايات القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي لم يستطع أحد المضي لأداء الحج ولمدة عشر سنوات إلى القدس بسبب عمليات البدو القاسية ضد المسافرين في قوافلهم بين

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی / پرتال جامع علوم انسانی

---

(1) راجع التفاصيل في: يوسف غوانمة، نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي، (عمّان، دار الحياة للنشر والتوزيع، 1982)، ص ص 115 ـ 120.

(2) أنظر تحليلات المؤرخ دونالد ب ليتل في:

Donald P. little, «Jerusalem and Egypt during the Mamluk Period» in Amnon Cohen and Gabriel Baer, Egypt and Palestine, New York, 1984, pp. 75-8.

القدس والبحر الأحمر[1].

تحليل لقيمة مصادر الموضوع ومراجعه التاريخية:

أريد القول، عموماً، ومن خلال عدة تجارب بحثية في تواريخ المدن عبر التاريخ، بأن مدينة القدس قد حظيت - وبشكل إستثنائي - باهتمامات المؤرخين والعلماء والمستشرقين والرحالة والآثاريين على امتداد تاريخ طويل، قل نظيره إزاء مدن أو حواضر أخرى في العالم أجمع! ناهيكم عن اهتمام حكومات ودول وهيئات وإرساليات وقناصل ومبشرين ودوائر وأرشيفات نظراً لمكانتها الروحية - الدينية المقدسة لأصحاب الديانات السماوية الثلاث: الإسلامية والمسيحية واليهودية، فلا عجب أن تتوفر أمام الباحثين والدارسين والمهتمين ركامات من المعلومات والكتابات والسجلات والرحلات والتقارير والوثائق والتآليف التاريخية المتنوعة.

أما في ما يخص هذا «الموضوع» الذي انتويت إعطاء صورة تحليلية وتفصيلية في جزئية محددة منه بأسلوب «الـ Focusing» (لتوسيع مساحة الرؤية التاريخية) وبمنهجية في التحليل الكمي «Quantitative Analysis»، فإن ذلك كله يستدعي مني التوقف قليلاً عند أبرز ما يعين الباحث في التاريخ الاجتماعي للقدس من خلال تبايناتها في الديموغرافية التاريخية إبان القرن السادس عشر؛ فماذا نجد؟

أولاً: المصادر الأساسية:

لعل أبرز مصدرين عثمانيين وثائقيين أسعفاني بالمعلومات والأرقام المؤكدة، كما كانا قد أسعفا غيري من المؤرخين والباحثين في تواريخ القدس المحلية وجواراتها من الملحقات بها، وخصوصاً في التعرّف على

---

(1) راجع ما كتبه المؤرخ مجير الدين العليمي (ت 927هـ/ 1520م) في كتابه المعروف: الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل، (جزءان)، (بيروت: دار الجيل، 1973)، ج 1، ص 329.

ديموغرافيتها التاريخية في القرن السادس عشر، هما:

1 ـ دفاتر الطابو العثمانية المسماة بـ «طابو تحرير دفتري» التي تحتوي على معلومات موسعة ومؤكدة عن الضرائب، فضلاً عن أدق المعلومات عن السكان وتفصيلات عن القصبات والأحياء والحارات، فضلاً عن المرافق الخدمية كالحمامات والخانات والأسواق. ناهيكم عن الأرياف التي تتوزعها القرى والمزارع والمراعي والمضارب والدساكر والتخوم... وهي الدفاتر المسماة بـ «المفصل والإجمال»، وهناك عدة دفاتر تختص بالقدس وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية[1].

2 ـ وهناك سجلات محكمة القدس الشرعية التي لا تقل أهميتها عن دفاتر الطابو، إذ تحتوي هي الأخرى على معلومات موسّعة عن الحياة اليومية وتفاصيلها الاجتماعية والاقتصادية منذ بدايات العهد العثماني. إذ إنها تعد من أقدم سجلات بلاد الشام قاطبة حيث تبدأ منذ عام 1530م[2]. ولعل أبرز من اهتم وحلل سجلات محكمة القدس الشرعية كمصدر أساسي في كتابة التواريخ الاقتصادية والاجتماعية، هو المؤرخ جون مانديفيل في بحثه المستفيض عنها

مركز تحقيقات كامپيوتری علوم اسلامی

(1) جميعها من محفوظات رئاسة الوزراء في إستانبول بتركيا؛ لكنها لم تقتصر على الطابو فقط، فهناك دفاتر الأوقاف والأملاك والأملاك السنية والماليات المدورة وإجماليات الألوية وغيرها، فضلاً عن محفوظات مديرية الأراضي في العاصمة أنقرة. ولكن أبرز ما يفيد ديموغرافية القدس وأطرافها هي دفاتر الطابو العثمانية المختصة بها (وأهمها دفتر طابو رقم 516 بكافة حججه. تتواجد نسخ مصورة عن الأصل، يحترز عليها مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية.

(2) كانت محاكم القدس الشرعية تحتفظ بأصول سجلاتها التي وقعت بأيدي الحكومة الإسرائيلية بعد إحتلال القدس الشرقية عام 1967، وبعملية ذكية جداً استطاع المسؤولون الأردنيون من تصويرها كاملةً والاحتفاظ بها. ويحترز مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية عليها، وهي كثيرة جداً. ولقد كتب البحاثة بشارة ب. دوماني بحثاً مستفيضاً عنها، أنظر: Beshara B. Doumani, «Palestinian Islamic Court Records: A Source for socio-economic History» in Middle East Studies Association Bulletin, vol. 19, No. 2, Dec. 1985, pp. 155-8.

والمنشور عام 1975[1].

ومن المصادر غير العثمانية، تفيدنا ـ هنا ـ معلومات بعض الرحالة الأوروبيين عما سجلوه من معلومات بصدد القدس، وخصوصاً عن المسيحيين الأوروبيين النازحين نحوها في القرن السادس عشر، بعد وصولهم إليها حجيجاً[2] أو مهاجرين سواء أكانت أسبابها دينية مقدسة، أم طائفية متمذهبة. وكيف كانت ردود الفعل التي استقطبتها الأماكن المقدسة في فلسطين أثر تفاقم حركة مارتن لوثر وكالفن البروتستانتية في أوروبا الوسطى والغربية[3].

أما عثمانياً وعربياً، فثمة مصادر وكتب تاريخية وبيوغرافية تفيدنا معلوماتها المهمة، كتلك التي كتبها: المحبي[4] واللقيمي[5] وأولياء جلبي[6]

---

(1) Details in, John Mandaville, «The Jerusalem Sharia Court Records: Assuplement and Complement to the Central Ottoman Archives» in Mosh'e Ma'oz (ed.), Studies on Palestin During the Ottoman Period, (Jerusalem: The Hebrew University, Institute of Asian and African Studies, 1975), pp. 517-521.

(2) ثمة معلومات موسعة عن رحلات الأوروبيين إلى القدس بشكل خاص في القرن 16م، أنظر: Stephen Yerasioms, «Voyageurs Europeens en palestine Ottoman au xvle siecle (1517-1600)», in Revue d'Etudes Palestiniennes, No. 11, (1984), pp. 77-104.

(3) راجع عن المضاعفات التاريخية لنزوح الحجاج من الرهبان والقساوسة الأوروبيين إلى القدس وبيت لحم من الألمان والفرنسيين أثر عمليات حركة لوثر وكالڤن في: Nathan Schur, «Itineraries by pilgrims and Travellers as source Material for the History of Palestine in the Ottoman Period», in David Kushner (ed.), Palestine in the late Ottoman Period, (Jerusalem: Yad Izhak Ben-Zvi & Leiden and E.J. Brill, 1986), pp. 380-404.

(4) محمد أمين بن فضل الله المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، (4 مجلدات)، القاهرة، 1868م.

(5) أسعد مصطفى بن أحمد بن سلامة بن محمد اللقيمي (ت 1178هـ/ 1764م)، موانح الأنس برحلتي إلى وادي القدس، (مخطوط) يحترز على نسخة مايركوفيلم منه مركز الوثائق والمخطوطات/ الجامعة الأردنية تحت رقم (593). (الأصل محفوظ في الخزانة العامة بالرباط). أنظر: أوراق 43، 65، 66، 71.

(6) محمد ظلي درويش أوليا جلبي، سياحتنامه سي (4 مجلدات)، إستانبول، 1302هـ.

والمرادي[1] والعمري[2] والشهابي[3] والحسيني[4] وغيرهم.

ثانياً: المراجع الأساسية:

يعد المستشرق برنارد لويس أول من كشف عن قيمة تلك الوثائق العثمانية في عدد من بحوثه، كما قام بتحليل معلوماتها، خصوصاً بالنسبة لمدينة القدس في القرن السادس عشر[5]... ففتح الباب أمام المؤرخين والباحثين العرب والأوروبيين والإسرائيليين للاستفادة منها. ثم نشر المستشرق U. Heyd كتابه «الوثائق العثمانية عن فلسطين، 1552 ـ 1615»، كاشفاً عن قيمتها التاريخية والأساسية في دقة المعلومات والعناصر والأسماء والإدارة والضرائب والأراضي... إلخ[6].

ويكتب المؤرخ الفلسطيني الأستاذ عارف (باشا) العارف كتابه التفصيلي (المفصّل) في التاريخ المحلي عن القدس وينجح في الكشف عن معلومات تاريخية جديدة، بإستخدامه لعدد من الوثائق العثمانية والكتابات الرسمية، ولا يمكن لأي باحث في تاريخ القدس الاستغناء عنه[7]. وعن باحث يهودي

---

(1) أبو الفضل محمد خليل بن بهاء الدين محمد المرادي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، القاهرة (د.ت)، (بغداد: مكتبة المثنى، 1306هـ مصوراً).

(2) ياسين الخطيب العمري، الدر المكنون في المآثر الماضية من القرون، (3 مجلدات)، تحقيق ودراسة: سيّار الجميل، إسكتلندا، 1983.

(3) الأمير حيدر الشهابي، الغرر الحسان في أخبار الزمان، نشره: نقيم مقبعب، بيروت، 1900.

(4) حسن عبد اللطيف الحسيني، تراجم أهل القدس في القرن الثالث عشر الهجري، دراسة وتحقيق: سلامة نعيمات، عمان، د: الجامعة الأردنية، 1985.

(5) Bernard Lewis, «Studies in Ottoman Archives», in Bulletin of the School of Oriental and African Studies, vol. XVI, No. 3 (1954), pp. 471-485.

(6) U. Heyd, Ottoman Documents on Palestine 1552-1615, Oxford, 1960, pp. 77-98.

(7) التفاصل في: عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، (القدس: مطبعة المعارف: 1961).

معروف هو M. Ma'oz الذي كتب وحرر كتاباً عن فلسطين إبان العهد العثماني بالاعتماد على أرشيفات عثمانية موجودة في إسرائيل[1].

وكان الأستاذ المؤرخ محمد عدنان البخيت قد أولى ـ منذ بدايات السبعينات ـ الحياة السكانية لبلاد الشام إبان القرن السادس عشر أهمية بارزة، وكتب أطروحته للدكتوراه وخص بها إقليم سوريا العثماني في القرن السادس عشر[2]. ومنها انطلق ليولي عنايته حول السكان المسيحيين في إقليم دمشق إبان القرن المذكور. ومن خلال استخداماته للوثائق العثمانية[3]... فضلاً عن اهتماماته بدرجة خاصة بالمدن الفلسطينية سواء أكانت نابلس أم حيفا وغيرها، ثم ركز جهوده على وثائق القدس وسجلاتها ومخطوطاتها في نشره لفهرسين أساسيين[4].

وقد تخرج على يديه، عدد كبير من الباحثين اختص ثلاثة منهم بتواريخ القدس الحديثة، كان أولهم الباحث محمد اليعقوب الذي كتب رسالة ممتازة عن «القدس في القرن السادس عشر»[5]. وكان ثانيهم د. سلامة نعيمات الذي تناول في رسالة رصينة تحقيق كتاب حسن عبد اللطيف الحسيني الموسوم

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

(1) Mosha Ma'oz, Ottoman Reform in Syria and Palestine, Oxford, 1968.
وراجع الكتاب الذي حرره ماءووز.

(2) راجع: Muhammad A. S. Bakhit, The Ottoman Province of Damascus in the sixteenth Century, (Ph. D. Thesis, SOAS, the University of London, 1972).
(وقد نشرت في بيروت عام 1982).

(3) أنظر التفاصيل في:
idem, «The Christain Population of the Province of Damascus in the sixteenth Century», in Berjamin Braude et Bernard Lewis, (eds.), Christain and Jews in the Ottoman Empire, vol. II, (New York: Holmes and Meier, 1982).

(4) محمد عدنان البخيت (وآخرون)، القدس الشريف: وثائقها وسجلاتها ومخطوطاتها المصورة في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية (عمان: الجامعة الأردنية، 1991). وانظر أيضاً: محمد عدنان البخيت (وآخرون). الكشاف الإحصائي الزمني لسجلات المحاكم الشرعية والأوقاف الإسلامية في بلاد الشام، (عمان: الجامعة الأردنية، 1984).

(5) راجع: محمد اليعقوب، ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب/ الجامعة الأردنية، 1986.

«تراجم أهل القدس في القرن الثاني عشر الهجري» (الثامن عشر الميلادي)[1]. وكان ثالثهم د. زياد المدني الذي تناول في رسالته «مدينة القدس وجوارها خلال الفترة 1215 ـ 1245هـ/ 1800 ـ 1830م[2].

ولعل أبرز مؤرخ يهودي معاصر اهتم بموضوع القدس العثمانية، هو الإسرائيلي أمنون كوهن Amnon Cohen الذي كان قد اشترك لأول مرة مع أستاذه المستشرق برنارد لويس في نشر كتاب مهم عن سكان المدن الفلسطينية في القرن السادس عشر[3]، وفيه معلومات ثمينة وموثقة عن المصادر العثمانية وقد استفاد الأول من تجربة الثاني في المنهج والتوثيق، ولكن ثمة وجهات نظر طرحاها في كتابهما لا يمكن الاطمئنان إليها، خصوصاً عندما حمّلا بعض النصوص التاريخية أكثر مما تحتمل وخصوصاً ما يتعلق بالضرائب العثمانية على النصارى واليهود[4]. وكان أمنون كوهن قد اعتنى في ما سبق بتاريخ فلسطين في القرن الثامن عشر وكانت تلك هي أطروحته[5]. وفي عام 1984، نشر كوهن كتابين مهمين، كان أولهما برفقة المؤرخ غبرييل بير عن مصر وفلسطين في تاريخهما الحديث[6]؛ وكان كتابه الثاني يختص بالقدس إبان القرن السادس عشر عالج فيه موضوع الحياة اليهودية في ظل الإسلام[7]. وفي عام

(1) راجع: سلامة نعيمات (محقق)، حسن عبد اللطيف الحسيني، مرّ ذكره سابقاً.

(2) راجع: زياد المدني، مدينة القدس وجوارها خلال الفترة 1215 ـ 1245هـ/ 1800 ـ 1830م، (أطروحة دكتوراه منشورة)، عمان: بنك الأعمال، 1996).

(3) راجع: Amnon Cohen and Bernard Lewis, Population and Revenue in the towns of Palestine in the sixteenth century (Princeton & New Jersey: Princeton University Press, 1978).

(4) Ibid., p. 49-86.

(5) Amnon Cohen, Palestine in the 18th Century, (Jerusalem: The Magnes Press, 1973).

(6) Amnon Cohen, and Gabriel Baer, Egypt and Palestine (Jerusalem, 1984).

(7) Amnon Cohen, Jewish life under Islam: Jerusalem in the sixteenth Century, (Cambridge, Mass, and London, 1984).

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

1989، نشر كوهن كتابه الرصين عن الحياة الاقتصادية في القدس العثمانية[1]، وفيه تحليلات ممتازة لمعلومات وثائقية، ولكن مع بعض تفسيراته ووجهات نظره التي لا يمكن أن نطمئن لها ولا نستطيع قبول بعض مصادرها[2].

ولا يمكننا في هذا المجال أن ننسى جهود المؤرخ التركي خليل ساحلي أوغلو الذي اعتنى من خلال الوثائق العثمانية بالتواريخ الاقتصادية لبلاد الشام سواء ما يخص السكان والضرائب والميزانيات والأراضي[3]. وقد اهتم مؤرخ تركي آخر هو محمد ابشرلي بأوقاف وأملاك المسلمين في القدس[4].

أما بقية المؤرخين والباحثين العرب والمسلمين أو الأوروبيين والمستشرقين، فهناك كم هائل من الكتابات والدراسات والأبحاث العامة والمختصة، سواء تلك التي عالجت تواريخ القدس لما قبل العثمانيين، أو حللت مواضيع محددة في تواريخ القدس الجغرافية والمحلية والاقتصادية والاجتماعية، وبعض ما قدم من أوراق بحثية في مؤتمرات دولية، أخص بالذكر منها بعض أعمال المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، ومنهم: عبد العزيز الخياط في عنايته بـ «أوقاف القدس»[5] وهشام نشابه بتحليله

---

(1) راجع: Amnon Cohen, Economic life in Ottoman Jerusalem, (Cambridge: Cambridge University Press, 1989).

(2) Ibid., pp. 36, 51-4, 69, 93, 107.

(3) التفاصيل في: خليل ساحلي أوغلو، «ميزانيات الشام في القرن 16» بحث ألقي في مؤتمر بلاد الشام، الجامعة الأردنية 20 ـ 25 نيسان/أبريل 1974. وراجع بحثه «نسبة سكان المدن إلى سكان الريف في القطر السوري» بحث ألقي في المؤتمر الدولي الثاني للدراسات العثمانية: الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، مركز سيرمدي: تونس 15 ـ 21 مارس/آذار، 1986.

(4) أنظر: محمد ابشرلي، «أوقاف وأملاك المسلمين في فلسطين وألوية غزة والقدس الشريف»، (استانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 1982).

(5) عبد العزيز الخياط، «أوقاف القدس؛ أعمال المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام (فلسطين)، 19 ـ 24 نيسان 1980.

«مدارس القدس في العهد العثماني»[1]، وغيرهم[2].

المحددات الجغرافية:

إن القدس الشريف ليس إقليماً بحد ذاته، بل هو ناحية جغرافية تقع امتداداتها ضمن إقليم من المرتفعات الوسطى في الأرض الفلسطينية. وإذا كانت جغرافيتها الإسلامية قد توسّعت أو إنكمشت قبل العصور الحديثة؛ نتيجة لمؤثرات العلاقات الساخنة بين المسلمين والصليبيين على امتداد تاريخ طويل، فإن محددات ناحية القدس الشريف قد تبلورت بشكل واضح الأبعاد والمعالم في أواخر العهود المملوكية كجزء مقدس وأصيل في الدولة المملوكية الممتدة بين مصر وبلاد الشام للفترة 648 ـ 792هـ/ 1250 ـ 1390م. إذ يعلمنا العليمي (سنة 927هـ/ 1520م) (أي: عند بدايات العصر العثماني) قائلاً بأن: «الحدود المنسوبة لبيت المقدس عرفاً، من القبلة عمل بدل سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام يفصل بينهم قرية سعير وما حاذاها وهي من

(1) هشام نشابه، «مدارس القدس في العهد العثماني»، المرجع نفسه.

(2) منهم: كايتون S.D. Goitein في مقالته «القدس» في الإنسكلوبيديا الإسلامية The Encyclopedia of Islam, 2 nd ed., vol. V, pp. 332-9.

ولا بد لي أن أذكر استفادتنا من المؤرخين الذين أرخوا للقدس قبل وبعده القرن السادس عشر، ومنهم: إيرا لابيدوس I.M. Lapidus في كتابه عن المدن الإسلامية؛ وم. ايفي يوناه M. Avi Yonah في كتاب Jerusalem، وأيضاً هـ. بوس H. Busse، وج. براور J. Prawer في كتابه الممتاز عن «القدس اللاتينية» ومن خلال مصادره الثمينة، وكتب يوسف غوانمة عن القدس الأيوبية والمملوكية، وغ. باتيه G. Bateh عن المسيحيين تحت الهيمنة العثمانية فضلاً عن المجهودات مؤرخين لآخرين عن القدس العثمانية، أذكر منهم: عارف العارف في كتابه «المسيحية في القدس» وعبد العزيز عوض في أطروحته عن متصرفية القدس» ولا بد لي من الإشارة إلى الكتاب الذي حرره K. J. Asali والمرسوم:

Jerusalem in History, Essex, 1989.

وانظر دراسة المحرر في الكتاب نفسه عن «القدس تحت حكم العثمانيين 1516 ـ 1531»، ص ص 200 ـ 227.

عمل مدينة القدس، ومن الشرق نهر الأردن المسمى بالشريعة. ومن الشمال عمل مدينة نابلس يفصل بينهما قرية سنجل وعزون، وهما من أعمال القدس، وتتمة الحد رأس وادي بني زيد وهو من أعمال الرملة. ومن الغرب مما يلي رملة فلسطين بيت نوبة وهي من أعمال القدس، ومما يلي غزة قرية عجور وهي من أعمال غزة»[1].

إن نيابة القدس المملوكية قد حددتها فواصل طبيعية ـ جغرافية عن غيرها من المناطق المتاخمة لها، ذلك أن مرتفعات سنجل التي تفصل جبال القدس عن جبال نابلس ويفصل وادي بني زيد القدس عن الرملة، أما جبال سعير فهي التي تفصل القدس عن جبال الخليل[2]. معنى ذلك: إن منطقة بيت المقدس ودساكره وأطرافه تمتد جغرافياً من مركزية القدس بشكل مثلث طبيعي الأضلاع بين ثلاثة مراكز أساسية فلسطينية، هي: نابلس والرملة والخليل. . . لتتشكل امتدادات أخرى باتجاهات مختلفة.

أما عثمانياً، فغدت النيابة ناحية ولكن لم تحدث أية تغييرات في بدايات حكم العثمانيين لها، ولكن بعد صدور «نظام الشرق» على عهد السلطان سليمان القانوني (1520 ـ 1566م)، عدلت المنطقة المقدسية كي تتلاءم مع بنود التنظيمات الإدارية العثمانية، فتوسعت حدود ناحية القدس الشريف شمالاً حيث امتدت من قرية سنجل إلى قرى كفر عطية والمزارع وقراوة بني زيد، وشكلت قرى الدوير وعابود ودير أبي مشعل الحدود الشمالية الغربية. أما حدودها الجنوبية، فلقد تقلصت من قرية سعير إلى قرى بيت ساور وبيت تعمر. وقد ظلت حدودها الجنوبية الغربية كما كانت عليه في العهود المملوكية، وانتقلت الحدود من طرف الرملة إلى الغرب قليلاً لتصل إلى قرية يالو الواقعة في الجنوب الغربي من قرية بيت نوبا. ولقد بقي وادي بني زيد

---

(1) العليمي، الأنس الجليل. . (سبق ذكره)، ج 2، ص 83.

(2) راجع ما كتبه إحسان النمر من كتابه الموسّع: تاريخ جبل نابلس والبلقاء، (4 أجزاء)، (نابلس: مطبعة النمر، 1961 ـ 1975)، ج 2، ص 204، ص ص 206 ـ 220.

هو الحد الفاصل بين ناحية القدس وبين الرملة أما الحدود الشرقية، فلم تتلها أية تعديلات، حيث بقي نهر الأردن (= الشريعة) يمثل تلك الحدود[1].

إن الجغرافية التضاريسية لإقليم المرتفعات الوسطى الذي يشكل 26٪ من مساحة فلسطين، والذي تمتد ناحية القدس على أراضيه لها أهميتها في معرفة حركة الجذب والدفع السكاني الداخلي أولاً، ثم إنها توصلنا إلى معرفة الجغرافية الكنتورية لمركز القدس كمدينة مستطيلة عاشت عربياً وإسلامياً تاريخاً محلياً ضمن حدودها التي تشكلها أسوارها ثانياً.

إن مرتفعاتها شديدة الانحدار شرقاً نحو النهر وتدريجية الانحدار غرباً نحو الساحل، ومن أبرز جبالها: الطور (الزيتون) شرقاً ويبعد عنها (3) كلم والفاصل هو وادي جهنم. وجبل المشارف (الرصد) Scopus شرقاً، والفاصل عنها هو وادي الجوز، ثم جبال بيت محسير والجورة وصرعه غرباً، وجبال تل الفول (على بعد 6 كلم منها)، والكابوس (على بعد 8 كلم منها)، والنصبة (على امتداد بعد 2 كلم منها) والعاصور والباطن والنبي صموئيل وكلها تقع شمالاً؛ أما في جنوبها، فهناك جبال: المكبّر (الثوري) ويشرف عليها، ورأس عمار والسناسين. ثمة جبال أخرى تقع شرق بيت لحم: الفريديس والمنطار تنحدر كلها نحو الشرق.

ولما كانت هذه الجبال تحيط بالمركز والناحية معاً، فلقد تكونت عنها أودية عديدة تجري فيها مياه الأمطار نحو نهر الأردن والبحر الميت شرقاً ونهر روبين الذي يصب في المتوسط غرباً، وهي أودية كثيرة بإتجاهات مختلفة... ولما كانت الناحية ذات طبيعة جبلية تكثر فيها المرتفعات، فلقد قلت فيها السهول، ما خلا منطقتين سهليتين: الساهرة شمال المدينة بجانب الطور،

---

(1) راجع التفصيلات في: G.A. Smith, The Historical Geography of the Holy Land, New York, 1970, pp. 71-9.

وقارن مع اليعقوب، ناحية القدس.. (سبق ذكره)، ص ص 20 ـ 69 (معتمداً في تثبيت حدود الناحية إبان القرن 10هـ/ 16م على دفتر طابو رقم 516).

والبقعة في الجنوب الغربي منها وهما سهلان خصيبان[1].

واعتمدت ناحية القدس الشريف في حياتها، على الأمطار التي يجمعها السكان ثم العيون الكثيرة التي تجري مياهها في مسارب متنوعة، وإستطاع السكان من بناء قنوات وبرك مختلفة داخل المدينة وخارجها لإستخدامات شتى. ولعل من أشهر البرك الموجودة داخل المدينة: بركة بني إسرائيل وبركة حمام الأسباط وبركة حمام البصير وبركة حمام البطرك. وتنتشر في خارج المدينة: بركة السلطان وبركة ماملا وبرك سليمان الثلاث وبرك المرجيع. ولعل من أشهر القنوات التي تغذي البرك بالمياه: قناة السبيل وقناة العروب. وقد أجرى العثمانيون عدة ترميمات لتلك البرك المائية بعد أن كان الخراب والتلف قد لحق بها[2].

التأسيس العثماني:

ليس واضحاً لدينا التاريخ المضبوط لدخول الأتراك العثمانيين مدينة بيت المقدس، ولكنه بالتأكيد قد جرى ضمن الانتصارات التي حققها سليم الأول (1512 ـ 1520م) ضد المماليك سنة 1516م/ 922هـ[3]. وعليه، فقد سقطت مدينة القدس بيد العثمانيين عام 1516، ضمن أسلوب التتابع السلمي لا الاكتساب العسكري، وذلك بعد دخول السلطان سليم الأول (1512 ـ 1520)

(1) التفصيلات في الجغرافية التضاريسية والكنتورية، في:
أ. س مرمرجي الدومينيكي، بلدانية فلسطين العربية (بيروت: مطبعة جان دارك، 1948)، ص 233. ومقارنته مع: حسن عبد القادر وجماعته في كتابهم: أسماء المواقع الجغرافية في الأردن وفلسطين (عمان: منشورات اللجنة الأردنية للتعريب والترجمة والنشر، 1973)، ص 197. وكتاب: قسطنطين خمار، **موسوعة فلسطين الجغرافية**، (بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1969)، ص 116 ـ 117.

(2) عارف العارف، المفصل.. (سبق ذكره). ص 437 ـ 438. واليعقوب، ناحية القدس.. (سبق ذكره)، ص‌ص 18ـ20. (اعتماداً على العليمي والهروي وسجلات المحكمة الشرعية).

(3) راجع Goitein في مقالته Al-Kuds في: The Encyclopedia of Islam, 2nd ed., vol. V, p. 333.

العاصمة السورية دمشق في شهر أيلول/ سبتمبر 1516 بعد قضائه على المماليك في معركة مرج دابق 23 آب/ أغسطس 1516[1].

وتؤكد المعلومات التاريخية، أن سليماً الأول زار القدس على رأس وفد عثماني رفيع المستوى، ومكث فيها قليلاً، جاس في دروبها، ثم صلى تحت قبة الصخرة التي جدد بناءها، ووقف على قبور الأنبياء، وأضرحة الأولياء. ثم دار في أطراف القدس واطّلع على أماكنها المقدسة، لكنه لم يمكث فيها غير أيام قليلة لكي يغادرها بعد أن غدت مع جوارها من اللواحق الفلسطينية، تابعة رسمياً وفعلياً للعثمانيين. وقد أمر سليم الأول بإعادة تعمير سور مدينة القدس للمحافظة عليها، ثم تابع توسعاته إلى مصر فأنهى هناك الوجود المملوكي كاملاً، وعاد عبر سوريا أيضاً ليعين أحد زعماء المماليك السابقين وهو جان بردى الغزالي والياً على سوريا ثمن خيانة الأخير لقائده السلطان المملوكي الأشرف الغوري في معركة مرج دابق؛ وقد أضاف الغزالي إلى ولايته: القدس وصفد والكرك[2].

ولما جاء السلطان سليمان القانوني إلى الحكم (1520 ـ 1566م) عقِبَ أبيه سليم الأول، فإن أعماله التاريخية القوية تدلنا دلالات واضحة على ما حصل من تطورات رائدة وكبرى في المدن العثمانية، وخصوصاً في المدن العربية الكبرى، والقدس في مقدمتها. ذلك أنه اهتم بتجديد أسوارها وتدعيمها على غرار ما أمر به أبوه، وذلك خلال السنوات 1537 ـ 1541م، وأنجز المهندسون البارعون أربع نوافير مياه جميلة بعد أن عمّرت بركة السلطان الواقعة جنوبي باب الخليل عند سفح جبل زايون، كما عمر السبل (جمع: سبيل مياه) الكائنة في طريق الواد وفي ساحة الحرم إلى الشمال من

(1) أنظر: سيّار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر، ط 1، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989)، ص ص 336 ـ 353.

(2) المعلومات التاريخية عن: أحمد فريدون بيك (ت 1583م) في كتابه القديم: منشآت السلاطين، ج 1 (إستانبول 1274 ـ 1275/ 1857 ـ 1858)، ص ص 452 ـ 456.

باب شرف الأنبياء، وأقام المدرسة التنكيزية عند باب السلسلة. ثم عمد إلى قبة الصخرة سنة 1542م فعمرها وأعاد تبليطها معمراً جدران الحرم القدسي وأبوابه، وسد الباب الذهبي فيه، وفتح باب ستنا مريم، ثم عمر الباب الغربي لقبة الصخرة مجدداً القاشاني في قبة السلسلة من الداخل، وأنشأ مسجداً فوق جبل الزيتون، كما وأنشأت زوجة السلطان سليمان عام 1552م، تكية عرفت بتكية خاصكي سلطان في عقبة المفتي، كما أنشأت المدرسة الرصاصية. لقد كانت أوقاف القدس قد كثرت عهدئذ، والتي بنيت من قبل السلطان وزوجته حرم سلطان التي نالت ارتياح الناس من الناحية الاقتصادية إذ قامت حرم سلطان ببناء مطبخ للشوربة وأوقفته لاستقبال الطلبة والفقراء وقد اندثرت آثارها اليوم. وفرضت في عهده رسوم على الحجاج المسيحيين يدفعونها عند دخولهم كنيسة القيامة، وأمن العثمانيون حماية الطريق بين القدس ويافا[1].

لقد سجلت مثل هذه الإنجازات العثمانية الأولى نقطة مضيئة وضيئة في تاريخ مدينة القدس عند بدايات العصر الحديث، إذ يبدو للمؤرخين المحليين أن القدس عاشت حركة عمرانية نشيطة، ورخاء اقتصادياً واسعاً. مما دفع الناس للإقبال عليها من أطراف عدة للسكن فيها، فازدهرت كثيراً مع استمرار وتواصل حالة التعايش الديني بين أوساط الناس سواء كانوا من المسلمين وأهل الذمة أولاً، أو كانوا من السكان الأصليين والنازحين المهاجرين نحوها ثانياً... وتدلنا الآثار الباقية في القدس العريقة على قيمة ما أحدثه العثمانيون فيها، والتي ما زلنا نشاهدها حتى اليوم في متحف الحرم القدسي، أو تلك

(1) مقالة Goitein في The Encyclopedia of Islam، (سبق ذكرها)، ص 334. وانظر أيضاً: عارف العارف، المفصل.. (سبق ذكره)، ص 504، للتأكيدات، راجع: سجلات المحاكم الشرعية (س.م.ش) سجل رقم 270 (الوقفيات)، وسجل رقم 50 وقارن مع معلومات دفاتر الطابو المختصة بالقدس، المرقمة: 342، 427، 131، 602). ولا بد لي أن أشير لزيادة المعلومات إلى كتاب: مرتضى أسعدي، بيت المقدس (بالفارسية)، (تهران: بنياد دائرة المعارف إسلامي، 1367)، ص 70 ـ 76، (نقلاً عن الإنسكلوبيديا الإسلامية). مع مراجعة تحليلات المؤرخين: برنارد لويس وهايد وأمنون كوهن.

التي نجدها مسجلة بمعلوماتها الدقيقة في الأرشيفات العثمانية.

الديموغرافية التاريخية لسكان القدس:

يسجل الحاج بورشارد في توصيفاته للأرض المقدسة الطوائف والأديان والمذاهب والعناصر السكانية التي كانت القدس ملتقاها على مر تواريخ العصور الوسطى إذ يقول: «ويقيم في الأراضي المقدسة رجال من جميع الأمم التي تقطن تحت السماء» وهو يصف تنوعات سكان القدس كالتالي: فهناك المسلمون والمسيحيون المتنوعون: اللاتين (الذين وصفهم بأسوأ جميع أهل الأرض)[1]، والسريان (الذين لا يثقون باللاتين)، ويقطن السريان بين المسلمين ويشبهونهم، وهناك اليونان، والأرمن، والجورجيون والنساطرة واليعاقبة، والكلدانيون الميديون، والفرس، والأحباش الأثيوبيون، والأقباط المصريون، وشعوب أخرى تعتنق المسيحية[2].

تنبؤنا المعلومات التاريخية أن أعداد سكان ناحية القدس الشريف بدأت بالزيادة منذ أوائل العهد العثماني بعد تلك العهود المملوكية الطويلة. وكانت نيابة القدس الشريف قد تعرضت قوتها الديموغرافية للمزيد من الضعف إثر اجتياح الكوارث والطواعين لمنطقة الشرق الأوسط التي قل سكانها بشكل مهول في نهايات القرن الخامس عشر الميلادي/ التاسع الهجري[3]. وتخبرنا أرقام المسوحات السكانية التي أجراها العثمانيون على عهد السلطان سليمان القانوني عام 1525م/ 932هـ الذي اهتم بذلك اهتماماً كبيراً، بأن عدد سكان القدس المتنوعين من المسلمين والنصارى واليهود بلغ ذروته في منتصف

(1) راجع توصيفات: الحاج بورشارد (من دير جبل صهيون) في كتابه: وصف الأرض المقدسة، ترجمة وتعليق: سعيد عبدالله البيشاوي، مراجعة وتدقيق، مصطفى الحياري، ط 1، (عمان: دار الشروق، 1995)، ص 171.

(2) **المصدر نفسه**، ص 172 ـ 173.

(3) راجع وقارن: يوسف غواتمة، المرجع السابق، ص 151 .Josiah C. Russel, op.cit., pp 116-8.

القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي[1].

يقسّم السكان في إقليم القدس ـ على غرار التقسيمات السكانية العربية الأخرى في أقاليم عربية أخرى ـ إلى ثلاثة أنواع، هي: أهل المدينة/ أهل الريف/ وأهل البادية (البدو)[2].

ويتنوّع المسلمون في المدينة على مذاهب أربعة من السنة، هي: الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية، ودوماً ما كان ينضاف إلى سكان المدينة على امتداد السنوات ومن خلال عمليات الهجرة الدينية، أعداد معتبرة من القادمين المتجددين، ومنهم: المغاربة والأنطاكيين والحلبيين والحمويين والطرابلسيين والمصريين والبغداديين والموصليين والأروام (الترك) والبوشناق (البوسنيين) والهنود والروس.

أما النصارى المقدسيون، فإنهم يتميزون بتنوعهم أيضاً، فهناك المسيحيون المقدسيون الأصلاء ينضاف إليهم مهاجرون آخرون من: الأحباش والأرمن والافرنج والكرج والسريان والفرنسيسكان والموارنة... الذي ازدادوا من بدايات القرن إلى نهاياته بحكم الهجرات الخارجية والداخلية كانتقالات الملكانيين من بعض القرى إلى القدس[3]. وأعتقد أن ليس هناك تنوع سكاني مسيحي في أي مكان في العالم مقارنة بما كانت عليه القدس نتيجة عمليات

---

(1) من الأهمية بمكان الاستفادة كثيراً من: دفتر طابو رقم 516، ص 15 ـ 16. ودفتر طابو رقم 178، ص ص 6 ـ 12. ومقارنتها مع التحليلات التاريخية لكل من المؤرخين: برنارد لويس وأمنون كوهن ومحمد اليعقوب.

(2) للتفصيلات في التاريخ الإجتماعي العربي الحديث، أنظر: سيّار الجميل، بقايا وجذور: التكوين العربي الحديث، ط1، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1997)، ص ص 198 ـ 203.

(3) ثمة مراجع أساسية لا بد من الاستفادة من تحليلات المعلومات التاريخية:
Muhammad Adnan al-Bakhit, «The Christain Population...», op.cit., pp. 52-5. See also; Cohen and lewis, op.cit., p. 120.
واليعقوب، المرجع السابق، ص 83 ـ 84. وكلها اعتمدت معلوماتها ما سجله بعض الرحالة بصدد أصول بعض الذين استقروا في القدس، ومنهم: بروشارد ويوراسيموس في أدبياتهم الجغرافية.

الجذب والدفع الديموغرافي في القرن السادس عشر.

وعليه فإن الطوائف النصرانية في القدس، تتميز بتنوعها الكبير بين الملكانيين والسريان والأقباط واليعاقبة والأرمن والروم واللاتين الفرنجة والماردينيين.

أما اليهود، فقد كان عددهم في القدس قبل القرن المذكور ضئيلاً جداً لا يتجاوز المائتي نسمة، ولكنه ازداد قليلاً في القرن السادس عشر نتيجة هجرات اليهود بعد طردهم من إسبانيا الكاثوليكية عند نهاية القرن الخامس عشر إذ استقطبت القدس يهوداً من غزة وطرابلس الشام ومصر فضلاً عن اليهود الفرنج واليهود الأروام (الأتراك) لكي يشكلوا لهم تجمعاً في القدس وسط الأغلبية الساحقة من المسلمين[1].

إن المسوحات السكانية العثمانية في القرن السادس عشر تعطينا معلومات تاريخية موثقة عن أعداد السكان في كل إقليم عثماني سواء كانت في عاصمته أم في محيطها أو جوارها من القرى والأرياف، وهي تعتمد في تقسيماتها السكانية على مفهومي «الخانة» و«المجرد»، فإذا كانت «الخانة» هي الوحدة الأسرية المعتمدة في الدولة العثمانية (ومعناها: الأسرة التي يكون متوسط عدد أفرادها 5 أشخاص)، فإن مصطلح «المجرد» يعني الشخص الواحد غير المتزوج كالذي تعنيه دفاتر الطابو العثمانية. فكيف إذن يتم احتسابنا لأعداد سكان القدس في المركز والمحيط (أي في المدينة والجوار)؟

تعلمنا أرقام ثلاث سنوات معينة من القرن السادس عشر عن الأعداد أولاً وعن تزايدها ثانياً، 1 ـ ففي سنة 1525م/ 932هـ هناك (934) خانة (أي 4670 نسمة بحاصل ضرب 934 × 5) في مدينة القدس من المسلمين والنصارى واليهود يضاف إليه عدد (2) من المجرد، فيساوي إذن: حوالي 4672 نسمة.

2 ـ أما في سنة 1555م/ 963هـ (أي بعد منتصف القرن 16 بقليل)، فإن

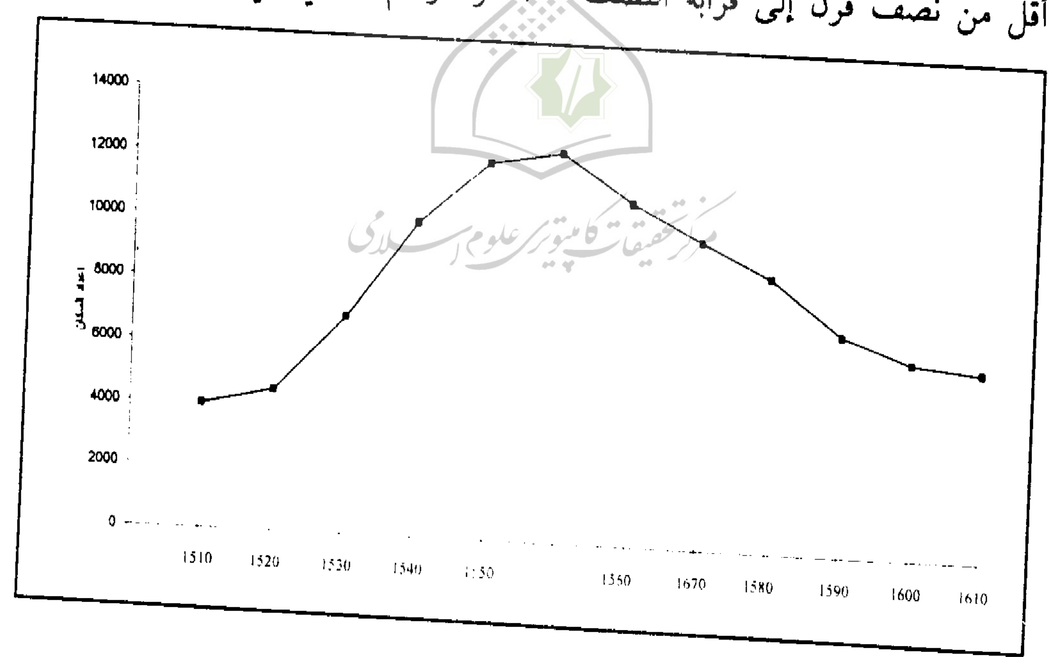
---

(1) راجع ـ مع التحفظ ـ تحليلات أمنون كوهن في كتابه:

Amnon Cohen, Ottoman Documents..., pp. 12-15.

أعداد سكان مدينة القدس ستزداد إلى 2433 خانة (وحاصله الرقمي يساوي 12,065 نسمة) يضاف إليه العدد (142) من المجردين فيساوي الرقم حوالي (12,207) نسمة وهناك (193) نسمة من رجال الدين والأشراف وذوي العاهات (المعفيين من الضرائب) فيغدو الرقم (12,400) نسمة.

3 ـ وسنجد في سنة 1596م/ 1005هـ (أي عند الاقتراب من نهاية القرن 16 الميلادي)، أن أعداد سكان المدينة سينقص إلى (1330) خانة (وحاصله الرقمي يساوي 6650 نسمة) يضاف إليه العدد (76) من المجردين، فيساوي الرقم حوالي (6726) نسمة... بمعنى أن عدد سكان القدس قد تناقص خلال أقل من نصف قرن إلى قرابة النصف[1] (أنظر الرسم البياني في شكل رقم 2).



الشكل رقم (2): الرسم البياني لأعداد سكان القدس في القرن السادس عشر

(1) راجع أصل المعلومات في دفاتر طابو رقم (516)، ص ص 15 ـ 18 ودفتر إجمالي لواء الشام رقم 319، ص ص 35 ـ 41. وعن فهم معاني المصطلحات العثمانية المستخدمة في دفتر المفصل الإجمالي، يراجع عنها: Bernard Lewis, «Studies...» op.cit., pp. 469-499. وقد استفاد عدد من المؤرخين المحدثين من آراء وتحليلات المستشرق لويس، مع تفسيرات جديدة للمؤرخ التركي خليل ساحلي أوغلو في دراساته عن الديموغرافيات العثمانية.

توزيعات المسلمين في مدينة القدس:

تخبرنا المعلومات التاريخية التي وفرتها لنا المراجع التاريخية (نقلاً عن الوثائق العثمانية وخصوصاً دفاتر الطابو المحلية وبقية وثائق رئاسة الوزراء التركية). إن المسلمين في مدينة القدس قد توزعوا في محلاتها السكنية وحاراتها المعروفة بشكل متباين على امتداد ثلاثة أجيال من القرن السادس عشر الميلادي/العاشر الهجري، إذ علمنا أن هناك إحدى عشرة محلة وحارة (أنظر: الخارطة المرفقة (خطط القدس في القرن 16م/10هـ)، وهي: الشرف، وباب القطانين والريشة والمغاربة وباب العمود وعقبة الست وباب حطة والزراعنة وحارة بني حارث وحارة الجوالدة وحارة بني زيد. وهي مناطق شملت كل أنحاء مدينة القدس القديمة وعلى جوانبها الأربعة، ولكن الثقل السكاني من المسلمين يزداد في محلات: الشرف وباب القطانين وباب العمود وباب حطة والزراعنة، وينخفض كثيراً في محلات الريشة والمغاربة وعقبة الست وحارات بني حارث والجوالدة وبني زيد، بل وينعدم سكن المسلمين في الحارات الثلاث الأخيرة إبان النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي[1]!

مركز تحقيقات كامپیوتری علوم اسلامی

السؤال الآن: ما هي إحصائيات السكان المسلمين لأعداد مدينة القدس إبان القرن المذكور؟

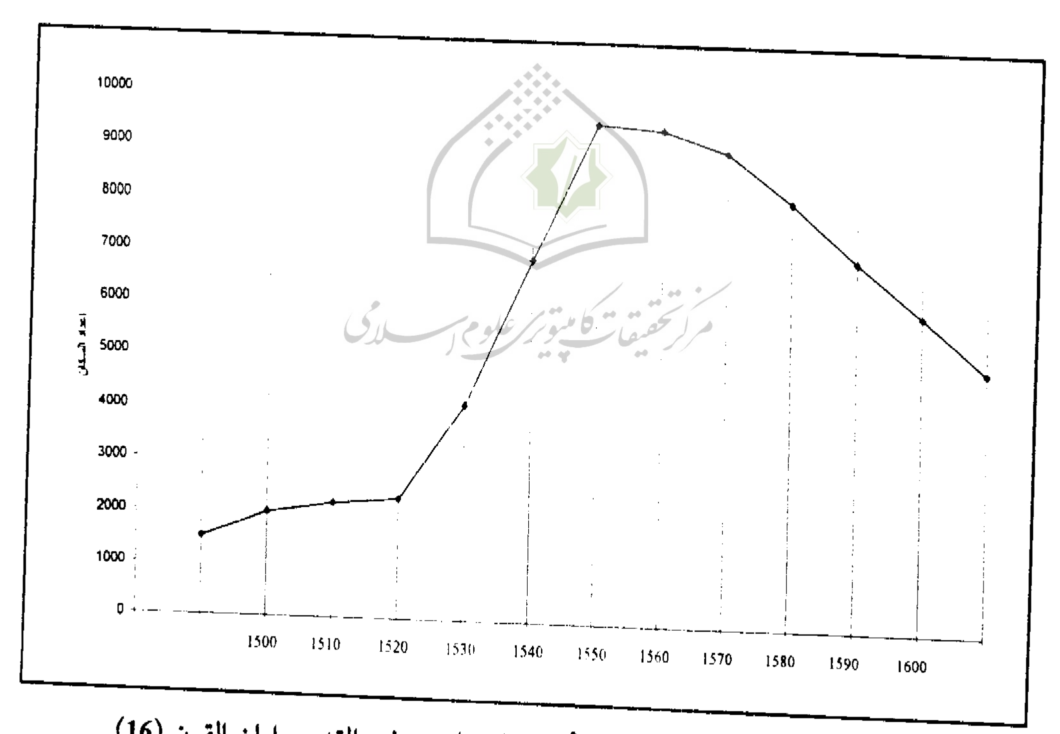
إذا اعتمدنا التصنيف العثماني[2] في الخانات والمجرّدين، متخذين نسبة (5) أشخاص للخانة الواحدة، فإننا نجد أن أعداد المسلمين في القدس ستكبر أكثر من ثلاثة أضعاف خلال جيل واحد (30 سنة)... ثم تنخفض قرابة نصف ما سجلته من أعداد بين أواسط القرن مقارنةً بنهاياته، أي بعد

---

(1) معلومات عن خطط القدس العمرانية من خلال دراسة مصادر تاريخية عديدة منها كتاب: الأبنية الأثرية في القدس، (إعداد): المدرسة البريطانية لعلم الآثار بالقدس، القدس، 1977.

(2) الإعتماد على المراجع التاريخية حول سكان القدس المسلمين في القرن السادس عشر، مؤكداً على أمنون وبرنارد لويس واليعقوب، مقارناً ذلك مع معلومات دفاتر الطابو العثمانية وسجلات محكمة القدس الشرعية المذكورة أرقامها في أعلاه.

مرور جيل آخر (30 سنة أخرى). دعونا نقارن بين مجاميع الإحصائيات الثلاث في الجيل الأول من القرن السادس عشر، أي في سنة 1525م/ 932هـ (مع مطلع عهد السلطان سليمان القانوني 1520 ـ 1566م)، ثم في الجيل الثاني من القرن المذكور، أي في سنة 1555م/ 963هـ (مع اقتراب انتهاء عهد القانوني)؛ ثم في الجيل الثالث من القرن المذكور، أي في سنة 1596م/ 1005هـ (مع مرور أكثر من عشر سنوات على انتهاء الجيل وعند نهايات القرن المذكور بالضبط). فماذا نستحصل إذن؟ (أنظر الرسم البياني في شكل رقم 3).



الشكل رقم (3): الرسم البياني لأعداد المسلمين في القدس إبان القرن (16)

1) إن أعداد المسلمين في مدينة القدس هي قرابة (2617 نسمة) بواقع (523 خانة × العدد 5 = 2615 + 2 مجرد = 2617 نسمة). وذلك في سنة 1525م/ 932هـ (الجيل الأول من القرن السادس عشر).

2) إن أعداد المسلمين في مدينة القدس هي قرابة (9712 نسمة) بواقع (1924

خانة × العدد 5 = 9620 + 92 مجرد = 9712 نسمة). وذلك في سنة 1555م/ 963هـ (الجيل الثاني من القرن السادس عشر).

3) إن أعداد المسلمين في مدينة القدس هي قرابة (6353 نسمة) بواقع (1250 خانة × العدد 5 = 6250 + 103 مجرد = 6353 نسمة). وذلك في سنة 1596م/ 1005هـ (الجيل الثالث من القرن السادس عشر).

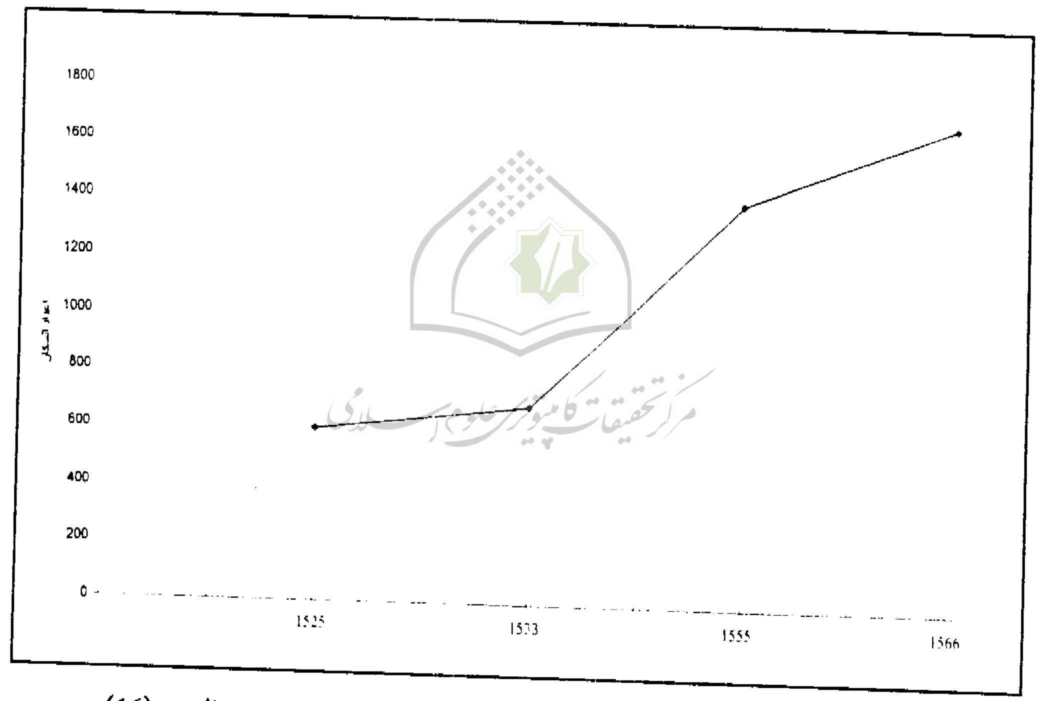
المسيحيون النصارى: توزيعهم ونمو أعدادهم في القدس إبان عهد القانوني:

لقد جرى أول إحصاء سكاني في الدولة العثمانية بعد مجيء السلطان سليمان القانوني إلى السلطة بخمس سنوات، أي في سنة 1525م/ 932هـ ثم جرت إحصاءات أخرى للنفوس لأسباب متنوعة وعلل مختلفة، ولكن سنقف عند معلومات تاريخية بين جيلين اثنين ولأربعة أرقام متباينة، كي تتوضح أمامنا صورة توضّح تزايد أعداد المسيحيين النصارى في مدينة القدس بطوائفهم الأساسية أو الجماعات النازحة إليها إبان عهد القانوني[1]... ولعل أضخم الأعداد من النصارى في القدس هم الذي تضمّهم الطائفة الملكانية (أو الملكية)، والذين ينتشرون ـ أيضاً ـ في جوار القدس وأطرافها من القرى والدساكر... وتقل الأعداد كثيراً عند طائفة اليعاقبة والطائفة السريانية. فضلاً عن نصارى آخرين كانت القدس تجتذبهم دوماً بحكم مركزيتها الدينية في الحج سواء إليها أو إلى أطرافها، ومنهم: الأقباط والموارنة والأرمن والأرورام والكاثوليك من اللاتين. وكان نصارى القدس يتركزون في جهاتها الشمالية الغربية وفي حارات صغيرة نسبياً، وهي المسماة بمحلات: النصارى وأولاد قبيطة ورحبة ابن عزالدين والملاط والإفرنج والتبانة، ومن المفيد أن نذكر ـ كما يشير إلى ذلك عدد من المؤرخين والسائحين الموثوقين ـ بأن النصارى المقدسيين لم يشاركهم سكناهم في هذه الحارات غير المسلمين، كما أنهم

(1) التفصيلات في: G. Bateh, Les Chrétiens de la Palestine sous la domination ottoman, Jerusalem, 1963. (مع عدم الإطمئنان لبعض أحكامه).

شاركوا المسلمين في حياتهم بمحلتي الشرف والريشة، وعايشهم فيهما اليهود أيضاً[1].

أما أعداد النصارى المسيحيين، فإن الوثائق العثمانية التي استخدمها عدد من المؤرخين في كتاباتهم الرصينة، تشير إلى نموها على امتداد عهد السلطان سليمان القانوني[2]... فكيف يتم احتساب ذلك؟ (أنظر الرسم البياني في الشكل رقم 4).



الشكل رقم (4): الرسم البياني لتزايد عدد السكان المسيحيين في القرن (16)

(1) مراجعة وتدقيق المعلومات التاريخية عن: **سجلات محكمة القدس الشرعية**، ومنها ـ مثلاً ـ:
سجل (4)، **حجة** (4) (941هـ/ 1534م)، ص 305.
سجل (6)، **حجة** (2) (943هـ/ 1536م)، ص 48.
سجل (58)، **حجة** (1) (986هـ/ 1578م)، ص 83.
سجل (83)، **حجة** (2) (1010هـ(1601م)، ص 148.

(2) راجع ما كتبه: برنارد لويس وأمنون كوهن وباتييه واليخيت واليعقوب مقارنة بما ذكره:
E. Ashtor, «Jerusalem in the late Middle Ages» in Yerushalayim, vol. ii, No. 5, pp. 71-97.

1) في سنة 1525م/ 932هـ، نتوفر على الخانات التالية (دون مجرد):
ملكانيون (96) + سريان (8) + يعاقبه (15) = 119 خانة.
(119 × 5 = ± 595 سنة).

2) في سنة 1533م/ 940هـ، نتوفر على خانات ومجردين ورهبان على التوالي:
(124 خانة × 5 = ± 620 نسمة).
(620) + (20) مجرد ملكانيين + (6) مجرد أقباط + (40) راهباً في أديرة = 686 نسمة.

3) في سنة 1555م/ 963هـ، نتوفر على خانات ومجردين ورهبان على التوالي:
ملكانيون (179) + سريان (19) + يعاقبة (بلا) + أقباط (53) = 251 خانة.
(251 × 5 = ± 1255 نسمة).
(1255 + (18) مجرد ملكانيين + (5) مجرد سريان + (8) مجرد إقباط + (115) رهبان في أديرة = ± 1401 نسمة).

4) في سنة 1566م/ 974هـ، نتوفر على خانات ومجردين ورهبان على التوالي:
ملكانيون (184) + سريان (22) + يعاقبة (بلا) + أقباط (43) + أرمن (54) = 303 خانة.
(303 × 5 = ± 1565 نسمة).
(1565 + (17) مجرد ملكانيين + (4) مجرد سريان + (4) مجرد أقباط + (91) راهباً في أديرة = ± 1681 نسمة).

ثالثاً: اليهود في مدينة القدس

تخبرنا المصادر التاريخية الوثيقة التي اعتمدها عدد من المؤرخين والمستشرقين المحدثين بمعلومات جد مهمة وأساسية حول اليهود في مدينة القدس إبان القرن السادس عشر[1]، ومدى ازدياد أعدادهم فيها على مدى

(1) راجع التفصيلات في: Amnon Cohen, Ottoman Documents on the Jewish Community of Jerusalem in the Sixteenth Century, (Princeton: Princeton University Press, 1978), pp.111-7.

ثلاثة أجيال منه، كما كان هو الحال بالنسبة للمسلمين والنصارى المسيحيين، ولكن نسبة اليهود النازحين من أسبانيا إثر طردهم منها على يد كل من فرديناند وأزابيلا في نهايات القرن الخامس عشر، وخصوصاً بعد سقوط غرناطة بأيديهم سنة 1492م/ 898هـ كما أنهم لاقوا اضطهادات مريرة من قبل الكاثوليك حكومات ومجتمعات أوروبية فكان أن نزح قسم كبير منهم عبر شمال إفريقيا نحو فلسطين، واستطاع قسم قليل منهم أن يصل إلى الأراضي العثمانية عبر أوروبا ليحتمي في أراضيها[1]. ومما يدعم المعلومات الأولى: ورود أسماء بعض اليهود المغاربة في صفحات السجلات الشرعية بالقدس وهم من السيفارديم. ناهيكم عن يهود وصلوا القدس من غزة وطرابلس الشام ومصر... فضلاً عن اليهود الإفرنج واليهود الأروام (الأتراك)، إذ جاء الأوائل بواسطة البحر المتوسط في حين وصل الآخرون بواسطة البر العثماني[2]. ويستدل عدد من المؤرخين على انتماءاتهم الأولى من خلال أسمائهم ذات الدلالات المكانية[3].

سكن اليهود في ثلاث محلات بالقدس، هي: الشرف والريشة والمسلخ الوسطي، إلا أنهم كانوا يعايشون المسلمين والنصارى في أغلبيتهم، دون أن ينفردوا في أية محلات كتجمعات منعزلة (ghettos) كما جرت عليها عاداتهم المعروفة منذ القدم وفي كل المدن الآسيوية والأوروبية التي سكنوا فيها. وتدلنا المعلومات الوثائقية (من دفاتر الطابو العثمانية) بأن يهود محلتي الريشة والشرف كانوا أكثر عدداً من يهود محلة المسلخ... وكانت لهم مشيختهم اليهودية إذ التي يقوم يهود القدس أنفسهم بتعيين شيخهم على طائفتهم ولكن شريطة أن يتمّ ذلك برضى القاضي الحنفي المعين في القدس من قبل

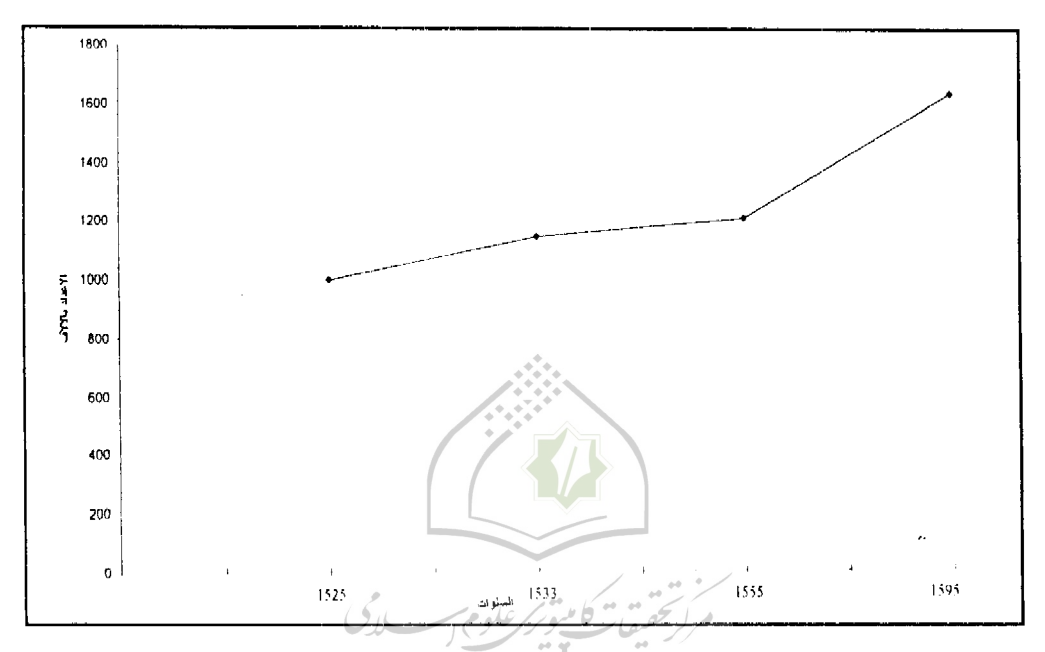
(1) التفصيلات التاريخية في أطروحة ألن فريدمان:
Ellen Friedman, Spanish Captives in North Africa, (Ph. D. Thesis), Wisconsion, 1983, pp. 41-5.

(2) Bernard Lewis, The Jews of Islam, London, 1984, p. 75.
وقارن مع ما كتبه: E. Ashtor, op.cit., pp. 85-6.

(3) Loc, cit.

الدولة[1].

لنتوقف قليلاً عند إحصاء أعدادهم السكانية على امتداد ثلاثة أجيال، كالذي أجريناه على أعداد المسلمين والنصارى المسيحيين من خلال الأرقام التي زودتنا بها الوثائق العثمانية: (أنظر الرسم البياني في الشكل رقم 5).



الشكل رقم (5): الرسم البياني لازدياد عدد اليهود في القدس إبان القرن السادس عشر

1 ـ في سنة 1525م/ 932هـ، نتوفر على خانات اليهود التالية (دون مجرد):

(199) × 5 = ± 995 نسمة من اليهود في القدس (خلال الجيل الأول).

---

(1) معلومات وثائقية عن محكمة القدس الشرعية:

سجل رقم (2)، **حجة** (3) لسنة 939هـ/ 1532م، ص 212.

سجل رقم (37)، **حجة** (1) لسنة 966هـ/ 1558م، ص 380.

سجل رقم (80)، **حجة** (1) لسنة 1008هـ/ 1599م، ص 499.

سجل رقم (4)، **حجة** (4) لسنة 941هـ/ 1534م، ص 305.

سجل رقم (6)، **حجة** (2) لسنة 943هـ/ 1536م، ص 48.

سجل رقم (58)، **حجة** (1) لسنة 986هـ/ 1578م، ص 82.

2 ـ في سنة 1533م/ 940هـ، نتوفر على خانات اليهود ومجرديهم التالية:
(224)×5 = 1120 نسمة + 19 (مجرد) = ±1139 نسمة من اليهود في القدس.

3 ـ في سنة 1555م/ 963هـ، نتوفر على خانات اليهود ومجرديهم التالية:
(238) × 5 = 1190 نسمة + 11 (مجرد) = 1201 نسمة من اليهود في القدس (خلال الجيل الثاني).

4 ـ في سنة 1594م/ 1003هـ، نتوفر على خانات اليهود ومجرديهم التالية:
(321) × 5 = 1605 نسمة + 13 (مجرد) = 1618 نسمة من اليهود في القدس (خلال الجيل الثالث).

ديموغرافية ريف القدس وبدوها في القرن (16):

أولاً: الريف: المزارعون المستقرون

إمتلك إقليم القدس ريفاً متنوعاً ومزدهراً منذ القدم؛ ولكن أغلب قراها ودساكرها وبلداتها الصغرى قديمة عريقة تعود تواريخها إلى عصور قديمة وبدايات الفترات الأولى من العصور الوسطى. وتعلمنا المعلومات التاريخية واللاهوتية، أنها ازدهرت على أيدي المسيحيين الأوائل، ثم عادت فازدهرت مرة أخرى على أيدي المسلمين الأوائل وتعود أسباب ازدهار ريف إقليم القدس إلى ما تمتع به جغرافياً من عوامل مناخية وتضاريسية ووفرة ينابيع وعيون وبرك وقنوات كانت مدعاةً لاستقرار الإنسان وإنتاجيته الزراعية... فضلاً عن كون لواحق المدينة التي تعد محطات اقتصادية للقوافل التجارية[1].

تدلنا المعلومات العثمانية في القرن السادس عشر على أن إقليم القدس كان يمتلك (147) قرية، و(98) مزرعة وذلك في سنة 932هـ/ 1525م، ثم ازداد عدد القرى إلى (169) قرية في سنة 978هـ/ 1570م[2]. وتعلمنا المواد الوثائقية

(1) التفصيلات الجغرافية الحديثة في: D. Kahan, Agriculture and Water in the West Bank and Gaza. Jerusalem, 1983, pp. 53-7.

(2) لعل أفضل باحث اعتنى بإحصائية قرى القدس (بالاستناد على الوثائق العثمانية) في القرن السادس عشر، هو: اليعقوب، المرجع السابق، ص ص 23 ـ 71.

عن سكان قرى الإقليم، أنهم من المسلمين والنصارى المسيحيين.

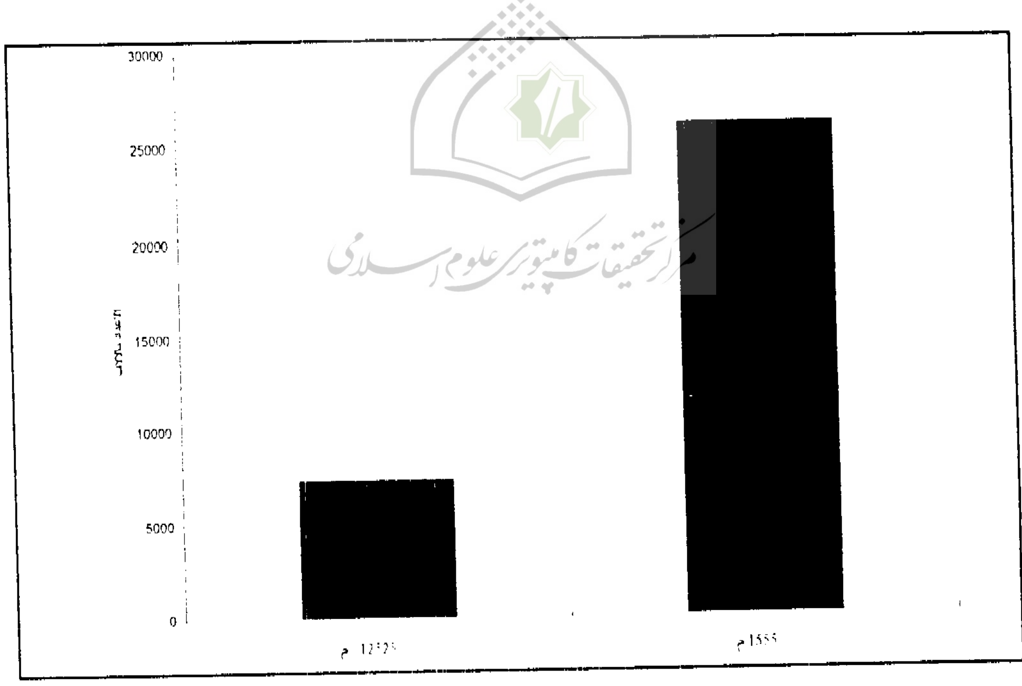
وقد ازداد عددهم على امتداد (30) سنة (جيل واحد) إلى قرابة (4) **أضعاف**:

1) فقد سجلت الأرقام العثمانية سنة 932هـ/ 1525م: (1391) خانة و(118) مجرداً، وستغدو[1] الحصيلة كالتالي:

1391 × 5 = 6955 نسمة + 118 = ± 7073 نسمة.

2) وسجلت الأرقام العثمانية سنة 963هـ/ 1555م: (5217) خانة و(270) مجرداً، وهنا ستغدو الحصيلة كالتالي:

5217 × 5 = 26085 نسمة + 270 = 26391 نسمة (أنظر الرسم البياني في الشكل رقم 6).



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الشكل رقم (6): زيادة سكان ريف القدس خلال 30 سنة

---

(1) أن أفضل مادة تاريخية حول الموضوع، هي التي يحتوي عليها دفتر طابو رقم (516)، الصفحات: 20، 31، 39، 41، 55، 61، 63، 65، 69.

إن الأرقام أعلاه تشمل الفلاحين والمزارعين في القرى والأرياف التي تتوزع في إقليم القدس، وهم السكان المستقرون في الضياع التي تشكل فضاء المحيط الاجتماعي الذي تشكله (169) قرية وبلدة صغيرة؛ ويعد هذا «الرقم» منخفضاً نسبياً إذا ما قورن بأرقام سكان أرياف وقرى وبلدات أخرى تحيط بمدن عربية أخرى معروفة، ويمكنني أن أحدد بعض الأسباب التي تقف وراء ذلك النقص الكبير في الديموغرافية السكانية لإقليم القدس مقارنة بما كان عليه حال ديموغرافيات سكانية لأقاليم عربية أخرى، مثل: دمشق ولبنان وحلب وطرابلس الشام والموصل[1]، ومن أبرز تلك «الأسباب»:

1 ـ لم يكن إقليم القدس ثرياً جداً بمروجه وسهوله ومياهه الجارية... وبالتالي زراعته أو منتجاته ومحاصيله، لكي تتكاثر فيه القرى والمزارع على غرار، ما امتلكته أقاليم ومدن عربية أخرى مجاورة، فلقد امتلكت كل من حلب والموصل ـ مثلاً ـ آلاف القرى.

2 ـ لقد استقطبت مدينة القدس ومحيطها أهميتها الدينية لأديان سماوية ثلاثة، فكانت مركز جذب ديني قبل أي عامل آخر، في حين كانت مدن عربية أخرى قد استقطبت مع محيطاتها القروية والفلاحية أكثر من مكانة استراتيجية من الناحية الاقتصادية والسياسية، وكان أغلبها مراكز جذب للقوافل التجارية الدولية والإقليمية، مثل دمشق وبغداد.

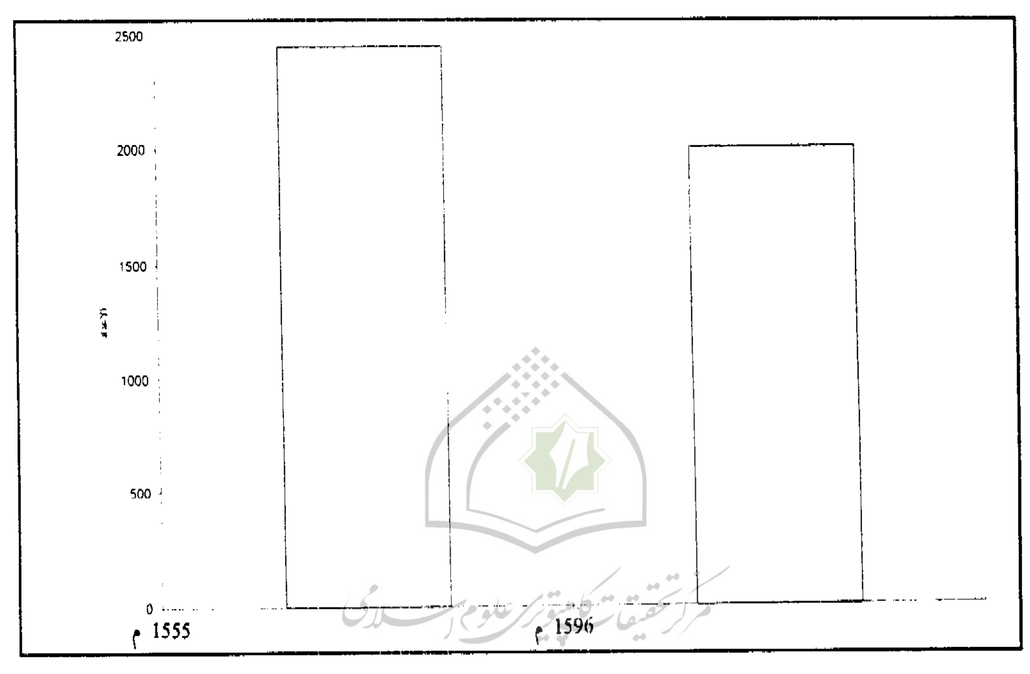
ثانياً: البدو المستقرون

أما البدو في ناحية إقليم القدس، فلقد انتشرت عدة قبائل بدوية، واستقر بعضهم في عدة قرى منها، بينما بقيت غالبيتها في مضاربهم بالفيافي، يعتمدون الرعي أساساً لحياتهم. وكثيراً ما كانت مدينة القدس نفسها تتعرض لهجمات البدو، مما يؤدي ذلك كله إلى قطعهم للطرقات إليها وتغلق أسواقها، وتغدو منازلها عرضة للنهب ويأتي ذلك كله لأسباب عدة منها

(1) راجع التفصيلات في: سيّار الجميل، تكوين العرب الحديث، ط 2، (عمان: دار الشروق للطباعة والنشر، 1997)، ص 403 ـ 404.

إجراءات الإدارة المملوكية الصارمة أو الأوضاع الاقتصادية والمعيشية القاسية[1].

ولعل أبرز القبائل البدوية في ناحية إقليم القدس، هي: بنو زيد، وهتيم وبنو عطا، وبنو عطية، وبنو عقبة والمرازيق[2].



الشكل رقم (7): الرسم البياني لتناقص أعداد بدو ناحية القدس على امتداد (40) سنة

ومع هيمنة العثمانيين في القرن السادس عشر، استقرت بعض القبائل البدوية في قرى الناحية، ولعل أبرز من توطن من البدو:

1) قبيلة بني زيد بفخذيها: مشفعة ومناع. وذلك في قرى الشمال والشمال الغربي من القدس وقد خضعت لإحصاءَين عثمانيين رسميين إذ بلغ عدد

---

(1) راجع ما كتبه عنهم مثلاً: محمد بن أحمد بن إياس الحنفي (ت 930هـ/ 1523م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج 5، ط 2، تحقيق: محمد مصطفى، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1960 ـ 1964)، ج 5، ص ص 393 ـ 395.

(2) اليعقوب، المرجع السابق، ص 89.

خاناتها سنة 1555م/ 963هـ (302) خانة ولكنه عدد تناقص في سنة 1596م/ 1005هـ ليغدو (266) خانة فقط[1] وحصيلة الأعداد:

1) 302 × 5 = ± 1510 فرداً.

2) 266 × 5 = ± فرداً.

2) قبيلة هتيم التي تتألف من ثلاث جماعات قبلية كبرى، هي: الشقيرات براغشة والعساكره والعوازم التي انتشرت مواطنها المستقرة في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية من الناحية والتي خضعت هي الأخرى لإحصاءين عثمانيين رسميين، فلقد بلغ عدد خاناتها سنة 1555م/ 963هـ (193) خانة، ولكنه ـ أيضاً ـ عدد تناقص في سنة 1596م/ 1005هـ، ليغدو (174) خانة فقط[2] وحصيلة الأعداد، هي:

1) 193 × 5 = ± 965 فرداً.

2) 174 × 5 = ± 660 فرداً. (أنظر الرسم البياني في الشكل رقم 7).

هكذا، إذا ما أحصينا أعداد المستقرين من البدو في الناحية على امتداد أربعين سنة سنجد أنهم:

1) سنة 1555م/ 963هـ: 1510 × 965 = ± 2475 نسمة.

2) سنة 1596م/ 1005هـ: 1330 × 660 = ± 1990 نسمة.

العلاقات الاجتماعية:

تخبرنا المعلومات التاريخية والوقائعية الاجتماعية المحلية للقدس إبان القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، بأن العلاقات السكانية الداخلية قد اتصفت بالهدوء والمرونة والاستقرار، نظراً لما وفرته الدولة العثمانية من أساليب ووسائل من خلال الإشراف المباشر على مركزية الإقليم الذي تمثله القدس وهي المدينة المقترنة في الذاكرة العثمانية بالشرف العربي فكانت

(1) دفتر طابو، رقم (516)، ص 21، 32، 33، 46 ـ 47.

(2) المصدر نفسه، ص 67 ـ 69.

الدولة قد سنت جملة تشريعات نظمت من خلالها طبيعة العلاقات السكانية بين الطوائف والملل سواء في داخل المدينة أم في أطرافها أم في أديرتها. وبقدر ما أولت الدولة رعايتها للمسلمين، فقد وفرت غطاء من الحماية الكاملة للنصارى واليهود وشؤونهم بترميم الأديرة ودور السكن الخاصة. وكانت الدولة قد عالجت بحكمة بعض التوترات التي حدثت بين المسلمين والمسيحيين سنة 1570/ 978هـ. تختلف الأوضاع الداخلية للعلاقات الاجتماعية منذ نهايات القرن المذكور مع مطلع القرن السابع عشر الميلادي/ الحادي عشر الهجري، نظراً لانعكاسات أوضاع الدولة إزاء الأوروبيين فحلت بعض الريبة بنصارى الدواخل العثمانية وخصوصاً في كنائسهم وأديرتهم[1].

أما اليهود، فعلى الرغم من حالات السلم معهم، إلا أن ثمة توترات داخلية قد حدثت بينهم وبين المسلمين نتيجةً لسوء تصرفات اليهود إزاء المسلمين وتسجيل بعض المخالفات مما زاد في شكاوى المسلمين. وحدثت بعض المنازعات الطائفية واستطاعت الدولة العثمانية أن تحلها من خلال القوانين وإصدار القرارات الشرعية، ولم يقتصر الأمر على المسلمين، بل اتسمت علاقة اليهود مع نصارى القدس بالحذر والريبة نظراً لتسجيل مخالفات عدة من قبل اليهود إزاء الكنائس المسيحية[2].

أما طبيعة العلاقات بين الطوائف المسيحية، فقد اتسمت بالتقارب بعقدهم عدة اتفاقيات في ما بينهم، وخصوصاً الاتفاق بين الروم والأقباط في 1538م/ 945هـ، أو بين الروم والأرمن والأحباش حول كنيسة القيامة واستخدام

---

(1) (77) راجع حول الوحدات الإجتماعية المتنوعة في القدس:

K.J. Asale. op.cit., p. 207.

وانظر عن طبيعة الحياة الإجتماعية العربية إبان العهد العثماني:

Sir H.A.R Gibb and Harold Bowen, Islamic Society and the West, vol. 2, pt. 2, London, 1969, p. 288.

(2) تفصيلات حول العلاقات الإجتماعية مع اليهود، أنظر: Amnon Cohen, Jewish life under Islam, op.cit., pp. 71-4; and cf, idem, The Jewish Community of Jerusalem.., op.cit., pp. 17-26.

الدوران إلى القبة... ثمة اتفاق آخر في 945هـ/ 1538م بين طوائف الأحباش والأرمن حول الأعياد، لكن هذا التقارب الطائفي سرعان ما انقلب إلى نزاعات وصراعات داخلية كالتي حدثت بين طائفتي الروم الأرثوذكس واللاتين (الفرنج) الكاثوليك حول كنيسة القيامة... ولم تقف الدولة العثمانية عاجزةً عن الحلول بل تدخلت رسمياً وشرعياً لحسم المشاكل بإصدار قرارات من حاكم الشرع الشريف... وبطبيعة الحال لم تتوقف النزاعات الطائفية على دواخل المدينة بل امتدت إلى الكنائس والأديرة المنتشرة في أطرافها. ولم تكن جملة النزاعات المحتملة دينية بحتة، بل إن ثمة عوامل اقتصادية ذلك لأن الأطراف المتنازعة لم تتفق أصلاً على الضرائب التي يستوجب دفعها للدولة في الأعياد والمناسبات[1].

أما بصدد الديموغرافية الفلسطينية عند نهايات القرن السادس عشر الميلادي/ العاشر الهجري، فإن الكثافة السكانية في المدن الفلسطينية الأساسية لم تكن عاليةً مقارنةً بمدن أساسية أخرى في أقاليم عربية أخرى. وقد بقيت صفد هي الأكبر حجماً (12,000) نسمة، وبعدها القدس (8000) نسمة، ثم غزة (6000) نسمة ثم نابلس (4300) نسمة، ثم الخليل (3500) نسمة، ثم كفر كنا (2850) نسمة ثم مجدل (2800) نسمة وأخيراً اللد (2500) نسمة[2]. (أنظر الرسم البياني في شكل رقم 8).

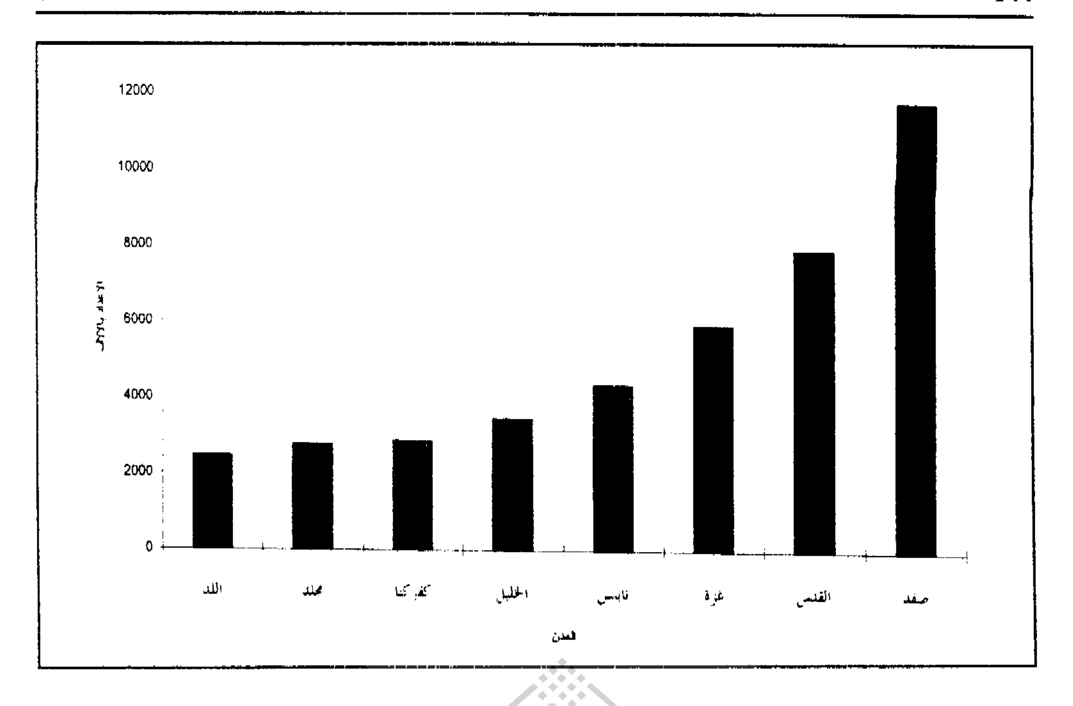
السياسات العثمانية

لقد كان عدد سكان بيت المقدس في بداية مرحلة العثمانيين تقريباً بحدود 4000 نسمة، وخلال عهد السلطان سليمان القانوني زاد 3 أضعاف أي

---

(1) التفصيلات في: اليعقوب، المرجع السابق، ص ص 99 ـ 101. (نقلاً عن: سجلات محكمة القدس الشرعية). وانظر مقارناً ومراجعاً: Ira M. Lapidus. Muslim Cities in the later Middle Ages (Cambridge: Cambridge University Press, 1982), p. 86.

(2) وراجع أيضاً: G. Bateh, Les Chretiens.., op.cit., pp. 71-8, 86-7.
cf. D. Hutteroth and Kemal Abdulfattah, op.cit., pp. 41-56.



الشكل رقم (8): ديموغرافية المدن الفلسطينية في نهاية القرن (16) الميلادي

أصبح 12000 نسمة؛ يشير برنارد لويس أنه يمكن أن يكون عدد اليهود فيه مكتملاً، ثم انخفض عدد السكان بفعل نقص تناسل اليهود نسبة للمسيحيين. وفي ذلك القرن كان مركز اليهود في صفد إذ لم يكن بيت المقدس موئلاً لهم كما هو الشأن بالنسبة للنصارى. وأهم إيرادات بيت المقدس بالدرجة الأولى الضرائب التي تجمعها الحكومة من كنيسة القيامة التي ازدادت ضرائب زوارها بنسبة 3 أضعاف (مثلاً: ازدادت من 40 ألف أقجة في سنة 932هـ/ 1525م إلى 120 ألف أقجة في سنة 940/ 1553م). تلك الضرائب التي تجمعها الحكومة ينفقها السلطان على قراء القرآن الكريم في المسجد الأقصى.

أما الجانب الثاني: فإن أهم الضرائب التي تأخذها الحكومة من بيت المقدس كانت ضرائب الجزية على الرؤوس (النفوس) من المسيحيين واليهود، ويدفع كل شخص قطعة ذهبية (وهي تساوي نصف قيمة الضرائب المفروضة على زوار كنيسة القيامة). فالضرائب مفروضة إذاً على الأنشطة الاقتصادية مثل احتساب شكل التعرفة والبيع وتصدير الصابون إلى مصر،

ولكن كان مقدارها أقل نسبة من ضرائب الزوار وضرائب الجزية[1].

أما بالنسبة لسور المدينة، فإنه بني في عهد السلطان سليمان القانوني حول مدينة القدس؛ وعلى الرغم من كون هذا العلم من مكارم السلطان سليمان القانوني حول مدينة القدس، إلا أنه يشير بأن الحكومة العثمانية ليس باستطاعتها ولا بإرادتها حماية أمن بيت المقدس إدارياً وعسكرياً ولكن فقط لذكر السلطان وكرمه[2]. وخلال استيلاء الأتراك العثمانيين على مدينة القدس، وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلاد/ الثالث عشر الهجري، فإن انعدام الأمن كان سبباً في عدم تطوير وارتقاء وتوسع المدينة وحتى لما قبل عهد حكومة السلطان سليمان، كان أمن الناس والأفراد الذين يسافرون بين الرملة والقدس مهدداً، وأغلب السواح والزوار الذين يأتون من الخارج إلى المدينة يهاجمون على يد إحدى جماعات البدو ممثلاً بأبي نمش الذي سميت إحدى القرى الجميلة الواقعة غربي القدس باسمه. وقد وصلت بعض الشكاوى ضد هؤلاء البدو الذين كانوا يقومون بأعمال السلب والنهب للسكان المسلمين ناهيك عن إحراقهم للمصحف المقدس القرآن الكريم ويأخذون من

---

(1) نجد معلومات تتضمنها الإنسكلوبيديا الإسلامية في نشرتها الحديثة (مقالة Alkuds) التي كتبتها S.D. Goitein التي ذكرتها في أعلاه، ويشاركه عدد من المؤرخين: برنارد لويس وأمنون كوهن وي. إشتور وما كتبه أيضاً المؤرخ باتيه G. Bateh عن المسيحيين في فلسطين. لقد لاحظت أن هؤلاء المؤرخين والمستشرقين يحمّلون «النصوص» أكثر من طاقتها، بل وأن بعضهم يورد بعض المعلومات دون أن يوثقها.

(2) لا يمكن قبول هكذا «معلومات» ووجهات نظر مبسّطة في الدور المهم الذي إضطلع به السلطان سليمان القانوني، ليس إزاء القدس فقط، بل إهتمامه بأساليب الأمن والإستقرار في كل المدن العثمانية وخصوصاً العربية... وهذا فحوى سياسته الإقليمية التي كرّس من خلالها نزعة العثمنة في نظام الشرق الذي فرضه. أنظر:
Stanford J. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, vol I, (Cambridge: Cambridge University Press, 1978), p. 103.
وانظر أيضاً: Solomon Steckoll, The Gates of Jerusalem, New York, 1968, p. 81

الزوار المسلمين الذين يدخلون بيت القدس (الخوة الترانسيت بالقوة)[1].

وقد انعكست مثل هذه الحالات على تقارير ترجع تواريخها إلى سنة 991هـ/ 1583م. لقد صدر الفرمان السلطاني في 1023هـ/ 1614م حول أصحاب الإقطاعات في سنجق بيت المقدس وأعفاهم من المشاركة في العمليات العسكرية خارج ذلك السنجق لأن هذا السنجق كان يقع في منطقة حدودية للجزيرة العربية التي يكثر فيها البدو الذين يثيرون الشغب وعدم الاستقرار[2].

وحسب تقرير (جيوفاني ماريتي) صاحب الرحلة الشهيرة عام 1791 في أواخر القرن 12هـ/ 18م فإن باشا بيت المقدس يقوم مع حراسه العديدين، بمصاحبة الزوار المسيحيين حتى الأردن بعد دفعه لمبالغ مالية إلى البدو وبدونها ليس باستطاعته مصاحبتهم[3].

وهناك سائح آخر يكتب في سنة 1212هـ/ 1767م، بأن جميع أطراف بيت المقدس تحت سيطرة البدو. هذه المشكلة سببها أن استانبول لم تكن مهتمة ببيت المقدس، بل فقط لجمع الضرائب حتى ولو كانت قليلة، وهي تعود إلى والي دمشق أو والي صيدا، ومن قبلهم والي مصر، وكان مندوب الوالي هو المتسلم في بيت المقدس، ولكن الوالي نفسه لا يزور القدس إلا مرة واحدة مع جيشه ويجمع الضرائب، حتى القرن 12هـ/ 18م، تقلصت

---

(1) S.D. oitin, Ioc. cit.
نتفق معه من خلال مراجعتنا لبعض المصادر العربية التي أوضحت هذه الظاهرة التي استمرت طويلاً على إمتداد القرون السابع عشر والثامن عشر حتى القرن التاسع عشر، أنظر التفصيلات في: Sayyar K. Al-Jamil, A Critical Edition of al-Durr al-Maknun fi al-Ma'athir al-Madiya min al-Qurun of Yasin al-Umari (920-1226 A.H. = 1514/1515 A.D. - 1811/1812 A.D), 3 vols., vol. 3 (Apparatus Criticus), (Scotland: St. Andrews University, 1983), p. 1050.

(2) U. Heyd. Ottoman Documents.., p. 171.

(3) Details in, M. Ma'oz, Palestine during the Ottoman Period: Documents from archives and collections in Israel (Jerusalem, 1970), pp. 389-93.

عوائد الأنشطة الاقتصادية في المدينة حتى وصلت درجة الصفر. ففي إحدى قوائم الحسابات كان مقدار الإيرادات فقط (500 غرشاً) 1/12 منها يذهب إلى والي صيدا (أي بحدود 40 غرشاً) وكانت أكثر الضرائب تؤخذ من المسيحيين واليهود. لقد أصدر السلطان سليم الثالث فرماناً في 1205هـ/ 1791م يقضي بتقليص الضرائب من الزوار اليهود (في حدود 3 ـ 4 غروش إلى 1,5 غرشاً). وكان السلطان سليم الثالث قد أعفى اليهود من الضرائب الأخرى.

وهذا يدل بأن الزيادات في الضرائب الشائعة في ذلك الوقت كانت غير رسمية تؤخذ من قبل الموظفين[1].

الإشكاليات المتأخرة في الديموغرافية التاريخية لمدينة القدس:

لقد بدأ سكان القدس بالزيادة في القرن التاسع عشر، وخصوصاً في النصف الأول منه (وعلى الأخص إبان حكم إبراهيم باشا (ابن) محمد علي باشا) لأسباب فرضتها الأوضاع الأمنية والاستقرار الذي شهدته القدس وأطرافها[2]. ولكن، لا بد لي أن أشير في نهاية هذه الورقة البحثية إلى أن ثمة اضطرابات واسعة في المعلومات التاريخية والديموغرافية عن القدس لما كان قد جرى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[3] (وخصوصاً بعد سنة

(1) راجع عن هذه التفصيلات في: M. Perlmann, «A seventeenth century exhortaton concerning al-Aqsa» in Israel Oriental Studies, vol. III, (1973), pp. 261-92.
(مع تحفظاتي على إستخدام المصادر التي اعتمدها هذا المؤرخ وإختلافي مع تفسيراته لبعض معلومات الرحالة والسياح).

(2) من المهم مراجعة ما احتواه الملف الذي أعده س. ن سبايردون S.N. Spyridon (ed.), Neophyts of Cyprus: Annals of Palestine, 1821-1841, Jerusalem, 1938, pp. 5-9, 21-2.

(3) أشير إلى أطروحة عبد العزيز عوض، متصرفية القدس في العهد العثماني 1874 ـ 1914 (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب/ جامعة عين شمس، 1970 (بإشراف: أحمد عزت عبد الكريم). صفحات متعددة.

1844). وهنا عليّ أن أنبه إلى عدة مسائل جوهرية بحاجة إلى بحوث ودراسات عربية عديدة تعالج التباينات والاختلافات في حالة التغيرات الاجتماعية والديموغرافية التي بدأت في القدس لصالح تكاثر أعداد اليهود على حساب كل من المسلمين والنصارى المسيحيين فيها[1]، وعليّ أن أطرح التساؤلات والإشكاليات التاريخية التالية:

1) إذا كان عدد سكان القدس قد قفز بين سنة 1800م وسنة 1914 (أي: انفجار الحرب العالمية الأولى) من الرقم 10,000 نسمة إلى 80,000 نسمة، فهل زاد اليهود من ألف نسمة إلى 50,000 نسمة (كما تشير إلى ذلك الأدبيات الصهيونية في دعاويها الجديدة)[2].

2) إذا كان العثمانيون قد بدأوا بإصدار تنظيماتهم الخيرية منذ عام 1839م، ثم شروعهم بمنح الإداريين الامتيازات العثمانية على الأراضي العثمانية. فما هو دور تلك «الامتيازات» في تسهيل إقامة قنصليات ودوائر وهيئات أوروبية ألمانية وروسية وألمانية وفرنسية وإنكليزية؟ وبالتالي ما هو دور هذه المؤسسات الأجنبية الجديدة في عمليات الهجرات اليهودية نحو فلسطين (والقدس بالذات)؟

3) ثمة اختلافات واسعة وتباينات كبيرة في الأرقام التي تزودنا بها ليس المراجع الحديثة، بل حتى المصادر الأصلية سواء كانت عثمانية أم بريطانية أم عربية أم كنسية أم صهيونية... الخ حول أعداد السكان (وبالأخص في

(1) تكمن الحاجة هنا إلى مزيد من الدراسات الوثائقية حول التباينات الديموغرافية بإستخدام الوثائق العثمانية ومقارنة معلوماتها مع الوثائق البريطانية (على سبيل المثال لا الحصر: قارن معلومات أرشيف استانبول، خارجية وثائق لأعوام السبعينات القرن 19 مع أرشيف وزارة الخارجية البريطانية.

(2) لعل من أبرز الدراسات الرصينة (بالإنكليزية) التي عالجت دعاوى الصهيونية في الديموغرافية اليهودية في فلسطين، أنظر:

A. L. Tibawi, The Islamic Pious Foundations in Jerusalem: Origins, History and Usurpation by Israel (London: The Islamic Cultural Center, 1978), pp. 17-22.

القدس وحواليها) إبان حكم السلطان عبد الحميد الثاني 1876 ـ 1909، وهي بحاجة ماسة لدراسات تاريخية وبحوث معمقة ومقارنة للتوصل إلى مقاربات أقرب إلى الحقيقة.

4) صحيح أن هرتزل قد أطلق دعوته الأولى لتأسيس كيان صهيوني في فلسطين عام 1897 في مدينة بال (أو: بازل) السويسرية، ولكن الهجرات اليهودية سبقت هذا التاريخ نحو القدس وفلسطين، إذ يمكننا مراقبة تزايد عدد اليهود من المهاجرين إلى القدس وغيرها من المدن الفلسطينية على إمتداد خمسين سنة سبقت المؤتمر الصهيوني الأول سنة 1897، وبالتحديد بعد صدور قوانين التنظيمات العثمانية منحت إمتيازات كبرى للأجانب. وكما يقول المؤرخ الطيباوي في بحثه الرصين: «لقد انحصرت الهجرة الجماعية بين 1864 و1876 (أي على امتداد 30 سنة، أي جيل كامل) وبصورة غير مباشرة وبمساعدات رسمية[1]؟ ثم أخذت لها مدى آخر من التدفقات للثلاثين سنة الأخرى، أي على عهد السلطان عبد الحميد الثاني 1876 ـ 1909. وخصوصاً بعد عام 1880 إثر المعاناة اليهودية في روسيا وأماكن أخرى.

5) لقد قامت إسرائيل وبعض كتابها الصهاينة ومنذ تأسيسها، بنشر عدد من الأدبيات التاريخية والسكانية حول الديموغرافية في فلسطين. وحاول قسم كبير منهم وعلى رأسهم: منشورات الدولة الإسرائيلية بنشر معلومات ملفقة حول أعداد السكان اليهود في القدس أولاً وفلسطين ثانياً سواء كان ذلك في الماضي أو الحاضر. إن الباحثين العرب مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى بإجراء فحوصات للأدبيات الصهيونية ونقد التشوّهات والتزييفات التي يريد الإسرائيليون تثبيتها كحقائق تاريخية[2].

(1) Ibid., p. 52.

(2) أنظر على سبيل المثال لا الحصر:
- Baedeker, Handbook for Travellers (Palestine and Syria), 1876 ed.: pp. 161-2; 1898 ed., pp. 33, 51.
- Moshe Aumann, Israel Today No. 37: Jerusalem (Jerusalem: Israel Digest, 1968).

6) لا يمكننا اعتبار أولئك المهاجرين اليهود الذين سكنوا القدس أو غيرها من المدن مواطنين عثمانيين ولا مواطنين فلسطينيين. وعليه، فلا يمكن للدارسين والباحثين أن يخلطوا بين اليهود الأصليين القدماء الذين تتناسب أعدادهم مع المسلمين والمسيحيين الأصلاء القدماء وبين اليهود المهاجرين الدخلاء! لماذا؟

على الرغم من تمتع المهاجرين الأجانب بمكانة معتبرة من قبل الدولة العثمانية، حتى أنهم لم يدفعوا أية ضرائب أو غرامات باعتبارهم حجيجاً، ولكنهم ما دامو قد أخذوا صفة الاستقرار، فإن الدولة لم تعدهم مواطنين، ولما كانوا من المقيمين فلم يمنحوا تراخيص إقامة مؤقتة. وعليه، فلا هم بمواطنين ولا هم بمقيمين!

7) على الرغم من تضارب المعلومات الديموغرافية وتبايناتها التاريخية بالنسبة لأعداد سكان القدس واضطرابات زياداتها عند اليهود منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى اليوم إزاء نقصان أعداد المسلمين والمسيحيين فيها... دعونا نتأمل في الجدول الإحصائي التالي لسكان القدس:

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

جدول إحصائي بسكان مدينة القدس
(من منتصف القرن التاسع عشر حتى عام 1967)

السنة	المسلمون	المسيحيون	اليهود	المجموع
1844	5000	3,390	7,120	15,510
1876	7,560	5,470	12,000	25,030
1896	8,560	8,748	28,112	45,420
1905	7,000	13,000	40,000	60,000
1913	10,050	16,750	48,400	75,200
1922	13,413	14,699	33,971	62,578
1931	19,894	19,335	51,222	90,503
1948	40,000	25,000	100,0000	165,000
1967	54,963	12,646	195,700	263,309

استنتاجات تاريخية:

لقد علمنا هذا «البحث» جملة من الإستنتاجات التاريخية التي بإمكانها خدمة مدينة القدس:

1) لاقت مدينة القدس عدة تحديات تاريخية كبرى، لعل أبرزها على امتداد تاريخها المجيد، التحدي الصليبي والتحدي الصهيوني يفصل بينهما عشرة قرون كاملة، ولكنها عاشت أقسى تحد توسّط تلك القرون بالضبط، وخصوصاً عند بدايات القرن السادس عشر، عندما أصابها انهيار مرعب في عدد سكانها الذي وصل إلى (3000) نسمة فقط ليس إلا! وقد استجابت لذلك التحدي المصيري وتجاوزته.

2) وتعلمنا أيضاً، أن المعلومات التاريخية العثمانية عن السكان كلها صحيحة لا ارتياب فيها، لأنها مستمدة من دفاتر وسجلات رسمية. وقد وجدنا من خلال الدراسة والمقارنات تصاعد نسبة السكان جميعاً على العهد العثماني دون أية تميزات بين أهالي الأديان الثلاثة!

3) وقد اطلعتنا الدراسات التاريخية الحديثة والمتنوعة (بالعربية والإنكليزية) عن اهتمام عدد من المؤرخين بموضوع القدس في العصر الحديث، ولكن يبقى المؤرخون اليهود أكثر اهتماماً وإصدارات عن القدس مقارنة بالمؤرخين العرب الذين كتب بعضهم دراسات رصينة عن القدس، ولكنه لم يواصل أبحاثه عنها ويكثر من جهوده بدراسات حولها مقارنةً بغيرهم من المؤرخين والمستشرقين الذين أولى بعضهم معظم جهوده لتواريخ القدس. وعليه، فإن على المؤرخين العرب المختصين أكثر من مهمة علمية، أولاها: إثراء تاريخ القدس وجوارها وثانيهما: الرد على تحليلات ووجهات نظر وأخطاء المؤرخين الإسرائيليين.

4) يمكننا القول، أن عهد السلطان سليمان القانوني، هو المرحلة التأسيسية لاسترجاع مدينة القدس نموها الديموغرافي بعد أن وصلت إلى حالة سيئة يرثى لها. وتدلنا المعلومات التاريخية، أن العثمانيين قد اهتموا بالقدس

كثيراً في القرن السادس عشر، وكان ذلك مدعاة للنمو السكاني وانجذاب الناس إليها من جميع الأديان، ولكن سرعان ما ساءت أحوالها من جديد في القرنين السابع عشر والثامن عشر، بفقدان الأمن والاستقرار.

5) لقد كان للامتيازات العثمانية في القرن التاسع عشر، دورها السلبي المؤثر على حياة القدس في القرن العشرين، نظراً لأن تلك «الامتيازات» أدت بطريقة غير مباشرة إلى نزوح وهجرة الآلاف المؤلفة من اليهود الأوروبيين إلى القدس. . . وتأثيرهم في ما بعد على الميزان الديموغرافي القديم مما سهّل على الصهيونية العالمية تأسيس كيان إسرائيل في فلسطين.



المسألة الشرقية: الامتيازات الأجنبية وتأثيرها في الامبراطورية العثمانية

شفيق محسن

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

مقدمة: كوزموبوليتية المجتمع العثماني

يقول المؤرخ الكبير توينبي أن كل حضارة تتكون من مجموعة من العوامل المتداخلة، التي تشكل وحدة متكاملة لا تتجزأ، وإن الفكرة القومية قد حدثت، في البدء، في أوروبا ومن أجل أوروبا، إنها بنظره الثمرة الطبيعية للتطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التدريجي والمتتابع، الذي عرفته الشعوب الأوروبية خلال عشرات القرون. ويضيف بأن نشوء المفهوم الغربي للفكرة القومية وتطور هذا المفهوم مرتبط بحكمة وروح المجتمع الغربي بأكمله، إنها ليست سوى أحد مظاهر طرق العيش في الغرب الأوروبي[1].

كوزموبوليتية المجتمع العثماني

منذ بداياتها، شكّلت الإمبراطورية العثمانية تركيباً كوزموبوليتياً، جامعاً، في كيان سياسي واحد، البلقان المسيحي الأرثوذكسي والأناضول المسلم، لتحقيق الانسجام بين مختلف الجماعات الدينية والعرقية التي تتألف منها شعوب الإمبراطورية. إن خصوصية الدولة العثمانية، المتعددة الثقافات،

(1) A.Toynbee; L'Occident et le Monde; Desclée de Brower. Paris, 1953, p. 100.

تتلخص بأن شرعيتها مستمدة من الضمانات التي توفرها، هذه الدولة، لكن من الجماعات الخاضعة. وذلك ليس فقط تجاه الجماعات المجاورة لها وإنما أيضاً تجاه الغيرية المجردة المتمثلة بالباب العالي. فهذا الأخير لا يريد أن يفرض نفسه إلا كعثماني، وليس إطلاقاً كممثل لخصوصية محلية، إثنية أو دينية، وإنما هو مجال جغرافي وهيئة مشتركة لكل المجتمعات الأولية التي يسيطر عليها عن بعد[1]. ولكي تحافظ على التوازن المسكوني، الذي أرست قواعده، اكتفت الدولة العثمانية بمراقبة المجتمع عن بعد، مع ضمان الحفاظ على تعددية مجتمع يحتوي على فسيفساء من الجماعات المتمتعة باستقلال ذاتي. إن شرعية السلطة العثمانية مستمدة من هذا الاعتراف عن بعد بهذه التعددية. هذا الاعتراف يسري على الجماعات الإسلامية والجماعات غير الإسلامية الخاضعة عن طريق الفتوحات، وذلك لأن الفتوحات العثمانية لم تكن تعني على الإطلاق الخضوع الديني لسكان المناطق المفتوحة[2].

لقد صدمت التحولات الكبرى التي حصلت في أوروبا الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشرق العثماني. فمن الناحية الاجتماعية، أَخذت هذه الجماعات ـ الطوائف، المنفتحة أساساً، بالانغلاق على نفسها، وبدأت تتكتل ضمن تشكيلات من الطراز الإثني ـ الوطني، الطامحة إلى تكوين دولة، أو على الأقل طبقة إيديولوجية مسيطرة على الدولة. من هنا ظهور ما سمَّاه رودنسون بوطنية الطائفة أو الجماعة[3]. ومن الناحية

(1) يقول Jean- Pierre Roux بهذا الخصوص: مع زوال الإمبراطورية العثمانية، بدا العالم تقريباً كما كان قبل نشوء الإمبراطورية. فالتشيع خصمها المعروف الأولى في الإسلام ظلّ منتشراً، وبقيت المسيحية دون مساس. اللغات والثقافات المحلية بقيت محميَّة لدرجة أنه أمكن أن تتشكل، وبكامل شخصيتها، هنغاريا، رومانيا، بلغاريا... إلخ.
Jean-Pierre Roux; Histoire des Turcs, Fayard, Paris, 1984, PP. 306-307.

(2) لقد لاحظ البروفسور مكسيم رودتسون أن الدولة العثمانية تتشابه في كثير من الوجوه مع الدولة الرومانية الإمبراطورية. أنظر: M. Rodinson; La dimension religieuse du conflit libanais; in Liban: espoirs et réalités, travaux et recherches de l'I.F.R.I, Paris, 1987, p. 75.

(3) نفس المصدر.

الاقتصادية، خضعت الإمبراطورية العثمانية لنظام الامتيازات الأجنبية: مقابل الديون الخيالية المترتبة على البلاد لصالح الأوروبيين، يحصل هؤلاء الأخيرون كضمان لهذه الديون على امتيازات واحتكارات هائلة. أما على الصعيد السياسي، فإن الإمبراطورية لن تصمد أمام صدمة التوسع الغربي وما رافقه من انتشار للمفاهيم الغربية المتمثلة بالقومية والديموقراطية والحرية، في المجتمع العثماني المتعدد الأديان والمتنوع الثقافات والإثنيات.

إن التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية العثمانية قد ربط تدريجياً وبشكل منهجي ما بين الامتيازات التجارية المفروضة على الدولة العثمانية لصالح الدول الأجنبية من جهة، وبين الضمانات الممنوحة من قبل هذه الدولة لرعاياها المسيحيين من جهة أخرى. وذلك ضمن سياق محموم من التنافس بين الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية والتي كانت، إلى جانب جلب زبائن لها، تعمل أيضاً من أجل تقليص النفوذ الروسي على الأرثوذكس[1]. هذا الترابط بين نظام الامتيازات وتأمين الضمانات ضمن ما يسمى بحركة الإصلاحات، لم يؤد إلا إلى تعميق المأزق البنيوي الذي أصاب المجتمع السياسي العثماني.

إن تعقيد التنافس الاستراتيجي للقوى العظمى، وتركيز هذا التنافس على الإمبراطورية العثمانية، جعلا من هذه الأخيرة «رجل أوروبا المريض» وأحدثا «المسألة الشرقية»، أي استحالة إصلاح الإمبراطورية العثمانية.

(1) أنظر عوني فرسخ: الأقليات في التاريخ العربي، دار الريس للنشر، بيروت، 1994، ص 201 ـ 208. وفي هذا السياق يقول جورج قرم: «لقد سعى الروس إلى بسط حمايتهم على الطوائف الأرثوذكسية التي بقيت على وفائها للعقيدة البيزنطية السابقة. وقد تضمنت كل معاهدة أبرمت بين روسيا المنتصرة وتركيا المهزومة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بنداً يضفي صفة رسمية على حماية روسيا للديانة المسيحية في الإمبراطورية العثمانية». جورج قرم: تعدد الأديان وأنظمة الحكم، دار النهار للنشر، بيروت، 1979، ص 291.

مسألة الأقليات الدينية

إن الوجه الحقيقي للاضطرابات الدينية التي عصفت بتاريخ الإمبراطورية العثمانية خلال القرنين المنصرمين غير واضح المعالم تماماً، وذلك تحت تأثير الميثولوجيا التاريخية. هذه الاضطرابات تزامنت مع حركة الإصلاحات (التنظيمات)، التي بدأت في الإمبراطورية عام 1839، والتي كانت ترمي إلى تحديث البنية الاجتماعية ـ السياسية للدولة، عن طريق إلغاء التشريع القديم وإعادة بناء الإدارة كلها وفق الأسس الدستورية والمدنية والمساواتية المعتمدة في أوروبا. ولكن الذي حصل هو عكس ذلك تماماً، فقد أكمل تفسخ وتحلل نظام الملل العثماني عملية الإجهاز على التوازن الإسلامي ـ المسيحي التقليدي في الحاضرة الإسلامية وفيما بعد في الحاضرة العثمانية. ذلك التوازن القائم على فلسفة التسامح والتعايش بين الأديان. لقد أمكن للدول الكبرى أن تقيم في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية التي يقطنها سكان غير مسلمين، وبفضل حمية المرسلين، شبكة من المدارس المسيحية التي ما عتمت أن تحولت إلى بؤر للنزاعات الطائفية الانعزالية. وغني عن البيان أن الثقافة التي لُقِّمت على هذا النحو للأقليات كانت ترمي إلى كسبهم لمعسكر الغرب وقيمه، وبطريقة غير مباشرة، إلى تغريبهم عن القيم التقليدية للحاضرة الإسلامية إن لم نقل إلى تأليبهم عليها[1].

لقد أجبر تدخل القوى العظمى في الإمبراطورية العثمانية الحكومة على الاعتراف بملل جديدة، فتحوَّل بذلك نظام الملل إلى نظام طوائف. ذلك أن تكريس حق كل ملة بممارسة شعائرها الدينية الخاصة بكل حرية مهما كان عدد أعضائها، الذي نص عليه خط همايون 1856، يعني عملياً تشجيع الانشقاقات داخل الملة الواحدة. فهكذا مثلاً، ومنذ عام 1829، حصلت فرنسا والنمسا على اعتراف الحكومة بطائفة أرمنية كاثوليكية منفصلة عن الملة الأرمنية المنادية بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح والتي كان السلطان قد اعترف

(1) جورج قرم: تعدد الأديان وأنظمة الحكم، ص 293.

باستقلالها في 6 حزيران 1830[1].

الطائفة الأرمنية البروتستانتية سوف يعترف بها عام 1850[2]. كنيسة الروم الكاثوليك سوف يتم الاعتراف بها عام 1834. في الواقع هنا أيضاً، كما الحال بالنسبة للبروتستانت، أصدر الباب العالي فرماناً يعترف بموجبه ببطريرك واحد لسائر المسيحيين للكنيسة البابوية في روما وذلك حسب فلسفة نظام الملة. ولكن الضغط المستمر من جانب القوى العظمى أدى إلى الاعتراف ببطريرك مختلف لكل كنيسة مستقلة[3]. هذه الحركات الانفصالية داخل الطوائف المسيحية أدت إلى خلق بؤرٍ كثيرةٍ للاضطراب داخل الإمبراطورية تداخلت مع الصراعات القومية والعرقية، وخصوصاً في البلقان[4].

مترنيخ عن حق أو عن باطل، صاغ بشكل ممتاز الخطر الناجم عن هذه الإشكالية. بالنسبة إليه أوروبة الإمبراطورية العثمانية، أي جعلها أوروبية، يعني سلبها سبب وجودها. ولكن استمرارها، يعني دفع المسيحيين، أغلبية السكان إلى تدميرها. من العبث البحث عن نموذج للإصلاح عن طريق وضع أنظمة لا تتناسب وأوضاع إمبراطورية الترك. من العبث تقليد الدول التي تقوم شرعيتها الأساسية على مفاهيم مناقضة لتلك السائدة في الشرق[5].

---

(1) جورج قرم، نفس المصدر، ص 280.

(2) نفس المصدر، ص 280.

(3) نفس المصدر.

(4) كتب R.Pinon عام 1908: «نستطيع القول، بصورة عامة، والتاريخ باليد، أن كل الأزمات الكبيرة التي عرفتها المسألة الشرقية ناجمة عن التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية العثمانية المعقدة حيث إن كل أزمة من هذه الأزمات كانت تتماشى مع مصلحة إحدى أو مجموعة من القوى الأوروبية».
R.Pinon; L'Europe et l'Empire Ottoman; Libraire academique, Paris, 1908. p. 3.

(5) Jacques Ancel; Manuel historique de la Question d'Orient (1792-1923), Paris, Delagrave, 1923, p. 99.

العالم ـ الاقتصاد الرأسمالي

مع سقوط القسطنطينية بيد العثمانيين في القرن الخامس عشر، تماثل الشرق المسلم وكذلك المسيحي، مع الإمبراطورية العثمانية. ولكن، بالنسبة للغرب، شكل هذا التاريخ أيضاً نهاية العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة. وبالرغم من احتوائها في أجزاء كبيرة منها على أراض أوروبية، مما جعلها، بهذا المعنى، إمبراطورية أوروبية، فإن الإمبراطورية العثمانية لم تستطع أن تتابع، إلاّ مع الكثير من التأخير والصعوبات، الأحداث التي صنعت أوروبا الحديثة. لقد أدت الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا الحديثة، ابتداءً من القرن السادس عشر، إلى ظهور بورجوازيات مالية وتجارية تتمتع بثروات هائلة وبشبكات مالية ضخمة. تبع ذلك خلق دول قومية تملك قدرات هائلة على الفتوحات الاقتصادية والسيطرة. ومن نتائج الثورة الصناعية أيضاً أن أصبح الدين قضية سياسية، غالباً ما يقوم على قاعدة قومية، كما هي الحال في بريطانيا، التي منذ بداية القرن السابع عشر انتهجت سياسة استعمارية توسعية، معتمدة في ذلك على تمليمل الشعوب في صراعها ضد الأنظمة الاستبدادية في أوروبا. ففرضت نفسها على إسبانيا في نهاية القرن السادس عشر، وقاومت هولندا في القرن السابع عشر، وتجابهت مع فرنسا في القرن الثامن عشر. وسوف تقوم طويلاً بحماية الإمبراطورية العثمانية قبل أن تشترك مع بقية القوى العظمى في اقتسامها[1].

ومن ناحية ثانية، مع البدايات الأولى للإنتاج الصناعي ظهرت الحاجة إلى الاهتمام بمسائل الاقتصاد. ومع نهاية القرن الثامن عشر، توصل علماء الاقتصاد، المنهمكين باكتشاف أصل الثروات، إلى اكتشاف شروط وكيفية تراكم رأس المال، الاحتكار والمنافسة، عمل الدولة والمبادرة الفردية، السوق العالمي ومعدل الفائدة. . . إلخ[2]. وقد ترافق ذلك مع ظهور البورجوزيات

---

(1) أنظر: B.Russel; les aventures de la civilisation ocidentale, Hachette, Paris, 1964

(2) Michel Beaud; Histoire de Capitalisme; Seuil, Paris, 1980.

الوطنية المدعومة والمحمية من قبل دول قومية تعمل على تأمين الحرية لتوسع هذه الرأسماليات الوطنية المزدهرة. وبالفعل شهد القرن التاسع عشر عمليات نقل رؤوس أموال واسعة وخلق فروع في الخارج. لقد شكّل تصدير رؤوس أموال واحدة من الوسائل المتبعة لتأمين الأسواق الخارجية لتصريف الإنتاج المحلي. وأخذت هذه العمليات أهمية متزايدة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تضاعف المعدل السنوي لحجم الاستثمارات الأجنبية مرتين في بريطانيا بين الأعوام 1880 ـ 1884 و1890 ـ 1894، ومن ثم تضاعف أربع مرات بين الأعوام 1890 ـ 1894 و1910 ـ 1913. أما في ألمانيا فقد تضاعف في المرة الأولى بين الأعوام 1883 و1893 وفي المرة الثانية بين الأعوام 1893 و1914. في فرنسا تضاعف ثلاث مرات بين الأعوام 1880 و1913[1].

مركز تحقيقات كامپيوتری علوم اسلامی

العالم ـ الاقتصاد العثماني

إن ما يميز بشكل جوهري مجمل التاريخ العثماني عن الإقطاعية الغربية هو الإسلوب الجد مركزي في جباية الضرائب. أحد أسباب ذلك هو حالة الحرب الدائمة التي جعلت الهم الأساسي لدولة تأمين الواردات بالاعتماد على الطرق التقليدية المتخلفة والمتمثلة بجمع الضرائب. حتى القواعد الأساسية لعلم الاقتصاد الحديث كانت غائبة. وطبعاً لا نستطيع الاعتماد على المبادرات الفردية لتغيير البنية الاقتصادية. الدولة فقط تستطيع القيام بذلك. وتأمين استقرار الاقتصاد. إن تعريف الملكية، ضمن هذا السياق، يقوم على التمييز الواضح بين ما هو منطقة نفوذ خاص وما هو تابع للدولة، فمفهوم الملكية لا يعتمد على معايير الإنتاج. الدولة هي مالكة الضرائب وعائدات الأرض، المهن والتجارة[2]. بهذا المعنى تمتد الملكية على كامل نطاق سيادة الدولة، والحدود الفاصلة، بين ما هو خاص وما هو ملك

(1) نفس المصدر، ص 204.
(2) G.Oktar; L'Occidentalisation de la turque; l'Harmattan, 1985, Paris. p. 259 et ultra.

الدولة، تزول[1]. هذا المفهوم للملكية يقضي على أي إمكانية لتراكم الثروة خارج آلية عمل الدولة[2]. ولكن إذا كان دوام الثروة الخاصة أمراً صعباً للغاية فإن الوظائف العامة في الدولة هي التي ستصبح أهم مصادر الغنى[3].

إندماج الإمبراطورية العثمانية في السوق الرأسمالية

انطلق الاقتصاد ـ العالم الرأسمالي، خلال القرن السادس عشر، من أوروبا ليطاول العالم أجمع. في هذا السياق من التوسع، تم اندماج الإمبراطورية العثمانية في هذا السوق الرأسمالي ابتداءً من النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ابتداءً من هذا التاريخ دخلت أعداد كبيرة من الولايات العثمانية في عملية التوزيع العام للعمل، ودخلت الدولة العثمانية في حلقة التبادل الدولي داخل إطار العالم ـ الاقتصاد الرأسمالي.

أدى اندماج الإمبراطورية إلى تخفيض نسبي لسيطرة آلة الدولة على النشاطات الإنتاجية، وعلى حركة تبادل السلع والرأسمال. كما أدى أيضاً إلى خضوع الدولة العثمانية الفعلي لمقتضيات قانون التعاون الدولي: فقد ألغي نظام الجباية القديم واستبدل به نظام ضريبي حديث يؤمن المساواة الضريبية لجميع المواطنين[4]، وثبّت الأعيان المحليون نفوذهم السياسي والاقتصادي وفقدت الإمبراطورية العثمانية صفتها المسكونية على صعيد العلاقات الدولية،

(1) في اللغة العثمانية تستعمل كلمة ملكية للدلالة على الملكية والدولة في آن واحد، وتعني حق الإدارة. نفس المصدر السابق.

(2) هذا النمط الاقتصادي يشبه كثيراً النمط المعتمد في الاتحاد السوفياتي السابق أنظر:
André Fontaine; l'un sans l'autre; Fayard, Paris, 1991. PP.110-125.

(3) نفس الملاحظة وجدها بوديل بالنسبة للاقتصاد الصيني. «في نظام كهذا، لا يتم تراكم الثروة، إلا في الدولة وأجهزتها». أنظر: F.Braude; Civilisation matérielle; A.Colin, Paris, 1979, p. 527.

(4) صدر ذلك في خط همايون الصادر في 18 شباط 1856.

وتحولت من إمبراطورية ـ عالم إلى بناء تابع للاقتصاد ـ العالم الرأسمالي. ورغم ذلك فإنه وحتى نهاية القرن الثامن عشر، لم يكن يوجد في الإمبراطورية صناعات كبيرة منتجة للسلع القابلة للتصدير والمصانع الوحيدة الموجودة كانت تابعة للدولة[1]. أما بالنسبة «للصناعات المحلية»، فقد كانت في الواقع منتجات حرفية معدة للسوق الداخلي، بل وحتى للسوق المحلي، وفي حالات نادرة جداً للتصدير. هذا لا يمنع أن الإنتاج الحاصل كان وفيراً، وأن الوجود الأجنبي كان غائباً تماماً عن هذه النشاطات[2]. ومن جهة ثانية، كان الاقتصاد العثماني يقوم أساساً على الزراعة وكان ينتج الحبوب، الرز، الزيت، والقطن، والجلود والصوف، وكان القسم الأكبر من الإنتاج مرصوداً لتلبية حاجات المدن. رغم أنه استطاع أن يلبي حاجات السوق المحلي، بقي الإنتاج العثماني راكداً كماً ونوعاً نتيجة لعدم التطور التقني.

خلال الفترة الفاصلة ما بين انفتاح السوق الداخلي للامبراطورية العثمانية لعام 1838 وإعلان إفلاس الدولة عام 1881، تم انفتاح للسوق الداخلي على الخارج وتحرير للمبادلات من طرف واحد. طبعاً كان ذلك نجاحاً اقتصادياً باهراً بالنسبة للبلدان الأوروبية الصناعية ولكنه كان كارثةً على الاقتصاد العثماني غير الصناعي والمتخلف في منظور التطور الرأسمالي. كما أن ازدياد الواردات القادمة من أوروبا أوجد بطالة واسعة لدى الصناعة المحلية[3].

لا شك أن من أخطر الآثار السلبية لهذا الانفتاح أنه أخلَّ تماماً بالتوازن في العلاقات ما بين الطوائف داخل المجتمع العثماني على جميع الأصعدة الثقافية والسياسية والاقتصادية. وقد ساعد كثيراً على ذلك تطور نظام الامتيازات الأجنبية. ففي الواقع إن الحرية التي تركتها الدولة العثمانية لكل ملة، وفيما بعد، لكل طائفة، في إدارة شؤونها سوف تستغل بشكل كبير من

(1) أنظر: R. Mantran; Commerce maritime et économie in Economie et sociétés dans l'Empire Ottoman; colloque international du CNRS, No. 601.

(2) نفس الصدر.

(3) Dimitri Kitsikis; L'Empire ottoman; P.U.F. Paris, 3ème édition, 1994, p. 95 et ultra.

قبل القوى الأوروبية، وخصوصاً الفرنسيين والإنكليز الذين سوف يبذلون قصارى جهدهم لكسب زبائن تحديداً من المسيحيين يكون لهم نفعهم من منظور التجارة والمطامح السياسية. وسرعان ما تحول هؤلاء إلى وكلاء تجاريين للدول الكبرى الباحثة عن أسواق[1]. ورغم أنهم عثمانيون، فقد استفاد هؤلاء الوكلاء من حماية القوى الأجنبية. فقد «كانت الدول الأوروبية تحرص أشد الحرص على تعزيز موقع وكلائها التجاريين المحليين، وكانت لا تتورع عن استغلال الامتيازات القانونية الممنوحة لها وحتى عن إساءة استعمالها فتمنح بسخاء جنسيتها لغير المسلمين، مما أتاح لأبناء الأقليات أن يتملصوا من التبعية للقضاء المحلي ليغدو مرجعهم القضائي الوحيد في حال التنازع مع مسلمٍ المحكمة القنصلية»[2].

في الواقع، وبناءً لنظام الامتيازات، لم يكن الأجانب يخضعون للقانون العثماني، ولا يدفعون الضرائب، مساكنهم وأماكن عملهم متمتعة بحصانة، ولا يتم إيقافهم أو إبعادهم إلا بعد موافقة سفرائهم. الدعاوى بين الأجانب ينظر فيها في المحاكم القنصلية التابعة للمدّعى عليهم حسب القانون المتبع في بلادهم. والرعايا العثمانيون غير المسلمين والذين يعملون لدى الأجانب يستطيعون، هم أيضاً، التمتع بهذا الامتياز إذا حصلوا على إفادة من السلطات القنصلية[3].

بديهي أن يؤدي هذا المسار إلى تفاوت كبير في المستوى المعيشي لدى كل من المسلمين وغير المسلمين في الإمبراطورية العثمانية. وفي هذا المجال كتب B. Lewis: «لقد ولدت استانبول جديدة، يونانية بمقاهيها ومخازن بقالتها، ألمانية بمطاعمها وباراتها، إيطالية وإسبانية بموسيقاها، وتركية، أخيراً، بحرسها وحمّاليها. هذا التناقض بين النظرية والتطبيق، الحرية المتزايدة الممنوحة من قبل الحكومة لصالح الأقليات والكراهية المتصاعد للممارسة من

---

(1) جورج قرم، تعدد الأديان وأنظمة الحكم، ص ص 290 ـ 294.

(2) نفس المصدر، ص 294.

(3) Geoffrey Lewis; la Turquie, Marabout Université, Paris, 1968. p. 34.

قبل الشعب، لنفس هذه الأقليات، تعيش جنباً إلى جنب في الإمبراطورية العثمانية»[1]. لقد كان اشتراك التجار المسلمين في الأنشطة الاقتصادية الناجمة عن الاختراق الأوروبي، كتربية دود القز، والتجارة بالسلع الأجنبية مثلاً، قليلاً جداً، إن لم يكن نادراً، لعدم رغبة المسلمين بالتعامل مع القوى الأوروبية: «فلقد تعاظمت فعالية رابطة الإسلام مع العثمانيين نتيجة لالتهاب المشاعر والعواطف التي استثارتها الهجمات الأوروبية المتوالية على أطراف السلطنة والاحتقان الديني في البلقان بتأثير المداخلات الأجنبية»[2].

لا شك أن التخلف البنيوي الذي أصاب الاقتصاد العثماني يعود في قسم كبير منه إلى الفساد المستشري في كافة أنحاء الإمبراطورية وفي كافة الحقول، منذ أن دخلت الإمبراطورية في مرحلة الأفول: الإهمال الحكومي، الرشوة المستشرية، سعي أغلبية الوجهاء ـ الملاّكين إلى الحفاظ على الامتيازات التي يؤمنها لهم الوضع القائم، جمود القوانين، عدم تكيّف العثمانيين مع التقنيات الحديثة، عدم وجود أسطول عثماني بحري. . . إلخ. ولا شك أيضاً أن اتفاقية 1838 التجارية الإنكلو ـ تركية تعتبر، لحد كبير، مسؤولة عن انهيار الصناعة المحلية في الإمبراطورية العثمانية حين فرضت نظام التبادل الحر. ويبقى السؤال الأساسي: هل نستطيع اعتبار الامتيازات التجارية التي منحتها استامبول للدول الأجنبية سبباً لاستعمار الغرب الاقتصادي للإمبراطورية العثمانية؟ قبل أن نضع الأمور في نصابها لا بد من الإشارة إلى نقطتين أساسيتين:

أولاً: أن العثمانيين أعطوا هذه الامتيازات، التي يصح اعتبارها تسهيلات في البدء، إلى الغربيين، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، انطلاقاً من موقع قوة لا من موقع ضعف. ويرى محمد أنيس أن الامتيازات جاءت استناداً إلى الفقه الإسلامي وليس إلى العرف البيزنطي. فالعلاقة دار الإسلام

---

(1) نفس المصدر.
(2) عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي، ص 210.

ودار الحرب شهدت فترات سلام طويلة، وخلالها كان بعض أهل دار الحرب يعبرون أراضي الدول الإسلامية أو يقيمون فيها لأغراض سلمية مختلفة. وكان يطلق على الواحد منهم المستأمن. ويضيف محمد أنيس بأنه لم تكن تطبق على المستأمن الأحكام الشرعية والأنظمة والأعراف المحلية، وإنما كان يخضع في شؤونه الخاصة لتشريع بلاده[1]. لقد كانت هذه الامتيازات، في البدء، هبةً تُمنح من قبل سلاطين أقوياء تمنح تأميناً لمصالح سياسية أو احتياجات اقتصادية، قبل أن تتحول إلى تنازلات يقدمها سلاطين ضعفاء مهزومون. ضمن هذا السياق أبقى محمد الفاتح، عقب فتح القسطنطينية على امتيازات تجار البندقية التي كانوا قد حصلوا عليها في العهد البيزنطي[2]. كما قام بمنح جنويي القرن الذهبي امتيازات مماثلة نتيجة التزامهم الحياد أثناء حصار القسطنطينية[3]. وفي سنة 1521 حصلت البندقية على امتيازات خاصة بتعاملها التجاري في جميع أنحاء السلطنة شبيهة بما كانت تحصل عليه في الدولة البيزنطية[4]. وعلى أثر التحالف العثماني ـ الفرنسي وبتأثيره منح سليمان القانوني فرنسوا الأول سنة 1535 امتيازات شبيهة بتلك التي أعطيت لتجار جنوا والبندقية[5]. وقد منحت الامتيازات لهولندا سنة 1569 ولإنكلترا سنة 1583[6].

ثانياً: كون النظام العثماني الضرائبي حمائياً. فقد كان يحمي التجارة المحلية من المنافسة الأجنبية. إن فكرة الإمبراطورية المسكونية تعني على الصعيد الاقتصادي تحقيق الاكتفاء الذاتي. إن مبدأ المسكونية يتنافى مع فكرة الترابط الاقتصادي مع الخارج. لذلك ومن أجل منع التجار والصناعيين

(1) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، القاهرة، مكتبة الأنجلو ـ المصرية، 1980، ص 87.
(2) أحمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت، 1986، ص 94.
(3) نفس المصدر، ص 69 و132.
(4) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، ص 88.
(5) عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي، ص 200.
(6) نفس المصدر.

العثمانيين من تصدير منتجاتهم إلى الخارج أو استيراد سلع أجنبية، فرضت استانبول رسوماً جمركية على الدخول والخروج، أكثر من الرسوم المفروضة على الأجانب، والتي كانت حسب نظام الامتيازات تشكل 5٪[1].

إن الحماية المسكونية العثمانية وصلت إلى الحد الذي كان فيه على الأجانب إذا أرادوا أن يقوموا بالأعمال داخل الإمبراطورية، إما أن يصبحوا مواطنين عثمانيين، فيفقدون بالتالي الحصانة، عملاً بنظام الإمتيازات، وإما، وهنا أيضاً عملاً بنظام الامتيازات، عليهم العمل عن طريق وكيل تجاري محلي أي عثماني[2]. وهذا ما سيدفع بالمسلمين لاتهام المسيحيين بالخيانة العظمى كما سنرى. إن اتفاقية 1838 هي التي ستفرض التبادل الحر وتنهي العالمية العثمانية وتفرض بالمقابل الترابط الوظيفي بين الدول.

الإنقاذ المستحيل

لقد كان من المستحيل منع الإمبراطورية العثمانية من السقوط. هذه الاستحالة ناجمة عن حلقتين مفرغتين: الحلقة المفرغة الخارجية المرسومة من القوى العظمى التي تريد أن تحافظ على الوضع القائم للسيادة العثمانية في الوقت الذي تعمل فيه على توسيع سيطرتها لتشمل كافة مناحي الحياة في الإمبراطورية، عند كل أزمة من الأزمات التي تندلع فيها[3]. والحلقة الثانية هي الحلقة المفرغة الداخلية المرسومة بالبنى الطائفية، التي تجعل من المستحيل بناء دولة القانون الوطني في الوقت الذي تحقن فيه، هذه البنى، الأقليات بجرعات من الدينامية الانفصالية.

(1) Dimitri Kitsikis; L'Empire Ottoman, p. 93.

(2) نفس المصدر، ص 94.

(3) في المذكرة المرفوعة من قبل حكومات الدول الحليفة في 11 كانون الثاني 1917 إلى الرئيس ويلسون، نستطيع أن نقرأ ضمن أسباب الحرب المذكورة، طرد الإمبراطورية العثمانية من أوروبا، والتي أثبتت بشكل جذري غربتها عن الحضارة الغربية:
Marcel Merle; Sociologie des relations internationales, P.U.F, Paris, 1982, p. 444.

بين الامتيازات الأجنبية والتنظيمات الإصلاحية

إن الارتباط المبهم والمعقد بين الامتيازات التجارية التي تتمتع بها الدول الغربية داخل حدود الدولة العثمانية من جهة، وبين الضمانات الممنوحة من قبل هذه الدولة إلى رعاياها المسيحيين من جهة ثانية، أوصل في النهاية المجتمع السياسي العثماني إلى الطريق المسدود. لقد تصدَّت القوى، وحتى بالحرب، لفكرة أن تستأثر قوة واحدة بعينها، بالمنافع في الشرق، فوضعوا شيئاً فشيئاً «دول السلطان» تحت حمايتهم المشتركة، وجعلوا من المسألة الشرقية قضية دولية بامتياز. تحوّل مصر المسيحيين، الخاضعين للأتراك، بالنسبة للقوى الأوروبية، إلى مركز نفوذ وعامل تدخل مستمر في الشؤون الشرقية. وتحولت الامتيازات إلى «مزيج من الحقوق السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية... وصارت تفرض في أعقاب هزائم جيوش السلطنة، وتتضمنها اتفاقيات الصلح المذلة، ويمليها ممثلو الدول المنتصرة»[1]. كما حصل عام 1718 مثلاً عندما حصلت النمسا بموجب أحكام الصلح، إلى جانب استيلائها على بلغراد ومساحات واسعة من أراضي الصرب، على حق حماية الكاثوليك. ونصت اتفاقية الصلح على أن يستعيد رجال الدين الكاثوليك امتيازاتهم القديمة في الأراضي العثمانية وحماية النمسا لهم، كما نص اتفاق منفصل على حرية التجارة لصالح تجار النمسا وحليفتها البندقية[2]. أما بريطانيا فقد حصلت مقابل موقفها المتضامن مع السلطان ضد محمد علي، في 24/12/1835، على فرمان بالاتجار بالحرير في بلاد الشام مما أدى إلى تعزيز دورها في الحياة الاقتصادية والسياسية[3]. وفي 16/8/1836، حصلت بريطانيا من السلطان على اتفاقية «يلطة ليمان» التي ألغت الاحتكار وقوّضت الاقتصاد المصري[4]. وأكثر من ذلك ومكافأة لها على

---

(1) عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي، ص 201.

(2) نفس المصدر، ص 205.

(3) نفس المصدر، ص 208.

(4) نفس المصدر.

الدور الذي لعبته في تصفية نفوذ محمد علي في سوريا ولبنان حصلت أيضاً على حق حماية اليهود في سائر أنحاء الإمبراطورية. وكانت حصلت سابقاً على حق حماية البروتستانت. وسوف تحصل لاحقاً على حق حماية الدروز والعلويين والأكراد[1]. أما الامتيازات التي كانت قد حصلت عليها فرنسا من المماليك والتي أعاد تأكيدها العثمانيون، خصوصاً عام 1569، فقد منحت استانبول الفرنسيين امتيازات تجارية على كامل أراضي الإمبراطورية العثمانية. وهي أول دولة أوروبية تحصل على هذا الحق بعد البندقية[2]. ولكن الاتفاقيات اللاحقة التي أعادت تثبيت هذه الامتيازات دورياً، وخصوصاً اتفاقيات عامي 1673 و1740، ساوت رجال الدين اللاتين بالمواطنين الفرنسيين، بعد أن كانت فرنسا قد حصلت منذ عام 1639 على حق حماية جميع الكاثوليك في الشرق[3].

عام 1774 كان عاماً عصيباً بالنسبة للتاريخ العثماني. خلاله وُقِّعت معاهدة (كوجك كينارجه) الشهيرة. وهي المعاهدة التي وضعت حداً لحرب دامت ست سنوات بين الامبراطوريتين الروسية والعثمانية. من خلال هذه الاتفاقية حصلت روسيا، إلى جانب استيلائها على شبه جزيرة القرم، على حق مرور أسطولها في الدردنيل والوصول إلى البحر الأسود، الذي كان يعتبر، ومنذ القرن السادس عشر، بحيرة عثمانية محاطة كلياً بأراضٍ عثمانية وهو بهذه الصفة مغلق بوجه أي سفينة أجنبية. إضافة إلى ذلك سُمِحَ لروسيا، بموجب هذه المعاهدة، بإنشاء قنصليات في مختلف الأراضي العثمانية، ومنح رعاياها حقوقاً تجارية، وأجيز لليونانيين من رعايا السلطنة العثمانية برفع العلم الروسي على سفنهم في البحار. وأكثر من ذلك، سمحت هذه الاتفاقية لروسيا بإقامة كنيسة أرثوذكسية في استانبول يشرف عليها أساقفة روس

---

(1) نفس المصدر.

(2) D.Kitsikis; L'Empire Ottoman, p. 95.

(3) Fernand L'Huillier; les fondements historiques des problèmes du Proche- Orient, Paris, 1961.

وتحميها الدولة الروسية[1]. وفعلاً انطلقت حرب القرم عام 1854 بطلب روسي لحماية جميع مسيحيي الإمبراطورية، وليس فقط أرثوذكس اليونان، وإنما أيضاً الأرثوذكس الأتراك والسلاف الذين بدأوا يرون في روسيا حاميتهم الطبيعية. حصل العثمانيون على تحقيق تحالف مع الفرنسيين والإنكليز، أوقفوا التقدم الروسي، ولكن بقي عليهم إثبات حسن النية وإلحاق معاهدة الصلح في باريس بلائحة إصلاحات تعزز دور المحاكم المدنية وتؤلف مجالس دولة تضم ممثلين مسيحيين[2].

سياسة الدوران في الحلقة المفرغة في القرن التاسع عشر

هذا الدوران في الحلقة المفرغة له ما يبرره في القرن التاسع عشر، كل الاقتصاد العثماني يعيش على إيقاع تدفق القروض من الخارج وأصبحت هذه المسائل المالية من ضمن اختصاصات الحكومات الأوروبية: بين عامي 1854 و1874، أصبحت مديونية الدولة العثمانية لدى الأسواق المالية الأوروبية حوالي خمس مليارات فرنك فرنسي[3]. وأدت الصعوبات المالية عام 1875 والإفلاس العثماني في كانون الثاني عام 1876 إلى اندلاع الاضطرابات السياسية ـ العسكرية المعروفة بأزمة الشرق (1875 ـ 1878) وفرض رقابة دولية على مالية الدولة العثمانية عام 1881.

مع الإعلان الرسمي للإفلاس العثماني في كانون الثاني عام 1876 والتوقف النهائي عن الدفع، أعطي الضوء الأخضر، من الجهة الأوروبية،

(1) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، ص 169، عوني فرسخ، الأقليات والتاريخ العربي، ص 206؛ D.Kitsikis; L'Empire Ottoman, p. 105

(2) البند الثاني من اتفاقية التحالف بين 28 شباط و12 آذار 1854 الموقعة بين استانبول وفرنسا وبريطانيا في: V.Vergopoulios; la Grande dépression et la crise l'Orient, in Revue d'Histoire moderne et contemporaine, Paris, Mai-Juin 1980.

(3) المرجع السابق.

لاندلاع ثورة شاملة في البلقان (صربيا، بلغاريا والجبل الأسود) ضد العثمانيين. لقد كانت الغاية الاقتصادية من هذا الضغط هو الإمساك المباشر بإدارة الاقتصاد العثماني في بريطانيا، الدولة الحامية التقليدية لوحدة الإمبراطورية العثمانية بدأ الشعور «بالاشمئزاز من الوحشية الرهيبة المرتكبة من قبل العثمانيين في بلغاريا». كما أنهم بدأوا باكتشاف «بربرية وعدم فعالية الإدارة العثمانية، وعدم كفاءة العنصر التركي في الاستمرار في حكم هذا الركن الجميل من أوروبا»[1] البعض دعا إلى التنسيق مع روسيا لخلق دول قومية في البلقان لا تكون لعبة في يد قيصر روسيا، لأنه وحسب دوق Argyll «لن يكون هناك سلام في أوروبا ما لم يتحقق العيش الكريم لرعايا السلطان المسيحيين، ولن يتم ذلك إلاَّ بعمل مشترك تقوم به القوى العظمى»[2]. هذا المشروع الجديد لتقسيم الإمبراطورية العثمانية لم ينجح لسببين: السبب الأول هو وصول الفريق العثماني المتمثل بالسلطان عبد الحميد الثاني ومدحت باشا إلى الحكم.

أما العنصر الثاني المستجد فهو التدخل الروسي العسكري المباشر في الحرب البلقانية في نيسان 1877. لقد أجبر هذا العامل الدول الغربية على إعادة نظر سريعة وطارئة في سياسة تفكيك الإمبراطورية العثمانية. هكذا أصبحت الدولة من جديد، بنظر الدول الأوروبية، قادرةً على القيام بمهمتها القديمة المتمثلة بسد المنافذ الروسية على البحر المتوسط[3].

ضمن هذه الأوضاع عادت بريطانيا، ومعها بقية الدول الغربية، إلى

---

(1) مجلس اللوردات البريطاني في 8 شباط 1877، نقلاً عن:
R.J. Cramton; les changements l'attitude britannique envers la Turquie in Revue l'histoire moderne et contemporaine, Janvier- Mars, 1980, Paris.

(2) نفس المصدر.

(3) المملكة البريطانية لم يكن لها أي تردد فيما يختص بسياسة حكومتها العثمانية. فقد قالت لرئيس حكومتها رضوان دزرائيلي: قد يكون هناك خلاف في الرأي داخل الحكومة ولكن هذا لا يمنع أن نقوم بما هو صحيح، يعني منع روسيا من السيطرة على الشرق. نفس المصدر.

إنتهاج سياسة الدفاع عن وحدة الدولة العثمانية. وأصبحت العناصر المناوئة للعثمانيين في البلقان متهمة بالعمل لصالح السياسة الروسية. وأخذت الدبلوماسية البريطانية تعمل لتحقيق وفاق مسلم - مسيحي عن طريق السعي إلى خلق فدرالية يونانية - تركية طوال السنة الأخيرة من الاضطرابات (1878)[1].

سياسة ألمانيا العثمانية

أدى تدخل القوى العظمى في الشؤون الداخلية للحكم العثماني إلى جعل المسألة الشرقية، أو بعبارة أخرى مصير مسيحيي البلقان، ميزاناً للعلاقات الدولية في القرن التاسع عشر. ولكن ألمانيا، «التي ليس لها اهتمام بمسائل الشرق»، كما كان يردد دائماً بسمارك، كانت الوحيدة، في ذلك القرن، التي تعاملت مع المسألة الشرقية بشكل مختلف لأن «كل تركيا، بما فيها كل قبائل شعوبها، ليست لها، كمؤسسة سياسية، تلك القيمة التي تسمح لشعوب أوروبا المتحضرة بأن تدخل في أتون حرب مدمرة من أجل هؤلاء البلقانيين، لصوص الخراف والأحصنة، هؤلاء الناس هناك»، حسب تعبيره[2]. هذا لا يعني أن الألمان كانوا بعيدين عن المسألة الشرقية، بالعكس، كان بسمارك بكلامه هذا، يعبّر عن رغبته بأن تتقاتل تلك الدول هناك.

لقد وجدت القوى الأوروبية نفسها أمام خطر حرب شاملة في بداية عام 1878، فبدا بسمارك وكأنه قد توصل إلى التوفيق بين وجهات النظر المختلفة. وتتحدث الأدبيات التاريخية في الغرب عن «ضمير أوروبي قاد رجال الدولة في أوروبا، وبسمارك على رأسهم، إلى اختبار كبير لمنظومة الدول الأوروبية»

(1) لقد رأى المؤرخ الإنكليزي توينبي في هذا المشروع حلاً سلمياً ودائماً للنزاع في البلقان في كتابه «الامبريالية»؛ أنظر: A.Toynbee; l'Impérialisme, Payot, Paris, p. 198

(2) Winfred Baumgart; Bismark et la Crise d'Orient, in Revue d'hitoire moderne et contemporaine, Janvier- Mars, 1980, Paris.

التي عليها في نهاية المطاف أن تتوصل إلى حل جماعي لقضايا الشرق المعقدة. وبالفعل ما أن توصل مؤتمر برلين (1878) إلى تحقيق الاستقرار في البلقان حتى ابتدأت مفاوضات مالية شاقة، لم تتوصل إلى حل شامل لقضية الديون العثمانية إلاّ في عام 1881. بناء لهذه التسوية، حصل دائنو الباب العالي الأجانب على حق الجباية وحق الإدارة المباشرة لبعض المرافق العامة التي تؤمن إيرادات للخزينة العثمانية، (كالامتياز الحصري لبيع الملح، التبغ، الطوابع، المشروبات الروحية، الصيد... إلخ). وتم أيضاً إرغام السلطان على إنشاء هيئة لخدمة الدين العام (هيئة الدين العام العثماني) تعمل تحت الإشراف المباشر لجمعيات الدائنين الأجانب[1].

المسألة الشرقية وأوروبيو الإمبراطورية العثمانية

تكوَّنت، في ظل الإمبراطورية العثمانية، بورجوازية مهمة في البلقان، بنت لنفسها أسطولاً تجارياً هاماً. وفي نهاية القرن الثامن عشر كان هذا الأسطول يسيطر على ثلاثة أرباع التجارة في الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط إضافةً إلى البحر الأسود[2]. ورويداً رويداً أصبحت سيدة تجارة البلقان الداخلية حيث شمل نطاق نشاطها أيضاً أوروبا الوسطى والشرقية. كانت هذه البورجوازية مسيحية أرثوذكسية ناطقة باللغة اليونانية، دون أن يعني ذلك أنها يونانية من الناحية الإثنية.

ومع بداية القرن التاسع عشر ظهرت حركة سياسية تهدف إلى هلينة المناطق المحيطة ببحر إيجه، بهدف إحياء امبراطورية هيللنية جديدة[3]. هذه الفكرة تزامنت مع ظهور طموح بتحويل أثينا إلى بورصة حقيقية للشرق[4].

---

(1) Kostas Vergoupoulios; la grande dépression et la crise l'Orient, in Revue d'Histoire Moderne et contemporaine, Paris, Mai-juin, 1980.

(2) D.Kitsikis; L'Empire Ottoman, p. 106.

(3) Maxim Rodinson; La dimension religieuse du conflit libanais. I.F.R.I. 1987, Paris, p. 80.

(4) M.Arian; Toujours la Question d'Orient, in Esprit, mai, 1983.

أما بقية القوميات البلقانية الناشئة فقد سلكت «طريق التحرير الوطني» ضد العثمانيين وحلفائهم. بعد توقيع معاهدة «كوجك كينارجه» المهينة بحق العثمانيين، وضعت البرجوازية العثمانية، ذات الميول القومية اليونانية، نفسها في خدمة الإمبراطورية الروسية، ورفعوا العلم الروسي على سفنهم في البحار[1]. وأصبح واحد منهم يدعى (Joannis Kapodistrias) وزيراً للخارجية الروسية قبل أن يصبح رئيس أول دولة يونانية مستقلة[2]. أما في جانب مسلمي الإمبراطورية، فقد تركت الكوزموبوليتية القديمة مكانها، رداً على نمو الروح القومية والدينية عند المسيحيين، لقومية تركية جديدة، شكلّت، في ظل الأوضاع المستجدة، بنظر الحكومة، السبيل الوحيد للبقاء. واتهم المسلمون المسيحيين بخيانة البلاد.

في هذه الأثناء، كان الأوروبيون يريدون منع روسيا من تحقيق أطماعها في الإمبراطورية العثمانية من جهة، وإدخال هذه الأخيرة في المسار السياسي ـ الاقتصادي الأوروبي من جهة أخرى. للخروج من هذا المأزق فإن الغرب، الممزَّق من جرّاء المصالح المتناقضة لكل من فرنسا، بريطانيا، النمسا، وفيما بعد ألمانيا وإيطاليا، استخدم، لصالحه الخاص، القوميات الناشئة لشعوب الإمبراطورية، ليس فقط ضد استانبول وإنما أيضاً ضد الروسيا.

منذ القرن السابع عشر، كانت روسيا تنكر على مسيحيي الإمبراطورية العثمانية التحالف الإسلامي ـ الأرثوذكسي، وتقدم نفسها حامية للدين المسيحي في الشرق ووريثة للإمبراطورية البيزنطية[3]. وبنفس الوقت كانت الدول الجرمانية واللاتينية تنفر من التاريخ البيزنطي وتسعى إلى توجيه مسيحيي الإمبراطورية العثمانية الناطقين باليونانية نحو وحدة يونانية ـ رومانية. من خلال هذا الصراع على النفوس توضحت وتكوّنت شخصية القوميات البلقانية

(1) D.Kitsikis; L'Empire ottoman, p. 105.

(2) نفس المصدر.

(3) عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي، ص 206.

وانفجرت الثورات التي فصلت هذه «القوميات» عن الإمبراطورية العثمانية لتتشكل في دول مستقلة[1]. عاجلت الدول الغربية روسيا وخلقت دولة اليونان الأرثوذكسية. وبما أن هذه الدولة لم تقو على الانتشار في كامل شبه الجزيرة البلقانية، وبما أنها تضم تياراً قوياً مؤيداً لروسيا، استطاعت هذه الأخيرة، بدورها، أن تثير القضية السلافية، فطرحت مشروع الجامعة السلافية، وهو نظام سياسي ينزع إلى تجميع الشعوب السلافية تحت سيطرة روسيا. ولكن الغرب أحبط هذه الدعوة بتأكيده على لاتينية سكان رومانيا، وطورانية البلغار، وخصوصية شعب كرواتيا الكاثوليكي، وأنشأت في الإمبراطورية العثمانية مجموعة دول تتمتع بالاستقلال الذاتي، دون أن تمنع روسيا من الاحتفاظ ببيدق لها، في منطقة النفوذ الغربي، ألا وهو الجبل الأسود Montenegro.

وبين عامي 1875 و1945 أدى «نضال شعوب البلقان» ضد الهيمنة التركية من جهة، والروسية من جهة أخرى، والانشقاقات التي فرقتهم، مروراً بتنافس القوى العظمى، إلى حصول نزاعات عدة في البلقان: الحرب التركية ـ الصربية (1876)، الحرب التركية ـ الروسية (1877)، الحرب التركية ـ اليونانية (1897 و1921)، الحروب البلقانية (1912 ـ 1913)، الحملات البلقانية للحروب العالمية (صربيا ومقدونيا 1915 ـ 18، ألبانيا، يوغوسلافيا واليونان (1940 ـ 1944)[2].

المسألة الشرقية ومسلمو الإمبراطورية العثمانية

في أفريقيا الشمالية، استعمرت فرنسا الجزائر منذ العام 1830. تونس، المتمتعة بالحكم الذاتي منذ العام 1705، قُبلت بالوصاية الفرنسية عام 1881. أما في مصر والمشرق العربي، فإن محمد علي، أحد تابعي السلطان، كان، في وقت من الأوقات، على وشك أن يحل محله لولا التدخل الأوروبي

---

(1) هكذا تعرّف الانسيكلوبيديا القوميات البلقانية أنظر:
La Grande Encyclopédie, libraire larousse, Paris, 1972, Volume III, p. 1417.

(2) André Fontaine; Histoire de la Guerre Froide, Fayard, Paris, 1965.

المباشر في الثلاثينات من القرن التاسع عشر. وقعت مصر تحت السيطرة الفرنسية ـ الإنكليزية أولاً ثم السيطرة الإنكليزية وحدها فيما بعد، ولم تعد عثمانية إلا لفظياً منذ عام 1882[1]. جبل لبنان بدوره تمتع، منذ العام 1861، بنظام خاص تحت وصاية الدول العظمى[2].

لقد استعمل السلطان عبد الحميد الثاني (1876 ـ 1909) كامل دهائه المشهود له لمنع تحقيق لا مركزية الإمبراطورية، التي كان ينادي بها الإصلاحيون بدعم من بريطانيا[3]. هذه المخاوف لم تكن في غير محلها. فنتيجة لتنامي الحركات الانفصالية القومية جرّدت الإمبراطورية، ابتداء من عام 1878، من قسم كبير من المناطق المسيحية في البلقان، وأصبحت الإمبراطورية في قسم كبير منها إسلامية. وقد زاد هذا الأمر بروزاً مع قيام الحروب البلقانية عام 1912 ـ 13. ففي الواقع، أثناء توقيع معاهدة برلين عام 1878، وهي المعاهدة التي أمنت الهدوء المؤقت في البلقان رأت استانبول نفسها تخسر أراضي إضافية. أما في الأقاليم المتبقية لها فأصبحت نسبة عدد المسلمين تفوق بكثير نسبة عدد غير المسلمين. وهذا يعود، في قسم كبير منه إلى الهجرات الواسعة، وتدفق الأعداد الهائلة من اللاجئين القادمين من الأراضي البلقانية والقوقاز المتروكة لروسيا أو لبلدان أصبحت مستقلة.

وكانت لهذه الهجرات مضاعفات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية خطيرة، في الأناضول وفي الشرق الأوسط، انعكست على سياسات الحكومة العثمانية. فقد شهدت نهاية القرن التاسع عشر عودة كثيفة إلى الأطروحات الإسلامية، خصوصاً من قبل السلطان عبد الحميد، الذي أمل بأن يتصدى، بهذه الطريقة، لتنامي التيارات القومية الانفصالية لدى مختلف الإثنيات في الإمبراطورية. لقد برز موقف إسلامي جديد تجاه الدولة. فقد بدأ المسلمون

(1) J.P.Roux; Histoire des Turcs.

(2) Edmond Rabbath; La formation historique de Liban politique et constitutionnelle. Publication de l'Université libanaise, Beyrouth, 1973.

(3) D.Kitsikis; L'Empire Ottoman, p. 118.

يشعرون بأنه أصبح لزاماً عليهم أن يواجهوا المستقبل كمسلمين. فظهرت فكرة الجامعة الإسلامية[1] كخيار محتمل لخلق الإحساس بالمصير المشترك[2]. لقد فهم السلطان أن التبعية أو الألحاق وحده، الذي أمّن عمل الدولة زمن أسلافه، لم يعد كافياً لبناء دولة حديثة. فأقام اتصالات مع المشايخ والدراويش وحاول مصالحة الشعوب العربية مع الهوية العثمانية خصوصاً بعد انحسار النفوذ العثماني عن شرق أوروبا والبلقان ومصر والمغرب العربي وبروز الأهمية التي أصبحت تحظى بها ولايات المشرق العربي. ولكن لم يكن الإسلام العثماني أبداً ذلك البناء الأحادي الذي يسمح فيه باجتماع المسلمين حول هدف واحد. لقد اختل توازن المجتمع الإسلامي العثماني، وكان لا بد من انتظار سقوط الدولة لقيام توازنات جديدة.



(1) حدد محمد أنيس أهداف الجامعة الإسلامية بالتالي:
1 ـ إلتفاف الشعوب الإسلامية حول الخلافة.
2 ـ توطيد الصلة بين مركز الخلافة وسائر الولايات.
3 ـ تقديم بديل إسلامي للحلول الدستورية والإصلاحية المطروحة.
4 ـ التلويح بخطر الوحدة الإسلامية وتعبئة سائر القوى للجهاد ضد القوى الطامعة. أنظر محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، مصدر سابق، ص 238 وما بعد.

(2) يرى جمال الدين الأفغاني أن هناك قومية إسلامية تجمع بين المسلمين مهما اختلفت أوطانهم ذلك أن الأصول الدينية الحقة تنشئ للأمم قوة الاتحاد وائتلاف الشمل وتحثها على اقتناء الفضائل وتوسيع دائرة المعارف وتنتهي بها إلى أقصى غاية في المدنية محمد عمارة، الأعمال الكاملة للأفغاني، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1968، مقالة بعنوان: الوحدة الإسلامية، العروة الوثقى، 14 أيلول 1884.


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الذاكرة، والتراث، والتاريخ*: التركة العثمانية في العالم العربي

(كارل بربير)

ترجمة:
عبد اللطيف الحارس

في الوصف الذي يقدمه لنا تيوسيديدس عن كيفية رؤية الأثينيين لأحداث حرب البلوبونيز يقول: «لقد كانت مسألة شعب يكيّف ذكرياته بما يتلاءم مع معاناته»[1]. ولم يكن الأثينيون، بأية حال، حالة شاذة في هذا الأمر، فشعوب أخرى ما فتئت وحتى يومنا هذا، تلائم ذكرياتها ليس فقط مع ما تعانيه، وإنما أيضاً مع ما تحمله من أفكار مسبقة، آمال، أو مخاوف. مثال جديد على ذلك يقدمه لنا الصحافي الأميركي ب. أورورك P. O'Rourke، في مجموعة دراسات واسعة الانتشار (يتعلق أكثرها بحرب الخليج سنة 1991)، ويوجه أورورك تهكمه على الخلفية العثمانية للشرق الأوسط الحديث: «لغاية 1918 كانت الجزيرة العربية تحت حكم الامبراطورية العثمانية، وسميت كذلك لأنها تمتلك نفس كمية الذكاء والحيوية لخشبة مسندة»[2]. ويردد أورورك هنا وببساطة موضوعةً من الكتابات التاريخية القومية التي بقيت مسيطرة منذ نهوض

---

* ترجمة لمقال: Karl Barbir, Memory, Heritage, and History: The Ottoman Legacy in the Arab World in Imperial legacy: The Ottoman Imperint on the Balkans and the Middle East. Edit B. Karl Brown. (Columbia University Press, New York, 1996, pp. 100-114.

(1) Thucydides, History of the Pelaponnesian War, 11. Rex Warner (London and New York: Penguin Classics, 1972), p. 156.

(2) P.J. O'Rourke, Give war a Chance (New York: Atlantic Monthly: 1992), p. 167.

القومية في كل أرجاء العالم تقريباً خلال القرن والنصف الماضية[1]. هذه الرؤية القومية للماضي تتبنى ذكريات للشعوب تتناسب ومعاناتهم، كما أراد لها تيوسيديدس.

كيف نظرت الشعوب العربية إلى ماضيها العثماني. سلبياً، وبشكل يتوافق كثيراً مع روحية أورورك، فكرة مألوفة الآن في التاريخ العربي الحديث[2]. ولكن لماذا ظلت هذه الفكرة ولمدة طويلة مستقرة كالمقدسات، ولماذا بدأت في التغير، وببطء شديد كأنه لا ينتهي، خلال العقدين الأخيرين؟ جوابي المقترح على هذه الأسئلة يقع في جزأين. أولهما يختصر ما هو معروف عن الماضي «كحقيقة»، في المفهوم السائد لهذه العبارة ـ كيف كانت تجربة الشعوب التي تتكلم العربية في الزمن العثماني وكيف تجاوبت هذه الشعوب مع تجربتها هذه. أما الجزء الثاني فيتناول الطرق التي يمكن للماضي فيها أن يخدم أهداف الحاضر، وكيف أن هذه الاستخدامات قد تغيرت منذ نهاية الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(1) من أجل تقييم حقيقي للقومية راجع:

Benedict Anderson, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism (rev. ed.: London: Verso, 1991).

إن الشعوب في تشكيلها للأيديولوجية القومية خلقت تراثاً شاملاً، ومزجته مع ذكرياتها القديمة، حتى وإن لم تكن حقيقية. راجع:

Eric Hobsbawn and Terence Ranget, ed., The Invention of Tradition (New York: Cambridge: Cambridge University Press, 1984).

(2) والتقييم المؤثر لهذه المسألة عرضه ألبرت حوراني في مقالته

«The Ottoman Background of the Modern Middle East», in his The Emergence of the Modern Middle East (Berkeley/Los Angeles: University of California Press, 1981), pp. 1-18.

وربما كانت أفضل المعالجات لهذه المسألة في النص العربي كتاب عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية (بيروت، 1984)، والذي ترجم إلى الإنكليزية من قبل لورنس كونراد Lawrence I. Conrad بعنوان: The Historical Formation of the Arab Nation: A Study in Identity and Consciousness (Durham, N.C.: Duke University Press, 1988).

الماضي والحقيقة:

العهد العثماني في التاريخ العربي هو تقريباً أربعة قرون بالتحديد، وهي فترة زمنية طويلة لأي شعب. ويحيط الغموض بمعظم هذه الفترة التي دُرست على عجل وقليلاً ما فُهمت. وهذه هي بالأخص حالة ما يمكن تسميته الفترة الحديثة المبكرة للتاريخ العربي والتي تتماثل مع فترة «القرون الوسطى» للتاريخ العثماني (حوالي 1600 ـ 1800). ومما لا شك فيه الآن أن هذه القرون الوسطى قد كانت نقطة الانطلاق للتجربة الحديثة، ولكن يبقى أننا لا نعرف سوى القليل عن هذه الفترة، ولا نتشارك هذه المعرفة مع شعوب الدول الوريثة، أو حتى نقارنها مع ما هو معروف حول الشرق الأوسط منذ القرن التاسع عشر فصاعداً.

هناك الكثير من الأسباب لهذا الوضع، لعل أكثرها بروزاً مفهوم «الانحطاط» العثماني الذي أصبح بارزاً في الكتابات التاريخية الأوروبية منذ أوائل القرن التاسع عشر. وعندما أصدر ليوبولد فون رانكه، أبو التاريخ المتخصص في أوروبا، تاريخه عن الامبراطوريتين العثمانية والإسبانية في القرن السابع عشر[1]، كانت فكرته الأساسية أن الامبراطوريتين الإسبانية والعثمانية في حالة انحطاط في مواجهة نهوض الطبقات الوسطى الأوروبية. هذا المفهوم دخل الكتابات القومية في الشرق الأوسط خلال فترة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وأصبح نقطة التقاء للتواريخ العربية والتركية، مردداً لصدى وجهة النظر الأوروبية بشكل غير ناقد، ومستخدماً إياها لأسباب مختلفة تماماً.

الماضي القريب أصبح موضوع سخرية واحتقار؛ والماضي البعيد، عصر الامبراطورية والمجد (وبالأخص العهدين الأموي والعباسي) اعتبر المقياس الذي يصبو إليه الإنسان العربي الحديث. أما بالنسبة لأولئك الذين بدأوا يفكرون بأنفسهم كأتراك، فإن الحثيين القدماء، من بين آخرين، قدموا لهم

(1) Leopold von Ranke. The Ottoman and Spanish Empires in the Seventeenth Century, 11. Walter K. Kelly (London, 1843).

نموذجاً هاماً.

وفي مسعى آخر، فإن العثمانيين الشبان، مثقفي الحركات الإصلاحية في منتصف القرن التاسع عشر، الذين تأثروا عميقاً بعلم ومعرفة أوروبا، وجهوا اهتماماتهم نحو قيام امبراطورية عثمانية حديثة. ولذلك دخلت الرؤى القومية والعالمية في صراع على معنى ووظائف الدولة العثمانية. وهكذا فخسارة اتجاه الرؤية العالمية كان بدون أدنى شك محتماً.

سبب آخر للإهمال النسبي للقرون الوسطى في التاريخ العثماني كان الافتراض بأن التغييرات الدراماتيكية للقرن التاسع عشر، والإصلاح الداخلي، والاضطرابات الاجتماعية، والتحركات القومية، والصعود الأوروبي الاقتصادي والسياسي - كل ذلك جعل الفترة العثمانية الأولى تظهر وكأنها لا ترتبط بهذه التطورات، ولا تختلف نوعياً عن الماضي البعيد، ماضي العصور الوسطى. إلا أنه ومن خلال الجيل الأخير، فإن البحاثة في الشرق الأوسط والغرب قد بدأوا بأخذ مقاربة مختلفة، مفترضين أن هذه القرون الوسيطة تمتلك ديناميكية خاصة بها، وأن المجتمعات المتعايشة ضمن المجال العثماني قد ارتقت في الواقع وتغيرت (وإن بإيقاع يختلف عن إيقاع القرن التاسع عشر) وأن هناك الكثير لمعرفته من خلال تجربة هذه القرون الوسيطة.

أما بالنسبة للشعوب التي تتكلم العربية في الإمبراطورية، والتي كانت تتمركز بمعظمها في ثلث المقاطعات العثمانية حتى القرن الثامن عشر، فقد كانت لها بعض التحفظات، بل وعدم اهتمام أحياناً، كما مرّت بفترات من المقاومة المفتوحة لأسيادها العثمانيين في أحيان أخرى. وقد ترافقت هذه المقاومة في أحيان كثيرة بفترات من عدم الاستقرار والاضطراب في العاصمة الامبراطورية، عندما تنافست عناصر من النخبة الحاكمة للسيطرة على البيت الامبراطوري العثماني لتحقيق أهدافها الخاصة.

وهناك العديد من الأمثلة الحيّة لهذه الظاهرة. «حادثة أدرنة» المشهورة سنة 1703، انقلاب في السلطنة انتهى إلى قلب فيض الله أفندي المفتي الأساسي

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

للإمبراطورية، على يد مجموعة أخرى من النخبة الحاكمة كانت تكره نفوذ المفتي على السلطان. وقد حمّلت هذه المجموعة الأخرى، فيض الله بالأخص مسؤولية التدخل الكارثي النتائج في الحرب التي خاضها العثمانيون ضد النمساويين وقائدهم العسكري المرموق، الأمير يوجين من سافوي، من سنة 1683 إلى سنة 1699، والتي تابعها هذا الأمير بنجاح لغاية القرن الثامن عشر[1]. وبعد هذه الثورة بوقت قليل، حدثت انتفاضة في القدس دون أن يكون لها أدنى علاقة بالموضوعات المختلف عليها من قبل النخبة الحاكمة في العاصمة، إذ إنها كانت تدور حول السياسة المحلية والحزبية ضمن النخبة المحلية[2]. والأسباب نفسها كانت وراء عمليات شغب أخرى في مناطق مختلفة في الوقت ذاته.

بالمقابل، لم يشارك في النخبة الامبراطورية الحاكمة إلا عدد قليل جداً ممن كانت اللغة العربية هي لغته الأساس. ومن المحتمل أن شخصين أو ثلاثة من خلفيات إثنية عربية قد وصلت إلى منصب الصدر الأعظم وبالنسبة لبعض الإحصائيات، للقرنين السادس عشر والسابع عشر كان عدد العلماء من الأصول العربية لا يتجاوز 3 أو 4 في المائة في الهرمية الدينية والقضائية الرسمية[3].

ولقد ميّزت المصادر الأدبية العربية للقرن الثامن عشر، بين القيم والممارسات السائدة في عاصمة الإمبراطورية، وتلك السائدة في المقاطعات العربية. فعادات العثمانيين كان يشار إليها بالعبارة الشائعة «كعادتهم»، وتلك العبارة تشير إلى أكثر من الانفصال الذي أملته المسافة الجغرافية؛ تشير إلى

---

(1) من أجل رواية معاصرة لهذه القضية، راجع كتاب:
Rifaat Abou-El-Haj, The 1703 Rebellion and the Structure of Ottoman Politics (Istanbul: Nederlands, Archacological Institue, 1984).

(2) دراسة معاصرة لهذا الحدث نجدها في مقالة:
Minna Rosen, «The Naqib al-Ashraf Rebellion in Jerusalem and Its Repercussions on the City's Dhimmis Asian and African Studies 22 (1984), 249-70.

(3) Rifa'at Abou-el-Haj, personal communications, September 1992.

إحساس بالاختلاف عنهم[1].

المثقفون العرب الذين زاروا العاصمة العثمانية تأثروا ولا شك بما رأوه، ولكنهم نادراً ما تمتعوا بميزة الانتماء إلى النخبة الحاكمة، وذلك بأن يصبحوا عثمانيين أمثال أولئك الذين خدموا الدين الإسلامي والدولة الإسلامية العالمية. وكمثال للإحساس بالإحباط والمرارة عند العرب نذكر الكاتب المصري «الخفاجي» الذي أمضى وقتاً طويلاً في اسطنبول واحتل مكانةً هامة في الآداب العثمانية. ففي كتابه «ريحانة الألبّا» الصادر في منتصف القرن السابع عشر نحس بوضوح مرارة الإحباط، الأمر الذي قد يكون نموذجاً لمعظم الناطقين بالعربية (دون ذكر المقاطعات الأخرى)، الذين وجدوا أنفسهم مبعدين عن المكافآت الكبرى في الإدارة والسلطة اللتين تديرهما الدولة العلية[2].

وإضاءةً لمفهوم البعد الثقافي بين المركز والأطراف، نذكر أيضاً محمد خليل المرادي، رئيس الإفتاء الحنفي في دمشق بين سنتي 1778 و1791، ومؤرخ مدينة دمشق ووجه اجتماعي وفكري هام في حياة الدمشقيين. قضية المرادي هذا توضح العلاقة المعقدة التي تربط بين وجه من المقاطعة ـ على الرغم من أهميته ـ ومركز الحياة الاجتماعية والسياسية في إسطنبول. وكان المرادي يتناسب وبوضوح مع مقاييس التعريف العلمية للعثماني كشخص خادم للدين والدولة ويجيد لغة وأدب النخبة العثمانية[3]. المرادي كان يتقن اللغة

---

(1) See Karl Barbir's discussion in Ottoman Rule in Damascus, 1708-1798 (Princeton: Princeton University Press, 1980), pp. 75-77.

(2) See Rifaat Abou-El-Haj, Formation of the Modern State: The Ottoman Empire, Sixteenth to Eighteenth Centuries (Albany: State University of New York Press, 1991), p. 25.

ولمزيد من المعلومات راجع مقالته، «آراء عربية عن الانحطاط العثماني في القرن السابع عشر»، المجلة التاريخية المغربية، عدد 57/ 58 1990، ص ص 17ـ21.

(3) هذا التعريف المتبع وجد أصوله مع: Lewis V. Thomas and was followed by Norman Itzkowitz and Max Mote in Mubadele: An Ottoman-Russian Exchange of Ambassadors (Chicago: University of Chicago Press, 1970), p. 11. =

التركية، على الرغم من أنه بالأصل من متكلمي العربية؛ واتبع قواعد للسلوك مختلفة، إلا أنها لم تكن أقل تكلفاً وتميزت بالوقار والرصانة المعروفة إجمالاً عند العلماء الأتراك أو العرب؛ وقد خدم الدين والدولة إلى جانب ممارسته للقيادة الاجتماعية في مجال مديني، وهي عادة شائعة خارج عاصمة الامبراطورية.

وعندما التقى مع نظرائه في العاصمة الامبراطورية، شعر المرادي بالاختلافات الثقافية التي تميزه (وبشكل أوسع، تميز الآخرين أيضاً من المقاطعات العربية) عن مضيفيه في اسطنبول. وهذا الشعور بالاختلاف يظهر أحياناً في أعمال هذا المفكر العربي البارز. وكان يعبر دائماً وبغصة عن أعمال العثمانيين بالجملة الشائعة «كعادتهم»[1].

ومن جانبهم، فإن زملاء المرادي العثمانيين - النخبة في العاصمة، نظروا لشعوب المقاطعات وسكان الريف بغض النظر عن خلفيتهم الإثنية - تركية أو عربية - بشيء من الشك والازدراء. الكلمة التركية عرب حملت في طياتها مضموناً عنصرياً منتقصاً ككلمة «أسود»، وحفظت إلى الآن في اللغة التركية الحديثة[2]. ويوضح هذا المثل الذهنية المستخدمة. في سنة 1757، كان الصدر الأعظم الجديد المعين راغب باشا، والذي سبق أن خدم ولمدة قصيرة حاكماً على حلب ثم ولمدة أقصر حاكماً على دمشق، يصف نظيره حاكم دمشق السابق، العربي أسعد باشا العظم بـ فلاح ابن فلاح عندما رفض هذا الأخير مساعدة راغب بالانتقال سريعاً إلى اسطنبول واستلام مهامه كصدر

= والميزة الأساسية لهذا التعريف هي أنه مشتق من رؤية ذاتية عثمانية. ونجد تشكيلاً أكثر معاصرة لهذا التعريف في مقالة:

Norman Itzkowitz, «Political Structure», Modernization in the Middle East: The Ottoman Empire and Its Afro-Asian Successors, ed. Cyril E. Black and L. Carl Brown (Princeton: Princeton University Press, 1992), pp. 46-47.

(1) مثلاً، في كتابه سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (4 أجزاء، بغداد، 1972)، ج 2، ص 25.

(2) Cf. Redhouse Yeni Türkce-Ingilizce Sözlük (Istanbul: Redhouse Press, 1968), p. 69.

أعظم[1]. ومن مفارقات القدر أن ازدراء راغب قد عُبر عنه باللغة العربية، وهي لغة يتقنها جيداً كعضو من النخبة العثمانية البيروقراطية المثقفة، وكان قد درس اللغة العربية سابقاً عندما كان والياً على مصر. إضافة إلى ذلك، وفي نفس العام فإن دفتردار الأحكام العثمانية الصادرة، أشار إلى الشام، المدينة العربية التي سادها آل العظم حينها، على أنها رابع المدن المقدسة في الإسلام، الحرم الرابع. وكان هذا تعبيراً مبتدعاً، وكان له بالتأكيد مغزاه السياسي[2].

من الواضح أنه كانت هناك ازدواجية حتى بين المثقفين العرب الذين يتكلمون العثمانية في إدراكهم للإمبراطورية العثمانية أو الأشياء العثمانية، ولم يكن الفرق اثنياً بالكامل أو مرتبطاً بمسألة اللغة، ولكنه كان نابعاً بالجوهر من التجربة الشخصية، والتضامن الاجتماعي، والهوية المهنية. هنا، الوعي هو الذي أدى إلى عدم الرضى؛ ولم يكن الجهل أو الرفض المتعمد للآخر هو الذي أدى إلى ذلك، كما ستصبح الحال في معظم القرن العشرين، بعد انهيار الامبراطورية. ومن المهم أن نتذكر أنه في هذه المرحلة الأولية، قبل القرن التاسع عشر، بقي المجال السياسي ـ الاجتماعي وبثبات امبراطورياً، أو بمعنى آخر ما قبل قومي.

ما الذي غيّر هذه الازدواجية والعلاقة العدائية التي كانت تقع في مناسبات معينة خلال القرن التاسع عشر؟ إلى جانب الأثر المعروف لأوروبا، يبدو واضحاً أثر حركات الإصلاح العثماني في مراحلها المتتابعة (سليم الثالث، 1789 ـ 1807؛ محمود الثاني، 1808 ـ 1839؛ فترة التنظيمات، 1839 ـ 1876؛ عهد عبد الحميد الثاني، 1876 ـ 1909؛ ومرحلة سيطرة تركيا الفتاة لغاية 1918)، والتي ساهمت كثيراً في تقويض الوعي الذاتي لشعوب الشرق

---

(1) Barbir, Ottoman Rule, pp. 59-60.

(2) المرجع إلى الحرم الرابع موجود في اسطنبول. Osmanli Arsivi, Mühimme Defteri 160, dated 29 Saban 1171 (April 30, 1758), p. 377.

الأوسط الذين كانوا جزءًا من الإمبراطورية العثمانية. جاءت وبشكل جارف اتجاهات فكرية جديدة، بالأخص من الغرب، مشكِّلةً مادة أيديولوجية بارزة. الإسلام، الإصلاح، اللامركزية، والقومية اختلطت جميعاً كاحتمالات مستقبلية عُبر عنها من قبل النخبة المثقفة، بغض النظر عن خلفياتها الدينية أو الإثنية. وإذا كان مفهوماً اليوم أن هذه القوميات المختلفة ستسود، فإن هذا لم يكن وبأي شكل من الأشكال مؤكداً من قبل تلك الأجيال التي تصارعت مع هذه الأفكار المتنافسة في ذلك الوقت. العثمانيون الإصلاحيون عملوا على الحفاظ على الإمبراطورية التي أطلق عليها القيصر الروسي نيقولا الأول اسم «الرجل المريض»، ومن المحتمل أنها كانت مريضة نهائياً، قبل بداية حرب القرم بوقت قليل. إلا أنه ومن سخرية القدر، أن الإمبراطورية الروسية انهارت قبل الإمبراطورية العثمانية بسنوات معدودة. لم يعد الوقت مناسباً للإمبراطوريات الشرقية.

وعلى الرغم من انهيار مفهوم تركيا الفتاة بفرض عبد الحميد الثاني لسياسة الحكم المطلق بعد 1878، استمرت حركة إصلاح خفيفة في الانتشار بين بعض عناصر النخبة العثمانية، في كلٍّ من المركز والمقاطعات. حركة الإصلاح هذه سعت إلى احترام خواصّ الشعوب العثمانية ضمن إطار عثماني - إسلامي موحد. مفهوم التعددية ضمن الوحدة هذا (وهو مفهوم شرق أوسطي غير مكتمل من القرن التاسع عشر يوازي مفهوم التعددية الحالي في مجرى الحياة الأميركية المدنية) استمر في فرض جاذبية قوية، وخاصة بسبب أنه يؤمن مساواة مدنية وقانونية (على الأقل من حيث المبدأ) لكل الرعايا العثمانيين، وقد اعتقد الإصلاحيون أنه يقدم بذلك الوسيلة الوحيدة لإنقاذ الدولة وذلك بالحفاظ على ولاء كل شعوبها. إلا أنه كان للإصلاحيين خصوم هائلون داخل النخبة الحاكمة وبين المجموعات القومية الناشئة في كل مكان من الإمبراطورية.

ولم يفكر بعض العرب جدياً في مصير منفصل خاص بهم إلا بعدما ظهر أن أعضاء تركيا الفتاة قد بدأوا بالتخلي عن الرؤية التعددية للإصلاحيين

في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة. وعلى الرغم من أن النهضة العربية الأدبية والثقافية قد ظهرت بينهم منذ أواسط القرن التاسع عشر[1]، إلا أن الحرب العالمية الأولى جعلت إمكانية تحقيق الحلم العربي تبدو ممكنة. وساعد رعب تلك الحرب على ترسيخ الكتابة التاريخية القومية في العشرينات والثلاثينات بين العرب. وكانت هذه المسألة بشكل خاص عند عرب الهلال الخصيب الذين وجدوا أنفسهم مجزأين بين الدول الأوروبية المنتدبة إلى سوريا، لبنان، العراق، الأردن، وفلسطين فاستطاعوا وبسهولة أن «يوفقوا بين معاناتهم» وفكرة أن العرب سيئو الحظ فهم لم يتحرروا أخيراً من إمبريالية متقهقرة (عثمانية) الا ليقعوا «ضحية لإمبريالية أخرى (أوروبية). وقد أصبحت هذه الفكرة في الواقع النسخة المقياس للقومية العربية.

وللمفارقة، ظهرت الأفكار العربية التقليدية المعبرة عن هذه الفكرة، أول الأمر بالإنكليزية سنة 1938. فكان كتاب «يقظة العرب» لكاتبه جورج أنطونيوس، وهو عربي مسيحي فلسطيني. إلا أن الأبحاث التاريخية اللاحقة قد أظهرت نقاط ضعف هذا التفسير للعلاقات العربية ـ العثمانية. ومن بين التصحيحات التي عرفتها الأبحاث التاريخية المتتالية: 1) دور الإرساليات المسيحية والمدارس التي أقامتها (كالكلية السورية الإنجيلية، التي عرفت لاحقاً بالجامعة الأميركية في بيروت)، والتي على الرغم من أهميتها في إثارة الاهتمام بالغرب، تبقى باهتةً بالمقارنة مع المساعي التربوية التحديثية الأكثر انتشاراً للإمبراطورية العثمانية، والتي ابتدأت خلال فترة التنظيمات. 2) لم يكن السلطان عبد الحميد معادياً للعرب. وفي الواقع توصل العديد من العرب خلال عهده إلى مناصب رسمية عالية. وسياسة عبد الحميد الإسلامية يمكن رؤيتها، في جزء منها، كاستراتيجية مرضية تعتمد أكثر على الأكثرية (العربية والتركية) من مسلمي الإمبراطورية، بعد خسارتها معظم الأراضي التي شكل

(1) دراسة معاصرة لهذه التوجهات في المحيط الدمشقي نجدها في كتاب:

David Dean Commins, Islamic Reform: Politics and Social Change in Late Ottoman Syria (New York: and Oxford: Oxford University Press, 1990).

المسيحيون قسماً كبيراً من سكانها في أوروبا العثمانية. 3) إن الثورة العربية بقيادة الشريف حسين في الحرب العالمية الأولى، وبالتحالف مع بريطانيا العظمى كانت مؤيدة من قبل عدد قليل من العرب، الذين بقوا بغالبيتهم يميلون إلى تفضيل الحكومة العثمانية (آخر ما تبقى من الدول الإسلامية ذات الأهمية) أو على الأقل يراعون الحياد الحذر.

العروبة، باختصار، أتت لاحقاً، والتاريخ الذي يعيد حركة القومية العربية التي تسعى إلى التحرر من الإمبريالية العثمانية إلى زمن مبكر، هو تاريخ ضعيف. والانفصال النهائي كان وبدرجة كبيرة رداً على المظاهر القومية التركية المتصاعدة في اسطنبول مع قدوم حكم رجالات تركيا الفتاة[1].

بل إن نقطة اللارجوع كانت وبالتحديد، اعتماد كمال أتاتورك لسياسة قومية تركية ناجحة بديلاً للتركة الإمبراطورية. وهذا ما استلزم استبعاداً لأي إمكانية بقيام كيان سياسي واحد يجمع الترك والعرب معاً. لقد استشرى رفض الماضي العثماني في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، والتعبير الأقسى عن هذا الرفض، برز عند أولئك الذين كانوا هم أنفسهم نتاجاً للعقود الأخيرة من الحكم العثماني[2].

(1) الدراسات الرائدة حول العلاقات العثمانية ـ العربية، والتي تصحح التوجهات القومية العربية الغير الناضجة، وتقدم فحصاً دقيقاً لهذا الموضوع هي:
C. Erneet Dawn, From Ottomanism to Arabism (Champaign: University of Illinois Press, 1973) and Zeine, Arab-Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism (Beirut: Khayats, 1958). The Origins of Arab Nationalsim, ed. Rashid Khalidi, Lisa Anderson, Muhammad Muslih, and Reeva S. Simon (New York: Columbia University Press, 1991).

(2) من أجل الإطلاع على سيرة شخصين بارزين اتخذا هذا الموقف، ولكن بطريقتين مختلفتين تماماً، راجع كتاب:
William L. Cleveland, The Making of an Arab Nationalist: Ottomanism and Arabism in the Life and Thought of Sati' al-Husri (Princeton: Princeton University Press, 1971); and his Islam Against the West: Shakib Arslan and the Campaign for Islamic Nationalism (Austin: University of Texas Press, 1985).

الماضي بوصفه عقيدة:

الجهل أو التجاهل المتعمد، وعدم المقدرة على قبول الماضي كحقيقة، واحدة من المصاعب التي تتربص بكتابة التاريخ. ففي هذا النشاط الإنساني قليلة هي المسائل المتوافق عليها. ويبدو أن خيار المؤرخين، والتزاماتهم، والزمان هو الذي يكيّف ما يجدونه ذا معنى في الماضي. وبعبارة أخرى، فإن كل مؤرخ هو أسير ميدان خاص أو موضوع معين، بغض النظر عما إذا كان هذا الأسر هو نتاج تجربته الخاصة، فضوله، أو ميوله الأيديولوجية. أما اليوم فإن ورطة المؤرخ قد تغيرت مع مرور الزمن ومع ازدياد المسافة بين أيامنا الراهنة والأيام الأخيرة للامبراطورية العثمانية[1]. ويجب الاعتراف أن المؤرخين غير المختصين وأكثر منهم الرأي العام، قد رأوا منذ فترة غير طويلة، القليل من القيمة في التراث العثماني. ومن سوء الحظ أنه ما يزال هناك حتى اليوم الكثيرون من المقتنعين بهذا الحكم. لماذا تطرح المسألة على هذه الشاكلة؟

على الرغم من احتجاجات المؤرخين المحترفين وإظهارهم العكس، ما يزال الناس العاديون يعرِّفون التاريخ من خلال ارتباطه بتجاربهم الشخصية الخاصة. ونظرة سريعة على عناوين الكتب المعروضة في المكتبات ستقنع أي مشكك بذاتية الناس؛ الكتب التي نجدها تتعلق بشكل أساسي بالحروب، السير الذاتية، الثورات، وكل ما يتعلق بالتجارب أو الأحلام العادية، حيث يمكن لكل شخص أن يرى نفسه في الأحداث التي عاشها أو مع الأشخاص الذين يشاركهم قيمهم، أو بالعكس، مع الأشخاص الذين يختلف معهم بشكل جذري.

وتقف الامبراطورية العثمانية اليوم كمثال بارز لهذه الذاتية. قلة هم الباقون على قيد الحياة ممن تشكل لهم حياة الامبراطورية وحقائقها ذكريات حية. مع مرور الوقت، فإن الامبراطورية العثمانية اليوم هي حقيقةً جزء من

(1) وتفيدنا حول هذه النقطة مقالة هكستر J.H. Hexter المشهورة:
«The Historian and His Day», in Reappraisals in History (Evanston, III.: Northwestern University Press, 1961), pp. 1-13.

التاريخ، ولكونها كذلك يجب التعاطي معها بواقعية بدل إنكارها أو إدانتها، كما كانت الحال عندما سادت الأيديولوجية القومية بين الشعوب المكونة للامبراطورية سابقاً، وعندما كانت كما بالنسبة للعرب، الذكريات الشخصية حول آخر حكام الامبراطورية، أعضاء تركيا الفتاة، ما تزال حية ومؤلمة، ومرتبطة مع القومية التركية والمصائب التي صاحبت فترة الحرب العالمية الأولى وما تلاها من محن. فكم تبدو بعيدة «القرون الوسطى» التي، كما بيّنا، كانت ذات أهمية في تشكيل الشرق الأوسط الحديث!

مع مرور الجيل الأول لقوميي ما بعد العثمانية، شهد العالم العربي في السبعينات من القرن العشرين بدايات حركة ممزوجة بالتراث. والأشخاص المنغمسون في هذا المسعى لديهم ردات فعل لما يرونه فشلاً للنماذج الإصلاحية والتقدمية القومية والعلمانية. المثقفون حاولوا تحديد هوية غير غربية، وغير علمانية، مصاغة بتعابير إسلامية. الماضي العثماني تم تصوره بازدواجية في عملية إعادة تحديد الهوية هذه. فالعثمانيون كونوا آخر امبراطورية إسلامية عالمية، ولكن نظر إليهم على أنهم فشلوا في مواجهتهم مع الغرب. ولذا، كان هناك بين مؤلفي مدرسة التراث، تقدير للعناصر الإسلامية في التجربة العثمانية، ولكن كان هناك أيضاً امتناع عن تقدير التجربة العلمانية لهذه الامبراطورية في احتكاكها مع بقية العالم وفي تجاوبها في حياتها اليومية لوقائع السلطة، وباحتوائها على طموحات الشعوب الإسلامية وغير الإسلامية والتي يمكن تحديد هوياتها بأكثر من طريقة. ومثل القوميين، فإن مؤلفي التراث، مالوا إلى تجاهل القرون الوسطى، قافزين من القرن السادس عشر، عندما أصبح معظم العالم العربي جزءًا من الإمبراطورية العثمانية، إلى القرن التاسع عشر، عندما أصبح الغرب متورطاً بعمق في شؤون المنطقة.

الدولة العثمانية كانت متقبلةً لمجموعات اثنية، دينية، اقتصادية، ومهنية متنوعة أكثر من تقبل الدول الحديثة التي خلفتها. يمكن قول هذا دون إضفاء الرومانسية على الماضي. الاعتبارات العملية التي واجهت الحكام العثمانيين

حتّمت عليهم احترام هذا التنوع. ولنذكر، كمثال، تثمين اندريه ريمون للحياة المدنية في الجانب العربي من الامبراطورية العثمانية خلال أوائل الفترة الحديثة:

كانت المدن العربية في العهد العثماني تتميز بوجود تنوع كبير للمؤسسات المجتمعية (طوائف) التي لعبت دوراً هاماً جداً في معظم الميادين المختلفة؛ المجموعات المهنية...، المجموعات القومية والدينية...، والمجموعات الجغرافية... وقد قدمت هذه الطوائف بنية أمّنت التلاحم الداخلي للمجتمع المديني وسمحت للسلطات في الوقت ذاته بممارسة ضبط محكم (بطريقة غير مباشرة)... الرعايا كانوا لهذا متحدين في سلسلة من الشبكات التي غطت كل جوانب حياتهم والتي كانت، في أكثر الحالات مركبة: فأي فرد ينتمي إلى نقابة حرفية في مجرى نشاطه المهني في السوق حيث يعمل خلال النهار، ينتمي أيضاً إلى المجموعة الاجتماعية في الحي الذي يعيش فيه مع عائلته[1].

ولهذا فإن نظام الملل هو واحد فقط من عناصر عدة للتراث العثماني، بالرغم من العداء والسخط الذي أثاره في أذهان القوميين. العديد من الحركات السياسية في الدول التي خلفت العثمانيين، وخاصة القومي منها، تعتبر نظام الملل كـ بقايا للسياسة العثمانية والأوروبية القائمة على أسلوب فرّق تسد. إلا أنه وبالرغم من هذه النظرة القومية، هناك وجهة نظر سابقة، مثالية أواسط القرن التاسع عشر، النموذج العثماني الفتي الذي يتكون من امبراطورية فدرالية لمجموعات الشعوب والطوائف، ضمن نظام موحد عثماني - إسلامي عالمي. كان هذا هو المثال الذي سعى إليه الصدر الأعظم المصلح مدحت باشا (1876 ـ 77)، والمفكر اللبناني الموسوعي بطرس البستاني في العقدين التاليين، والذي تم تطويره في القرن العشرين على يد القانوني السوري يوسف

(1) André Raymond, The Creat Arab Cities in the 16th-18th Centuries: An Introduction (New York: University Press, 1984), p. 18.

الحكيم، إضافة إلى آخرين وأقلية من مثقفي العرب المعاصرين[1].

ومثال على وجهة النظر هذه أبرزها أكاديمي لبناني مسيحي في حديث عن مجرى الحرب الأهلية في لبنان، في أواخر العام 1976. قال المسيحي الأرثوذكسي إيلي سالم مخاطباً الأمم المتحدة في نيويورك، إن لبنان «نجمة ضائعة من المجرة العثمانية». وكانت هذه عبارةً مميزة للبناني، لأن التقاليد التاريخية اللبنانية (والتي كانت لها معارضة دائمة) كانت تركز على خاصية لبنان في تاريخ الشرق الأوسط وكانت تسعى إلى فصله عن التطورات الواسعة (التي تقرأ إسلامياً) لماضي المنطقة[2].

مؤخراً، مجموعة صغيرة من البحاثة العرب نظروا إلى تراثهم العثماني على قاعدة أن أربعمئة عام من التاريخ لا يمكن مسحها نهائياً. ولإيضاح مدى الصعوبة في التوصل إلى تسوية مع تراث تاريخي، علينا أن نقارن بين الكتابات التاريخية القومية العربية في الفترة ما بين 1952 و1980 مع الاهتمام الحاضر بالماضي العثماني كما يعبر عنه قيام مؤسسات للدراسات العثمانية في دول عربية عدة. وعلى الرغم من أن مؤسسات الدراسات العثمانية الجديدة

---

(1) يوسف الحكيم، سوريا والعهد العثماني، ج 1، (بيروت، دار النهار للنشر، 1966)، الحكيم، سوري مسيحي، عاش في العقود الأخيرة من الحكم العثماني، وأصبح رئيس قضاة سوريا المستقلة. وفي سبيل تقييم لبطرس البستاني، المسيحي أيضاً، راجع مقالة:
Leila al-Imad, «Butrus al-Bustani: A Literary Genius and Social Prophet» AHROS 3-4 (December 1991): 39-46.

(2) من أجل معالجة حساسة لموضوع إعادة كتابة التاريخ اللبناني في إطار عثماني، أو على الأقل الاعتراف بالبعد العثماني لماضي لبنان، راجع كتاب كمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة: الكيان اللبناني بين التصور والواقع (بيروت، مؤسسة نوفل، 1990)، وهي ترجمة لكتابة الصادر باللغة الإنكليزية:
A House of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered (Berkeley/Los Angeles: University of California Press, 1988).
وخاصة الفصل الثامن («لبنان العثماني: ما خصوصيته؟»)، والفصل الحادي عشر، («الحرب حول تاريخ لبنان»)، والفصل الثاني عشر، («البيت والمنازل الكثيرة»).

هذه لم تتعاط بعد في إعادة تقييم شاملة للماضي العثماني، إلا أن المسيرة قد بدأت.

وكعينة ممثلة لهذا التفكير الجديد يمكن أن نجدها في أول الأعداد لمجلة جديدة، المراجعة التاريخية العربية للدراسات العثمانية Arab Historical Review for Ottoman Studies (AHROS) لناشرها ومحررها عبد المجيد التميمي من جامعة تونس، جمعية التاريخ العثماني في بيروت، تأسست عام 1986، وينتمي أعضاؤها إلى مجموعات إثنية ـ دينية متعددة؛ ومركز الدراسات التركية في جامعة الموصل في العراق، تأسس سنة 1988؛ المؤسسة المغربية للدراسات العثمانية، تأسست عام 1989؛ المركز المصري للدراسات العثمانية، تأسس عام 1990[1].

مدلول واحد لهذه المساعي المعاصرة، والتي لم يتم التعرّف أو الاعتراف بها بشكل واسع بعد، وهو أنه قد آن الأوان لينظر للشعوب والمجتمعات العثمانية باعتبارها عادية وليست غريبة. وهذا هو جوهر مناقشة رفعت أبو الحاج في كتابه: تكون الدولة الحديثة: الامبراطورية العثمانية من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر. Formation of the Modern State. The Ottoman Empire, Sixteenth to Eighteenth Centuries. وهنا يشجب الكتابة التاريخية التي «تستمر في التركيز على الغريب، والشاذ،

(1) Rifaat Abou-El-Haj, «The Social Uses of the Past: Recent Arab Historiography of Ottoman Rule», International Journal of Middle East Studies 14 (1982): 185-201; Abdeljelil Temimi, «Problematiques de la recherche historique sur les provinces arabes a l'epoque ottomane». AHROS 3-4 (December 1991): 111-17 (Arabic version, pp. 23-30). The list of new Ottoman Studies centers is given on p. 115.

ويجب ملاحظة أن المغرب لم تكن جزءًا من الامبراطورية العثمانية، على الرغم من علاقاتها الدبلوماسية والتجارية الكثيفة معها. ومن أجل غرب الجزيرة، وخاصة الحجاز، والتي كانت تحت الحكم العثماني، راجع مقالة:

William Ochsenwald, «The Recent Historiography of Western Arabia: A Critical Examination», to appear in volume 23 of the Proceedings of the Seminar for Arabian Studies.

والأحادي الجانب الخاص في الحضارة والتاريخ العثماني»[1]. وكلما أسرع دارسو التراث العثماني في الموافقة على أن موضوعات دراساتهم «طبيعية»، بالمقارنة مع موضوعات أخرى في أزمنة وأمكنة مختلفة، كلما أصبح البحث أفضل. إن التمسك «بالغرابة» و«الرفض» تجاه الماضي العثماني يجب استبعادهما.

وسؤال آخر صعب قد يواجه أولئك الذين يبحثون في التراث العثماني، هو استمرارية الإمبراطورية العثمانية بالرغم من كل الصعوبات. لو كانت الامبراطورية حقاً في مثل هذا الموقف الصعب، لو كانت تعاني فعلاً من التحديات الخطيرة الداخلية والخارجية، فكيف استمرت في الحياة؟ لو كان العثمانيون طغاة إلى هذا الحد، فكيف تمكنت كل مجموعة قومية/دينية أو اثنية من البقاء؟ للإجابة على هذه الأسئلة لا بد من الذهاب إلى أبعد من التصميمات العادية حول انعدام البدائل البنيوية أو إلغاء دور المنافسة الأوروبية فيما يتعلق بالتراث العثماني. بالنسبة للوضع الداخلي للإمبراطورية يرى رفعت أبو الحاج أنه خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، كانت هناك قوى متناقضة تعمل علناً من أجل المركزية واللامركزية. الطريقة التي تفاعلت بها هذه القوى مع بعضها البعض يمكن أن تكون قد أدت إلى الحفاظ على الأقل على أساسيات الامبراطورية، ولكنها أيضاً أدخلت تغييرات هائلة: في نظام جباية الضرائب، في تكوين النخبة الحاكمة، والحزبية داخل هذه النخبة، وإلى ما هنالك[2].

وهذا ما يشكل فرضية أكثر وضوحاً وأكثر اعتماداً على معلومات تجريبية

---

(1) Formation of The Modern State p. 1.
وكما تشير ثريا فاروقي وكورتل فيشر في مقدمة كتابهما هذا (ص xi)، «هذه العبارات الجيدة نسبياً، قد تتوقف عن كونها جيدة عندما نأخذ بعين الاعتبار المحيط التي ولدت فيه». وخاصة التقاليد التي استمرت في رؤية تجارب الحضارات الأخرى كشيء غريب، وشاذ، وليس بالضرورة خاضعاً لقوى وتوجهات مماثلة لتلك الموجودة في أماكن أخرى.

(2) See Abou-El-Haj. Formation of the Modern State. Particularly the Epilogue, pp. 61-72.

من الفرضيات المقترحة من البحاثة في الماضي، وهذا ما يدل على التقدم الحاصل الذي ساهمت به أياد عدة. وله الفضل في اقتراح عملية ديناميكية، بدلاً من البدائل السابقة القائمة على فكرة الانحطاط المستمر أو العقم. والكيفية التي سيتم التعامل بها مع هذه الفرضية من قبل البحث المستقبلي التخصصي، سيكون لها أهمية بالغة لدارسي التراث العثماني. هل سيأخذون بالنظرة المقارنة، ضمن الإطار العثماني، متصارعين مع التوجهات العامة للتاريخ العثماني، دارسين للتركة العثمانية، قائمين بأعمال البحث في الأرشيف العثماني، ومفتشين عن قواسم مشتركة بين شعوب الدول التي خلَفت الدولة العثمانية؟

وصعوبة أخرى تواجه هذه الدول المتعاقبة التي خلفت الدولة العثمانية، هي دور الغرب. وفكرة أن هذا الدور كان هائلاً منذ أواخر القرن الثامن عشر فصاعداً، يجب أن تقبل. ويبقى، أن هناك الحاجة لرؤية دور تصادم الثقافات كباعث للفعل وردات الفعل من الجانبين. فالمسألة ليست كأن الامبراطورية العثمانية، على الرغم من أنها كانت مطوقة، كانت دولة عاجزة، ومجتمعاً كان بإمكان أوروبا المتطفلة فرض إرادتها عليه. إن هذا سيعين تهميش التاريخ العثماني الذي يمكن رؤيته من داخله. وتعريف مضمون التراث العثماني بتعابير أوروبية صرفة سيؤدي إلى تجاهل ليس فقط المبادرات الكثيرة الآتية من داخل العالم العثماني منذ فترة سليم الثالث وإلى نهاية الامبراطورية وإنما أيضاً التغييرات التي حصلت في هذه الفترة الحديثة المبكرة الهامة من 1600 ـ 1800م قبل أن يصبح الضغط الأوروبي مسيطراً[1].

(1) هذه النقطعة عبر عنها بقوة روجر أوين Roger Owen في مقالته:

«The Middle East in the Eightreenth Century - an «Islamic» Society in Decline: A Critique of Gibb and Bowen's Islamic Society and the West», Review of Middle East Stduies 1 (1975): 101-12.

وينتقد أوين (ص 108) هَوَسَ بعض الباحثين الغربيين بمبدأ الانحطاط العثماني: في حين أن هذا المفهوم برأيه، هو «وبوضوح» أيديولوجي وينبع مباشرة من المشروع الأساسي القائم على رؤية الشرق الأوسط ككيان يشكل مجتمعاً إسلامياً»، ويمكن مقارنته بكيان آخر. المجتمع الغربي.

لقد كان هناك، قبل كل شيء، نقاشات حيوية بين النخبة العثمانية، منذ القرن السابع عشر وما بعده تتعاطى مع مسألة «الانحطاط» العثماني، أو التغيير، وكان مسار هذه النقاشات محكوماً بوجهات نظر هذه النخبة، مدى التغيير الذي حدث قبل فترة السيطرة الأوروبية اقترحه من خلال ملاحظاتهم، أشخاص مثل الكسندر راسل، طبيب في شركة الشرق العاملة في حلب خلال العقود الوسطى من القرن الثامن عشر. لقد اختلط راسل وبحرية مع السكان المحليين، بعكس الكثيرين من الأوروبيين الآخرين الذين سكنوا حلب في فترة إقامة راسل. ملاحظاته، المجموعة في عمل ضخم حول حلب تظهر مجتمعاً ديناميكياً. في إحدى هذه الملاحظات يرى راسل: «الدين، لم يعد موقراً كما كان في السابق، ولم يعد محتفظاً بأكثر من شكله الخارجي، فلم يعد له نفوذ كاف لردع المفاسد الكثيرة التي أدخلتها عالمياً الرفاهية الحديثة، وروحية العصر العابثة»[1].

وهنا يمكن للمرء أن يلحظ الدرجة التي أصبحت معها الأذواق والمنتوجات الأوروبية شائعة بين شرائح المجتمع الحلبي الثرية من منتصف إلى أواخر القرن الثامن عشر. ومؤشر أوضح للنتائج الاقتصادية والاجتماعية لتسرب عادات الاستهلاك الغربية، وللتغييرات الهامة التي تحدث داخل هذه الشريحة للمجتمع العثماني، أبرزته الملاحظة التالية التي أعطيت إلى راسل من قبل مفتي حلب، الذي كانت تربطه براسل علاقة حميمة: «إذا اعتمدت... عكس ما ترانا نفعله يومياً، التفهم والدقة، فستكون أقرب إلى الحقيقة وستكون درجة الخوف من تضليل مواطنيك أقل»[2].

هذا التفجع، الذي أصبح دمغة ملتصقة بكتابات المسلمين الفاعلين المعاصرين في القرن العشرين، هو أيضاً نتاج مواجهة بين ثقافتين، طريقتي حياة، ونظامين للقيم، وهي مواجهة يبدو أنها تعود لقرنين من الزمان. راسل

(1) Alexander Russell, The Natural History of Aleppo, vol. 1, 2d ed. revised by Patrick Russell (2 vols.: London, 1794), p. 336.

(2)

والمفتي لم يكونا شاذين أو غير عاديين في رؤيتهما للتغييرات الممزقة في زمانهما، وبالنسبة للسعي الطائش نحو الثروة والمركز، وكنتيجة لإهمال دراسة الماضي، كان للمؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي (توفي 1826) الكثير ليقوله. كمؤرخ للقرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وكشاهد على احتلال نابليون لمصر، وقيام حكم أسرة محمد علي في هذا البلد، كان الجبرتي مشغولاً بتبادل الرسائل مع بحاثة مهمين في أمكنة أخرى من العالم العثماني، من اسطنبول إلى دمشق. وقد كتب الجبرتي في مقدمة تاريخه الشهير:

> إن الزمان قد انعكست أحواله وتقلصت ظلاله وانخرمت قواعده في الحساب فلا تضبط وقائعه في دفتر ولا كتاب. وإشغال الوقت في غير فائدة ضياع وما مض وفات ليس له استرجاع إلا أن يكون مثل الحقير منزوياً في زوايا الخمول والإهمال، منجمعاً عما شغلوا به من الأشغال فيشغل نفسه في أوقات من خلواته ويسلي وحدته بعد سيئات الدهر وحسناته[1].

تجارب راسل والجبرتي تفترض أن دارسي التراث العثماني يواجههم، كما واجه مؤرخين آخرين، تحدي رؤية تجارب، موضوعات دراساتهم باعتبارها عادية، وتقييم الأهمية النسبية للاستمرارية والتغير، وربط القرون الوسطى بالعصر الحديث، وجعل العملية بكاملها مفهومة للقارىء المعاصر.

مثال أخير حول وثاقة الصلة بالماضي العثماني، وبالنظام العالمي المتضمن في مثالية الإصلاحيين العثمانيين في القرن التاسع عشر والمتعلق بالتعددية ضمن الوحدة، هو التجربة المأساوية للبوسنة والهرسك، وبالأخص سيراييفو، مركز الحادثة عام 1914 التي أدت إلى الحرب العالمية الأولى، والتي عجلت بالانحلال النهائي للامبراطورية العثمانية. ومعاناة الكرواتيين، والمسلمين، والصرب الذين كانوا يوماً جزءاً من العالم العثماني تستعيدها

---

(1) عبد الرحمن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج 1، (4 أجزاء: بولاق ـ 1879)، ص 50.

وبألم عميق رواية «جسر على نهر درينا» التي نال عليها الكاتب البوسني الصربي ايفو اندريتش جائزة نوبل للآداب سنة 1961[1]. ويبرىء اندريتش جوليان بندا الذي كتب سنة 1920 يقول: «المفهوم [الذي يرى] أن الحرب السياسية تتضمن حرباً بين الثقافات هو بكليته اختراع الأزمنة الحديثة، ويضفي على هذه الأزمنة مكانة متدنية في التاريخ الأخلاقي للإنسانية». مضيفاً جملته الشهيرة بأن عصرنا، «هو في الواقع عصر المؤسسة الثقافية للأحقاد السياسية»[2].

وفي الجزء الأخير من قصته، عندما يعالج مرحلة ما بعد 1878 عندما حلت النمسا ـ هنغاريا محل الامبراطورية العثمانية في حكم البوسنة، ينقل اندريتش مناقشة بين طالبي جامعة، أحدهما، توما غالوس وهو ألماني نمساوي انتقل أبوه إلى البوسنة؛ بينما الآخر، فهيم بهجا رفيتش، بوسني مسلم. مناقشتهما كانت أحياناً متحمسة، وأحياناً أخرى مترددة، وها هي الموضوعات الأساسية لهذه المحادثة:

الموضوع هو اختيار بهجارفيتش لدراساته. أما غالوس فقد كان يحاول أن يثبت له بأنه سيكون مخطئاً فيما لو اختار الدراسات الشرقية... بهجارفيتش بقي صامتاً، وهذا الصمت، مثله مثل الخطابات الراقية والحيوية، أثار غالوس... فانثنى وبكل حيويته المعهودة وكل التعابير المنتشرة يومها في الأدبيات القومية، ليوضح مخططات وأهداف حركة الشباب الثورية. كل القوى الحية للعصبية القومية يجب أن تستيقظ وتبدأ بالعمل. وتحت ضرباتهم سوف تتفسخ الملكية

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

(1) Ivo Andric, The Bridge on the Drina, translated from the Serbo-Croatian by Lovett E. Edwards (Chicago: University of Chicago Press, 1977).

وكان اندريتش في الأساس تلميذاً للغات السلافية في جامعة فيينا. وقد ترجمت رسالته للدكتوراه حديثاً إلى اللغة الإنكليزية، بعنوان:

The Development of Spiritual Life in Bosnia Under the Influence of Turkish Rule, ed. and tt. Zelimir B. Juricic and john F. Loud (Durham and London: Duke University Press, 1990).

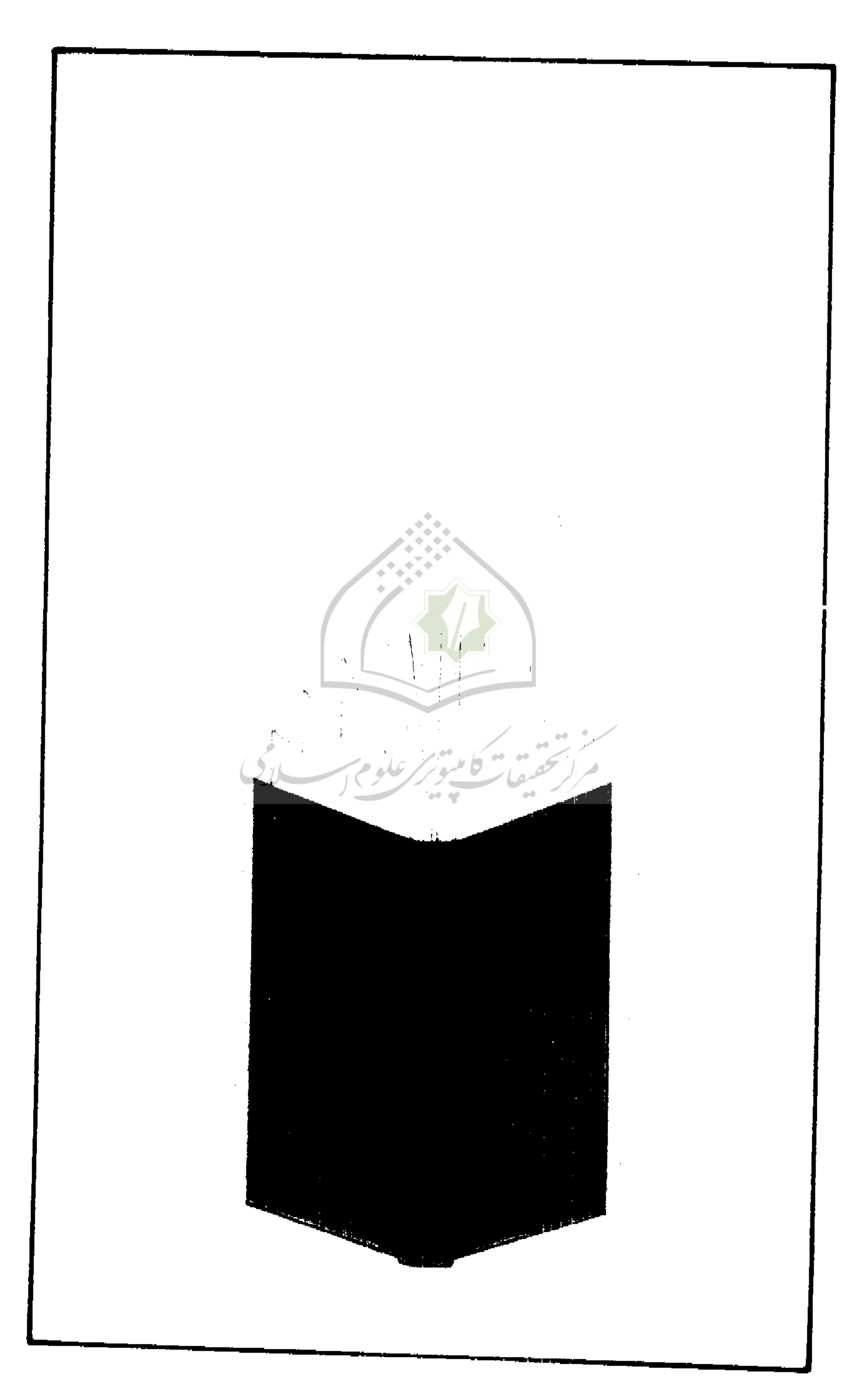
(2) Julien Benda, The Treason of the Intellectuals, tt. Richard Aldington (New York: Norton, 1969), pp. 20 and 27 respectively (emphasis in original).

النمساوية ـ الهنغارية، سجن الشعوب هذا، سوف يتفسخ كما تفسخت الامبراطورية العثمانية.. وسوف تنتصر القومية الحديثة على التعددية الدينية والأفكار البالية وسوف تحرر شعوبنا من النفوذ الأجنبي والاستغلال. وعندها ستولد الدولة القومية[1].

نعيش اليوم مع نتائج هذه الطريقة في التفكير. من الجسر على نهر درينا، إلى سيراييفو، إلى بيروت، إلى أعالي القدس، إلى جبال كردستان، التراث العثماني يستمر! كيف يُفهم وكيف يُفسر قد يساعد على تحديد كيف سيعيش البشر في هذا «النظام العالمي الجديد»، وما إذا كانوا بالأساس قادرين حقاً على العيش في عصر جوليان بندا ومؤسسة المثقفين للأحقاد السياسية.



(1) Andric, The Bridge on the Drina, pp. 242, 244-45.



مراجعات کتب


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفتح العثماني للأقطار العربية*
(1516 - 1574)
(نيقولاي ايفانوف)

مراجعة
هيثم مزاحم

يمثّل كتاب المستشرق السوفياتي نيقولاي إيفانوف المعنون بـ «الفتح العثماني للأقطار العربية 1516 ـ 1574»، دراسة تاريخية ـ اجتماعية شاملة لعمليات الفتح العثماني للبلاد العربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، الممتدة بين عامي 1516 و1574، أي منذ معركة مرج دابق الشهيرة بين العثمانيين والمماليك عام 1516 وحتى استعادة العثمانيين لمدينة تونس من الاحتلال الأسباني وانتقالها إلى حكم الباب العالي عام 1574.

وتتميّز هذه الدراسة بتقديمها وصفاً دقيقاً لأوضاع جميع الأقطار العربية التي تعرّضت للفتح العثماني، ولاسيّما البنى السياسية ـ العسكرية والاقتصادية ـ الاجتماعية، والتي كانت في حالة انحطاط الأمر الذي جعل الدخول العثماني إلى هذه الأقطار دخولاً طوعياً ـ في معظمه ـ بسبب التعاطف الشعبي العربي ـ الإسلامي مع العثمانيين.

ولا يقصر الكاتب دراسته على تحليل العوامل السياسية ـ العسكرية المؤثّرة في انتصارات أو هزائم الدولة العثمانية بل يتوسع في التحليل السوسيولوجي للعلاقة بين طبقات المجتمع العثماني، وخاصةً بين الطبقة

(*) نيقولاي إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516 ـ 1574، (ترجمة: يوسف عطا الله)، دار الفارابي ـ بيروت، طبعة أولى 1988.

الحاكمة والطبقة المحكومة المتمثلة بغالبيتها في الفلاحين والفقراء. ويحاول الباحث إيفانوف في هذا الكتاب، الإجابة على أهم الأسئلة المتعلقة بالأقطار العربية خلال فترة الفتح العثماني لها. ويتركز الأمر في تقويم ظاهرة الفتح العثماني لها، و«كيف أصبحت الأقطار العربية التي كانت ذات يوم من المناطق الأكثر تطوراً في حوض البحر الأبيض المتوسط، يوم كانت حاضنةَ الإسلام والثقافة المزدهرة وجسّدت تقدم الحضارة الإنسانية على مدى قرون، . . . على هامش التاريخ العالمي، ولم تعد لها أهمية تذكر ككيانات سياسية مستقلة».

وقبل الشروع في عرض أبرز مضامين الكتاب، التي تجيب على الأسئلة السالفة الذكر، تجدر الإشارة إلى اشتماله على تقديم للدكتور مسعود ضاهر ناقش فيه فكرة «الأيديولوجيا الشعبوية أو القراءة الفلاحية للمبادئ الإسلامية» التي يرى إيفانوف أنها كانت الأساس الفكري والعملي للسياسة العثمانية في فتوحاتها للبلدان العربية والإسلامية وكذلك الأوروبية، وأنها كانت أهم أسباب نجاح هذه الفتوحات. إذ أدى انتشار صيت هذه الأيديولوجيا بين الشعوب المستهدفة بالفتوحات إلى تعاطف شعبوي بين الفلاحين والمحرومين والمقهورين مع العثمانيين، الأمر الذي سهّل احتلال هذه البلاد نتيجة الدعم والمساعدة اللذين قدّمهما هؤلاء المتعاطفون للجيوش العثمانية ضد جيوش دولهم من جهة، أو بسبب مطالبة حكام بعض الأقطار العربية للسلطان العثماني بالتدخل العسكري لحمايتهم من أخطار الغزو الأوروبي الصليبي المتجدّد، من جهة أخرى.

ويرى ضاهر أن الشعبوية العثمانية تحوّلت إلى «أيديولوجيا سلطوية ذات نزوع جامح للحكم الاستبدادي المطلق الذي جسده السلطان في اسطمبول وولاته في الأقطار الخاضعة للسلطنة. فالسلطان خليفة المسلمين، وزعيم العالم الإسلامي، وقوانينه ونظمه تقوم باسم الشريعة الإسلامية كتطبيق عملي لها، وإرادته هي القانون المطلق الذي لا اعتراض عليه، وهو المالك الأعلى للأرض، والمتحكم الوحيد بقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. فتبخّرت الأحلام الفلاحية حول العدالة، والمساواة، والتخفيف من الضرائب، ورفع الظلم

والتعديات... التي نادت بها الأيديولوجيا العثمانية وانتظرت الشعوب المضطهدة والمحرومة تحقيقها على يدّ «المخلّص» العثماني».

وينتقد ضاهر غياب الإجابة عن الأسئلة المنهجية في دراسة إيفانوف، ثم يطرح أسئلة أخرى محاولاً تقديم إجابة سريعة عن هذه الأسئلة المهمة، ومن خلال تحميل مسؤولية الانحطاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري للدولة العثمانية إلى الأيديولوجيا الشعبوية نفسها وإلى ارتباط الدين بالدولة في السلطنة العثمانية، إضافةً إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما يسعى ضاهر إلى ربط الحركات الإحيائية الإسلامية أو الإسلام السياسي المعاصر بالحنين إلى الماضي العثماني وأيديولوجيته الشعبوية، للتدليل على عقم طروحاتها ودورها في تخلّف الشعوب وهزيمتها أمام القوى الاستعمارية سابقاً وراهناً.

ويتورط الدكتور ضاهر في تحليلات جامحة لأسباب انهيار السلطنة العثمانية، وبالحكم المسبق على حركات الإسلام السياسي، انطلاقاً من مفاهيم الصراع الطبقي الماركسي وأحكامه الجاهزة.

أما الأستاذ إيفانوف فيبدأ دراسته بشرح السياسة التوسعية لدول أوروبا الغربية في مطلع القرن السادس عشر، ولاسيّما أسبانيا والبرتغال. فقد كانت أسبانيا تحمل راية العداء للإسلام، وكانت البرتغال من أوائل الدول، التي لبَّت نداء البابا لتنظيم حملة صليبية جديدة بعد سقوط القسطنطينية عام 1453 بيد العثمانيين وتهديدهم للدول الأوروبية بالغزو، فهاجمت مراكش وتمكنت عام 1458 من احتلال القصر الصغير. واستمرت محاولات البرتغال لاحتلال المغرب، حيث استولوا عام 1471 على طنجة وضموا مقاطعة الغرب البحري. وفي الفترة الممتدة بين 1505 و1519 احتل البرتغاليون بعض مدن المغرب وساحله الغربي كله، وعيَّنوا حكاماً إقطاعيين من المغاربة الموالين لهم.

أما إسبانيا فقد واصلت «الحرب المقدسة» منذ 1505 ضد المسلمين في شمال أفريقيا، حيث هاجم أسطول الأرمادا الأسباني شواطئ الجزائر ومراكش

وليبيا وتمكن من احتلالها خلال الفترة الممتدة بين عامي 1505 و1510.

وإضافةً إلى أخطار الغزو الإسباني والبرتغالي، كان فرسان القديس يوحنا في جزيرة رودس يهددون السفن العثمانية والإسلامية في البحر الأبيض المتوسط، وكانت بوارجهم تهاجم سواحل المسلمين في سوريا ومصر، وتمارس أعمال القرصنة ضد سفنهم ومراكبهم في البحر.

وخلال سنوات 1502 ـ 1507، استولى البرتغاليون، بقيادة فاسكو دي غاما والبوكرك، على جنوب زنجبار وجزيرة سوقطرة في البحر الأحمر وهاجموا سواحل شبه الجزيرة العربية والهند وأفريقيا الشرقية، واستولوا على مدن قريات ومسقط وخورفكان وأحرقوها وفرضوا الضرائب على مدينة هرمز. وقد خيَّم القلق على سلطان المماليك في القاهرة، قانصو الغوري الذي وجَّه أسطوله لمقاتلة البرتغاليين، فهزمهم في آذار (مارس) 1508 جنوب مدينة بومباي. غير أن الأسطول المصري ما لبث أن دُمِّر تماماً في معركة بحرية في شباط (فبراير) 1509، وسيطر البرتغاليون على البحر العربي والخليج، واجتاحوا سواحل ظفار ودمّروا مدينة قلحات في عُمان.

وفي عام 1515، أُرغم حاكم هرمز على الاعتراف بسلطة البرتغال وتأييد توسّعها في منطقة الخليج العربي حيث خضعت مناطق البحرين والقطيف وساحل الحسا بأسره لسلطة الفرنجة الذين أقاموا قلعة في مسقط عام 1527 لتدعيم سلطتهم على مناطق عُمان البحرية. وقد تمكّن المماليك من صدّ هجومهم على عدن وسواكن عام 1513، وأعادوا بناء أسطولهم عام 1515 ووضعوه في البحر الأحمر من أجل حماية مصر والحجاز والديار الإسلامية المقدسة من غزوات البرتغاليين. ومن أجل تنفيذ تلك المخططات التوسعية، حاول البرتغاليون التحالف مع دولة الصفويين الشيعية في إيران، بقيادة جماعة القزلباش الصوفية المتطرفة، التي كانت على عداء مع دولة المماليك السنية في مصر حيث نشبت حروب عدة بين الدولتين بين عامي 1502 و1512، أبرزها حرب 1512 على نهر الفرات التي هددت سوريا ومصر بعد احتلال

العراق وضمّه إلى الدولة الصفوية.

وهكذا أدى عجز المماليك عن مواجهة حملات الفرنجة إلى تقويض زعامتهم نهائياً كحماة للإسلام، والتي تكرّست بواسطة انتصارات صلاح الدين الأيوبي على الصليبيين، وصدّ جحافل المغول، وبدأوا يشعرون بالقلق من تعاظم قوة العثمانيين بعد انتصاراتهم العسكرية في أوروبا، وضد الدولة الصفوية، والتي صارت أنظار المسلمين تتجه إليها كبداية الخلاص من ظلم وفساد وانحراف المماليك عن المبادئ الإسلامية، وقيام الخلافة الإسلامية «العثمانية» التي «أرسلتها العناية الإلهية لإنقاذهم».

وكان الإعجاب بالعثمانيين والحنين إليهم ينتشران في الشرق كما في الغرب على حد سواء، ولا سيَّما في الأوساط الشعبية المضطهدة والمستغلة، في العالم العربي والبلقان والمجر وأوروبا الغربية وروسيا. ففي المغرب، كان الفلاحون وسكان المدن يعتبرون العثمانيين حماةً ومنقذين، وفي مصر وسوريا وغيرها من البلاد العربية والإسلامية الأوروبية، اعتبرت انتصارات العثمانيين في أوروبا «عقاباً من الله وانتقاماً من الحكام الظالمين»، لأن العناية الإلهية تحرس دولتهم، التي سوف تقيم العدل والمساواة وتنصف الفلاحين والمعذبين وتنتقم من الظالمين والإقطاعيين. وقد واكب «خرافة» الحب الشعبي للعثمانيين الذين خاضوا حرباً لا هوادة فيها ضد الأمراء والنبلاء وغيرهم من المستبدين، في الحياة والأخلاق والعادات والقوانين والنظام السياسي بأكمله. حيث صوّرت أنها وحدها «البلد السعيد العادل» الأمر الذي حدا بالفلاسفة الطوباويين الإيطاليين، أمثال ت. كامبانيلا وألبير غاتي ول. تسوكولو، إلى الدعوة للاقتداء بالعثمانيين وتطبيق عدد من الإصلاحات وإعادة بناء المجتمع وفقاً للنموذج العثماني. وكانت «الجماهير الشعبية في معظم دول أوروبا الفيودالية تنتظر مقدم العثمانيين، وتعلّق عليهم آمالها بالتخلّص من سلطة الفيوداليين» إذ كتب مارتن لوثر (1483 ـ 1546): «يطالب الكثيرون بقدوم العثمانيين وحكمهم».

وساهم في انتشار هذه المعتقدات الشعبية، الجذور الفلاحية ـ الصوفية للسلطة العثمانية، عبر جمعيات «الأُخوّة»، التي كانت منظماتٍ دينيةً ذات صبغة عسكرية تتشكل من الفلاحين والدراويش والمجاهدين في الأناضول والتي قاومت الإرستقراطية البيزنطية وكبار ملاكي الأراضي، من جهة. ومن جهة أخرى، التسامح الديني الذي عرف به العثمانيون ولا سيّما بالنسبة إلى الأقليات الدينية المضطهدة كالأرثوذكس والبروتستانت واليهود، مقابل تعصب الكاثوليكية البابوية في دول أوروبا الغربية وقمعهم لهذه الأقليات.

كان لا بدَّ أن يؤدي تنافس الدولتين المملوكية والعثمانية على زعامة العالم الإسلامي، وخاصة بعد تصاعد قوة العثمانيين وتراجع قوة المماليك وانتشار الانحلال الاجتماعي والأخلاقي والديني فيها، إلى ولادة نزاع بينهما تجلّى بداية في محاولات احتكار التمثيل الإسلامي «السني» من خلال إطلاق الألقاب والتسميات. فقد بدأ العثمانيون يطلقون على أنفسهم ألقاب الملوك والسلاطين بعد أن كانوا يكتفون بلقب «غزاة» أو «أمراء»، وتحوّل التنافس السياسي ـ الديني إلى نزاع عسكري بين الدولتين عام 1468 بسبب السيادة على قونية. ثم أدت الصدامات المسلحة (1483 ـ 1485) التي نشبت بين العثمانيين وحاكم كابادوكيا الذي طلب مساعدة المماليك، إلى أول حرب عثمانية ـ مملوكية (1486 ـ 1491) أحرز فيها المماليك تفوقاً لثلاث مرات لكنهم لم يحققوا نصراً كاملاً.

وفي عام 1491 عقدت إتفاقية سلام بين الدولتين، بعد وساطة تونس، استمرت حتى عام 1515، إذ انتقل العثمانيون في حروبهم ضد الأوروبيين في البحر المتوسط (1499 ـ 1502) ومساعدتهم للمسلمين الإسبان في غرناطة والمغرب ضد إسبانيا وإيطاليا ومالطا، وحربهم ضد الدولة الصفوية عام 1502 حيث رفض المماليك تقديم المساعدة لإخوانهم العثمانيين «السنة» ضد خصمهما الصفويين «الشيعة» ووقفوا على الحياد يراقبون نتائج الحرب.

وفي العام 1512 اعتلى السلطان سليم الأول العرش، بمساعدة القوى

الإنكشارية، وبدأ في العام 1514 حملةً ضد الصفويين حيث نشبت معركة جالديران التي هُزم فيها الصفويون هزيمةً ساحقة ودخل السلطان سليم تبريز عاصمة إيران، واهتزت القاهرة عاصمة الصفويين لهذه الهزيمة غير المتوقعة. وفي العام 1515 احتل العثمانيون كابادوكيا وأعدموا حاكمها المشمول بحماية المماليك، وأرسلوا رأسه إلى القاهرة، كإعلان حرب على المماليك.

وفي 24 آب (أغسطس) 1516 وقعت معركة مرج دابق الشهيرة، وحقق العثمانيون فيها انتصاراً ساحقاً، فدخلوا سوريا بمساعدة الأهالي الذين انتفضوا ضد المماليك، وبسطوا هيمنتهم على لبنان وفلسطين أيضاً بعد تمرّد الأهالي ضد المماليك وإعلان ولائهم للباب العالي، وبين عامي 1518 و1519 أنجزت القوانين العثمانية الجديدة لسوريا ولبنان وفلسطين المعروفة بـ «قانون نامه» (الدفتر المفصّل).

ومنذ أوائل عام 1517 هاجم العثمانيون مصر وتمكنوا في نيسان (أبريل) من احتلال القاهرة، ووضعوا قانوناً ونقداً جديدين لها، وحوّلت الممتلكات السكنية والأراضي والعقارات المملوكية والبلدية في مصر إلى ممتلكات عامة. وحتى أملاك الأوقاف التي كان يملكها المماليك انتزعت منهم وحوّلت إلى ملكية حكومية، باستثناء الأوقاف الشرعية التي لا تخضع للمماليك والتي أبرزت وثائق ملكيتها وإدارتها.

وتركز اهتمام السلطة الجديدة على الفلاحين والرعايا، وفرض على الولاة والقضاة جعل حاجات الفلاحين ومطالبهم في مقدمة اهتماماتهم واعتبر أي اعتداء عليهم وعلى ممتلكاتهم وإنتاجهم جريمة خطيرة يعاقب عليها غالباً بالموت. وألغيت الضرائب والمغارم المفروضة على الأهالي بصورة قانونية، وخفضت الضرائب والرسوم النقدية على الفلاحين، ومنعت الرشاوى والهدايا للمسؤولين والموظفين، وحدّدت أسعار البضائع تحديداً صارماً. كما اتخذت تدابير لا تقل صرامة لتطبيق المبادئ الإسلامية، فأقفلت الخمّارات وبيوت البغاء وحانات شرب الخمر والحشيش، ومنعت التقاليد والعادات الذميمة

المخالفة للشريعة.

وفي العام 1517 وصلت بعثة شريف مكة أبو البركات برئاسة ولده إلى القاهرة للاعتراف بسلطة العثمانيين كحماة للحرمين والأراضي المقدسة، وسلّمت مفاتيح الكعبة إلى السلطان سليم. لكن الحجاز حافظ على استقلاله الذاتي، واعترف بوضعه الخاص، وبالحقوق الموروثة للأسرة الهاشمية، فتمَّ تكريس أبي البركات أميراً على البلاد وتكفلت السلطنة العثمانية بالدفاع عن الحجاز فرابطت حامياتها فيها ولا سيَّما حامية جدة كقلعة حصينة على البحر الأحمر في مواجهة مخاطر الغزو الإفرنجي.

بعد هزيمة المماليك، احتفظت مصر وسوريا بقدر كبير من الحكم الذاتي الداخلي، ولم تترافق «العثمنة» الاجتماعية لهذين البلدين في المرحلة الأولى مع تطبيق كامل للنظامين العسكري والإداري العثماني. لكن تمرد جان بردى الغزالي حاكم سوريا المملوكي على العثمانيين عام 1520، أسفر عن قيامهم بإنهاء التمرد وإلغاء الحكم الذاتي في سوريا وتقسيمها إلى ثلاث ولايات مراكزها في دمشق وحلب وطرابلس، ووضعت منذ ذلك الحين تحت إشراف الباشاوات العثمانيين وخضعت للباب العالي مباشرة.

أما حاكم مصر سيف الدين خاير بك، فقد حافظ على ولائه للباب العالي، ووسع من نفوذه فأقام جيشاً خاصاً به وأعاد المماليك وشيوخ البدو وعيَّنهم في المراكز العسكرية والإدارية، وأعاد لهم أراضيهم ورواتبهم وبزَّاتهم القديمة. لكن في عهد سليمان العظيم بدأت في مصر «عثمنة» الإدارة تدريجياً منذ عام 1522، فأنهي نظام القضاة الأربعة والملكية المملوكية. ولما توفي سيف الدين في 27 تشرين الأول (أكتوبر) 1522، عيّن الوزير الأكبر مصطفى باشا والياً جديداً على مصر فأعاد تنظيم البلاد بصورة شاملة. وبعد إنهاء تمرّد الوالي الجديد أحمد باشا عام 1525، تكرّست النظم والقوانين العثمانية في مصر التي نعمت بالهدوء والاستقرار والرخاء منذ ذلك الحين وحتى عام 1587.

قامت السلطة العثمانية في العراق كنتيجة غير مباشرة لحرب العثمانيين مع إيران الصفوية والبرتغال، فبعد انتصار العثمانيين في مرج جالديران عام 1514 انتفض الأكراد وأعلنوا انضمامهم إلى السلطان العثماني. ثم حصلت عام 1515 انتفاضة في الجزيرة قادها السنة ولا سيّما زعماء العائلات الكردية، واستولوا على مدينة آمد التي تعرف اليوم بديار بكر. ومنذ العام 1516 وحتى العام 1534، ظلت مدن الموصل وخانه ومناطق أخرى من شمال العراق سناجق في الولاية العثمانية في العراق حيث رابطت حاميات عثمانية قوية على الحدود مع الصفويين، وطبقت القوانين العثمانية للضرائب واستغلال الأراضي منذ العام 1518.

وبقيت المناطق الوسطى الجنوبية من العراق تحت سلطة الصفويين، فيما كان البرتغاليون يسيطرون على هرمز وعمان وشرق الجزيرة العربية من البحرين وقطيف. وخلال أعوام 1521 و1529 ظهرت حركات تمرّد ضد البرتغاليين في هرمز والقطيف وعمان وظفار ومسقط والبحرين، ولكنها قمعت. وفي العام 1529، ظهر البرتغاليون للمرة الأولى في البصرة وتوغلوا صعوداً في شط العرب بعد رفض حاكم البصرة التابع للصفويين تسليم البرتغاليين سفناً عثمانية تزور المنطقة.

ومنذ العام 1526، أرسل حكام الخليج العربي والبصرة وبغداد رسائل إلى السلطان سليمان العظيم يطلبون منه المساعدة ضد البرتغاليين والصفويين. وفي العام 1529، حصلت في العراق الأوسط انتفاضة قوية معادية للصفويين، بقيادة ذو الفقار بك، أحد أعيان بدو لودستان، وتمكن من دخول بغداد وبسط سلطته على العراق الأوسط بكامله، وقطع علاقته مع الصفويين وأرسل مفتاح بغداد إلى سليمان العظيم. إلا أنه فقد سلطته في العام 1530 بعد اجتياح جيش الصفويين للعراق، وتدخل العثمانيون في العام 1543 في الحرب ضد الصفويين فدخلوا مدينة تبريز وتحركوا إلى الجنوب نحو همذان حيث أقيمت السلطة العثمانية في بغداد ونظمت الإدارة فيها وظهرت ولايتا بغداد والموصل بعد فصلهما عن ديار بكر عام 1534، وولاية شهرزور عام 1554، وصدر نظام

حقوقي جديد، باسم قانون نامه لهذه الولايات.

وفي العام 1538 وصلت بعثة حاكم البصرة رشيد بن مغامس إلى اسطمبول، فالتمست قبول البصرة في التابعية العثمانية، وأعلن أيضاً الانضمام إلى سلطة الباب العالي كل من حكام لودستان وخوزستان والبحرين والقطيف وغيرها من إمارات نجد والفرات الأسفل.

وبسبب اتصالات منفردة أجراها حاكم البصرة ابن مغامس مع البرتغاليين هاجم العثمانيون جنوب العراق ودخلوه عام 1546 وتحوّل إلى ولاية تابعة للسلطنة العثمانية، ونشر قانون ـ نامه البصرة وأدخل النظام العثماني العام للأراضي والضرائب. وأصبحت البصرة القاعدة البحرية والعسكرية الثانية بعد السويس للسلطنة العثمانية في البحار الجنوبية، وحاول العثمانيون طرد البرتغاليين من الخليج العربي بعد تمركزهم في ولاية الحسا فتمكنوا عام 1550 من احتلال القطيف لكنهم اضطروا إلى الانسحاب منها بعد تدخل الأسطول البرتغالي. وبعد حروب استمرت أعواماً طويلة (1548 ـ 1555) عقد اتفاق سلام بين الصفويين والعثمانيين، تخلّى الصفويون بموجبه عن حقوقهم في العراق واعترفوا به جزءًا من السلطنة العثمانية.

مركز تحقيقات كامپيوتر علوم اسلامی

الجزائر والسلطنة العثمانية:

جاء ضمّ الجزائر إلى السلطنة العثمانية نتيجة حروب طويلة شرسة خاضها الفلاحون الجزائريون بدعم من العثمانيين ضد الاستعباد الإقطاعي والسيطرة الأجنبية. فقد وصل الأسطول العثماني بقيادة كمال رئيس إلى المغرب العربي عام 1486، للمرة الأولى، لمساعدة المسلمين الأسبان، وظلت السفن العثمانية راسية في مياه غرب البحر المتوسط بصورة دائمة، تقوم بمهاجمة السفن التجارية الأوروبية، أو تنقل الأسلحة إلى الموريسكيين (المسلمين الأسبان)، وأحياناً تدافع عن الموانئ الأفريقية الشمالية ضد هجمات الغزاة الأوروبيين. ومنذ ذلك الحين، أقام العثمانيون علاقات وثيقة مع مسلمي أسبانيا سواء من بقي منهم تحت سلطة ملوك الفرنجة أو من التجأ

إلى شمال أفريقيا. كان الأندلسيون أكثر الخلفاء وفاءً للعثمانيين في غرب العالم الإسلامي، إذ رأوا فيهم حاميهم الوحيد من ظلم الإقطاعيين وقبائل البدو والغزو الأوروبي.

أما دخول الجزائر تحت حماية وسلطة الباب العالي، فيعود إلى دور الأخوين بربروسا اللذين كانوا بحارين مسلمين من أصل يوناني، شاركا في المعارك ضد فرسان القديس يوحنا، إلى أن قاما ببناء أسطول صغير واتخاذ جزيرة جربة قاعدةً لهم. وكانت الجزائر آنذاك مستعبدة تتنازعها الصراعات الداخلية بين الحكام المحليين، ومجزأة إلى إقطاعيات مستقلة وإمارات للبدو الرحل، ومدن يحكمها طغاة، مما جعلها خلال عامي 1509 و1510 فريسةً سهلة للأسبان، الذين اجتاحوا مختلف مناطق البلاد ونهبوها وأحرقوها وحوّلوا بعض مساجدها إلى كنائس، وثبتوا سلطتهم في كل من وهران في غرب الجزائر، وبجاية في شرقها، وفرضوا إشرافاً شكلياً على أراضي المغرب الأوسط وفي المواقع الاستراتيجية المهمة (وهران، المرسى الكبير، مستغانم، ومدينة الجزائر) حيث أقاموا قلاعاً حصينة رابطت فيها حاميات إسبانية. بينما تأمنت مراقبة من الداخل الجزائري عبر الحكام المحليين من القبائل البدوية التي انحازت إلى الأسبان وعملت في خدمتهم.

وفي ظل هذه الظروف السياسية والعسكرية والاجتماعية، ومع انتشار شائعات عن اقتراب موعد ظهور المهدي في الشرق ومجيئه لإنقاذ الجزائر، استفاد الأخوان بربروسا من تلك الأجواء وأقاما في شتاء 1510 ـ 1511 علاقات وثيقة مع أئمة الجزائر من علماء ومرابطين، وفي عام 1512 أثارا انتفاضة ضد الحكم في المغرب، وتمكنا من دخول بجاية ومهاجمة الحامية الإسبانية فيها بالتعاون مع الأهالي والفلاحين لكنهم هزموا في هذه المعركة.

وخلال 1515 ـ 1519 تمكن عروج بربروسا من احتلال معظم مدن الجزائر وهزيمة الإسبان وحلفائهم المحليين، لكن تدخل الأسطول الإسباني قضى على قوات عروج وقتله مع شقيقه إسحق ورفاقه. بيد أنّ زعماء

الانتفاضة لم يستسلموا بل أعلنوا خير الدين شقيق عروج سلطاناً جديداً على الجزائر، واستمروا بالمقاومة وإشعال الانتفاضات من مدينة إلى أخرى، بمساعدة الباب العالي، حتى استولوا على البلاد، وأعلنوا تبعيتهم للعثمانيين الذين عينوا خيرالدين أول بكلربك على غرب الجزائر، فاحتفظ بقدر كبير من الإدارة الذاتية. لكن الحرب لم تنتهِ بل تواصلت بين خير الدين والزعماء المحليين كالحاكم الحفصي أحمد بن القاضي. وفي العام 1529 أصبحت الجزائر بكاملها، باستثناء الممتلكات الإسبانية، تحت سلطة خيرالدين بربروسا. وفي العام 1532 اقتلعت الحاميات الإسبانية من قلاعها في الجزائر، وقامت من جديد وحدة وطيدة بين المناطق التي تكوّنت منها ولاية عثمانية شاسعة الأرجاء، وتحوّلت مدن وهران ومستغانم وبجاية وغيرها من المقاطعات الإسبانية الصغيرة إلى مناطق معزولة ومحاصرة من البر.

وفي العام 1535 انتقل خير الدين إلى إسطمبول بعد استدعائه من قبل الباب العالي وعيّن قائداً للأسطول العثماني، وبدأت منذ ذلك الحين «عثمنة» الحياة الاجتماعية والحكومية في الجزائر. ولم تعترف إسبانيا بضم الجزائر للسلطنة العثمانية، ولم تنتهِ الحرب في المغرب، بل اتخذت طابعاً أكثر عنفاً في البحر بين الأسطولين الإسباني والعثماني. وحاولت إسبانيا خلال أعوام 1541 و1546 استعادة الجزائر لكنها فشلت مما جعلها تقبل التوقيع على هدنة لخمس سنوات عام 1548، الأمر الذي جعل الجزائر تنعم بالهدوء والتوازن الداخلي وسيادة النظم العثمانية وانتهاء أعمال اللصوصية والابتزاز الإقطاعي.

فتح اليمن وحضرموت:

بعد سقوط دولة المماليك اعترفت غالبية بلدان حوض البحر الأحمر بالسيادة المعنوية للسلطان سليم الأول. فبسبب الخطر البرتغالي وضعف الحكام المحليين وعجزهم عن حماية أنفسهم، وأزمة المؤسسات التقليدية، كل ذلك خلف ظروفاً مناسبة لتصاعد موجة العطف على العثمانيين التي لم يكن يستطيع ردعها أحد. «ولم يكن الفلاحون وحدهم يطلبون مساعدة

العثمانيين، بل شاركهم أيضاً رجال الحكم المحليون» حيث علقت عليهم الآمال لتجديد المجتمع الإسلامي وصدّ الخطر البرتغالي.

وكانت مناطق اليمن وحضرموت الساحلية تعاني من هجمات البرتغاليين وفقدان الأمن على خطوط الملاحة البحرية، فيما كانت النزاعات الدينية وأعمال السلب والنهب التي كان البدو الرحل يمارسونها، وغياب السلطة المركزية القوية تنشر جواً من عدم الثقة وتثير صدامات قبلية لا حصر لها. وكانت سلطنة الطاهريين السنية، وعاصمتها زبيد، هي الدولة الأقوى في جنوب شبه الجزيرة العربية مطلع القرن الساس عشر، فبسطت سلطتها على المناطق الزراعية والمدن الرئيسية تعز وصنعاء وعدن. فيما شكلت الطائفتان المتنازعتان الزيدية والإسماعيلية اللتان كانتا تسيطران على المناطقة الجبلية في شمال اليمن ووسطه، المنافس الدائم والعدو اللدود للسلطنة الطاهرية.

ونتيجة لرفض سلطان الطاهريين عامر الثاني المشاركة في الجهاد مع المماليك في حملتهم على شواطئ الهند، هاجم جيش المماليك في العام 1516 دولة الطاهريين واحتلوا عاصمتهم زبيد وتهامة والمخا وتعز فيما هربت القوات الطاهرية إلى المناطق الجبلية وعدن. وبعد هزيمة المماليك في مرج دابق أخلوا قواتهم من اليمن وأبقوا حامية صغيرة في زبيد، ونقلوها إلى جدة. في هذه الأثناء، اقتربت السفن البرتغالية من مدينة عدن، فلم يقاومها عامر بن داود بل اعترف بسيادة العرش البرتغالي عام 1517. لكن هزيمة الأسطول البرتغالي في البحر الأحمر، أخلى الطريق أمام عامر بن داود الذي أعاد تأسيس إمارة طاهرية مستقلة في عدن دامت حتى عام 1538، بينما حافظ المماليك على حكمهم في زبيد وعززوه بقوات المماليك الهاربة من مصر بعد احتلال العثمانيين لها. وفي أيار (مايو) 1517 تمكن المماليك من القضاء على الطاهريين وقتل حاكمهم عامر الثاني قرب صنعاء. ولم يكن العثمانيون راضين عن استمرار المماليك في حكم اليمن، لكنهم مع ذلك ثبتوا حاكمها إسكندر والياً عليها تحت إشرافهم. وفي موازاة ذلك، كان نفوذ الأئمة الزيديين يتصاعد حيث سيطروا على مدينة صنعاء وجميع مناطق الزيديين في

الجبال عام 1517. وبعد تمرّد الأمير إسكندر على العثمانيين وتنصيب نفسه سلطاناً عام 1520، قامت القوات العثمانية بإخماد تمرده وإعدامه، ودخلت قواتها إلى اليمن وبدأت تدريجياً تثبت سلطتها هناك، حيث عيّنت الأمير المملوكي سلطان مورا حاكماً على اليمن (1529 ـ 1536) فركّز شؤون إدارة البلاد وتعاون بإخلاص مع الباب العالي. أما المعقل الثاني للنفوذ العثماني في جنوب شبه الجزيرة العربية فكان سلطنة الكواسر في حضرموت حيث أقام أميرهم بدر الثالث (1516 ـ 1568) علاقة وثيقة بالباب العالي وأسس جيشاً قوياً بمساعدة العثمانيين، وتمكن من إخماد مقاومة زعماء القبائل وتوحيد حضرموت، لأول مرة في تاريخها عام 1521. وفي العام 1530 تمكنت قواته من إخضاع القبائل في منطقة الشحرْ وتصفية حكم شيوخ باوزير. وبين عامي 1517 و1531 تعرّضت الشواطئ الجنوبية لشبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقي، ولا سيّما شواطئ ظفار وحضرموت والمناطق الغربية من باب المندب، ومصوع وزيلع وبربرا على الشاطئ الأفريقي، لحملات عسكرية وعمليات قرصنة برتغالية. إذ سعت البرتغال لاحتكار تجارة التوابل وتدمير الأسطول العثماني وإنهاء تجارة العرب البحرية وإقفال طريق مكة التجاري. وكانت خطة البرتغاليين تقضي باحتلال جنوب شبه الجزيرة العربية وتأسيس قلعة برتغالية حصينة في عدن.

لذلك قامت الدولة العثمانية عام 1532 ببناء أسطول قوي لها في البحر المتوسط لمواجهة الأسطول البرتغالي الذي كان يهدد المسلمين في شبه الجزيرة العربية والهند حيث طلب حكام ولاية كوجرات الهندية المساندة من الباب العالي. وفي العام 1538، توجّه الأسطول العثماني إلى الهند واستولى خلال توقفه في عدن على المدينة بعد إعدام حاكمها عامر بن داود الذي كان يرتبط بالبرتغاليين، وحوّلت الإمارة الطاهرية إلى سنجق عثماني ورابطت في عدن حامية عثمانية صغيرة.

وفي طريق عودته من الهند، عرّج الأسطول العثماني على ميناء الشحر حيث تلقى تأكيدات الولاء من حكام حضرموت، ثم احتل جيزان على

الساحل اليمني، وألغيت الإمارة المملوكية في اليمن وتحولت مقاطعاتها إلى سناجق عثمانية، وعين عليها بكلربك عام 1539. ولم تظهر أي مقاومة للعثمانيين في شبه الجزيرة العربية باستثناء الزيديين بزعامة الإمام المتوكل ابن شرف الدين حيث استمرت محاولات العثمانيين لإخضاع الزيديين بين فترة وأخرى بين أعوام 1547 و1577. ورغم كل محاولات العثمانيين العسكرية للقضاء على الإمامة الزيدية إلا أنها استطاعت الحفاظ على سلطتها وتوسيعها بين فترة وأخرى إلى أن توفي المطهر ابن الإمام المتوكل وشقيقه شمس الدين عام 1572 ـ 1573 واستولى العثمانيون على مناطق الإمام الزيدية.

ورغم تطبيق أنظمة الإدارة والقضاء العثمانية في اليمن وحضرموت إلا أنها لم تندمج كلياً في النظام الاجتماعي والسياسي للسلطنة العثمانية، حتى في مناطق الشافعية، فإنّ العثمنة لم تكن أكثر من مجرّد سيطرة عسكرية وسياسية للباب العالي.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

ضمّ السودان إلى السلطنة العثمانية:

اعتبر ضم العثمانيين لليمن هزيمة كبرى للبرتغاليين من زاوية الاستراتيجية الشاملة للقوى العالمية آنذاك. فقد ثبتوا مواقعهم في جنوب شبه الجزيرة العربية وأصبح لها رأس جسر مناسب عسكرياً من أجل تهديد خطوط مواصلات البرتغاليين البحرية إلى الهند وسواحل أفريقيا الشرقية. لذلك أقام البرتغاليون تحالفاً مع أثيوبيا عام 1520 التي كانت تهددها جيوش المسلمين وبعد فتحهم للسودان وتأسيسهم لدويلات إسلامية فيه حيث قامت في مطلع القرن السادس عشر عدة إماراتٍ للبدو في بربرستان، التسمية التي كان يطلقها العثمانيون على بلاد النوبة السفلى الواقعة على نهر النيل.

وأمام تزايد الخطر البرتغالي على سواحل البحر الأحمر، قام المماليك باحتلال مرفأ سواكن عام 1506، وأصبح مذذاك الساحل الغربي للبحر الأحمر كله تحت حكم المماليك مباشرة. كما بسطوا سلطتهم الاسمية على كل مناطق السودان وأراضيه الواقعة بين نهر النيل والبحر الأحمر. وكانت الأكثرية

الساحقة من السكان من قبائل بدو بجاه، وكان زعماؤها من أمراء حضارب التي يعتقد أنها تحوير للحضارمة وهم فخذ من أصل حميري، انتقلوا من حضرموت واحتفظوا بلغتهم وعاداتهم العشائرية واعتنقوا الإسلام في وقت مبكر، أي قبل عشائر بجاه التي اعتنقت الإسلام في القرن الرابع عشر.

وفي السودان الأوسط، كان حلفاؤهم في محاربة المسيحية قبائل البدو العرب الرحّل والعصابات المسلحة من ذوي البشرة السوداء. وقد شكل هؤلاء دولتين إسلاميتين مستقلتين لكنهما متعاونتان بشكل وثيق. الأولى من بدو قبيلة جهينة التي كانت تابعة للأمراء الحضاربة بزعامة عبد الله جماع، والتي كانت تحارب دولة الوديعة النوبية وتتوسّع على حسابها تدريجياً. أما الدولة الثانية فتأسست على يد «المغاربة السود» حلفاء عبد الله الجماع وعرفوا باسم «الفونج». وهم قبائل من النوبة، أسسوا مملكة سنار في القرن الخامس عشر واختلطوا بالعرب وادعوا أنهم من سلالة الأمويين، بعد اعتناقهم الإسلام. كما تزعموا حركة الانتفاضة الإسلامية ضد الكنيسة اليعقوبية والإقطاعيين المسيحيين في دولة الوديعة. وأسسوا دولة سنار على أرضها عام 1504 بقيادة عمارة دونكاس، الذي أصبح الحاكم الأعلى لمسلمي السودان الأوسط وأول سلاطين الفونج في سنار (1504 ـ 1534).

أما عبد الله الجماع فقد عيّن في منصب حاكم المسلمين الأصغر أو نائب الحاكم في السودان الأوسط، بناء على اتفاق 1504 مع عمارة دونكاس، وأصبحت تخضع لحكمه المباشر بلاد النوبة العليا. واستمرت الحرب بين المسلمين بقيادة دونكاس والجماع والمسيحيين في أثيوبيا بقيادة النجاشي وبدعم من البرتغاليين الذين قدموا إلى أثيوبيا بين عامي 1520 و1527. وفي ثلاثينيات القرن السادس عشر انقرضت المسيحية في النوبة الجنوبية تماماً، وانتهت الحرب النوبية أواخر عهد عمارة دونكاس. وعزّز موقع المسلمين انتصار إخوانهم الصوماليين والعفاريين الذين استولوا على تيجري في أعوام 1529 ـ 1531 واجتاحوا أثيوبيا العليا بأسرها حتى سنار.

بعد سقوط دولة المماليك في نيسان (أبريل) 1517، هرع حكام السودان الجدد (دونكاس والجماع) لإرسال مندوبيهم إلى القاهرة والاعتراف بسيادة الباب العالي عليهم، وبدأ الباب العالي يرسل لهم المساعدات ويؤمن لهم الدعم ضد الخطر البرتغالي. وبين أعوام 1520 و1589 جرت حملات برتغالية عديدة وحروب بينها وبين العثمانيين في البحر، وحروب بين المسلمين في السودان ومسيحيي أثيوبيا المدعومين من الأسطول البرتغالي، نجحوا في الحفاظ على سيطرتهم على السودان وأريتريا وقسم من أثيوبيا، ووقعت معاهدة سلام بين أثيوبيا وفوجستان عام 1589 أدت إلى تثبيت هذه الحدود، وتوقف الحرب البحرية العثمانية ـ البرتغالية بعد هزيمة الأسطول العثماني أمام البرتغاليين عام 1589.

أسبانيا والفتح العثماني لتونس:

منذ القرن السادس عشر تركز الصراع بشكل أساسي في مثلث تونس ـ مالطا ـ طرابلس الغرب، واكتسبت السيطرة على ذلك المثلث أهمية حاسمة بالنسبة إلى نتائج المواجهة بين القوى المتصارعة (إمبراطورية آل هابسبروغ، الدولة العثمانية، . . .). وكان العثمانيون يعملون على تحقيق انتصاراتهم بهدف حماية مواقعهم في أفريقيا الشمالية وتهديد أكثر بلدان العالم الكاثوليكي تطوراً وديناميكية، أي إيطالية وإسبانيا.

ففي أواخر القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر كانت تونس وطرابلس الغرب جزءًا من دولة الحفصيين القوية في تلك الحقبة. فبعد وفاة السلطان عثمان (1435 ـ 1488) آخر سلاطين تونس الكبار، تعاقب على عرش الحفصيين عدد من السلاطين الضعفاء فأصيبت البلاد بالانحلال والفساد والنزاعات الداخلية، ولا سيّما الصراع مع البدو حيث تكبدت قوات الدولة هزيمة في معركة القيروان جزأت البلاد إلى مناطق إقطاعية متفرقة لا تخضع لسلطة الدولة المركزية. وأصبح الجيش الحفصي، الذي كان يعتبر أحد أفضل جيوش أفريقيا الشمالية، غير ذي فائدة لمقاتلة أي عدو قوي. ولم يتمكن

الأسطول التونسي من مجابهة سفن إسبانيا والدول الإيطالية بل حتى القراصنة الأوروبيين الذين لم يتوقفوا عن تدمير شواطئ المغرب الشرقية. وعندما استولى الإسبان عام 1510 على مدن الجزائر وبجاية وطرابلس الغرب وهاجموا جزيرة جربة، لم يقدم السلطان أبو عبد الله الخامس على أي عمل لاستعادة المدن المفقودة، إنما كانت المقاومة الفعلية من جانب السكان والفلاحين لإنقاذ تونس من الغزاة وعملائهم الإقطاعيين. وقد قاومت جزيرة جربة الغزو الإفرنجي وشارك العثمانيون في الدفاع عن الجزيرة وكان بينهم الاخوة بربروسا وانتصروا على الأوروبيين في معارك لاحقة حيث استولوا على مدينة الجزائر عام 1516 ودحروا الهجمات الإسبانية على المهدية وجربة عامي 1519 و1520.

ومنذ العام 1520 بدأ خير الدين بربروسا بتوثيق علاقاته مع القاعدة الشعبية في تونس وأسس أسطولاً بحرياً التحق به بعض التونسيين حيث قام بحملات عسكرية ضد المحتلين الإسبان والحاكم المتعامل معهم مولاي حسن (1526 ـ 1543)، وحقق انتصارات عدة بين عام 1526 و1527، فدخل تونس وأقام حكمه فيها بمساعدة الأهالي المعارضين للحاكم الحفصي. واستمر الصراع العسكري بين خير الدين بربروسا يدعمه الأسطول العثماني. ومولاي حسن يدعمه الأسطول الإسباني بين أعوام 1521 و1550، وكانت الحرب العسكرية تستهدف احتلال تونس وليبيا من قبل أحد الطرفين أو تحريرها من قبل الطرف الآخر، إلى أن تمكن العثمانيون عام 1574 من تحرير تونس نهائياً من الاحتلال الإسباني بعد تمكنهم من هزيمة فرسان مالطا وتحريرهم لليبيا من سيطرتهم، على يد تورغوت رئيس قائد الأسطول العثماني وأحد خلفاء خير الدين بربروسا.

في خاتمة الكتاب، يعرض المؤلف إيفانوف عوامل انحطاط الأقطار العربية بحيث أتاح السيطرة العثمانية عليها لنحو أربعة قرون. فيرى أن أبرز هذه الأسباب كان الانهيار الاقتصادي، والتقهقر الديموغرافي في توزيع السكان، والعلاقات الاجتماعية بين الناس، والتناقضات الداخلية والجمود الفكري، والانحطاط الاجتماعي، وهي عوامل ساهمت كلها في تقليص الدور

النوعي للبلدان العربية في التاريخ العالمي.

ويتساءل إيفانوف: «كيف أصبحت إذاً تلك البلدان الغنية والمتطورة بسكانها (نحو 25 مليون نسمة)... تحت حكم الباب العالي؟ وكيف تمكن السلاطين العثمانيون... في دولة متعددة القبائل والأعراق، وتسكنها شعوب مختلفة الأديان بسكانها الاثني عشر مليوناً ونصف المليون (باستثناء المقاطعات الغربية ومقاطعات الدانوب)... خلال أعوام 1516 ـ 1520، من تثبيت حكمهم خلال خمس سنوات في منطقة شاسعة المساحة وكثيفة السكان؟

ويجيب إيفانوف أن سبب ذلك يعود إلى كون الفتح العثماني كان يتم تحت راية تحرير المضطهدين والمحرومين، حيث تمكنت الشعارات من استقطاب الفلاحين وجماهير سكان المدن، وأصبحت «أساس التعاطف مع العثمانيين وبنيت على قاعدتها النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للباب العالي، وخاصة القراءة الفلاحية الفريدة من نوعها للمبادئ الأساسية للإسلام وأفكاره عن المساواة، والعدالة الاجتماعية، والأخوة والوفاق، والعمل كمصدر وحيد لتلبية الحاجات المادية للإنسان، وإدانة مظاهر الترف والإثراء والإسراف والاستغلال. فمن حيث المبدأ كانت تلك النظم تهدف إلى تحقيق نهوض اجتماعي وإعادة تجديد المجتمع الإسلامي، وكانت طوباوية في حقيقتها. لكنها لم تكن في نظر الباحث إيفانوف، مجرد سفسطة كلامية بل كانت أساساً للعمل، وتعود بأصولها إلى بدايات جمعيات الآخيات العثمانية التي قاومت الاضطهاد الإقطاعي متأثرة بنظريات الجمعيات وتعاليمها الصوفية الإسلامية، العائدة إلى تعاليم الفيلسوف الصوفي الكبير الشيخ محيي الدين ابن عربي (1164 ـ 1240) وتلميذه جلال الدين الرومي (1207 ـ 1273)، الذي كان بمثابة المحفّز الروحي للشاب عثمان الأول مؤسس الدولة العثمانية (1281 ـ 1326) والذي وحَّد تحت قيادته حركات الإخوان والغزاة لأول مرة في التاريخ التركي. وهكذا شكَّلت مثل هذه الجمعيات أساس الأيديولوجيا الرسمية للسلطنة، وقدمت نفسها كثورة اجتماعية فريدة من نوعها.

ويذكر إيفانوف المزايا الأخرى للدولة العثمانية، التي ساهمت في نجاح الفتح العثماني للأقطار العربية والأوروبية، ومنها التسامح الديني والهوية الأممية (الكوسموبوليتية) للدولة وغياب التعصب القومي ـ العرقي، وحرية الارتقاء في الهرم التنظيمي والوظيفي للدولة لمختلف الطبقات والجنسيات وحتى المذاهب والطوائف بعد دخولهم في الإسلام وخدمة الدولة العثمانية، وغياب أي محاولة لتتريك العرب، واحترام اللغات والتقاليد والثقافة العربية، وغياب نظام الرق الإقطاعي في الدولة، وتحقيق التوازن الاجتماعي والرخاء الاقتصادي للمواطنين على حساب التراكم الرأسمالي للدولة.



العربُ والعثمانيون*

(عبد الكريم رافق)

مراجعة
فايز سارة

يعتبر د. عبد الكريم رافق أستاذ تاريخ العرب الحديث والمعاصر في جامعة دمشق والأستاذ المحاضر في العديد من الجامعات العربية والأجنبية بين الباحثين العرب الموضوعيين القلة الذين اهتموا بالبحث في العلاقات العربية ـ العثمانية على مدى تاريخها الطويل (1516 ـ 1916) وكان باكورة عمله كتابه «العرب والعثمانيون» الذي صدرت طبعته الأولى عام 1974 والذي كان واحداً من الكتب المهمة في هذا المجال، وقد استمر د. رافق منذ ذلك الوقت يجتهد في توسيع دائرة الكشف عن جوانب أكثر تفصيلية في العلاقات العربية ـ العثمانية لكن في حدود جغرافية، اقتصرت على بلاد الشام، وقد جمع بعضها في كتاب آخر عنوانه «بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث»، وبذلك أضاف إلى جهده القديم جهداً جديداً في البحث ببعض جوانب تاريخ العرب العثمانيين.

يمهد الفصل الأول (ص1 ـ 54) للدخول في صلب موضوع الكتاب «العرب والعثمانيون» وذلك تحت عنوان البلاد العربية والحكم العثماني، ومنه يتم الدخول تفصيلياً إلى ثلاثة عناوين، يشرح أولها واقع البلاد العربية قبيل الفتح العثماني، ثم يتناول الثاني قيام الإمبراطورية العثمانية، ويقدم الثالث والأخير مظاهر من الإدارة العثمانية.

---

* العرب والعثمانيون، تأليف د. عبد الكريم رافق، مكتبة أطلس (دمشق)، الطبعة الثانية 1993، 598 ص.

ويرسم المؤلف في عدد محدود من الصفحات لوحة عامة لواقع البلاد العربية قبل الفتح العثماني، مبرزاً صورة التردي العام الذي كانت تعيشه تلك البلدان بسبب الصراعات الداخلية التي كانت تشهدها أو الهجمات الخارجية، الأمر الذي أنهك قواها، وجعلها على درجة عالية من الضعف، مما خلق قاعدة موضوعية لإمكانية احتلالها من قبل العثمانيين، والذين كانوا شرعوا في تأسيس إمبراطوريتهم في القرن الثالث عشر من خلال حركة توسع في هضبة الأناضول قبل أن يقوموا بخطوتهم الكبرى في الاستيلاء على القسطنطينية عام 1453 ويتخذوها عاصمة للدولة العثمانية وكانت تلك فاتحة التوسع العثماني ـ الإسلامي في أوروبا، وبداية حقيقية للإمبراطورية العثمانية.

وقد ترتب على قيام الإمبراطورية العثمانية ولادة نظام عام للإدارة، على رأسه السلطان العثماني تليه مرتبة الصدر الأعظم وهو منصب طرأت عليه تطورات وتبدلات، بحيث كان منصباً فعالاً وهاماً في العاصمة إستانبول وحيث جرى تقسيم الدولة إلى ولايات، فقد كان لكل ولاية حاكم «باشا» يعين من العاصمة، وتنقسم كل ولاية إلى عدة أقسام كل واحدة «سنجق» يحكمه أمير «بك».

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

وبطبيعة الحال، كانت داخل تلك التراتبية من التقسيمات الإدارية، تقسيمات وتخصصات عسكرية ومالية واجتماعية، تقوم بمسؤولياتها في تسيير الحياة اليومية لإنماء الدولة العثمانية في ظل نظام يقوم على الإقطاعة الشرقية في تعاملها مع الأرض باعتبارها أساس الثروة.

ويتناول الفصل الثاني (ص 55 ـ 115) السيطرة العثمانية على البلاد العربية في القرن السادس عشر، وهو في ذلك يقدم الآليات التي تم من خلالها دخول العثمانيين إلى البلاد العربية والحروب التي خاضوها إلى أن تحققت لهم السيطرة على البلاد العربية.

ويبرز المؤلف أن بوابة الدخول إلى البلاد العربية، إنما كانت حرب العثمانيين والصفويين في إيران والتي كانت معركة «جالديران» عام 1514

عنصراً حاسماً فيها، وخلال تلك الحرب وقبلها توالت الاتهامات العثمانية للسلطة المملوكية في بلاد الشام بإيواء المعارضين العثمانيين، ثم باتخاذ مواقف غير ودية من الدولة العثمانية خلال الحرب مع الصفويين، وكان ذلك في جملة أسباب توجُّه السلطان سليم الأول إلى بلاد الشام على رأس جيش هزم الجيش المملوكي في «مرج دابق» شمال حلب عام 1516، وفتحت أبواب البلاد العربية أمام العثمانيين الذين استولوا على بلاد الشام ثم أتبعوها بمصر بعد معركة صغيرة في «الريدانية» بالقرب من القاهرة أوائل عام 1517.

واحتل العثمانيون العراق عام 1534، ثم احتلوا القطيف في منطقة الخليج عام 1550، ومدوا نفوذهم إلى الإحساء باحتلالها عام 1552 لتصير قاعدتهم المتقدمة في مواجهة الهجمات البرتغالية المتكررة على المنطقة، وقيض للنفوذ العثماني أن يمتد على منطقة الجزيرة واليمن وشرق السودان عبر سلسلة من إعلانات الولاء والحروب المتعددة المواقع، بحيث تحققت السيطرة العثمانية على المنطقة عموماً أواسط القرن السادس عشر. وعبر ظروف أكثر تعقيداً حقق العثمانيون سيطرتهم على بلاد شمال أفريقيا أواسط القرن السادس عشر وسط تقلبات الصراع بين العثمانيين والأسبان الذين كانوا يسعون إلى السيطرة على تلك المنطقة أيضاً.

وبصفة عامة، فإن العثمانيين حصلوا على تأييد الزعامات المحلية في غالبية البلاد العربية، فأبقوهم في مواقعهم، وحيثما قام الأخيرون بتمردات وثورات، قاومهم العثمانيون بمنتهى القوة والشدة، وقد أقاموا نظاماً إدارياً في هذه البلاد انسجم على نحو عام مع النظام الإداري العام في الدولة العثمانية، وهي الميزة التي حقّقتْها الدولة العثمانية في فترة القوة، والتي أهلت العثمانيين لتحقيق إنجازات ملموسة في بعض البلاد العربية، ومن ذلك كانت الحركة العمرانية التي تركت جوامع ومدارس وتكايا (جمع تكية) وقصور منها جامع وتكية ومدرسة الخسروية في حلب (1545 ـ 1546) وجامع سنان باشا في دمشق (1590 ـ 1591) وقصر حسن باشا في تعز إضافة إلى أقنية ومساجد تم بناؤها فيما بين (1580 ـ 1605) وبنى إسكندر باشا في مصر (1556 ـ 1559)

جامعاً ومدرسة وتكية وسبيلاً، ومنها جامع الوزير في بغداد الذي بناه حسن باشا (1598) ولم تكن تلك سوى مؤشرات على قوة واستقرار حضور الدولة العثمانية في البلاد العربية.

ويعالج الفصل الثالث (ص 116 ـ 226) الفترة الفاصلة ما بين النصف الثاني من القرن السادس عشر وحتى تاريخ الربع الأول من القرن الثامن عشر للميلاد، وهي فترة الثورات والتمردات على العثمانيين في البلاد العربية، وفي هذا يقدم نسقاً من العناويين، أولها هو الضعف العثماني، ثم ثورات العسكر، وثورات الأمراء، ليصل في النهاية إلى محاولات الدولة العثمانية تأكيد فرض هيبتها ونفوذها في البلاد العربية.

وهو إذ يقدم بالحديث عن الضعف العثماني، فإنما يقدم ظروفه الداخلية ـ الخارجية، تلك التي أحاطت بالدولة منذ عهد السلطان سليم الثاني (1566 ـ 1574) ومنها تنامي القوة العسكرية في أوروبا، والتي ما لبثت أن أدت إلى احتلال مناطق عثمانية في أوروبا اعتباراً من ثمانينات القرن السابع عشر، وفي بعض الأحيان توغلت قوات أجنبية في عمق الأراضي العثمانية قبل أن يجري طردها مجدداً على نحو ما جرى للقوات الصفوية ـ الروسية المتحالفة في العراق عام 1638.

وكان من تعبيرات الضعف الداخلي الصراعات على السلطة داخل البنية السلطانية، ثم في الدور الذي أخذ يمارسه الصدر الأعظم، وانحطاط الجيش، وفساد الإدارة، ثم اندلاع التمردات والثورات، وقد كانت ثورات العسكر أول ما أشعل نيران الثورة في الدولة في القرن السادس عشر، ثم لحقهم في ذلك الأمراء المحليون في القرن السابع عشر، وفي الحالتين كانت الثورات من الأطراف، وفي بعض الأحيان اقتربت من المركز.

إن بين الأمثلة المهمة لثورات العساكر، ما حدث في اليمن، والتي كان سببها الأساسي انخفاض سعر العملة مما أدى إلى تَرَدٍّ في مداخيل العساكر، إذ لم يعد دخلهم الشهري يكفي ثمناً للقهوة التي يشربونها، فانفلتوا في أنحاء

البلاد يسلبون وينهبون، ثم أخذوا في بيع ما يخصهم من حاجات، وبعضهم انضم إلى معارضي العثمانيين في اليمن من الزيديين، وذلك قبل أن توجه الدولة العثمانية قوةً لإخضاعهم بقيادة سنان باشا (1569 ـ 1571) والذي أنهى بإصلاحاته لتحسين حال العساكر هناك ثورتهم وأعادهم إلى حظيرة الدولة.

لقد تكررت بصورة مختلفة ثورات العساكر في أنحاء مختلفة من الدولة العثمانية من الجزائر في أقصى شمال أفريقيا إلى تونس وليبيا وإلى مصر، وبلاد الشام والعراق وفيها جميعاً، حدث ما يشبه ما حدث في اليمن، وإن يكن بشروط وظروف أخرى وبنتائج متفاوتة لكنها في النهاية تعكس الطابع العام لضعف الدولة العثمانية.

والنسق الثاني من الثورات التي هزت الدولة العثمانية، وأظهرت ضعفها خلال هذه الفترة، كانت ثورات الأمراء، وهذه كسابقتها بدأت في أطراف الدولة، وكثيراً ما تزامنت مع ثورات العساكر أو تقاربت معها زمنياً على نحو ما كانت ثورة الزيدية في اليمن والتي ترافقت مع ثورة العساكر والتي أشرنا إليها.

ولعل ثورة الأمير فخر الدين المعني التي بدأت بتمدده في الأنحاء المجاورة لجبل لبنان اعتباراً من عام 1593 عام اشتراكه مع والي دمشق في القضاء على الأمير منصور بن فريخ أمير الحج الشامي، ثم مد نفوذه إلى مناطق البقاع وما يصل بين دمشق والساحل السوري من طرق وتلك التي تصل دمشق بفلسطين ومصر، وتبع ذلك أن أقام الأمير فخر الدين المعني له عيوناً ترعى مصالحه في إستانبول، في الوقت الذي أخذ يعزز البنية الدفاعية لإمارته في تجنيد أتباعه من الدروز القيسية، وتجنيد مرتزقة آخرين، وتحصين القلاع في منطقته، مستفيداً من المساعدات العسكرية والفنية التي حصل عليها من توسكانيا الإيطالية، ورافق ذلك كله تنشيط تجارة إمارته وبخاصة تجارة الحرير مع أوروبا مما جعل إمارته تزدهر.

لقد مضت سنوات على تمدد نفوذ فخر الدين المعني، لتشمل سيطرته

البقاع وصفد، وبيروت وصيدا في ظل حلف قوي يجمعه مع علي باشا والي مصر، مما أثار حفيظة إستانبول، فكلفت والي الشام التصدي له وحشدت في مواجهته مجموعة من رموزها في الشام مع قواتهم، فاجتاحت إمارته مما دفعه إلى الهرب لاجئاً إلى حلفائه في توسكانيا عام 1613، لكنه عاد بعد خمسة أعوام (1618) ليعيد بناء إمارته وتنظيمها، واعترف به السلطان مراد الرابع وولاه «بلاد عربستان» الواقعة بين حلب وعريش مصر، وكان ذلك مقدمة لجملة إجراءات وخطوات قام بها فخر الدين المعني لتعزيز حدود إمارته الجديدة، مما أثار حفيظة السلطان مراد الرابع، فدفع قوات عثمانية كبيرة بقيادة أحمد باشا الذي انتدبه لولاية الشام، من أجل خوض الحرب ضد فخر الدين فهزمه في البقاع اللبناني عام 1634، ثم حاصره في قلعة جزين، قبل أن يستسلم فخر الدين، ويقاد إلى إستانبول عبر دمشق حيث أُعدم هناك في العام 1635.

إن تمرد وثورة فخر الدين المعني في لبنان تمثل نموذجاً لثورات الأمراء في البلاد العربية والتي منها ثورة الأمير بشير الشهابي الثاني الذي حكم جبل لبنان (1788 ـ 1814) وكذلك ثورة السيد مبارك حاكم الحويزة في البصرة جنوب العراق عام 1597 وثورات المماليك المتوالية في مصر، والزيدية في اليمن، وضاهر العمر في فلسطين وغيرهم كثير.

لقد عملت السلطنة العثمانية في هذه الفترة من حياتها على فرض هيبتها بالقوة والبطش، وبالقيام بالدسائس، وإعادة ترتيب التحالفات في الولايات تبعاً لمصلحة السلطنة، وهو أمر سوف يكون أصعب في المراحل التالية من تاريخ الدولة العثمانية.

والفصل الرابع (ص 227 ـ 376) خصصه المؤلف لمعالجة موضوع «تعاظم النفوذ المحلي» في القرن الثامن عشر، وفيه يقدم ظروف الانحطاط العثماني، وتزايد النفوذ المحلي في البلدان العربية من بلاد الشام إلى العراق والجزيرة العربية والخليج، إلى مصر وصولاً إلى الأسر الحاكمة في المغرب العربي.

إن تجليات الانحطاط العثماني في القرن التاسع عشر تجد لها أساساً ثابتاً وظاهراً في الضعف المتواصل في السلطة الذي بدأت بوادره في القرن السابع عشر وأخذ يتصاعد بوتائر متفاوتة، قبل أن يصبح متزايداً بتأثير وتناغم العوامل الداخلية ـ الخارجية، والتي وصلت إلى حد عجز السلطان سليم الثالث (1789 ـ 1807) عن القيام بإصلاح عام للدولة، بل في العجز عن إصلاح الجيش، إذ قام الإنكشارية بعزله بموافقة شيخ الإسلام وأفشلوا خططه.

إن الهزائم العسكرية للدولة في صراعها مع الدول الأوروبية، وتنامي الصراعات داخل الدولة في ظل الفساد المالي والإداري، مترافقاً مع ظهور أسر قوية في معظم أنحاء الدولة وولاياتها بما فيها البلاد العربية خلال القرن الثامن عشر، كانت مؤشرات واضحة لانحطاط الدولة العثمانية وبداية هزيمتها.

وبحث الفصل الخامس (ص 377 ـ 560) في الانفصال عن العثمانيين، وهو اتجاه نما وتطور في البلاد العربية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر متوجاً بذلك نزعات التمرد ومحاولات الحصول على الاستقلال عن الدولة العثمانية التي جسدها بعض الحكام في معظم البلاد العربية.

غير أن نزعة الانفصال عن العثمانيين، تأثرت بمجموعة من العوامل كان الأبرز فيها حركة الإصلاح في الدولة العثمانية، ثم حكم الطغاة في البلاد العربية، والتي ترافقت مع تصاعد التدخل الأجنبي، ومع ظهور وتبلور الحركات الوطنية والقومية في البلاد العربية.

لقد نشطت حركة الإصلاح العثماني بداية القرن التاسع عشر، واستمرت في حركة مد وجزر حتى نهاية الدولة العثمانية على أيدي ضباط «جمعية الاتحاد والترقي» وفي خلال تلك الفترة طالت الإصلاحات بنية الدولة والجيش والتنظيمات المختلفة، غير أن تلك الإصلاحات لم تخرج بالدولة العثمانية من مأزقها بل عمقته بسبب من عدم جدية وجدوى حركة الإصلاح.

وترافقت نزعة الإصلاح مع توالي حكم الطغاة في البلدان العربية، وكان بين هؤلاء ظاهر العمر الذي انتهى طغيانه قتلاً في عام 1775، وكذلك أحمد

الجزار الذي توفي عام 1804، وداود باشا الطاغية المملوكي في العراق الذي انتهى عهده عام 1831. ولكن أهم هؤلاء الطغاة وأكثرهم حضوراً في تاريخ البلاد العربية خلال القرن التاسع عشر، كان محمد علي الذي تسلم وفرقته الألبانية السلطة، وصار والياً على مصر بعد خروج الفرنسيين منها.

بدأ محمد علي سنوات حكمه الأولى (1805 ـ 1811) بتوطيد سلطته، ثم بادر إلى القضاء على المماليك بعدها مباشرة، وشرع ببناء دولة عصرية قوية وحديثة بمساعدة الفرنسيين باتخاذ إجراءات إصلاحية طالت مختلف جوانب الحياة، ولا سيما في تطوير الزراعة والصناعة، وتحسين حالة السكان قبل أن يعلن عن طموحاته في التمدد خارج مصر اعتماداً على جيش حديث مدرب ومجهز من الفلاحين المصريين، فاتجه إلى الجزيرة العربية ليردع تمدد الوهابيين، ثم وجه حملة إلى السودان عام 1820، ثم شارك بقواته إلى جانب القوات العثمانية بإخضاع جزيرة كريت عام 1822 وشبه جزيرة المورة عام 1824، قبل أن يتجه نحو توسعه الأخير في بلاد الشام عام 1831، حيث أخضعها لسلطانه مولياً ابنه إبراهيم باشا قيادة قواته في بلاد الشام، وقد حاول القيام بإجراءات جذرية فيها، مما دفع لثورة السوريين عليه وعلى إجراءاته اعتباراً من عام 1835 ليدفعوه بعدها للخروج من بلاد الشام بعد تسع سنوات وسط ظروف دولية ومحلية بلغت أوجها في التدخل الأجنبي الواسع في بلاد الشام، وصدر فرمان سلطاني عام 1841 بجعل ولاية محمد علي على مصر وراثية.

لقد تميزت فترة تمدد سلطة محمد علي في المشرق العربي باتساع التدخل الأجنبي بتوافق ومشاركة فرنسا وإنكلترا والنمسا وروسيا وبروسيا، وهو تدخل شمل إلى جانب التدخل السياسي والعسكري تدخلاً ثقافياً واقتصادياً ودينياً ـ طائفياً، مما خلق أوضاعاً معقدة في بنية المشرق العربي وانقسامات وصراعات، جرى تجسيدها بصراعات طائفية منها أحداث 1841 و1860 في سورية ولبنان، كما كان بين تجسيدات تلك التدخلات اقتطاع واحتلال دول أوروبية لأجزاء من البلدان العربية الخاضعة للدولة العثمانية.

وأدت الظروف المحيطة بالواقع العربي، ولا سيما في موضوع التدخلات الأجنبية، والتي وصل بعضها إلى احتلال فرنسا الجزائر، ثم الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882 تتويجاً لسلسلة من التدخلات السياسية - الاقتصادية في شؤون مصر، وبصفة عامة، فإن حركة مقاومة فلاحية جابهت الاحتلالات الأجنبية لبلدان المغرب العربي، فيما جابهت حركة إصلاحية ثقافية وسياسية الاحتلال البريطاني لمصر، وفي كل الحالات كانت فاعلية وتأثير الدولة العثمانية محدودة في مقاومة هذه البلدان للاحتلال الأجنبي، الأمر الذي يعني خروجاً عملياً ومتصاعداً للنفوذ العثماني في بلدان المغرب العربي منذ عام 1830، بل إن ذلك تم في مصر منذ قيام دولة محمد علي في العقد الأول من القرن التاسع عشر.

وقد اختلفت صورة التطور في بلدان المشرق العربي، حيث حافظت الدولة العثمانية على وجودها، ومنذ أواسط القرن التاسع عشر، أخذت تتبلور اتجاهات وتيارات، وتظهر جمعيات علنية وسرية ذات أهداف إصلاحية تداخلت واختلطت فيها واجهات وتوجهات السياسة مع الأدب، وكان ذلك تتويجاً لنشاط واسع قام به أدباء ومفكرون بينهم ناصيف اليازجي وبطرس البستاني وأحمد فارس الشدياق وعبد الرحمن الكواكبي ومحمد رشيد رضا وعبد الحميد الزهراوي وغيرهم ممن نشطوا في تعليم اللغة العربية وفي الكتابة بالصحافة.

وإذا كان رموز النهضة قد توزعوا بين اتجاهين: يساري أو ديني، فإنهم تقاربوا في التوجه العروبي، وكان التعبير الأبرز على ذلك تشكيل «الجمعية العلمية السورية» عام 1857 التي ضمت عرباً من كل الاتجاهات الدينية والطائفية، وكان في عضويتها عرب من دمشق وبيروت والقاهرة وإستانبول، وكانت في ذلك أحد علائم نمو الظاهرة الوطنية - القومية واستقلاليتها، وهو اتجاه نما وتصاعد وصولاً إلى نهاية العهد العثماني في المشرق العربي.

لقد طرح المثقفون ورجال الفكر في المشرق العربي أفكاراً وآراء في قضايا السياستين العثمانية والعربية في حاضرها ومستقبلها، وخاضوا نقاشات

وحوارات في الكتب والمجلات والصحافة التي كانت تصدر في بلاد الشام ومصر، واندمجوا في تأسيس جمعيات تراوحت اتجاهاتها ما بين العثمانية والعربية وسط شروط متصاعدة من التشدد العثماني، والذي توجَّه صعود الطورانية التركية عقب وصول جمعية الاتحاد والترقي إلى السلطة عبر انقلاب عام 1909 واتباعها سياسة تعصب قومي مناهض للعرب بصورة خاصة. الأمر الذي سرع نضال العرب من أجل التحرر ونيل الاستقلال، وكان أبرز ما أنجزوه في ذلك تأسيس «جمعية العربية للفتاة» في باريس عام 1911 التي لعبت الدور الرئيسي في النشاط السياسي في المشرق العربي، وكانت المحرك الأساسي في إعلان الثورة العربية من قبل شريف مكة الحسين بن علي في حزيران/ يونيو 1916 بعد أن كان جمال باشا قد أعدم عدداً من كادرات وشخصيات الجمعية في كل من دمشق وبيروت في أيار/مايو عام 1916، الأمر الذي وضع بداية النهاية لأربعة قرون من العلاقة بين العرب والأتراك، ونقلها إلى مسار آخر.

يمثل كتاب «العرب والعثمانيون» محاولة جادة وهامة في بحث العلاقة بين العرب والعثمانيين إذ هو يتناولها من مختلف جوانبها، ويرصد تطوراتها وتبدلاتها من البداية إلى النهاية، وهو يتوقف عند كل مفصل من مفاصلها طويلاً ليقدم شرحاً بصدده، وهو يمهد لذلك في فصل أول يشرح فيه ويقدم الحال العربي ـ العثماني، قبل أن يفتح العثمانيون بلاد العرب، وينسجوا تلك العلاقات التي استمرت أربعمائة سنة بالتمام والكمال.

وحيث إن الكتاب على مثل هذه الأهمية والعمق، فقد بدا من الطبيعي أن يحشد له المؤلف مجموعة كبيرة من المصادر العربية والأجنبية بما فيها من مخطوطات عربية وأراشيف فرنسية ـ بريطانية، الأمر الذي منح المؤلف فرصة إنجاز عمل بهذا المستوى والنوعية.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الإدارة العثمانية*

(كلاوس روربورن)

مراجعة
جورج كتورة

تبدأ الدراسة بتوضيح الغرض منها: دراسة التحولات في الإدارة التي نجمت عن منح السلطة المركزية الإقطاعات وتعيين الولاة في الأقاليم. وذلك منذ القرن السادس عشر وما بعد. ومن خلال ذلك دراسة شكل الإقطاعات ومركز الوالي، ودراسة وظيفة ذلك وسط النظام الاجتماعي ودراسة المحيط البشري الذي تشكل من هؤلاء.

ينطلق البحث من دراسات وضعت باللغة التركية وتناولت جوانب من الموضوع؛ مع تنويه خاص بدراسة المؤرخ مصطفى اكداغ (Akdag) الذي خصص فصلاً لدراسة انهيار نظام الإقطاع (التيمار). إلى ذلك تضاف دراسة بيترا كفتكوفا حول التطورات التي دخلت نظام الإقطاع التركي منذ نهاية القرن السادس عشر، والتي جعلت أسباب الانهيار مُلازمةً لانهيار طبقة أصحاب التيمارات دون أن تتطرق بالتفصيل لمركز الولاة وعلاقته بتطور الإدارة. أما مصادر الدراسة فهي أولاً مواد الأرشيف المستقاة من سجلات الفرمانات (Muhimme Defteri) ومن الوثائق المحفوظة في (رؤوس دفتري) التي هي بمثابة جريدة تابعة لديوان رئاسة الدولة. إلى ذلك تستفيد الدراسة من المجموعات القانونية ـ إن صح التعبير ـ وهي مجموعات حفظت ما صدر من تشريعات صادرة عن السلاطين العثمانيين (سليمان الأول ـ سليم الثاني أو محمد الثاني)، إلى مخطوطات أخرى.

---

* Klaus Röhrborn: Untersuchungen zur Osmensischen Verwaltungsgeschichte Berlin 1973

من المصادر الأخرى الرسائل والكتب السياسية التي يدخل بعضها ضمن ما يعرف باسم مرايا الأمراء. البعض منها تضمن نصائح للوزراء وبعضها للسلاطين. مثل حرز الملوك الذي لا يعرف كاتبه وإن كان يوحي بترجمةٍ عن العربية لا يُعرف أصلُها حتى الآن. بكل الأحوال يحاول المؤلف رد هذا الكتاب إلى أحد العلماء المقربين إلى السلطان مراد الثالث جاعلاً بذلك التأليف أواسط القرن السادس عشر. ونشير هنا إلى أن المؤلف قد قام بدراسة نقدية تناول فيها التواريخ الممكنة لهذه المؤلفات والشخصيات التي وجهت إليها. إلى جانب ذلك استفادت الدراسة من الكتابات التاريخية حتى المتأخر نسبياً منها (كتب المؤرخ نعيمة Naima) إلى جانب المؤلفات الغربية حول هذه المواضيع.

في إطار العمل الإداري يمارس كبير الوزراء مهامه كرأس للهرمية التنفيذية، فيقضي في الأمور في الديوان يوماً أو يومين في الأسبوع. وله الصلاحيات النافذة دون العودة إلى السلطان إلا في منح «بعض المناصب والجهات». وبعد القرن السادس عشر لم يعد كبير الوزراء وحده مسؤولاً بل أصبح إلى جانبه بعض الوزراء الذين يستشيرهم وقد ارتفع عدد هؤلاء من ثلاثة أول الأمر حوالي العام 1570 إلى عشرة بحدود العام 1640م. وإلى جانب هؤلاء يجب اعتبار الولاة ورئيس الخيالة وسواهم من كبار الإداريين. إلى هذه المهام أضيف ومنذ اعتلاء مراد الثالث عرش السلطنة مهمة مدير القصر الذي سرعان ما أصبح بمثابة وزير، بل أصبح في أحيان كثيرة الواسطة بين السلطان وبين كبير الوزراء. مع هؤلاء نذكر بوظيفة الحجة، كبير العلماء في القصر وبوظيفة قائد الإنكشارية الذي استطاع بعد القرن السادس عشر أن يكتسب هيبة ومنصباً مما جعله مؤهلاً أن يحتل مركزاً مرموقاً في الديوان. ومن التراتبيات الأخرى نشير إلى مهمة الدفتردار، أو الذين يتولون المهام المالية في الدولة والذين ارتقوا إلى حد تقاسم الأمكنة في الديوان مع كبار الموظفين.

تمنح الإقطاعات الصغيرة (تيمار) أو الكبيرة (ذمة) في العادة إلى الأعيان المحليين. وتعطى لأبنائهم في حالة موتهم في المعركة أما في حال وفاتهم

في البيت فإن هذه الإقطاعات يصار إلى تقليصها، علماً أنها لا تمنح إلا لكبار الأبناء، وبنسبة مساهمته العسكرية. كذلك قد تذهب الإقطاعات لمن يبلي بلاءً حسناً في الأعمال العسكرية. على أن يسجل كل ذلك في سجلات الدولة في السنجق إلى الدفتر الإجمالي في البلاط. مع وجوب الإشارة إلى أن إجازة البلاط بعد أواسط القرن السادس عشر قد أصبحت ضرورية عند كل اقطاع بعد أن كانت ضرورية فقط في حالات الاقطاع الكبيرة. كما صارت ضرورية أيضاً في حالات تثبيت الإقطاع بنقله من المتوفى إلى أحد أبنائه. وقد أثبتت القوانين (فرمانات) الصادرة بعد ذلك حق الإرث هذا. بل إن السجلات قد حفظت أيضاً وجود بعض إقطاعات الملك أو التملك. وقد راعت الأنظمة الصادرة الحفاظ على هذا الحق في العديد من السناجق والنواحي (بولو ـ كرمان ـ شانكيري). وقد نقل المؤرخون أن حق الملك هذا كان مثبتاً قبل القرن السادس عشر، وقبل قيام الدولة العثمانية.

في حالات شغور الإقطاع، أو التيمار، أي في حالات عدم وجود وريث، كان للوالي حق إعطاء التيمار وإعلام البلاط بذلك حتى يصار إلى تسجيله في سجلات الدولة والبلاط. إلا أن السجلات قد أثبتت خاصةً بعد القرن السابع عشر أن منح هذه الإقطاعات قد تحول أكثر فأكثر إلى البلاط بالذات الذي صار يعطي الأمر بذلك على أن يبلغ الوالي وفي وقت قصير نفاذ هذا الأمر. يشار أيضاً إلى الحاجة التي تدفع بالوزراء والولاة لتولي إدارة الإقطاعات على اختلافها. فالمعلومات تشير إلى أن بعض كبار الوزراء قد اقتنى أحياناً ما يزيد على الألف عبد وإن كانت هذه الأعداد قد تقلصت بعد القرن السابع عشر؛ الأمر الذي يستدعي تولي هؤلاء الإقطاع بأنفسهم لتدبير أمر عبيدهم أو رجالهم. ومن المعلوم أيضاً أن صاحب الإقطاع يجب أن يكون من حيث المبدأ في أرضه، أي ضمن دائرة إقطاعه، هذا ما لم يكن في مهمة عسكرية. لذلك نجد السجلات قد استثنت وبعد القرن السادس عشر أصحاب الألقاب من هذا الحضور وأشارت إلى اختصاصهم بإقطاعات معينة ضمن ملاحق تشير إلى وضعيتهم وإلى سبب عدم عيشهم فوق إقطاعاتهم. تجدر الإشارة أيضاً إلى إقطاعات أعطيت لجنود لبلائهم الحسن في المعارك

وتقديمهم تضحيات عن رؤسائهم. وإلى بعض أميرات البلاط. بكل الأحوال لا يعني الحق بالإقطاع ـ وإن عبر قانون يصدر عن البلاط ـ حقاً بملكية الإقطاع. الأرجح أن ذلك كان لتدبر مصاريف معينة. والسجلات حددت المدخول الممكن لهذه الإقطاعات. وقد أفردت لها باباً خاصاً كان بمثابة ملحق أو كأن يصار إلى تسجيلها على حساب مالية الدولة مما يضمن مع الوقت عدم توارثها وإمكانية اعتبارها شاغرة بعد ذلك بحيث يصار إلى تأجيرها أو طرحها أمام حائزين جدد.

تعتبر مؤسسة التيمار أو الإقطاع مؤسسة قائمة بذاتها في الدولة العثمانية وقد سعت القوانين باستمرار إلى تحديثها ومراجعتها وقد ترافق ذلك أيضاً مع مطالبات أو كتابات صدرت عن مؤلفين كبار وعن مؤرخين معاصرين سعوا باستمرار لإحداث إصلاحات ضمن هذه المؤسسة التي تعتبر قوام الدولة. وقد اختار المؤلف كلاوس روربورن تقديم إحدى هذه الدراسات وهي دراسة كوشي باي الذي حاول تقديم إصلاحاته من ضمن رؤية فلسفية تقارب رؤية أفلاطون في الدولة وتنظيمها وقوامها على طبقات أو أصناف معينة من الناس. وقد قدم نصائحه على أساس متشابه مع اعتبار البلاط، أو بما يمثله، بمثابة قلب الدولة جاعلاً من العامل الاقتصادي المتمثل بمؤسسة التيمار المساعد الأساسي في الحفاظ على القلب. وبناء على ذلك قدم العديد من النصائح بخصوص حق الإرث في التيمار وحق منح العساكر تيمارات معينة ووجوب تواجد صاحب التيمار في أرضه وسنجقه، إلا في حالة الالتحاق بأرض المعركة. تجدر الإشارة أخيراً إلى أن بعض النصائح قد وجدت طريقها للتحقق عبر الإصلاحات، لا سيما تلك التي صدرت عام 1042/ 1633 ـ 1043/ 1634.

لا يمكننا فصل مؤسسة الولاة، إذا جازت لنا هذه التسمية عن مؤسسة التيمار. فالولاة في السناجق والنواحي والأقاليم هم في الغالب وبحسب أدبيات العهد العثماني وبموجب قوانينه وتشريعاته من أهل الديوان ومن خدم القصر وأصحاب المعارف والكمالات بل هم وبالتحديد من حملة الألقاب

وقادة الجيش (الإنكشارية) والمتقدمين من الفرسان. ثم إن السلطان سليم الثاني قد حدد في قانونه وجوب انتدابهم من بين 15 وظيفة بلاطية ممن يحمل صاحبها لقب باشا أو آغا. ويعني ذلك أن مثل هذه الوظيفة كانت حكراً على فئات معينة أو أن حامليها كانوا خريجي مؤسسة معينة من مؤسسات البلاط بشقيها المالي والعسكري. ومن شروط تقدمهم لهذه الوظيفة تحقيق إنجاز ما وسط الهرمية البيروقراطية داخل مؤسسة البلاط. تسجل الدراسة هنا أمراً بالغ التعقيد. إننا نعرف كيف يصار إلى تولية الولاة عبر قانون ما أو أمرٍ ما يصدر عن كبير الوزراء إلى كبير الولاة إلا أن ما لا نعرفه هو كيف يصل أصحاب الحق هؤلاء إلى البلاط. ومع ذلك فقد سجلت الأخبار والتواريخ العديد من أخبار الرشوة والتقديمات التي كانت تقدم إلى كبار الوزراء. بل إن أحد المؤرخين لم يتورع عن اعتبار رستم باشا (تولى الإدارة بين 1553 و1563) أول مَنْ فتح باب الرشوة، وإن كانت بعض المصادر قد سمت ذلك «إحساناً» أو هدية في أحيان أخرى. وغالباً ما كانت هذه الرشوة تقدم عند ابتداء الوظيفة مما يعني أنها كانت السبيل للحصول عليها. وهي تتضمن ما يعرف بالرسم الأميري وهذا الجزء منها يذهب لمالية الدولة، أما الأجزاء الأخرى فبعضها لأصحاب المراكز في البلاط وإلى كبير الوزراء بالدرجة الأولى. بكل الأحوال لا يتيح ذلك حق التملك، بل حق الانتفاع مما يوضع بتصرف الولاة من «التزامات». نشير أيضاً أنه بعد القرن الثامن عشر وبعد أن أصبحت «رسوم الابتداء» هذه شبه قاعدة قد صارت تسجل «أحياناً» في السجلات. وقد سجلت حالات أخرى كان فيها رستم باشا على سبيل المثال يسجل هذه المقبوضات في سجله الخاص وليس في الدفاتر المالية. تظهر الدراسة بعد ذلك توزع هذه المدفوعات على أكثر من جهة ـ السلطان ـ أم السلطان ـ كبير الوزراء ـ أصحاب الحظوة. بل إن الباحث يقدم في بعض الحالات أرقاماً معينة (ص 123 ـ ولا مجال لذكرها هنا). علماً أن هذه المدفوعات لم تكن لتحمي صاحبها أو مقدمها من العزل السريع واستبدال سواه به. والحالات هذه تكررت مراراً.

ما يقال حول منصب الولاة يقال مثله حول ملتزم الضرائب. بل إن

النصوص القانونية هنا كانت تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، كأن يلتزم محصل الضرائب بتقديم التزام يتعهد فيه بالتعويض عن التزامات سابقة خاسرة أو غير محصلة. وكانت العقود تنص على ذلك على أن تمدد مواعيدها في بعض الأحيان. وقد قام المؤلف بعرض جداول مقارنة تبرز تطور الالتزامات وارتباطها بأشخاص معينين وارتباط هؤلاء بالبلاط سلطاناً ووزراء وإدارة مالية. وتظهر كيفية تأمين الولاة مراكزهم عبر الالتزامات الضريبية أو عبرهم شخصياً أو عبر من يتوسطون بهم أو من يقدمون لهم جزءًا من أرباحهم وإن مسبقاً في أحيان كثيرة. بالرغم من مساوئ هذه التصرفات فإنها قد استطاعت أيضاً أن تقدم بعض الإنجازات. فالمؤلف يرى أن الجانب السلبي في هذه الرشاوى قد دفع بأصحابها للتعويض بالإنجازات. إن دفع مبالغ مرقومة يجب أن يعوض بمحاصيل معينة ويجب أن يرتبط بوتيرة إنتاج معينة. بل إن الباحث قد استطاع وعبر جداول بأسماء الولاة وملتزمي الضرائب أن يثبت أن نجاح هذا الموظف في إدارته قد أتاح له الترقي إلى الوظيفة الأعلى مما أتاح حصول نوع من صعود البيروقراطية المالية التي صارت صاحبة النفوذ بعد القرن السادس عشر. وقد سجلت كتب الأخبار والتاريخ هذه الأحداث مازجة الأخلاقي بالسياسي في محاولة مزدوجة لتصوير هذه الظاهرة دون المساس بهيبة السلطة.

الإدارة العثمانية في ولاية سورية*

(عبد العزيز عوض)

مراجعة
قصي الحسين

أهميّة هذه الدراسة التي بين أيدينا أنها تنطلق من العمل على الوثائق التاريخية المختلفة. هذه الوثائق التي تحتوي على معطيات ومعلومات هائلة في تفاصيلها. فهي تتحدّث عن المجتمعات المدينية التي استطاعت أن تحفظ لنا عنها، صورةً دقيقة التفاصيل.

فعبد العزيز محمد عوض، هو من أوائل الباحثين الذين اهتموا باستخدام الوثائق في الدراسات التاريخية، بل أكثر من ذلك، هو من أوائل الباحثين الذين جعلوا هذه الوثائق المصدر الأساسي الذي تصدر عنه دراساتهم. والوثائق التي اعتمد عليها عوض، منها ما هو باللغة التركية، ومنها ما هو باللغة العربيّة. ومنها ما هو محفوظ، ومنها ما هو منشور، ومنها ما هو مصنف، ومنها ما هو غير مصنّف. والإحاطة بها جميعاً، كما هو مبين من الإحالات في حواشي البحث، ومن صفحة المصادر المذيلة له، كان بحدّ ذاته عملاً شاقاً ومضنياً. غير أن الفائدة التي جناها من ذلك لا تقدّر بثمن، وإن بدا بعض التقصير في التحليل والاستنتاج الذي لا يمكن لأي باحث أن ينجو منه، ولا لأي دراسة أن تكون بمنأى عنه.

والفترة الزمنيّة التي اختارها الباحث لتصوير الإدارة العثمانية في ولاية

---

* عبد العزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 ـ 1914م. دار المعارف بمصر 1969 (384 صفحة). وهي في الأساس أطروحة جامعية.

سوريا (1863 ـ 1914)، هي فترة زاخرة بالتنظيمات الإدارية الجديدة. ويشير الباحث إلى أن ولاية سورية ظهرت في سنة 1864م بموجب نظام الولايات الجديد، وأصبحت هذه الولاية تضمّ ولايتي الشام وصيدا القديمتين. ثم فصلت متصرفيّة القدس عن «ولاية سورية» في سنة 1873م، وأُلحقت بها ولاية بيروت سنة 1887 التي أصبح لها حق الاتصال المباشر بالباب العالي في الآستانة. ومع هذا احتفظت ولاية سورية باسمها الجديد حتى جلاء العثمانيين عنها سنة 1918.

وقد تتبع الباحث ما طرأ على تلك الولاية من تطورات. إذ درس الظروف التي أدّت إلى تكوين تلك الولاية، والنظم العثمانية التي طبقت عليها. ومن هنا فقد تتبع التنظيمات والإصلاحات العثمانية التي بدأت منذ عهد السلطان العثماني مصطفى الثالث (1757 ـ 1774م) واستمرت حتى إعلان الحرب العالمية الأولى 1914م، وذكر أن تلك المحاولات صادفت ألواناً من النجاح والعقبات كانت ذات آثارٍ واضحة في ولاية سورية على وجه عام.

والحديث عن التنظيمات والإصلاحات في الإدارة العثمانية داخل ولاية سورية، قادت الباحث لدراسة أجهزة الحكم والإدارة المدنيّة والقضائية والعسكرية. كما درس أيضاً التشكيلات الإدارية والأنظمة والقوانين التي تحدّد الاختصاصات وأسلوب العمل. ذلك أن الأوضاع الاقتصادية والثقافية كما يقول، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتلك الأجهزة والإدارات والقوانين، كذلك تعرّض لنظام الأرض والزراعة والمواصلات، وإدارة الأوقاف وإدارة التعليم. ناهيك عن دراسة العصبيات الإقطاعيّة والطوائف غير الإسلاميّة، وما كان يتصل بذلك من تدخل أجنبي.

بادئ ذي بدء، عندما تحدّث الباحث عن التنظيمات العثمانيّة وأثرها في حكم الولايات، وقال إنها استغرقت نحواً من مائة وخمسين عاماً. ولذلك عمد إلى تقسيمها إلى أربعة أدوار مراعياً في ذلك القفزات الإصلاحيّة التي برزت فيها بكل وضوح وهي كالتالي:

1 ـ الدور الأوّل: محاولات الإصلاح والتجديد حتى إعلان خط كلخانه 1839م.

2 ـ الدور الثاني: من خط كلخانة 1839 حتى إعلان القانون الأساسي 1876م.

3 ـ الدور الثالث: التنظيمات في فترة ما بين (1876 ـ 1908).

4 ـ الدور الرابع: التنظيمات في العهد الدستوري (1908 ـ 1914).

ويتحدّث الباحث عن الغايات السياسيّة لخط كلخانه 1839م. فيقول إن إنكلترا التي ساهمت مساهمة فعّالة في طرد محمد علي من بلاد الشام، كانت تحرص في الوقت عينه على أن تصلح الدولة العثمانية من شأن أنظمتها وقوانينها كي تقوى على الوقوف أمام المطامع الروسيّة التي كانت تهدف للوصول إلى المياه الدافئة في البحرين الأبيض والأسود. ويقول إن من نتائج خط التنظيمات الخيرية 1856، هو التأكيد بشكل خاص على المساواة المدنية والاجتماعيّة لجميع رعايا الدولة، خصوصاً لجهة التسامح الديني والحريّة الدينية التي وردت في خط التنظيمات الخيرية عام 1856، كما ضمن «نظام الولايات 1864»، المساواة بين الرعايا في المجالس المحليّة.

أمّا بالنسبة لنتائج التنظيمات العثمانية في الدور الثاني، فقد تجلّت بأخذ الدولة بنظام الحكم المركزي بعد القضاء على النظام الإقطاعي، متأثرة بالنظم الفرنسية، رغم أنها وجدت صعوبة في تطبيقها في الولايات البعيدة مثل اليمن والحجاز والولايات العراقية: البصرة وبغداد والموصل. أمّا في بلاد الشام، فقد نجح فيها الحكم المركزي إلى حدّ كبير. ويقول إن إصلاحات الدور الثاني، شمل تنظيم القضاء وإنشاء المحاكم التجارية، ونظمت شؤون التجنيد وميزانية الدولة. وقد ربط الولاة وكبار الموظفين بالعاصمة مباشرة.

ويعتبر الباحث أن دستور سنة 1876م، كان مقتبساً عن دستور بلجيكا وفرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة. وقد صيغ في (119 مادة). وبموجب هذا الدستور أصبح السلطان يتمتع بالحقوق الدستورية كأي ملك دستوري. أمّا

الحريّة فهي للجميع، والمسؤولية على عاتق الموظفين.

غير أن هذا الدستور لم يعمر طويلاً، إذ ما لبث عبد الحميد أن حلّ مجلس المبعوثان وعلق العمل بالدستور سنة 1878م، وكانت النتيجة عودة الدولة العثمانية إلى نظام الحكم المطلق الذي استمر حتى إعلان المشروطية في يوليو 1908 وتمّ خلع السلطان عبد الحميد في إبريل عام 1909.

ويشير عبد العزيز محمد عوض إلى أن جبل لبنان استفاد من التنظيمات العثمانية الجديدة في ولاية سوريا فأصبح متصرفية ذات نظام خاص. وعملت سياسة الدولة العثمانية على منع المؤثرات الأجنبيّة من أن تتسرب إلى داخل ولاية سورية، وحصرتها في متصرفية جبل لبنان. وقد استمر الأمر كذلك حتى تمّ إلغاؤها بعد قدوم جمال باشا وإعلان الحكم العرفي في جبل لبنان.

والواقع أن حركة الإصلاح والتنظيمات، كان يمكن لها أن تستمر إلى أقصى مدى لولا أن حالت دون ذلك عوامل خارجيّة وأخرى داخلية. فعلى الصعيد الخارجي تعرضت ممتلكات الدولة العثمانية إلى عدد عظيم من الهجمات الغربيّة المتصلة بالتآمر عليها. فاستغلت بلغاريا واقتطعت النمسا الهرسك والبوسنة. كذلك احتلت اليونان جزيرة كريت واحتلت إيطاليا ولاية طرابلس سنة 1911. وابتدأت الحرب البلقانيّة تشتد منذ عام 1912، فكان من نتيجتها إن فصلت جميع ولايات الدولة الأوروبية باستثناء قسم من ولاية أدرنة. وكذلك برزت عوامل داخليّة عديدة، تمثلت بالثورات الداخلية في ألبانيا واليمن وبعض المناطق السورية والعراق وثارت في وجهها ثورات عديدة داخل الجزيرة العربيّة، خصوصاً في نجد وعسير وذلك بدافعٍ من الحركات التآمريّة التي كان لها أكثر من صلة مع أوروبا.

وعرض الباحث للتقسيمات الإدارية في بلاد الشام عشية القرن الثامن عشر فوجدها تقع على الشكل التالي:

1 ـ إيالة حلب، ومركزها حلب. وقد ضمت الألوية التالية: أضنه، باليس،

بيره جك، عزيز كليس، معرة النعمان.

2 ـ إيالة الشام، ومركزها دمشق. وضمت الألوية التالية: دمشق، القدس، غزة، نابلس، عجلون، صفد، صيدا، بيروت، الكرك، الشوبك.

3 ـ إيالة طرابلس، ومركزها طرابلس. وضمت الألوية التالية: طرابلس، حمص، حماه، السلمية، جبلة. ومن الملاحظ أن إيالة صيدا قد أعيد تشكيلها. وقد نقل مركزها إلى عكا.

ويقول الباحث إن ولاية بيروت قد فصلت عن ولاية سورية في سنة 1305هـ/ 1887م وذلك نتيجة لازدياد أهمية مدينة بيروت وحساسيتها، والوقوف في وجه النفوذ الأجنبي والتقليل من شأنه وأسبابه.

وفي سنة 1318هـ/ 1900م كانت التشكيلات الإدارية في لواء الشام على الشكل التالي: قضاء الشام ومركزه دمشق، قضاء بعلبك ومركزه بعلبك، وكذلك النبك ودوما ووادي العجم (قطنا) وحاصبيا وراشيا والزبداني. وكثيراً ما كانت تحصل منازعات بين ولاية سوريا ومتصرفيّة جبل لبنان، على ملكيّة بعض الأراضي الواقعة في قضاء البقاع الذي يتبع لواء دمشق. وكانت المنازعات تهدأ حيناً وتشتعل حيناً آخر. وقد أثارت بلدية زحلة قبيل الحرب العالمية الأولى النزاع من جديد على نطاق واسع، إذ طلبت في مذكرة رفعتها إلى قناصل الدول الحامية مساعدتها على ضم البقاع إلى متصرفيّة جبل لبنان. وكان البقاع تابعاً للواء الشام الذي حافظ على تقسيماته الإدارية حتى خروج العثمانيين من بلاد الشام عام 1918م.

وتحدّثت الدراسة أيضاً عن الجهاز الإداري في ولاية سورية وقد كان يتألف من الوالي الذي هو مسؤول عن الجهاز المدني ويحمل لقب باشا. ومن أركان الولاية وهم الدفتردار والنائب والمكتوبجي. ومن مجلس إدارة الولاية وهم سبعة أعضاء منتخبين، ومن كبار مأموري الولاية. وقد أقام هؤلاء الموظفون في دمشق مركز ولاية سورية، وأشرف كل منهم على عدد آخر من

الموظفين التابعين له في مراكز الألوية والأقضية.

أمّا الجهاز المدني في مركز اللواء فهو يتألف من المتصرف، وهو المسؤول عن الجهاز المدني ويحمل لقب باشا. ومن أركان اللواء وهم النائب الشرعي في اللواء والمفتي ونقيب الأشراف والمحاسب ومدير التحريرات. ومن مجلس إدارة اللواء ويرأسه المتصرف زائد ثمانية أعضاء منتخبين. ويشرف موظفو مركز اللواء على عدد من الموظفين التابعين لهم في أقضية اللواء. أمّا الجهاز الإداري في القضاء فيرأسه القائمقام وهو يحمل رتبة بك ويرأس مجلس إدارة القضاء، ويشرف على موظفي القضاء.

وخصّص الباحث فصلاً خاصاً للحديث عن الجهاز القضائي الذي كان تحت إشراف شيخ الإسلام. وقال إن قاضي عسكر الروملي كان يعين صغار قضاة الولايات العثمانية في أوروبا، أمّا قاضي الأناضول، فكان يعيّن صغار القضاة في آسيا ومصر. وذكر أن القضاء الشرعي كان يتّصف بالبساطة. ومكان الفصل في القضايا هو المحكمة. وفي بعض الأحيان كان يتمّ ذلك في بيت القاضي الذي يحيط به كتابه. كذلك اتصف القضاء العثماني بسرعة البت في القضايا، إذ كان يصدر الحكم وينفّذ في جلسة واحدة.

وقد تمتع قاضي دمشق بنفوذ كبير. فأشرف على عمل دفتردار الولاية وصادق على حساباته، وتدخل لرفع مظالم الجند وراقب الأسعار وأمن المواد الغذائية. كذلك اعتبر مسؤولاً عن مكافحة الغلاء، إلى جانب الفصل في الدعاوى، وبذلك أشرف بشكل عام على حسن سير الإدارة في ولاية سورية.

ويقول إن المحاكم الشرعيّة، لم تكن وقفاً على المسلمين فقط، بل كان المسيحيون يجرون مبايعاتهم فيها. فكان يشترط على المسيحي أن يحضر إشعاراً «علم وخبر» من بطريركيته «بطريقخانة» بأنه من رعايا الدولة، ثم يختم هذا الإشعار من البطريك أو وكيله، وبذلك يصبح ذا صفة رسمية وقانونية.

وإلى جانب القاضي كان يقوم المفتي. ولكل منهما عمل مستقل عن

الآخر. ومهمة المفتي إبداء الرأي في بعض المسائل الفقهيّة عند استشارته، فيضع السائل مشكلته في نصوص محدودة، يجيب عنها المفتي بالسلب أو بالإيجاب.

ويبدو أن الدولة العثمانية قد أخذت في بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر باقتباس الأنظمة والقوانين الغربيّة، وكان ذلك بعد إعلان «خطى شريف همايوني» سنة 1272هـ/ 1856م وقد تأخّر صدور نظام المحاكم النظاميّة حتى عام 1288هـ/ 1872م وصيغ في ثماني عشرة مادة ومقدّمة، فكانت المحاكم النظامية العثمانية على درجتين:

1 ـ محاكم الدرجة الأولى: وهي التي ترى الدعاوة بدايةً.

2 ـ محاكم الدرجة الثانية: وهي ترى الدعاوى استئنافاً.

وكانت هناك محاكم للتجارة. كما وجد في سنة 1303هـ/ 1885م في مدينة دمشق الدوائر العدلية التالية: دائرة محكمة الاستئناف الحقوقية والاستئناف الجزائية ومجلس العدلية ودائرة هيئة الاتهام وقلم محكمة الاستئناف. ويقول الباحث إن الدولة العثمانية كانت تهتم بتحديث النظام القضائي وتحرص على نزاهته وإصلاحه، ولكن ذلك لم يمنع من تسرب الفساد والرشوة إليه.

وفي حديثه عن الجهاز العسكري وجهاز الأمن، ذكر عبد العزيز محمد عوض أن الدوائر العسكرية في الامبراطورية العثمانية بلغت سبع دوائر وضعت فيها سبعة جيوش. وقال إن مدينة دمشق كانت مقراً للجيش الخامس وذلك لما لها من أهمية جغرافية لتوسطها بلاد الشام، بالإضافة إلى أهميتها الروحية، لأنها مركز تجمع الحج الشامي، قبل انطلاقه في رحلة طويلة نحو الأماكن المقدسة. وكان قائد الجيش الخامس يحمل رتبة مشير، ويتقاضى مرتباً شهرياً قدره 125 ليرة عثمانية. وكانت له مكانة مرموقة إذ كان يعين والياً بالوكالة في حالة عزل أو غياب والي سورية عن دمشق. أمّا قوات الأمن فقد تألفت في

ولاية سورية من ثلاثة أنواع: قوة الدرك (جاندرمة) وكانت تشرف على حفظ الأمن ومطاردة الأشقياء ومنع التهريب على الحدود وقوة الشرطة (ضبطية) تبلغ المذكرات الإدارية والعدلية وقوة المفتشين (البوليس) التي تحقق في المخالفات وتراقب عمل الأجانب.

وأولى الباحث عناية مفصلة للحديث عن موارد ولاية سورية، فتحدث عن موارد الولاية قبل عصر التنظيمات وعن الموارد بعد عصر التنظيمات، وكيف كانت تتم جبايتها في الدورين. وإذا كان الإقطاع والملتزمون هم الذين يقومون بجباية الموارد قبل عصر التنظيمات، فإن نظام الأمانة قد اتبع بعد ذلك وأبقي أيضاً على نظام الالتزام. وأشار إلى أن حرفة الالتزام كانت أمراً يحتمل الربح والخسارة. وبالرغم من أن أنظمة المالية قد نصّت على أن الأرباح والخسائر هي عائدة على الملتزمين، بحسب الأصول، غير أن الوالي كان يشكل مجلساً خاصاً لمحاسبة الملتزم في دعوى الخسارة ويفحص قيوده وأوراقه، وإذا تبين خسارته فإنه يعفيه مما يشكل خسارة له.

وفي الحديث عن نظام الأرض والزراعة، يتبيّن لنا أن الدولة هي صاحبة جميع الأراضي الأميرية، وصاحبة الحق في الأعشار والضرائب والرسوم المفروضة على جميع الأملاك والأراضي الخاصة في الامبراطورية. وقد منحت الدولة العثمانية كبار موظفيها مثل الصدر الأعظم وباشوات الثلاثة أطواغ والطوغين وحكام الإيالات والألوية والجنود الإقطاعيين أراضي زراعية على شكل إقطاعات ـ اختلف إيراد كل منها باختلاف أهمية صاحبها. وقسمت الإقطاعيات في إيالات الدولة إلى ثلاثة أنواع:

1 ـ الإقطاعيات الصغيرة التي يقل إيرادها عن 20,000 أقجة وعرفت بالتيمار.

2 ـ الإقطاعيات المتوسطة من 20,000 إلى 100,000 أقجة وعرفت بزعامت.

3 ـ الإقطاعيات الكبيرة التي يزيد إيرادها عن 100,000 أقجة وعرفت بـ «خاص».

وفي مقابل ذلك كان يطلب من كل صاحب إقطاع أن يكون دوماً على استعداد للحرب، وأن يقوم بإعداد وتجهيز عدد من الخيالة المحاربين، يتناسب وإيراد إقطاعه بنسبة فارس واحد لكل خمسة آلاف أقجة.

وفي فصل خاص عن التعليم في ولاية سورية نجد أن أنماط التعليم في عصر التنظيمات تقسم إلى ثلاثة أنواع وهي: الكتاتيب والمدارس الحكومية والمدارس الخاصة.

وكانت الدراسة في كتاتيب المدن تبدأ في سن مبكرة، تتولّى التدريس فيها معلمة تسمى «طجا». وكانت هذه الكتاتيب تضم أحياناً الأطفال من الجنسين. ولم تكن حجرة الدراسة سوى غرفة صغيرة يجلس فيها الأطفال على متاع بسيط من الصباح حتى المساء. وكان التلميذ يختم القرآن في هذه المرحلة. ثم تكون هناك مرحلة أخرى من الكتاب تختلف فيها مواد الدراسة.

أمّا بالنسبة للمدارس الحكومية، فقد نظمتها الدولة العثمانية بموجب نظام المعارف الصادر في 24 جمادى الأولى 1216هـ/ 1869م والذي صيغ في 198 مادة. وقسمت الدراسة فيه إلى خمس مراحل: الابتدائية والرشدية والإعدادية والسلطانية والمدارس العالية. وقد أنشئت إدارة خاصة للمعارف في كل ولاية. وكان مجلس معارف سورية يتبع مجلس المعارف الكبير في إستانبول.

أمّا المدارس الخاصة، فكانت على ضربين: المدارس الوطنية والمدارس التبشيرية. ويقول الباحث إن المدارس الوطنية انتشرت في مدن ولاية سورية، أمّا المدارس التبشيرية فقد انتشرت في ولاية بيروت ومتصرفية جبل لبنان. وقد أحصى (38) مؤسسة تبشيرية من دول أوروبية متعددة حتى عام 1912م.

وتسلّط دراسة عبد العزيز محمد عوض الأضواء على حالة المواصلات في ولاية سورية، فتتحدث عن الطرق التي تصل إستانبول بمركز الولايات أو

المرافىء والخطوط الحديدية البديلة منها. كما تتحدّث عن الطرق التي تصل مراكز الولايات بمراكز الألوية ومراكز الأقضية في الولاية، والطرق التي لا تستعملها العربات بصورة دائمة. وقال إن من أهم الطرق المعبدة في ولاية سورية هي طريق بيروت دمشق، التي نالت امتيازها شركة فرنسية عام 1857 وسميت شركة طريق الشام العثمانية. وقد بلغ طول الطريق 112 كلم وعرضها 7 أمتار. ثم طريق حمص ـ طرابلس عام 1883م وطريق دمشق ـ حوران 1888 وطريق حماه ـ اللاذقية عام 1891. أما سكك الحديد فكانت بين يافا ـ القدس سنة 1888 والشام ـ مزيريب 1890 وبيروت ـ دمشق 1891 وطرابلس ـ حمص 1911. وقد كانت جميع هذه الخطوط فرنسية. كذلك تمّ إنشاء الخط الحديدي الحجازي، مما سهل وصول الحجاج إلى مكة المكرمة والمدينة المنوّرة وذلك عام 1900م. وقد وصل أول قطار إلى المدينة المنوّرة في 32 أغسطس 1908م المصادف لعيد الجلوس السلطاني. وبالإضافة إلى ذلك تمّ إنشاء البريد والبرق والهاتف. وعندما انحسر الحكم العثماني عن بلاد الشام، ترك لها شبكة مواصلات حديدية وبرية وبرقية، استفاد منها الفرنسيون والإنكليز في عهد الانتداب.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

في الفصل الأخير من الكتاب، تحدث الباحث عن الإدارة العثمانية والعصبيات الإقطاعية والطوائف غير الإسلامية والمداخلات الأجنبية التي كانت ترافق ذلك. وقد وجد أن عصبية الدروز كانت من أقوى العصبيات. وقد قاموا سنة 1851م بثورة امتنعوا فيها من دفع الضرائب لوالي الشام، كما هزموا الوالي وكتائب الولاية في معظم المناوشات التي كانت تجري بينهم وبين السلطة. وعندما كان الوالي يريد تأديبهم وتصدر الأوامر بذلك من الآستانة، يتدخل الإنكليز لحل المشكلة الدرزية سلماً. فيكتب الصدر الأعظم برقية إلى الوالي يقول له فيها: «إن الإنكليز لا يسرون بما نتخذه من التدابير لتأديبهم». وقد حاولت ولاية سورية إصلاح الأوضاع الإدارية في منطقة الدروز عن طريق نشر التعليم بينهم، فأنشأت المدارس في قصبات الجبل «عامرة» و«صلخد» و«السويداء». كما أنشأت لهم 25 مسجداً من أجل تهذيب أخلاقهم وتعليمهم

مبادىء الدين الإسلامي.

كذلك تحدث عن العصبيات البدوية في لواء الكرك وعن عصبيات النصيرية التي كانت تخرج عن سلطة العثمانيين وتمتنع عن دفع الضرائب والرسوم للوالي ويقطعون الطريق وينهبون الأموال ويقتلون الأنفس، مما كان يحمل الدولة العثمانية على التنكيل بهم وتجريد حملة لتأديبهم. وبحث عوض في حوادث البدو واعتداءاتهم على الفلاحين وتأديب الوالي لهم. كما بحث في جميع أشكال التصدي للأشقياء وقطاع الطرق عن طريق إنشاء جهاز عرف بـ «بلوكات» عونية وهي من العساكر الموظفة وهدفها المساعدة على حفظ الأمن في الولاية.

في مجال آخر تحدث الكاتب عن شكل المعاملة التي عاملت بها الإدارة العثمانية الطوائف غير الإسلاميّة من مسيحيين ويهود، فاعتبرتهم أعضاء في طوائف ينتمون إليها. أمّا الأجانب من غير المسلمين، فقد عرفوا باسم «مستأمنين» أي الذين منحوا أماناً، وهم لا يعتبرون من رعايا السلطان العثماني.

وقد نظمت الدولة العثمانية شؤون الطوائف غير الإسلامية، ووضعت من أجل ذلك نظام الملل الذي يقضي بأن ينتخب الرؤساء الدينيون من قبل أفراد الملة، ثم يقترن التعيين بصدور البراءة السلطانية. وقد منح رؤساء الطوائف صلاحيات في الشؤون العامة والشخصيّة. وقد شمل هذا التنظيم طائفتي الروم واليهود.

وقد نظر السلاطين العثمانيون إلى الكنيسة الأرثوذكسية باعتبارها كنيسة وطنية، فشجعوها على الوقوف في وجه الكاثوليك الذين يدينون بالولاء لكنيسة أجنبية. ثم زال هذا الولاء بعد أن وضعت الكنيسة نفسها تحت حماية روسيا، وشجعت حركات الاستقلال في البلقان.

وتحدّث الباحث عن علاقة الطوائف غير الإسلامية ببعضها، فوجد أنها

كانت عرضة للاهتزاز وللصراعات المختلفة. فقد حاولت كنيسة كل طائفة منها أن تجتذب أتباع الأخرى، لذلك كانت الطوائف التي تفقد أتباعها تلجأ إلى الدولة العثمانية طالبةً منها التدخل لإعادة الأتباع المنشقين إلى صفوفها. وقد تمتع مسيحيو ولاية سورية بحريّة تامة في ممارسة التجارة والصناعة. وبعد إعلان الدستور سنة 1908 منحت الدولة العثمانية المسيحيين المساواة التامة، فدخل المسيحيون واليهود في الجندية، كما كان هنالك قائمقامو أقضية من المسيحيين. وكان معظم موظفي محاسبة ولاية سورية من أبناء المسيحيين.

وبالنسبة لموضوع المداخلات الأجنبيّة مع الإدارة العثمانية، في القرن الثامن عشر، فقد عرض الأستاذ عوض لحياة «المستأمنين» في الإمبراطورية العثمانية وهم التجار الأجانب من غير المسلمين الذي سمح لهم بالإقامة في البلاد واعترفت الدولة العثمانية بهم كطوائف أو ملل مستقلة تطبق شرائعها الخاصة. كما منحتهم «عهد الأمان» وكانت تعاملهم وفقاً لشروط الاتفاقيات التي كان يتمّ عقدها بين الدولة العثمانية وبين حكومات التجار الأجانب. وقد يعود أصل هذه الاتفاقيات إلى اتساع العلاقات التجارية مع الجمهوريات الإيطالية، التي منحت بموجبها بعض الامتيازات الخاصة. وربما اتخذت هذه الإمتيازات شكلاً خاصاً بها، بعد توقيع الإتفاقيات بين الإمبراطورية العثمانية والدول الأوروبية مثلاً. وتحدّثت الدراسة عن تعيين القناصل الأوروبيين في دمشق، حيث لعبوا دوراً مهماً في حياة ولاية سورية السياسية. إذ انحاز كل قنصل من قناصل الدول الكبرى إلى طائفة من السكان يدافع عن مصالحها، مقابل اعتراف الطائفة بفضل القنصل عليها وولائها لدولته، مما كان يسبب إحراجات كثيرة ويثير شكوكاً عظيمة. ناهيك عن الدسائس والمؤامرات الكثيرة التي كانت تحاك على يد هؤلاء القناصل لزرع الفتن المستمرة في ولاية سورية. وكانت هذه الدسائس والمؤامرات تشتد وتضعف، قياساً لمواقف قناصل هذه الدول من مسائل التآزر أو التناحر مع السلطة العثمانية عشية كل موقف سياسيّ يتخذ إن في البلقان أو في مصر أو في لبنان.

فقد تمثلت سياسة بريطانيا في القرن التاسع عشر بإبعاد التأثير الروسي والفرنسي عن الدولة العثمانية ومنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. ومن أجل ذلك وقفت بريطانيا وروسيا إلى جانب الدولة العثمانية ضدّ فرنسا في قضيّة محمد علي 1839م، ثم وقفت بريطانيا وفرنسا إلى جانب الدولة العثمانية في وجه المطامع الروسيّة أثناء حرب القرم (1854م ـ 1856م) ثم اتفقت روسيا وفرنسا ضدّ بريطانيا أثناء احتلال الأخيرة لمصر سنة 1882م. وعلى هذه القاعدة من التحالفات السياسيّة، كان قناصل الدول الكبرى يحركون أصابعهم لدى طوائف ولاية سورية التي كانت تقع فريسة الحسابات الخاطئة والنظرة المحلية الضيقة التي تنظر بها إلى مصالحها الخاصة بين الطوائف الأخرى.

ومن الإنصاف أن نقول في خواتيم هذا البحث، أن محاولات الدولة العثمانية الإصلاحية لم تكن، كما يقول البعض، قليلة الشأن. فقد كانت لها رغبة حثيثة في الأخذ بالأساليب المدنية الحديثة وإدخالها إلى ولاياتها. غير أن الاضطراب الذي سيطر قروناً على ولاية سورية قبل العثمانيين، والسنوات القليلة التي تبعث الحكم العثماني في ولاية سورية، بالإضافة إلى كثرة المؤامرات الأجنبية التي كانت تقوم ضدهم، هي التي حالت دون تحقيق الإصلاحات المطلوبة في ولاية سورية المحروسة.


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مصر في العصر العثماني في القرن السادس عشر*
(سيد محمد السيد)

مراجعة
ياسر زغيب

يكتسب البحث في تشكيلات الدولة العثمانية ومؤسساتها المركزية والمحلية خلال القرن (10هـ/ 16م) أهمية بالغة لأن دراسة هذه التشكيلات والمؤسسات تحدد السمات العامة التي تميزت بها هذه الدولة التي عاشت في تلك الفترة أوج ازدهارها وقوتها وسطوتها كصاحبة حدود تمتد بين آسيا الوسطى والقوقاز والخليج العربي والمحيط الهندي شرقاً ووسط أوروبا وشمال إفريقيا غرباً.

لقد حافظت الدولة العثمانية على تشكيلات الإمارات التركمانية ودولة أق قويونلو (الشاة البيضاء)، ودولة المماليك في مصر والشام ضمن تشكيلاتها المحلية في تلك البلاد خلال القرن (10هـ/ 16م).

والكتاب الذي بين أيدينا يتناول بالبحث المساعي الحثيثة التي صرفتها الدولة العثمانية لتأسيس إيالة مصر التي أعيد تشكيل مؤسساتها المحلية مستعينة بالنظم المملوكية التي كانت سائدة فيها من قبل إدارياً وقضائياً ومالياً وعسكرياً، ولوضع نظم وتشكيلات لمؤسسات الدولة المركزية. وإضافة إلى

---

* د. سيد محمد السيد، مصر في العصر العثماني في القرن السادس عشر، مكتبة مدبولي - القاهرة، الطبعة الأولى 1997م.

ذلك، يعرض الكتاب للأسس والمقاييس التي أدارت بها الدولة أول إيالة بعيدة عن مركزها في إستانبول وتتمتع لهذا السبب، بدرجة معينة من الاستقلال.

عرض الباحث في مدخل الدراسة، التشكيلات الأساسية المملوكية والعثمانية، مع مقارنة سريعة بينهما، وتمهيد حول توطيد الحكم العثماني في مصر. فقد أثبتت الأبحاث الحديثة بطلان ادعاءات المستشرقين التي روجت بأن العثمانيين قد أخذوا مؤسساتهم وتشكيلاتهم عن مؤسسات وتشكيلات بيزنطة، وأكدت أن الدولة العثمانية قد اقتبست معظم نظمها وتشكيلاتها عن الدول الإسلامية الشرقية السابقة عليها، من دولة الأيوبيين والسلاجقة والمغول إلى دولة المماليك التي استفادة هي الأخرى من نظم الدول الإسلامية الشرقية السابقة، وهذا الأمر يُظهر بجلاء اعتماد الدولتين العثمانية والمملوكية على أصول مشتركة في تشكيلاتهما مع الإشارة إلى أن تأثير التشكيلات المملوكية على التشكيلات العثمانية مزدوج على الصعيد المركزي في إستانبول والمحلي في مصر.

إن هذا التشابه جعل نائب السلطان المطلق في الدولة المملوكية «أمير كبير»، وفي الدولة العثمانية «الوزير الأعظم» ذا صلاحيات إدارية وعسكرية واسعة تمتد في كافة شؤون الدولة إداريةً كانت أو مالية أو عسكرية أو قضائية أو حتى عرفية، وذلك باعتباره الوكيل المطلق للسلطان.

أما التشابه على صعيد التشكيل المالي فإن مرده إلى أن الأسس التي اعتمدت عليها الدولة الإسلامية كانت تقوم على الشرع الإسلامي، وبالتالي فهي لا تتغير بتغير الزمان ولا تختلف باختلاف المكان والأجناس، وقد قام المماليك والعثمانيون بنقل نظمهم وتشكيلاتهم المالية عن الدول الإسلامية السابقة، ولكن، كل من الدولتين قد اقتبس هذه التشكيلات بعد أن بدل بعض أسمائها وغير بعض صلاحياتها وفقاً لطبيعة وتطور ظروف كل منهما.

إن هذا التشابه بين الدولتين وتأثرهما بالدول الإسلامية السابقة كان ظاهراً أيضاً في مجال المكاتبات والتحريرات والتشكيلات القضائية والعسكرية، مع

أن الدولة اللاحقة كانت تشكل مرحلة متطورة مقارنةً بالدولة السابقة عليها.

الباب الأول: تشكيل إمارة مصر وتنظيمها

بعد أن ألحق العثمانيون الهزيمة ببقايا المماليك في موقعة الريدانية (29 ذي الحجة ـ 1 محرم 923هـ)، وسيطرتهم على أنحاء القاهرة، بدأت الأمور تتحول في مصر وتتجه نحو تشكيل إمارة أمراء مصر، فقد بدأ أئمة المساجد في الدعاء للسلطان العثماني سليم خان في خطبهم من فوق المنابر، وضربت عملة جديدة باسم السلطان سليم، في وقت كان السلطان ورغم انشغاله بالقبض على مقاليد الأمور في البلاد يحاول الاستعانة بمن يرغب في التعاون مع الإدارة العثمانية، وأخذ التدابير اللازمة للحد من نفوذ من لم يعلن طاعته للأوامر العثمانية من مماليك ومشايخ العرب وأصحاب المصالح من طوائف مصر المختلفة. وأمر الهيئة الإدارية المصاحبة له بجمع المعلومات اللازمة حول نظم الإدارة والمالية التي كانت متبعة في عهد المماليك، وذلك حتى يتمكن من وضع أسس نظام إداري خاص بمصر. وقد أبقى بعد الاطلاع على أكثر النظم المملوكية.

أشرف السلطان سليم مباشرةً على محاولات وضع أساس مبدئي لتشكيل إمارة مصر، وربط مؤسساتها بالتشكيلات المركزية للدولة، حيث عين بعض رجالاته لإدارة الأمور الشرعبة والقضائية والمالية للبلاد، لكنه أدرك بعد ذلك أن لا سبيل لوضع مصر تحت الإدارة العثمانية المباشرة، لما أظهره وزيره الأعظم يونس باشا ـ الذي كان قد عهد إليه إدارة كافة شؤون مصر، من إخفاق في إدارة شؤون البلاد، لذلك قرر تسليم إدارتها لأحد الأمراء المماليك المحيطين بأحوال مصر، وبأسرار إدارتها وعادات وأعراف طوائفها وأهلها، فعيّن خاير بك لذلك، لما كان له من خدمات جليلة للعثمانيين منذ بدء ظهور الخلافات بينهم وبين المماليك، بتاريخ 11 شعبان 923هـ/ 29 أغسطس (آب) 1517م أميراً للأمراء مطلق الصلاحية. ولقد كانت أمام خاير بك عدة تحديات أبرزها المقدرة على إدارة بلاد لم يتول إمارتها من قبل،

واستطاعته التغلب على التغيرات التي طرأت على مصر بعد دخولها تحت الإدارة العثمانية حيث أصبحت ولاية تابعة بعد أن كانت مركز دولة متبوعة، إضافةً إلى العمل على استمالة بقايا المماليك ومشايخ العرب للاعتراف بالسيادة العثمانية دون إحداث أي فتنة أو قلاقل خصوصاً أن تعيين خاير بك نفسه كان إقراراً عثمانياً واضحاً بوجود تأثير كبير للعنصر المملوكي.

وبعد ولاية خاير بك التي دامت خمس سنوات قبل أن توافيه المنية قام السلطان العثماني الجديد سليمان القانوني بتعيين وزيره الثاني مصطفى باشا أميراً للأمراء بمصر، الذي عمد فور تسلمه مقاليد الحكم إلى عزل أتباع الأمير السابق وعين أتباعه مكانهم وألغى العديد من المؤسسات المملوكية التي كانت قائمةً إلى أن تخلص من المماليك الذين كانوا من أتباع خاير بك نهائياً وذلك بالتنسيق والتوافق مع السلطان. ومع تولي مصطفى باشا إمارة مصر تغيرت الأمور وعاد المماليك يفكرون بالعصيان، وبدأ بعض أرباب السيوف ينتظرون الفرصة لوضع أيديهم على مقاليد الحكم في البلاد مرة أخرى، وقد استمرت الحالة على هذا الشكل في ظل حركات عصيان متفرقة وتحالفات مختلفة في فترات الحكم اللاحقة إلى أن قامت الدولة العثمانية أخيراً بوضع الخطوط العريضة للسياسة الإدارية العثمانية موضع التنفيذ في مصر وهو ما عرف باسم «قانون نامه مصر» في عهد الوزير الأعظم إبراهيم باشا الذي حضر إلى مصر أول ذي الحجة 930هـ/ 30 سبتمبر 1524م وقد أعد هذا القانون من خلال هيئة شكلها من إدارييه وإداريي المماليك الموجودين بمصر من أجل إصلاح أحوال الإيالة وتنظيمها على أساس سليم.

وهكذا، وبعد هذه المرحلة الانتقالية الصعبة التي مرت بها الإدارة العثمانية في مصر، وضعت الخطوط العريضة لمؤسسات إيالة مصر العسكرية والإدارية والمالية والقضائية والاجتماعية حيث أخذت قوانين المؤسسات في التكامل تدريجياً في الفترة التي تلت إصدار قانون نامه مصر، وذلك عن طريق الفرمانات السلطانية التي صدرت لمواجهة المسائل التي كانت تظهر في المجتمع أولاً بأول.

الباب الثاني: إيالة مصر وتشكيلاتها الإدارية في القرنين (10 ـ 11هـ/ 16 ـ 17م)

يمكننا تقسيم الأطوار التي مرت بها الإدارة العثمانية في إيالة مصر منذ صدور «قانون نامه مصر» وحتى أوائل القرن 11هـ/17م إلى ثلاثة مراحل أساسية هي: مرحلة الاستقرار والتي بدأت مع بداية الحكم العثماني والتي استمرت بين عامي (931 ـ 967هـ/ 1525 ـ 1560)، ومرحلة الاضطراب (968 ـ 991هـ/ 1561 ـ 1583م) والتي حدثت بسبب ظهور عوامل الفساد والاضطرابات في مؤسسات مركز الدولة، وانعكست الحالة انعكاساً مباشراً على الأوضاع العامة في مصر، ولقد لخص المؤرخون العثمانيون أسباب حالة الاضطراب في الدولة العثمانية في أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي في عنصرين أساسيين هما:

1 ـ ضعف القيادة العسكرية والإدارية المتمثلة في السلطان العثماني نفسه.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

2 ـ توقف أو بدء توقف حركة الفتوحات في أوروبا، وقصور إستانبول في الإعداد اللازم لمواجهة المتغيرات المتجددة في العالم الإسلامي آنذاك. وقد انعكست حالة الاضطراب والفساد هذه على القاهرة، ابتداءً من النصف الثاني من القرن 10هـ/ 16م، كما كانت الأوضاع المضطربة في مصر ذات تأثير مباشر على مركز السلطنة، حيث بدأ ولاة مصر يواجهون الصعوبات الجمة في توفير الإرسالية المالية المقررة للآستانة سنوياً كمصروف شخصي للسلطان.

أما المرحلة الثالثة فكانت مرحلة الإصلاح والتنظيم (991 ـ 1020هـ/ 1583 ـ 1611م). وقد مر في هذه المرحلة عدد من الأمراء على مصر تمتعوا بصلاحيات واسعة تمكنهم من ترتيب أوضاع إيالة مصر وقد اتخذت الإدارة المركزية في الدولة عدة إجراءات مالية لمواجهة الأزمة، إلا أن بعض هذه الإجراءات كان لها تأثير سيء على استقرار أحوال الإيالة حيث كان الهدف الأول لها، توفير أكبر قدر ممكن من الأموال الميرية.

وفيما يلي سنعرض للأوضاع الإدارية لإيالة مصر ومؤسساتها المختلفة ومدى ارتباطها بالإدارة المركزية في الآستانة، وقد استند المؤلف في ذلك إلى واقع وثائق الديوان الهمايوني وأرشيف السلاطين في إستانبول.

(أ) **أمير أمراء (وزير) مصر**: هو الوالي صاحب الصلاحيات الواسعة المكلف من قبل السلطان العثماني إدارة شؤون إيالة مصر، ولقد كان لتعيين أمير أمراء مصر أهمية خاصة بالنسبة لسياسة الدولة العثمانية الإدارية والاقتصادية المتعلقة بولاياتها الشرقية لما كان لهذه المنطقة من أهمية خاصة في مجال حماية ثغور الدولة وصيانتها من الاعتداءات الخارجية ويعتبر أمير أمراء مصر في التركيبة الإدارية أعلى سلطة وهيئة إدارية في البلاد بعد سلطة السلطان في الآستانة. ولقد كانت الإدارة المركزية في الدولة تلتمس في شخصية المرشح لهذا المنصب القدرة على تطبيق سياستها وعلى مواجهة الأحوال السياسية والإدارية والاقتصادية التي كانت تمر بها المنطقة، ولكن في العموم لم تبرز صلاحيات أمير أمراء مصر، وتتحدد مسؤولياته بصورة قطعية إلا بعد أن تم وضع القانون التنظيمي لأحوال الإيالة والمعروف باسم (قانون نامه مصر) ٩٣١هـ/ ١٥٢٥م وقد كان الأمير قبل هذا القانون يشرف على شؤون الإيالة الإدارية والمالية ويدير أمورها العسكرية والقضائية، ولكن هذا القانون جدد وظائف وصلاحيات أمير الأمراء الإدارية والمالية والقضائية والعسكرية، فأصبحت القرارات بخصوص شؤون الإيالة المختلفة تصدر في ديوان مصر العالي تحت إشراف أمير الأمراء المباشر، وبات الأمير الوكيل المطلق للسلطان في الإيالة والمسؤول الأول عن كافة أمورها الداخلية وتأمين الاستقرار والأمن فيها، وكان الأمير هو القائد الأعلى للجيوش العثمانية في الإيالة، كما كان قاضي مصر معاوناً له في الإيالة في الشؤون العدلية والقضائية والشرعية، كذلك الأمر فقد كان الأمير مسؤولاً عن كافة الشؤون المالية في الإيالة وكان ناظر الأموال مساعده في الأمور المالية. إن أمير الأمراء يملك صلاحية تعيين وعزل كافة منسوبي الإدارة ما عدا ناظر الأموال والقاضي اللذين كانا يعينان من قبل الإدارة المركزية دون الرجوع إليه في ذلك.

(ب) **عزل أمير أمراء مصر**: مع أن لقرار عزل أمير الأمراء أسباباً وجيهةً عادةً، إلا أن قرارات العزل بحق الأمراء الذين تعاقبوا على إيالة مصر كانت أسبابها مختلفة، وعلى أي حال فإن قرار عزل أمير الأمراء لا يتم إلا بعد مناقشات ومشاورات بين أرباب الديوان الهمايوني حيث كانوا يعتمدون فيها على تقارير أمير الأمراء نفسه وأمراء مصر المحافظين على مختلف الأمور في الإيالة. وقد كان يصدر قرار العزل عن السلطان مباشرة. ولكن أمير أمراء مصر لم يكن يترك الإيالة فور عزله بل كان يؤمر بالاستمرار في مباشرته لوظائفه حتى وصول خلفه.

(ج) **قائمقام أمير أمراء مصر**: في حال وفاة أمير الأمراء أثناء مباشرته مهامه في الإيالة كان أمراء السناجق القائمون على محافظة البلاد يقومون بانتخاب رجل من بين رجال الدولة وأرباب الديوان ليقوم بمهام أمير أمراء مصر بصفة مؤقتة تحت اسم قائمقام ثم يعرضون الأمر على الآستانة، وكان يتم في الغالب اختيار قاضي مصر في هذه الحالة.

ـ مخلفات أمير أمراء مصر: وقد كان الأمراء السناجق المحافظين يقومون في حال عزل أو وفاة أو قتل أو ترقية أمير الأمراء بحصر متروكاته وأمواله وضبطها. ثم يعرضون الأمر على مركز الدولة. وبعد وصول أمير الأمراء الجديد يسلمونه هذه العهدة.

(د) **معاونوا أمير الأمراء**: كان لأمير الأمراء ديوان يعرف بديوان مصر العالي ينظر فيه في جميع شؤون الإيالة وكان يتسع لحوالي خمسة آلاف شخص. وقد كان أعضاء هذا الديوان معاونين مباشرين للأمير في شؤون الإيالة الإدارية والمالية والقضائية والعسكرية، كما كان أمراء السناجق المحافظين والكشاف ومشايخ العربان ممثليه الإداريين والعسكريين في مختلف الولايات، فكان ناظر الأموال وهيئته مساعدي أمير الأمراء في الشؤون المالية والإدارية، وقاضي مصر ونوابه مساعدوه في الأمور الشرعية والقضائية، وأيضاً كان السناجق المحافظين، من معاونيه وكانوا من أصحاب الصلاحيات الإدارية

والفكرية والمالية الواسعة، وقد كان المساعد الأول لأمير الأمراء يعرف بـ الكتخدا ويساعده في تدوين شؤون الإيالة أثناء اجتماعات الديوان العالي ويقوم بالنيابة عنه في أمور إدارية مختلفة.

لقد أبقى العثمانيون، بعد ضم مصر على النظم المحلية المملوكية والبلاد دون تغيير يذكر، حيث أعيد توجيه ولايات ونواحي الإيالة للكشاف ومشايخ العربان والمباشرين، كل منهم في موقعه السابق. أما الولايات الساحلية وبنادر مصر وموانيها ذات الموقع الهام للدولة والإيالة كالإسكندرية ودمياط فقد وجهت إلى بعض الأمراء السناجق المعتمدين والذين تربوا في السراي العثماني، وقد كان تعيين الأمراء السناجق يتم بعدة أشكال باختلاف المراحل التي مرت بها إيالة مصر. أما مهامهم ووظائفهم فبقيت ثابتة إلى حدٍ ما حيث كان الأمراء السناجق المحافظين من أهم معاوني أمير أمراء مصر، وعلى رأس الهيئة المنفذة للسياسة الإدارية في مصر، وقد كان هؤلاء يتمتعون بمهام داخلية وخارجية تتوزع بين الإدارة وبسط سلطة الدولة وقمع العصيان وتوطيد الاستقرار (يوجد تفصيلات واسعة لمهامهم في سياق الكتاب) وقد كان هؤلاء الأمراء عرضة للعقاب والمكافأة والعزل، وكان تعيينهم يتم من قبل الآستانة، وتحديد مهامهم ووظائفهم أيضاً، وكذلك فقد كانت الآستانة هي التي تقرر الترقية والمكافأة والعزل من خلال مراقبة نشاطاتهم وقيامهم بواجباتهم.

(هـ) **مناطق إيالة مصر الإدارية وإدارييها**: لقد كانت مصر تتمتع بحدود طبيعية ذات تأثير مباشر على تقسيمها الإقليمي في المنطقة فمنذ أقدم العصور، انقسمت مصر إلى إقليمين أساسيين:

الوجه البحري (مصر السفلى) في الشمال.

والوجه القبلي (مصر العليا) في الجنوب.

وقد كانت مدينة القاهرة تفصل بين الإقليمين، وهكذا، لم يجر

العثمانيون تغييرات كبيرة على التقسيمات الإدارية التي كانت موجودة في عهد المماليك وأبقوا على الكثير منها، وبينما كانت مصر مقسمة إلى عدة ولايات (كشوفيات) كما جرت العادة في زمن المماليك، فقد اعتبرت المناطقة الإدارية الهامة في الإيالة «سناجق إدارية» على النحو الذي كان مطبقاً في ولايات الدولة العثمانية الأخرى في الأناضول، حيث كان لكل ولاية حكام خاصون بها يعينون بحسب تطور الأوضاع الداخلية والخارجية للمنطقة، وتبعاً للموقع الجغرافي في هذه المناطق الإدارية. فعقب دخول مصر تحت الإدارة العثمانية، أبقت الآستانة الكشاف المماليك ومشايخ العربان الذين كانوا على رأس الإدارة المحلية بعد أن أظهروا الولاء للدولة، في مواقعهم الإدارية، ولكنها وبعد ظهور حركات عصيان لجأت إلى عزل الكشاف المماليك الذين كانوا يديرون ولاياتهم بحسب القوانين المملوكية القديمة وعينت مكانهم عدداً من الأمراء السناجق. إلا أن هذا الإجراء لم يزد الأوضاع إلا سوءًا، الأمر الذي أجبر الآستانة على إعادة إداريي المماليك مرة أخرى إلى مواقعهم. ولكن الآستانة لم تتخلَّ عن فكرة الأمراء السناجق الذين عينوا لمعاونة أمير الأمراء بمصر في الشؤون الإدارية والعسكرية فضلاً عن إدارتهم لبنادر ومحافظات هامة جداً لأمن البلاد.

الباب الثالث: التشكيلات العسكرية في إيالة مصر

تقلبت التشكيلات العسكرية في إيالة مصر العثمانية بعيد إحكام العثمانيين قبضتهم عليها وإلحاق الهزيمة بالمماليك، فقد كانوا تارة يطبقون قوانين عثمانية وأخرى يعودون إلى التشكيلات المملوكية تبعاً للتغيرات التي تطرأ في مناطق الإيالة، وبقيت الأمور على هذا الحال إلى أن وضعت النواة الأولى للتشكيلات العسكرية في إيالة مصر، بعد صدور «قانون نامه مصر» عام 931هـ. حيث وضعت المعالم الرئيسية لتشكيلات الإيالة المختلفة بإشراف الوزير الأعظم (أمير أمراء مصر) إبراهيم باشا. وتم بإشرافه تشكيل أول مجموعة عسكرية خاصة بإيالة مصر. بمقتضى هذا القانون، وقد تشكلت هذه

الجماعة العسكرية من ست فرق ذكرت في قانون نامه مصر على النحو التالي:

(أ) كوكللويان (المتطوعون): ولهم نظام كامل وخاص وكانت وظائفهم وخدماتهم تعم أنحاء إيالة مصر، ولقد كان جند هذه الجماعة يتولون حراسة أمن مدينة القاهرة وولايات الإيالة، وإقرار الاستقرار فيها.

(ب) جماعة توفنكجيان سواري (الفرسان المسلحون بالبنادق): وقد كانت لهذه الجماعة هيكلية إدارية وكانت تقوم بوظائف عسكرية وأخرى إدارية مختلفة مثل حراسة وحماية الولايات، وتحصيل الأموال الميرية من الولايات.

(ج) جماعة الجراكسة: وقد أتى تشكيل هذه الجماعة، بهدف حصر نشاط المماليك العسكري واستيعابه في الإطار القانوني في الدولة. وقد كان أفراد هذه الجماعة يختارون من عناصر المماليك وأبنائهم القادرين على حمل السلاح في بادىء الأمر إلا أنه يلاحظ تجاوز هذا الشرط فيما بعد.

(د) مستحفظان قلاع مصر: عرفت هذه الجماعة بهذا الاسم لأن أفرادها كانوا مكلفين بحراسة مقر إقامة أمير أمراء مصر الذي كان مقر حكمه في قلعة الجبل، هذه القلعة التي كانت منذ وقت طويل مقراً لحكم مصر. إن مهام هذه الجماعة تتسع إلى المشاركة في حملات الدولة وحماية قلاع إيالة مصر الأخرى على الثغور.

(هـ) جماعة عزبان قلعة مصر (الشباب العزاب): كان أفراد، جماعة العزب يقومون بوظائف شبيهة بما كانت تقوم به جماعة مستحفظان القلاع، وكانت هذه الجماعة تهتم بحماية مؤسسات الإيالة وكان يخرج بعض رجالها في حملات الدولة، وتشترك فرق منها في حراسة قوافل الإرسالية المصرية إلى الآستانة.

(و) جماعة جاويشان مصر: كان أفراد هذه الجماعة يباشرون وظائفهم الأساسية في ديوان مصر العالي وبين دواوين الإيالة الأخرى كمراسلين

ومنفذين لما يصدر من قرارات، ويعتبر أفراد هذه الجماعة الأكفاء من أهم العناصر المصاحبة لأمير أمراء مصر أينما ذهب. وقد كان أفراد الجماعة يكلّفون بالعديد من الوظائف العسكرية والإدارية خارج إيالة مصر أيضاً، في الولايات المجاورة لمصر كالحرمين واليمن والحبشة حيث يقومون بعمليات إشراف على مشروعات الدولة الإنشائية والإدارية.

وبالإضافة إلى هذه الفرق العسكرية التي ظهرت بموجب قانون نامه مصر، فإن هناك بعض الجماعات التي أُنشئت بمعزل عن هذا القانون وأهمها: جماعة متفرقة مصر، جند الدركاه العالي في إيالة مصر، جماعة قول أوغلي في إيالة مصر، جنود إيالة مصر في حملات الدولة. التي كان لها العديد من المهام. وكانت كباقي الفرق العسكرية لها مهامها وتشكيلاتها الداخلية، وطرق تعيينها إضافةً لعديدها وتدريباتها وموقعها في نظام الحكم في الإيالة.

الباب الرابع: التشكيلات المالية في إيالة مصر

رغم المحاولات المتكررة للإدارة العثمانية لتطبيق النظم المالية العثمانية في إيالة مصر بعد السيطرة عليها، إلا أن صعوبات كبيرة كانت تحول دون ذلك، مما دفع بالإدارة المركزية لوضع نظام مالي وسط بين النظام المملوكي المالي الإقطاعي والنظام العثماني المالي، عرف باسم «نظام الساليانه». وقد استطاع العثمانيون بعد ذلك تطبيق سياسة نقل الإدارة المالية في مصر إلى الإدارة العثمانية بشكل تدريجي.

وبموجب «قانون نامه مصر» فقد تم تحديد منصب ناظر الأموال في إيالة مصر الذي يعتبر المسؤول عن الشؤون المالية والأراضي والأوقاف في الإيالة وهو المساعد الأول لأمير الأمراء في إدارة الشؤون المالية، ولهذا الناظر مهام كبيرة جداً وواسعة تشمل كل الأمور المالية في الإيالة والولايات والجنود وجمع الجبايات وتحصيل الأموال الخاصة بالدولة. وقد كان الكشاف ومشايخ العرباء والأمناء وغيرهم بالنسبة لناظر الأموال هم عبارة عن عمال تحصيل الأموال يعملون على مباشرة الرعايا للأراضي في مناطقهم، وينظرون في كل

ما من شأنه المحافظة على المال الميري في الولايات.

وإذا كان أمير الأمراء هو المسؤول الأول عن إعداد خزينة مصر الإرسالية وتوفيرها وإرسالها إلى الآستانة فإن كافة المراحل الأخرى ابتداءً من رعاية استزراع أراضي مصر، والإشراف على تحصيل الأموال منها، وتوجيه مصروفات الإيالة في وجوهها وإعداد الدفاتر اللازمة لذلك و... إلخ، هي على رأس مهام ناظر الأموال.

الباب الخامس: التشكيلات القضائية في إيالة مصر

لقد كانت التشكيلات القضائية في الدولة المملوكية هي التشكيلات الوحيدة البعيدة عن تأثير أرباب السيوف حيث كان يتولى هذه المناصب العلماء الثقاة من أبناء مصر، وقد كانت التشكيلات القضائية في الدولة المملوكية تنقسم إلى تشكيلات قضائية مدنية وأخرى عسكرية، أما التشكيلات القضائية العثمانية في مصر، فقد كانت في البداية تقوم على وجود قاضٍ واحد يعرف باسم «قاضي عسكر»، وذلك لأن الدولة كانت قد نشأت نشأةً عسكرية. وقد كان القاضي يلتزم في أحكامه الشرعية والقضائية المذهب الحنفي.

وكما كان أمير أمراء مصر المسؤول الأول بالإيالة، ورئيس جميع مؤسسات مصر الإدارية والمالية، كان أيضاً ناظراً للشكليات الإدارية. أما القاضي فاعتبر وكيل أمير الأمراء في الشؤون الشرعية والقضائية في الإيالة، حيث عُين له نواب أربعة من العرب والترك في مركز الإيالة وعلى المناطق القضائية في نواحي وولايات مصر المختلفة. لقد كان منصب قاضي مصر رابع مركز قضائي في الدولة العثمانية من حيث الأهمية، وقد كانت مدة خدمته النظامية سنة واحدة فقط، وفي حال رغبة قاضي مصر في تجديد فترة قضائه، كان عليه عرض ذلك على الآستانة قبل قضاء مدته بوقت كافٍ. لقد كان قاضي مصر يباشر صلاحياته في الإيالة باعتباره وكيل معاون لأمير أمراء مصر في الأمور الشرعية والقضائية، وكان يقوم برفع التقارير المفصلة عن أحوال أمير الأمراء وأوضاع الإيالة والرعايا إلى الآستانة. هذا من جهة ومن جهة

أخرى فقد كان قاضي مصر وأعضاء هيئته من أرباب الديوان الهمايوني الأساسيين الذين تقوم عليهم معظم قرارات الديوان الشرعية والقضائية.

وكما كان قاضي مصر يعين من رأس الدولة العثمانية فقد كان لقاضي مصر نواب يُعينون من قبل الآستانة في نواحي الإيالة المختلفة، وقد كان القاضي ومعاونون يُختارون من بين الرجال الذين يتصفون بالعلم والحكمة ونظافة الكف والخلق الحميد... إلخ.

الباب السادس والأخير: علاقات إيالة مصر بالولايات المجاورة وبالعالم الخارجي:

لمّا كانت مناطق الحرمين الشريفين واليمن والحبشة والشام بما فيها القدس الشريف، مناطق لها ارتباط حضاري وتاريخي عميق الجذور مع مصر، فقد كانت مهمة تثبيت أقدام الإدارة العثمانية الجديدة في تلك المناطق تُعد من أهم وظائف أمير أمراء مصر، إلا أن هذه المهمة اقتصرت في أحيان كثيرة على الإشراف على ولاة وحكام الولايات وتقديم العون اللازم لهم عند الضرورة.

يوضح المؤلف في هذا الفصل العلاقات التاريخية والإدارية والسياسية والاقتصادية بين مصر وهذه الولايات في العهدين المملوكي والعثماني.

ومن خلال كل ما تقدم يمكن أن نؤكد على أن الدراسات الحديثة قد أثبتت أن معظم الدول الإسلامية قد تشابهت نظمها وتشكيلاتها الأساسية، نظراً لاتحادها في أصول عقائدية مشتركة فيما بينها. وإذا لوحظ بعض الاختلافات في التشكيلات المحلية لهذه الدول، فإنّ هذه الاختلافات الفرعية ظهرت نتيجة الظروف التي نشأت فيها هذه التشكيلات ولم تؤثر بحال على هذه الرابطة التي كانت تربط تلك التشكيلات بعضها ببعض. لذا، لم يجد العثمانيون مانعاً يمنعهم من التأثر في تشكيلات مؤسسات دولتهم بتشكيلات الدول الإسلامية التي ورثوها، وهذا الأمر ينطبق كما سبق على مصر. فعقب

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

ضم الدولة العثمانية لأملاك دولة المماليك، تبنّى العثمانيون الكثير من مؤسسات الدولة المملوكية بعد إجراء التعديلات التدريجية اللازمة عليها، بحيث أبقوا على كل ما يمكن تطبيقه ضمن تشكيلات الدولة العثمانية وألغوا كافة المؤسسات التي كانت خاصة بالنظام المملوكي بذاته.



العربانُ ودورُهم في المجتمع المصري*

(ايمان محمد عبد المنعم)

مراجعة
جورج كتورة

بدايةً لا بد من الإشارة إلى أن كلمة العربان كما ترد في هذه الدراسة هي الكلمة المقابلة للبدو كما تعرف في بلدان أخرى ومن دراسات أخرى. وبالتالي فلا تحمل هذه الكلمة هنا أي معنى سلبي أو تحقيري كما قد يتبادر إلى الذهن. وقد استخدم هذا المصطلح كما ورد في وثائق الدولة العثمانية ومن ثم في وثائق الدولة المصرية الناشئة، دولة محمد علي باشا والحقبة التي سبقتها أو تلتها. وهي الحقبة التي تشكل المحيط الزمني والمكاني أيضاً لهذه الدراسة.

في التمهيدات تناولت الباحثة وباختصار شديد حلول العربان في مصر فأشارت إلى قدم عهدهم في تلك البلاد وإلى حلولهم فيها منذ بداية الفتوحات الإسلامية مع ما رافق ذلك من حل وترحال ولا سيما في أواخر العهد الفاطمي إذ أمرت قبائل منهم بالتوجه غرباً للتخلص من القحط وإنفاذاً للإرادة السياسية في التخلص منهم وفي الانتقام من بلدان المغرب التي رفضت طاعة الفاطميين بعد خروجهم منها إلى مصر. وبقية القصة معروفة وتفاصيلها في جل المصادر التاريخية لا سيما ابن خلدون. والمؤلفة لا تتواصل إلا ما له علاقة بالشأن المصري.

---

* إيمان محمد عبد المنعم: العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.

بعودة قصيرة إلى الوراء تشير الباحثة إلى تولي مشايخ العربان في العهد العثماني لمهام إدارية تمثلت في مسؤوليتهم عن الأرياف مما منحهم بعض الامتيازات وبعض النفوذ الذي تزايد في العهد المملوكي حيث ظهرت انقساماتهم وتحيزهم لأمراء المماليك المتخاصمين فيما بينهم والذين غالباً ما يمارسون سلطتهم خارج المدن بالواسطة. هنا تولى مشايخ العربان بعض الالتزامات على الفلاحين مما جعل هؤلاء بين نارين، نار سلطة المماليك التي تستعجل الضرائب ونار الملتزم الذي بدأ العلم لحسابه ولحساب أهل عشيرته وقبيلته، مما أفسد قسماً من الزراعة وأضر بطرق القوافل التجارية وبالطرق التي يستخدمها الحجاج بين مصر والحجاز حتى أن بعض الأهالي كان يحمل شكواه إلى السلطان العثماني بالذات الذي أمر بوضع حدٍّ لتجاوزات العربان المتكررة.

لا ينفي ذلك تمتع بعض المشايخ ببعد النظر وتفانيه في الحفاظ على الأمن وعمله على ازدهار الزراعة في بعض المناطق. أما إبّان الحملة الفرنسية على مصر (حملة نابليون بونابرت) فقد لعب العربان دوراً مزدوجاً في التعامل معها تارةً، وفي إبداء الطاعة لأمراء المماليك وتغليب إظهار الميل لهم تارةً أخرى، حتى أن نابليون قد شعر بذلك وأرسل فرقاً خاصةً لتأديبهم. بل لقد أعلن صراحةً وفي أكثر من جهة ومناسبة عن نيته في تأديبهم.

لديهم هنا تعداد القبائل بأسمائها ومعظمُها وفَد من شبه الجزيرة أو من المغرب (في رحلة ثانية) مختلطاً بالبربر. المهم أن هذه القبائل قد استفادت من فترة الفوضى التي أعقبت انسحاب جيش نابليون وسبقت تعزيز سلطة محمد علي الذي شرع بترسيخ سياسة خاصة تجاه العربان الذين اعتبرهم إلى حد ما من جملة خصومه وذلك بسبب مساندة بعض مشايخهم لأمراء المماليك. وبهذا العدد راح محمد علي يستميل المشايخ ويسكنهم في القاهرة ليبقيهم تحت رقابته أولاً وليكونوا رهائن لديه في حال ثار أتباعهم أو في حال انقلبوا عليه. كما استغل أيضاً الخلافات القبلية ـ القبلية بمساندته لهذه القبيلة ضد تلك بهدف إضعافهم أو التخلص من أكبر عدد منهم بأقل قدر من

الخسائر. وقد تسنى له تحقيق النجاح في ذلك أكثر من مرة. إلا أن المشكلة الأكبر تظل ماثلةً في التهديد الذي يشكله العربان على أمرين اثنين: الزراعة القريبة إليهم والمواصلات التي بإمكانهم تهديدها إن في البر أو في الملاحة النهرية (عبر النيل بالطبع). فالعربان في معظمهم يقطنون عند حدود الصحراء ويشكل البدو المستقرون والعاملون في الزراعة نقطة الفصل بينهم وبين المدن في الداخل. هذا من جهة. أما من جهة أخرى فإن البدو أو العربان مضطرون وإن موسمياً للتوجه نحو الأراضي الزراعية (حالات الجفاف مثلاً) مما يشكل تهديداً مباشراً لهؤلاء الذين يقعون بين مطرقة البدو وسندان الدولة. من هنا تجد السلطة نفسها على حالة شديدة التأهب لشن الغارات على البدو، بهدف إبعادهم قدر الإمكان عن الأراضي المزروعة التي تمد المدن بالغلال وتمد خزينة الدولة بأموال الضرائب، إذ غالباً ما تكون هذه الأراضي أرض التزام توجب تسديد مكوس معينة. إلى جانب ذلك عانى أصحاب القوافل التجارية من تهديد العربان (تجار القمح أو البلح بحسب المواسم) بل إن بعض العربان كان يقوم بسرقة المحاصيل وتهريبها إلى الخارج مما يشكل تهديداً وتحدياً للسلطات القائمة، كذلك شكلت منازعات العربان فيما بينهم (سرقة المواشي، خطف الفتيات، الارتحال إلى مناطق تخص قبائل مختلفة) سبباً مباشراً لتدخل السلطات لفض الخلافات وإثبات الهيبة. هذا مع العلم أن السلطة كانت بحاجة شبه دائمة لخدمات العربان في نقل الذخائر وللاستفادة منهم في معرفة الطرق والتشعبات.

في إطار عمله شكل محمد علي إدارة عسكرية خاصة أو متخصصة لمتابعة شؤون العربان وفض خلافاتهم والاقتصاص ممن يعمد إلى إشاعة الفوضى أو التعدي. علماً أنه اتبع سياسة حكيمة كأن يستمع إلى شكاويهم وأن يقوم أيضاً بتحصيل حقوقهم من بعضهم بعضاً، كما قام بمنع تعدي الجند على أفرادهم أو على مشايخهم. مما أسهم في مرحلة أولى في كسب ودهم وردعهم حيث يكون الردع لازماً أو مطلوباً.

أما المرحلة الثانية في سياسة محمد علي فكانت توطين البدو. وقد

أصبح ذلك ممكناً بفضل عدة عوامل. منها اتساع الرقعة الزراعية بمد قنوات الري إلى حدود الصحارى. واعتماد زراعات نقدية (يمكن بيعها بدل تبادلها مع سلع أخرى) وصناعية بدل الغلال والحبوب. وتشجيع البدو على مزاولة الزراعة والاندماج بالحياة العامة وحرص السلطات على تأمين الطرقات بكل الوسائل مما حرم العربان من بعض أنماط معيشتهم (الغزو مثلاً). إلا أن ذلك لا يعني أن هذا التوطين كان سهلاً. فهناك أولاً ممانعة البدو بطبيعتهم لنمط حياة جديد لما له من تأثير على كيانهم الاجتماعي وعلى تركيبتهم الاجتماعية وعلى نظرتهم للدولة وللنظام بشكل عام.

ومع ذلك فقد أصدر محمد علي عدة أوامر، منح العربان بموجبها أراضي زراعية واقعة عند حدود الجبال أو على أطراف الصحارى. وقد عرفت هذه الأراضي بالإبعاديات. وقد أمرهم بإعمارها وزراعتها وعدم تركها أو بيعها أو استبدالها بسواها أو حتى تأجيرها. الهدف من ذلك أن يقوم البدو بأنفسهم بإدارة هذه الأراضي وإعمارها والتوطن فيها. في مرحلة أولى لم يعط مشايخ القبائل صكوكاً بتملك هذه الأراضي. ثم إن بعضهم قد حصل عليها لقاء خدمات معينة. وثمة من حصل على الأراضي بموجب نظام يعرف بنظام العمدة، ويقوم ذلك على الالتزام بتقديم ضريبة الأرض إلى السلطات. وفي حالات التمنع كانت السلطات تعمد إلى إجراءات تأديبية بلغت حد ترحيل البدو من منطقة إلى أخرى إما لإضعافهم أو لتجميعهم وتدريبهم على زراعات معينة. وإلى جانب ذلك كانت السلطات تقوم بتسجيل حركة ارتحال البدو والقيام بعمليات إحصاء دقيقة تتناول أعدادهم وأعداد مواشيهم وما يملكون من أسلحة. وكانت إلى جانب ذلك تلزم البدو المرتحلين بأخذ إجازات بذلك. بعبارات مختصرة، لقد أخضعت الدولة البدو لسياستها وجعلتهم جزءًا منها وقامت بمساواتهم بالزراع، أي بمن يرون أنهم كانوا على عداء كامل معهم، أو أقله على عداء مع طريقة حياتهم ونمط معيشتهم. وتأكيداً على مصداقيتها عمدت السلطة لمعاقبة كل مخالفة تخرج عن إطار القوانين المعتمدة.

لا يعني ذلك أن العربان قد قبلوا خطوات التوطين هذه بسهولة. فثمة

موانع تجعل هذا الهدف هدفاً صعب التحقيق. منها أولاً ميلهم الطبيعي إلى حياة الصحراء بكل ما تعنيه. واعتقادهم أنهم أكثر نبلاً ومحتداً من الزراع ومن العاملين في الحقل الزراعي. ولقد أبدى البدو احتقاراً دائماً للزراعة وللفلاحين وامتنعوا عن مصاهرتهم أو القبول بذلك. وكانوا يعتبرون أراضي الفلاحين أراضي احتياط بالنسبة لهم. فإذا ما ساءت مواسمهم أو شحت مياههم ومراعيهم فالانتقال إلى أراضي الفلاحين بالغزو وبنقل الماشية إليها كان بمثابة الأمر الطبيعي. بل إن البدو أقاموا فيما بينهما سلماً خاصاً بالقيم. فالذين قبلوا منهم (أول الأمر) الالتزام بعمل زراعي هم من الخارجين على قانونهم الطبيعي. وكانوا في غالب الأحيان موضع احتقار من قبل الآخرين.

كل ذلك لم يحل دون تحقيق أجزاء كبيرة من سياسة محمد علي في توطينه للقبائل مجتمعةً أو متفرقة. وقد أدت إغراءات السلطة لمشايخ العربان في تحول هؤلاء إلى زعماء حقيقيين ما لبثوا أن نقلوا مركز سلطتهم من البادية إلى قلب المدينة. فالمشايخ قد أعفوا من ضرائب معينة. وظلت إلى جانب ذلك عطاءات أفرادهم تذهب إليهم، مما زاد في تكديسهم للثروة ومن تحويل قسم منها إلى عقارات ومزارع وأبنية وقصور. بل إن بعض المشايخ قد تولى مهام عسكرية وإن اقتصر ذلك على ما يخص تدبير شؤون البدو وتأمين علاقة مريحة مع الفلاحين. فالسلطة لم تكن لترتاح كلياً إلى ولاء البدو المشكوك به بحكم الممارسة. ومع الوقت وبإصرار من إدارة محمد علي ظهرت بعض العائلات البدوية التي أسست مزارع مزدهرة. وكذلك أقبل أفراد البدو على المدارس بل إن بعض زعماء البدو قد أسهم ببناء المدارس محتفلاً بذلك وسط مظاهر احتفالية بالغة. ومع الوقت تحول أمراء البدو إلى قطاع هام وسط الطبقة الوسطى فظهر أعيان القبائل فئة وسيطة بين السلطة وبين الأطراف.

في الإطار نفسه تمكنت السلطات المصرية بشتى الطرق من استخدام البدو في أعمال متعددة. فعهدت إليهم بالتزامات معينة، مثل شق الطرق وحراسة القوافل. أو تأديب العصاة حتى لو كلف الأمر تصارع القبائل مع

بعضها وكل ذلك لقاء هبات معينة إما نقدية وإما توزيع مساحات معينة من الأراضي. بل هي عهدت إليهم بحماية السواح وتأمين أعداد معينة للخدمة في جيش البلاد (الجهادية)، خاصة في فترات الحروب التي شنها محمد علي باشا، ومن ثم خلفاؤه في الأراضي السورية (فلسطين وسوريا ولبنان). وكان على مشايخ البدو تأمين العدد المطلوب منهم تحت طائلة تأديبهم في حال التمنع، إما بحرمانهم من إقطاعات معينة أو بنفيهم وتغيير مراكز إقامتهم.

خلاصة القول؛ لقد استطاع محمد علي باشا، وعلى مر السنين أن يدجن البدو وأن يحولهم من قوة تصارع الدولة إلى قوة تساندها. ومن فئات لا ترى في الزراع والفلاحين إلا أعداء إلى فئات ترى في العمل الزراعي عملاً إن لم يكن بديلاً فردياً لنمط حياتهم.

تعقد الباحثة في كتابها فصلاً أخيراً تتناول فيه حياة البدو الاجتماعية. إلا أنها لا تقوم في أغلب الأحيان إلا بتقديم توصيف مقتضب عن بعض مظاهر حياتهم كأكلهم ومشربهم وملبسهم وتصرفاتهم في مناسبات معينة كالأعياد وحفلات الزواج والولائم والأعراس وشكل ممارستهم لعباداتهم ولتدينهم عامة. إلا أنها لا تقدم إلا فقرات موجزة دون إبراز ما يخرج من مألوف عادات البدو. كما تشير أيضاً إلى نمط ممارستهم لعاداتهم وأشكال تقاضيهم فيما بينهم وإلى إبراز نمط القيادة في مجتمعهم القائم على تبعية المرأة وقيادة الرجل مع ما يتبع ذلك من تفضيل للأطفال الذكور مع ما لذلك أيضاً من سبب اقتصادي ما دامت الفروسية والقوة سبباً من أسباب اللحمة والمنعة والعزة داخل هذا البناء الاجتماعي. أما التفاصيل فلا تخرج في جملتها عما هو مألوف في حياة البدو قبل محمد علي باشا وبعده.

أخيراً: قد يكون الكتاب جديداً في موضوعه إلا أنه يقع موقعاً وسطاً بين الاجتماع والتاريخ. فهو يقدم في معظم الأحيان تقريراً عن سير الحياة البدوية في مرحلة تاريخية معينة مع مراعاة إبراز تحول هذه المسيرة نحو نوع من السكينة. كل ذلك بفضل الإجراءات (الحكيمة) التي اتخذها محمد علي. بعبارات أخرى لقد أبرزت الباحثة تماشي البدو مع هذه الإجراءات وتفاعلهم

معها بالسلب أحياناً وبالإيجاب أحياناً أخرى حتى تسنى في نهاية الأمر تحقيق الهدف الأبعد من هذه السياسة: تأهيل البدو وتحويلهم من حياة اجتماعية إلى حياة اجتماعية أخرى. إلا أن أسلوب الباحثة القائم على تراكم الأخبار وتكرارها لا يسمح بسهولة باستجلاء مراحل هذا التطور. فالتأليف يقوم على نوع من الأرشفة الذي يقدم الكم على إظهار معالم التحول. مع ذلك فالمادة غزيرة ولذلك عمدنا لا إلى الاختصار بل إلى إبراز المراحل حتى لو اضطررنا أحياناً إلى التساهل مع التفاصيل الغزيرة التي جمعتها الباحثة من الأرشيف المصري ومن الأخبار المتناقلة عن حملة نابليون ومن كتب المؤرخين والرحالة والعلماء الذين رافقوا حملة نابليون.


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی



تاريخ طرابلس في الحقبة العثمانية*

(1516 - 1918)

مراجعة
هيثم مزاحم

نظمت كلية الآداب والعلوم الإنسانية (الفرع الثالث) في الجامعة اللبنانية مؤتمراً بعنوان «تاريخ ولاية طرابلس إبان الحقبة العثمانية 1516 ـ 1918»، عقد في الكلية بين يومي 27 و28 أيار (مايو) 1995، ونشرت بحوثه في الكتاب الذي نحن بصدد مراجعته.

انقسمت البحوث إلى أربعة محاور هي التالية: المحور السياسي والإداري، المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي، المحور العلمي.

الدراسة الأولى استهلها الدكتور حسن يحيى، وهي تحت عنوان «أهمية طرابلس الإدارية والسياسية في النصف الأول من القرن الثامن عشر من خلال الوثائق العثمانية وغيرها من الوثائق». وكانت الدوافع إلى كتابتها كثرة الأخبار التي قلَّلت من أهمية ولاية طرابلس خلال العهد العثماني الأول الممتد خلال ثلاثة قرون وثلث القرن تقريباً (1516 ـ 1832)، على حد تعبير الكاتب.

فقد جعل بعض المؤرخين ولاية طرابلس سنجقاً واحداً، والبعض الآخر اعتبرها أقل رتبة من الولايات الأخرى، وتدور في فلك ولاية الشام أو ولاية صيدا، وهي تعابير تتعارض مع ما تتضمنه وثائق المحكمة الشرعية، وخاصة المكتوبة منها باللغة العثمانية (التركية)، والصادرة عن هيئات الحكم في

* المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبّان الحقبة العثمانية 1516 ـ 1918، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثالث، أيار 1995، 430 صفحة.

إسطنبول وطرابلس. ويقوم الباحث يحيى باستعراض المحطات التاريخية الرئيسية المهمة التي مرّت بها ولاية طرابلس وفق الإطار السياسي العام للدولة العثمانية في التقسيمات الإدارية، مع التركيز على أهمية وضعها الإطاري والسياسي في النصف الأول من القرن الثامن عشر.

بعد انتصار السلطان سليم الأول قائد العثمانيين على المماليك، كافأ نائب حلب المملوكي جان بردى الغزالي لتواطئه معه بتعيينه عام 1518 نائباً على نيابة الشام الممتدة، من معرة النعمان شمالاً حتى عريش مصر جنوباً، وإثر وفاة السلطان سليم عام 1520 استأثر الغزالي بالحكم لنفسه وثار على العثمانيين لبسط نفوذه على بلاد الشام بأكملها، لكنه مني بالفشل على يد السلطان سليمان القانوني عام 1521. وقد دفعت تلك الثورة العثمانيين إلى اعتماد تقسيمات إدارية جديدة للإمبراطورية الممتدة على قارات ثلاث: آسيا، أوروبا، أفريقيا. حيث قسمت إلى قسمين إداريين كبيرين: بلاد الروم وبلاد الأناضول التي تبعتها بلاد الشام التي قسمت بدورها إلى ثلاث ولايات: الشام، حلب، وطرابلس التي ضم إليها سنجقا حماه وحمص، بالإضافة إلى سنجقيها جبلة وسلمية، وذلك من أجل تقليص سلطة والي الشام وإعطاء أهمية لولاية طرابلس بسبب إخلاص نائبها للعثمانيين.

ويرجِّح الباحث انضمام لوائي حماه وحمص إلى ولاية الشام من جديد في عهد الوالي السوري أسعد باشا العظيم (1743 ـ 1756)، ليخلص إلى القول أن ولاية طرابلس ضمَّت حتى منتصف القرن الثامن عشر جميع المناطق الواقعة ما بين اللاذقية ضمناً في الشمال وفتوح كسروان ضمناً في الجنوب، ومن البحر غرباً حتى حمص وحماه ضمناً في الشرق. ثم عادت لتضم ابتداءً من بداية النصف الثاني للقرن الثامن عشر المناطق الواقعة ما بين وادي قنديل شمال اللاذقية، وحتى جسر المعاملتين جنوباً، ومن البحر غرباً حتى حمص وحماه شرقاً.

وأهم مقاطعات سنجق طرابلس من الشمال إلى الجنوب كما وردت في سجلات محكمتها الشرعية هي: صافيتا، طرطوس، الشعرا، عكار، الضنية،

الهرمل، الزاوية، جبة بشري، الكورة، أنفة، البترون، وجبيل. أما مقاطعتا اللاذقية وحصن الأكراد فبقيتا تابعتين لطرابلس حيث كان الوالي ينتدب عليهما حكاماً يحكمونهما باسمه. كما كان الوالي ينتدب قائمقاميين ليضبطوا الأمور في سنجقي جبلة وسلمية.

ويخلص الباحث إلى القول إن ولاية طرابلس حافظت على موقعها واستمراريتها في العهد العثماني وأنها لم تكن أقل أهمية من غيرها من الولايات السورية، وذلك للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لموقعها المشرف على المدن والسهول والجبال في أقاليمها ولموقع مينائها الاستراتيجي اقتصادياً.

وقد عانت ولاية طرابلس الكثير من الصراعات على النفوذ، خاصةً بين آل عساف بقيادة الأمير منصور، وآل سيفا بقيادة يوسف باشا. وما أن تمت الغلبة للسيفيين سنة 1590م بمقتل الأمير منصور العسافي، حتى تجدَّد الصراع هذه المرة بين السيفيين والمعنيين بقيادة الأمير فخر الدين الثاني. وقد أسفرت الصراعات الدموية هذه وفساد الحكم الإداري والسياسي ولاسيما في عهد آل سيفا، وابتزازهم أموال التجار والأجانب. عن نقل أهمية طرابلس التجارية نحو ميناء الإسكندرونة القريب من ولاية حلب.

لكن ما أن اختفى تسلط السيفيين، ومن بعدهم المعنيين حتى انتدبت الدولة العثمانية لها باشاوات غير محليين، فعاد التجار الأجانب إليها، وعادت بعد سنة 1680 نشاطات تجارية ومستقلة تستمد نشاطها من موارد المنطقة، وخاصة الحرير والزيت، مما دفع فرنسا إلى توطيد علاقات تجارية مهمة مع الساحل السوري عامة وطرابلس خاصة وافتتاح مكاتب تجارية لها فيها منذ عام 1715. ولا ننسى ميناء اللاذقية التابع لولاية طرابلس والذي أعطاها زخماً إضافياً لأنه كان ينافس ميناء الإسكندرونة.

ويسعى الباحث إلى تفنيد مقولات بعض المؤرخين الذين قلَّلوا من أهمية ولاية طرابلس واعتبروها تابعة لولايات أخرى في أغلب الفترات، فيؤكد

أن عملية إلحاق أو ضم ولاية بولاية لم تحصل في بلاد الشام إلا بعد خروج المصريين سنة 1840 وعودة العثمانيين حيث ألحقت طرابلس كلواء، مع لوائي جبيل واللاذقية بولاية صيدا. ثم عادت لتنضم إلى ولاية بيروت منذ تكوينها سنة 1887. أما الذي كان يحصل فهو إسناد ولايتين أو ثلاث لوالٍ واحد لظروف أمنية داخلية وخارجية، كما حصل لأحمد باشا الجزار سنة 1799 حيث وقف في وجه الحملة الفرنسية فعين على الشام وطرابلس وصيدا بالإضافة إلى إمارة الحاج. ثم أعادت الدولة الكرة بعد موت الجزار سنة 1804 وأسندت هذه المهام إلى إبراهيم باشا.

ولم يكن هذا الإسناد يعني إزالة الولاية لتشكيل ولاية كبيرة من بلاد الشام، بل كان الباشا يرسل من قبله موظفين لإدارة تلك الولايات. ويرد الباحث تهميش دور ولاية طرابلس من قبل بعض المؤرخين إلى جعلهم خطأً ولاة طرابلس من آل العظم طوال النصف الأول من القرن الثامن عشر. في حين أن أول والي لطرابلس من آل العظم كان إسماعيل باشا سنة 1723 واستمر في حكمها حتى بداية 1725 وحلَّ مكانه شقيقه سليمان ثم إبراهيم باشا العظم حتى 1730 حيث أمرت الدولة العثمانية بعزل جميع الحكم من آل العظم وسجنهم ومصادرة أموالهم لكثرة شكاوى الناس من ظلمهم وابتزازهم لأموالهم إلى أن أطلق سراحهم وأعيد اعتبارهم سنة 1731 وعينوا حكاماً على ولايات الشام وصيدا وطرابلس التي عين والياً عليها سليمان باشا بين 1731 و1733.

وينتقل الكاتب للحديث عن أهمية ولاية طرابلس بالنسبة إلى قافلة الحاج الشامي إذ في الوقت الذي كان فيه ولاة الشام أمراء للحج، انحصرت إمارة الجردة بوالي صيدا أو بوالي طرابلس. والجردة العسكرية كانت تعني جمع المؤن والاحتياجات الضرورية وملاقاة الحجاج عند عودتهم من الحجاز في محطة هدية» داخل السعودية.

ثم يستعرض الباحث جهاز الحكم لولاية طرابلس في العهد العثماني وطريقة تعيينهم وخاصة مع وجود موظفين كبار من السكان المحليين إلى

جانب الموظفين الذين كانت تعينهم الدولة العثمانية كالقضاة وكبار الضباط. ومن هؤلاء الموظفين نذكر القائمقام، والمفتي، ونائب القاضي، ونقيب الأشراف، والصوباشي (مدير الشرطة)، ورئيس الكتاب، فضلاً عن الكتبة والمحررين.

أما الدراسة الثانية، فهي للدكتور قاسم الصمد، بعنوان: «نظام الالتزام في ولاية طرابلس في القرن الثامن عشر من خلال وثائق سجلات محكمتها الشرعية».

ويبدأ الكاتب بشرح أسباب اقتصار الدراسة على القرن الثامن عشر التي تعود إلى كون سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس لا تغطي إلا الأمور والوثائق العائدة للثلث الأخير من القرن السابع عشر وما بعده، وبشكل كافٍ وشبه كامل موضوع وتفاصيل التزام المقاطعات التابعة لولاية طرابلس في القرن الثامن عشر.

ثم ينتقل الباحث إلى تعريف نظام الالتزام، كطريقة لجباية الضرائب تعود إلى العصر العباسي الثاني، عبر الضمانة والقبالة وهو يعني أن يجعل الشخص قبيلاً أي كفيلاً بتحصيل الضريبة لنفسه مقابل قدر معلوم يدفعه، فيستفيد السلطان من تعجيل حصوله على المال ويستفيد المتقبل من الفرق بين ما دفعه وما حصله.

ويرى الباحث أن تاريخ لجوء الدولة العثمانية إلى نظام الالتزام يعود إلى الثلث الأخير من القرن السابع عشر وطيلة القرن الثامن عشر وحتى مجيء المصريين في حملتهم على بلاد الشام.

وبعدها يتوسع الكاتب في شرح عمليات الالتزام، مثل عقدها وتقسيم المقاطعات وأسماء الملتزمين في هذه الأقاليم التابعة لولاية طرابلس إلى غيرها من التفاصيل المتعلقة بمدة الالتزام وصيغة العقد والمبالغ وطريقة التسديد وواجبات الملتزم والكفالات التي يضعها للوالي.

وفي الختام، يخلص الباحث في تقييمه لنظام الالتزام السنوي الذي

لجأت إليه الدولة العثمانية واعتمدته طريقة لجباية الأموال الأميرية من ولاياتها في وقت مبكر من وجودها في الدول العربية، إلى أن ذلك جاء عقب إدراكها قصور نظام الإقطاع، الحكومي منه والطائفي، عن تأمين مستلزمات الدولة المادية والأمنية والعسكرية، وإلى أن التطبيق السيء في معظم الأحيان وضعف الرقابة والتفتيش الحكوميين ودوام العمل بنظام الالتزام السنوي لمئات من السنين واحتكاره من قبل بعض العائلات الملتزمة، أدى إلى تحول نظام الالتزام إلى نوع من الإقطاع السنوي المتجدد، وهو الذي اصطلح على تسميته بالنظام المقاطعجي، الذي عمل به في ولاية طرابلس وجميع ولايات الشام حتى أواسط القرن التاسع عشر حيث عمدت الدولة إلى إلغائه ثم العودة إليه بين الحين والآخر. وكان هذا النظام أساساً في الحضور السياسي والإداري والاقتصادي لعدد من العائلات في المناطق المكوّنة لجبل لبنان وفي تلك التي ضمت إليه عام 1920.

الدراسة الثالثة، للدكتور عبد السلام تدمري، وعنوانها «محلات طرابلس القديمة: مواقعها، أسماؤها، سكانها من خلال الوثائق العثمانية»، وهي كما يتضح من عنوانها تعرض، استناداً إلى دفاتر وسجلات العصر العثماني الموجود في مبنى الأرشيف العثماني التابع لديوان رئاسة مجلس الوزراء باسطنبول، أسماء المحلاّت بطرابلس، مما لا يتسع المجال لذكرها هنا.

في المحور الاقتصادي، ثلاث دراسات، الأولى للدكتور مسعود ضاهر، تحت عنوان: «طرابلس في العهد العثماني: من مركز للولاية إلى مدينة ملحقة استناداً إلى وثائق من الأرشيف الفرنسي». وتتناول هذه الدراسة العوامل والأسباب التي أدت إلى تحوّل طرابلس من مركز للولاية إلى مدينة ملحقة بولاية أخرى. وهي المدينة التي كانت مركزاً ثابتاً لولاية مترامية الأطراف، تعاقب على حكمها منذ عام 1555 حتى 1909، 204 حكام في حين أن بيروت قد تأسست كمتصرفية أولاً عام 1864 وتعاقب على إدارتها 11 متصرفاً حتى عام 1885. ثم عرفت 22 والياً بعد أن تحولت إلى ولاية ما بين عام 1888 و1918.

ويعتبر الكاتب أن هذه المقارنة السريعة تسمح بالقول إن مدينة طرابلس كانت المدينة الأهم على الساحل الشرقي للبحر المتوسط طوال قرون عدة، وكان إشعاعها يمتد إلى عريش مصر جنوباً وإلى الإسكندرون شمالاً حيث كان المرفأ الأهم لجميع مقاطعات بلاد الشام الداخلية كدمشق وحمص وحماه وصولاً إلى حلب ومناطق الفرات.

ويذهب الباحث إلى أن دراسة العوامل، التي ساعدت على تطور مدينة طرابلس خلال عدة عقود، ثم أسباب تقلص دورها في القرن التاسع عشر وإلحاقها بولاية بيروت ثم بدولة لبنان الكبير، تحتاج إلى منهج علمي شمولي يتناول الظاهرة التاريخية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية والثقافية وغيرها، إستناداً إلى المنهج التحليلي التاريخي الشمولي الذي طبقه فرنان بروديل F.Braudel في دراسته عن المتوسط.

ويذكر الدكتور ضاهر أن مدينة طرابلس كانت أهم المراكز العثمانية الساحلية والتجارية في بلاد الشام حيث كانت محطة للتبادل التجاري بين أوروبا والداخل في المشرق العربي، ولا سيّما مع فرنسا التي كان لها بيوتات تجارية ناشطة وغنية وقنصلية في طرابلس حيث كان يتواجد فيها أيضاً عشرون رجل أعمال فرنسياً يتعاطون التجارة والأعمال المالية وخاصة تجارة الحرير والصابون والمراباة. كما كانوا يبتزون المزارعين والأهالي الذين كانوا يقترضون منهم المال أو يبيعونهم المحاصيل سلفاً بأسعار زهيدة الأمر الذي أسفر عن احتجاجات للأهالي وتظاهرات وأعمال عنف ضد الفرنسيين.

وقد أدى هذا الأمر إلى رحيل التجار الفرنسيين عن طرابلس وانتقالهم إلى بيروت وصيدا وتشجيعهم لتأهيل وتطوير مرفأ بيروت على حساب مرفأ طرابلس. وساهم في هذا التوجّه أمران: الأول هو تولي الجزار لولاية بيروت حيث جعل منها أهم الموانئ العثمانية خلال فترة قصيرة فيما كان واليا طرابلس وصيد يتنافسان في الابتزاز والعنف والخداع، ولا سيّما مصطفى بربر آغا الذي كان عهده مليئاً بالاضطرابات والحروب والتمردات، كما ألغيا الامتيازات الأجنبية في مناطقهما. والأمر الثاني هو عجز الفرنسيين عن اختراق

النسيج السكاني لمدينة طرابلس المؤلف من طائفتي المسلمين السنة والروم الأرثوذكس مع أعداد قليلة من الموارنة واليهود وغيرهم، الذين رفضوا التعاون مع الفرنسيين وحافظوا على ارتباطهم بالعثمانيين الأمر الذي جعل الفرنسيين ينصرفون للتأثير المباشر على السكان الموارنة القاطنين في المقاطعات اللبنانية التابعة لولاية طرابلس، ولا سيّما مقاطعات بشري والكورة والمنيطرة وجبيل والبترون إذ حاولوا ربط هذه المناطق بالإمارة الشهابية وتحريرها من السيطرة الإسلامية (أسرة حمادة).

ويرى ضاهر أن نجاح السياسة الفرنسية هذه قد أفقد طرابلس الكثير من العوامل المساعدة لنهضتها الداخلية، وأن السكان الطرابلسيين قد لمسوا مخاطر هذه السياسة على مدينتهم فقاموا بمهاجمة بيوت الجالية الفرنسية فيها وحصار تجارها. وذلك لأن هذه السياسة كان هدفها إضعاف مرفأ طرابلس وبالتالي إضعاف المدينة بأكملها لصالح مدينة بيروت فيما كانت السلطنة العثمانية عاجزة عن إيصال والٍ عثماني ليحل مكان بربر آغا، حاكمها المتمرد.

ومن العوامل الأساسية الأخرى في تقلص دور طرابلس التجاري وتعزيز دور مرفأ بيروت، غزوات البدو الوهابيين التي وصلت إلى ضواحي مدينة دمشق بعد أن اجتاحت حلب وحمص وحماه والجزيرة الفراتية كلها، مما أربك حركة التجارة بشدة، مع والي طرابلس، وتطور تجارة دمشق تدريجياً مع مرفأ بيروت لقربها منها أولاً، ولحماية طريق القوافل بين بيروت ودمشق، بالإضافة إلى فتح طريق بري للنقل بينهما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

أما الدراسة الثانية فهي للدكتور عبد الله إبراهيم سعيد، وعنوانها: «أضواء على الملكية العقارية لمدينة طرابلس من خلال سجلات المحاكم الشرعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر». وتركزت الدراسة على شرح مدى تطور الأنظمة والقوانين المتعلقة بالأراضي والمباني آنذاك (التنظيم المدني) المستمدة من التشريعات الفقهية الإسلامية وقوانين نامه العثمانية، وحالة توزّع الأراضي المدينية والزراعية فيها وأراضي الوقف والمحميات

والساحات والحدائق والبساتين الملحقة بالأبنية فيها، وذلك استناداً إلى سجلات المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ويخلص الباحث إلى أن طرابلس عرفت أوسع شكل من أشكال حرية الملكية الخاصة في تاريخ لبنان العقاري، تعود جذورها إلى مسألة الاستقرار المديني، وتقاسم السكان لحقوق الارتفاق المشتركة والعامة، وهذا ما أسس لثورة عقارية متقدمة في مضمونها وإرهاصاتها المستقبلية.

وقد سمح لأعضاء فئات اجتماعية وطائفية متنوعة بالحصول على ملكياتهم الخاصة المبنية والزراعية مقابل شرط واحد هو الاستعداد لإحياء الأشجار المتقهقرة وتعمير الأبنية المتهدمة.

وما يميّز الملكية العقارية في طرابلس، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، هو انتشار ملكيات الأوقاف لرقبة الأراضي الزراعية والمباني، وخراب عين هذه الأوقاف مع الزمن مما كان له أثره الفعال على تجزئة الأراضي والمباني الموقوفة وتفتيتها، والاجتهاد في سن القوانين والتشريعات المرنة التي تسمح بتملكها مع حفظ حق المتولين والمستفيدين من عين الأوقاف، الأمر الذي ساهم في توسيع رقعة الملكية الخاصة في هذه المناطق.

في الدراسة الثالثة، وعنوانها: «دور طرابلس الاقتصادي في القرون الثلاثة الأولى من العهد العثماني»، يعرض الدكتور أحمد غازي شرمند للدور التجاري لمدينة طرابلس، التي لقبت بالفيحاء الصغرى، وسماها الفرنسيون باسم القافلة (La Caravane) وتعني التجارة البحرية، وذلك لأهمية دورها التجاري بين أوروبا والشرق، والذي أفاد منه الفرنسيون كثيراً وتقدموا على غيرهم من التجار الأوروبيين بعد حصولهم على امتيازات خاصة بموجب اتفاقات الصلح مع الدولة العثمانية، وأبرزها الحماية الدينية، والامتيازات مدى الحياة، والدولة الأكثر رعاية.

وفي عام 1544، تم إنشاء قنصلية سوريا الكبرى في مدينة طرابلس،

وهي أول قنصلية فرنسية تعتمد على الساحل السوري الفلسطيني بعد اعتماد السفارة في العاصمة إستانبول. وصدرت بين عامي 1599 و1785 عدة قوانين لتنظيم العلاقة بين الفرنسيين والأهالي.

ثم ينتقل الكاتب إلى عرض أهمية طرابلس وسبب اختيارها مركزاً للولاية وواقعها الديموغرافي والاقتصادي آنذاك، فيعدد مواردها المالية المتنوعة بتنوع صادراتها (الحرير، القلي، الصابون، الإسفنج، جوز العفص)، وتجارة الترانزيت المزدهرة لكون مرفأ طرابلس منفذاً بحرياً لمدينتي دمشق وحلب التجاريتين حيث كان معظم الواردات الأوروبية إلى طرابلس يعاد تصديره إلى هاتين المدينتين. وتجارة القوافل البحرية وتجارة النقد (العملة) من أهم موارد طرابلس الاقتصادية. وكانت العملات العثمانية والأوروبية التي يعددها الباحث محل تداول وتبادل في طرابلس. كما أقر فيها نظام جمركي عام 1570 حدد جميع الرسوم والضرائب في عمليات الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير، يذكرها الكاتب في جدول.

وعرفت طرابلس تفوقاً تجارياً ملحوظاً على تجارة بقية المرافئ التجارية على ساحل الحوض الشرقي للبحر المتوسط، وازدهرت تجارة الفرنسيين فيها بدءًا من العام 1570 أي في السنة التالية من تاريخ تجديد الصلح مع العثمانيين. ويعرض الكاتب لأهم العقبات التي أضعفت التجارة في طرابلس كالقرصنة، وغياب الأمن، وابتزاز الولاة للتجار مما أدى إلى قطع العلاقات التجارية بين فرنسا وطرابلس، إضافة إلى المنافسة بين مرفأي طرابلس والإسكندرونة.

بعدها ينتقل إلى سبب رحيل الفرنسيين عن طرابلس ثم عودتهم إليها واهتمام الملك لويس الرابع عشر بها وإقامة «دويلة» فرنسية داخلها تخضع لسلطة السفير الفرنسي، من رعايا الدولة وبعض المحميين من المواطنين العثمانيين الذين كانوا أعواناً للفرنسيين كالتجار والسماسرة والمترجمين. ثم يعرض لتجارة طرابلس خلال القرن الثامن عشر وأهم وارداتها وصادراتها والتي تأثرت بالحروب العثمانية والحروب الأوروبية الداخلية والثورة الفرنسية

والحملة المصرية على بلاد الشام عام 1770، كما بسياسة الولاة العثمانيين والثورات الداخلية ضدهم. ويركز الباحث على تجارة طرابلس خلال سنوات حرب الوراثة النمساوية 1740 ـ 1748، التي كانت بأيدي الفرنسيين كما في السابق، وما شهدته من تنافس للتجار وقرصنة.

ثم ينهي الدراسة بعرض لتجارة طرابلس خلال حرب السبع سنوات 1756 ـ 1763 بين الفرنسيين والإنجليز حيث نشطت القرصنة مما أدى إلى تقلص التجارة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى التجارة بين عامي 1768 و1792 خلال الحرب الروسية ـ العثمانية. وزاد الطين بلة تسلط الولاة في طرابلس بعد هذه الأحداث وابتزاز التجار الفرنسيين وظهور أمراض الجدري والطاعون مما دفع التجار إلى التفتيش عن أماكن جديدة غير طرابلس لتوظيف أموالهم، الأمر الذي أدى إلى ركود تجاري فيها أواخر القرن الثامن عشر وسطوع نجم بيروت، المرفأ البحري لمدينة دمشق.

وفي المحور الاجتماعي، أربع دراسات، الأولى للدكتور عصام خليفة حول «الديمغرافية التاريخية لمدينة طرابلس في القرن السادس عشر»، استناداً إلى أرشيف رئاسة الوزراء باسطنبول. وبعد عرضه لحدود ولاية طرابلس قبل الفتح العثماني وبعده، وذكر أحيائها (26 حياً)، يبدأ بدراسة الواقع الديموغرافي الديني لهذه الأحياء مقارناً بين إحصائيين. ثم ينتقل إلى دراسة نسبة المتزوجين والعازبين في مدينة طرابلس في القرن السادس عشر عند المسلمين والمسيحيين واليهود، وأبرز العوامل التي أثرت على التطور الديمغرافي لمدينة طرابلس آنذاك، من جراد وأوبئة وغلاء أدت إلى تزايد الوفيات، وصراعات داخلية وحملات خارجية إذ أدت إلى هلاك الكثير من المسلمين الأمر الذي يفسّر تزايد عدد المسيحيين واليهود وتناقص عدد المسلمين في طرابلس. كما يطرح الدكتور خليفة عدداً من الفرضيات لتفسير هذه الظاهرة، ويقدم عدداً من الجداول الإحصائية الموضحة للواقع الديمغرافي آنذاك.

أما الدراسة الثانية، فهي للدكتور حسن مبيض، وعنوانها «التركيب

الاجتماعي في مدينة طرابلس في النصف الثاني من القرن السابع عشر»، حاول فيها دراسة النقاط التالية: السكان، الفئات الاجتماعية، أهل الذمة، المرأة. بالنسبة للسكان، فقد عرض سلالات الأسر الطرابلسية القديمة والأسر التركية والتركمانية القديمة والشامية والمصرية. وبالنسبة للفئات الاجتماعية. فقسمها إلى فئة رجال الدين وفئة الحكام والعسكريين، وفئة التجار، وفئة الحرفيين والصناعيين، وفئة العبيد والأرقام.

أما أهل الذمة، فكانوا يتشكلون من المسيحيين الأرثوذكس، واليهود الأقل عدداً من المجموعات السكانية الأخرى، ويعرض الكاتب لأحوال كل هذه الفئات الاجتماعية والطوائف الدينية لينتقل إلى دراسة واقع المرأة في طرابلس آنذاك.

في الدراسة الثالثة، وعنوانها «اللباس الطرابلسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (التأثير التركي)»، عرضت الدكتورة مها الكيال فيها لأنواع اللباس الطرابلسي وتطوره ومدلولاته الاجتماعية، لجهة تأثير دور الأتراك الاجتماعي في طرابلس وتأثير هذا الدور على الواقع الملبسي في هذه المدينة.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وتشكلت مصادر الدراسة من الذاكرة الحية (شهادات لأحياء عاصروا الفترة العثمانية) والملابس المحفوظة، والمصادر المكتوبة، والصور والرسوم، محفوظات متحف الأوم (باريس) ومتحف طوب قبو (اسطنبول)، والصناعات الحرفية التقليدية. وتذهب الكاتبة إلى أن التأثير التركي في اللباس الطرابلسي لم يكن فقط مقبولاً بل وأيضاً منشوداً وذلك لعاملين الأول اجتماعي ـ سياسي والثاني تقني ـ اقتصادي.

ولعل أبرز الملبوسات ذات التأثير التركي عند الطرابلسيين آنذاك هما الطربوش والقمباز، واليلك والإنطاري والفستان والبابوج والجزمة عند الطرابلسيات.

والدراسة الرابعة هي للدكتور خالد زيادة، بعنوان «تطور العمران في

طرابلس خلال العهد العثماني»، وهو موضوع لم يتم التطرق إليه سابقاً ـ كما يقول الكاتب ـ وكبير ومتشابك. حاول زيادة طرح مجموعة من الأفكار ونقاط البحث كي تكون عاملاً مساعداً على فتح الباب في هذا المجال.

أما المحور العلمي، فقد تضمن أربع دراسات، الأولى للدكتور جوزيف لبكي وعنوانها «طرابلس من خلال أرشيف الآباء الكبوشيين 1630 ـ 1804»، وهي تتناول دخول الآباء الكبوشيين إلى طرابلس ومصادرهم عنها وأهم المعطيات عن المدينة وسكانها وسلطاتها والثورات فيها وأوضاعها المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والتعليمية والعمرانية والجغرافية في تلك الفترة.

أما الدراسة الثانية، فهي للدكتور أنيس الأبيض، وعنوانها «مظاهر الحياة العلمية في طرابلس خلال القرن التاسع عشر»، حيث يعرض فيه الواقع الثقافي والعلمي في المدينة خلال القرن التاسع عشر وما عرفته من معاهد علمية أولى (المدارس، المكاتب التعليمية، الكتاب، المدارس الدينية) ومن ظاهرة كتابة الصكوك من وقف وإرث وعقود بيع كوثائق وسجلات تاريخية عكست نصوصها وعباراتها الواقع الأدبي والعلمي والقانوني آنذاك، حيث ينقل الباحث بعض هذه النصوص. كما يتعرض الكاتب لحالة الإجازات التعليمية التي كانت تعطى للنخبة المتعلمة من علماء الدين والمدرسين من أبناء المدينة، ولحالة الصحافة الطرابلسية ودورها العلمي والأدبي في تلك المرحلة.

الدراسة الثالثة من هذا المحور، عنوانها «من تاريخ الإرساليات الأجنبية في طرابلس الإنجيليون، والأرثوذكس الروس»، أعدَّتها الدكتورة هلا سليمان لعرض واقع الإرساليات الإنجيلية الأميركية في طرابلس وأهدافها الرامية إلى النفوذ الاجتماعي والسياسي والديني والتربوي، والتي بدأت بعد الحملة الفرنسية على مصر، كمنافسة للإرساليات الكاثوليكية الفرنسية التي سبقتها بفترة طويلة في المنطقة.

وتذكر الدكتورة سليمان أن الإنجيليين دخلوا إلى الشرق عن طريق

مبشرين اثنين هما ليفي بارسونز (توفي 1822) وبليني فيسك (توفي 1825). وقد أنشأ مجلس الإرسالية مطبعة في جزيرة مالطا لنشر الكتب الدعائية والتبشيرية في الشرق بلغات عدة وإرسالها إلى مصر وسوريا واليونان ولبنان. ثم انتقلت المطبعة إلى بيروت عام 1834.

وقد بلغ مجموع المبشرين الإنجليين الذين حضروا إلى لبنان منذ عام 1820 حتى كانون الأول 1908، مائة وخمسة وثلاثين مبشراً ومبشرة، انتشروا في بيروت وجبل لبنان وطرابلس وسوريا وفلسطين، حيث أسسوا مدارس ومستشفى في طرابلس. كما تعرض الكاتبة لنشاط الإرساليات التبشيرية الروسية في لبنان ولا سيما في طرابلس وملحقاتها، والمدارس التي أسستها في مدينة طرابلس.

والدراسة الأخيرة هي للدكتور عبد المجيد نعنعي، تحت عنوان «طرابلس في القرن السابع عشر من خلال كتابات الرحالة المسلمين»، ينقل فيها الباحث ما كتبه الرحالة المسلمون، ولا سيما الشاميون كالبوريني وحفيده ابن محاسن والعطيفي والنابلسي والتلمساني عن انطباعاتهم ومشاهداتهم خلال زيارتهم لمدينة طرابلس وإقامتهم فيها. ولا سيّما وصفهم للجوامع والمساجد والمدارس، والحمامات، والزوايا الصوفية وممارساتهم وخاصة الطريقة المولوية والحضرة القادرية، وقبور الأولياء. وذلك يعود إلى كون معظم هؤلاء الرحالة من الصوفيين أو علماء الدين فانصب اهتمامهم على المنشآت والمعالم الدينية للمدينة واقتصر ذكرهم للمنشآت الحكومية والعمرانية الأخرى باختصار شديد، إضافة إلى عرضهم لواقع الإدارة والحكم والوظائف الدينية والحياة العلمية والأدبية في طرابلس في تلك الفترة.

وفي ختام الكتاب توصيات المؤتمر أبرزها الدعوة إلى تأسيس مركز أبحاث في كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ الفرع الثالث لتنشيط البحث العلمي ودعم الباحثين ولا سيّما في تاريخ لبنان والشمال، ومطالبة وزارة الثقافة والتعليم العالي بجمع الوثائق والمخطوطات العثمانية المتعلقة بتاريخ لبنان العثماني، والحفاظ على الأبنية الأثرية التاريخية في طرابلس وتحويل بعضها إلى متاحف.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

عكار في التاريخ العثماني*

(1516 - 1918)

مراجعة: هيثم مزاحم

عُقد المؤتمر الأول لتاريخ عكار، الذي خصّص لدراسة تاريخ عكار في العهد العثماني 1516 ـ 1918، في 14 تشرين الثاني (نوفمبر) 1993 في ثانوية راهبات القديس يوسف ـ منيارة. وقد تمّ تقسيم أعمال المؤتمر إلى أربعة محاور: محور تربوي اجتماعي، ومحور توثيقي ومحور اقتصادي، ومحور تاريخي سياسي. ونشرت أعمال المؤتمر في الكتاب الذي نحن بصدد مراجعته.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الدراسة الأولى، قدّمها الدكتور مسعود ضاهر، تحت عنوان «التأريخ الشمولي والتأريخ الفرعي: نموذج عكار في دراسات الباحثين المعاصرين» وتناولت مسألة الهواجس المنهجية التي ترافق الكتابة التاريخية العلمية. ثم عرض الدكتور ضاهر للمدارس التاريخية الكبرى (مدرسة الحوليات Les Annales، مدرسة عبر التاريخ ابن خلدون ـ هيغل، مدرسة ارنولد توينبي، اتجاه صراع الحضارات لفرنسيس فوكوياما).

ويرى الباحث أن الدراسة التاريخية الشمولية تمكن المؤرخ من استخلاص نتائج شمولية قابلة للتعميم على مجتمعات إنسانية أخرى. وذلك يتطلب أيضاً أن تكون الدراسة الشمولية مسبوقة بدراسات فرعية أو جزئية

---

* المؤتمر الأول لتاريخ عكار، عكار في التاريخ العثماني 1516 ـ 1918، دار الإنشاء للنشر، طرابلس، الطبعة الأولى، 1995، 212 صفحة.

تسمح للمؤرخ أن يبني فرضياته على أوسع قاعدة من الوثائق والمعطيات الثابتة والمصادر، التي تشكل تراكماً معرفياً كبيراً. ثم ينتقل ضاهر للحديث عن هاجس البحث عن تاريخ عكار الحديث والمعاصر، ليؤكد أن الكتابة التاريخية العلمية عن عكار وغيرها من الأقضية الأربعة، التي ضمت إلى متصرفية جبل لبنان لتشكل دولة لبنان الكبير عام 1920، هي كتابة حديثة العهد قياساً إلى ما كتب عن جبل لبنان منذ أكثر من قرنين ونصف القرن تقريباً. وذلك مردّه إلى التبدلات الجذرية في تاريخ عكار والأقضية الأربعة السالفة الذكر، وإلى اهتمام الدولة بتاريخ بيروت وجبل لبنان وانصرافها عن المناطق الأخرى الملحقة بهما، الأمر الذي حمل أبناء هذه الأرياف ومثقفيها على القيام بهذه المهمة التي قاموا بها من مواقعهم كأفراد دون أن تكون هناك دولة أو مراكز أبحاث ترعى أعمالهم. وازدادت صعوبة تحقيق الأهداف التي نذر هؤلاء الباحثون أنفسهم لها بسبب صعوبة التنقّل للاطلاع على الوثائق خلال الحرب الأهلية (1975 ـ 1990)، والحساسيات الطائفية والمذهبية التي ظهرت خلالها. ويعتبر ضاهر أنه رغم الصعوبات التي واجهت الباحثين في تاريخ ومجتمع عكار، إلا أنهم لم يحرثوا في أرض بكر. حيث هناك دراسات علمية متناثرة سبقتها، ووثائق من الأرشيف العثماني، والأرشيف الفرنسي، والإنكليزي، وتقارير قناصل، وكتابات رحالة، ومذكرات قادة، وسجلات محاكم شرعية، وسجلات أبرشيات وكنائس، ومحاكم مدنية، إلخ...

وقد لعبت الرواية الشفوية، إضافة إلى الوثائق السالفة الذكر، الدور الأساسي في إعادة إحياء تاريخ عكار الذي انبعث بقوة في أقل من عقدين من الزمن، وبشكل خاص بعد 1980. والجدير بالذكر أن الغالبية الساحقة من الدراسات التاريخية والاجتماعية قد تناولت تطور عكار في القرن العشرين مع بعض الامتداد التاريخي الضروري لمعرفة جذور هذه المرحلة في العهد العثماني.

ويشكّل الأرشيف العثماني المصدر الأساس لدراسة تاريخ عكار وتواريخ جميع المناطق التي كانت خاضعة للسلطنة العثمانية. كما يشكل الأرشيف

الفرنسي بدوره مصدراً أساسياً للباحثين في تاريخ المناطق السورية واللبنانية في عهد الانتداب الفرنسي.

ونظراً لصعوبة الفصل بين البحث التاريخي والبحث الاجتماعي، دمج الباحث ضاهر كل ما كتب عن عكار في المجالين الاجتماعي والتاريخي، طالما أن حقل الدراسة واحد، أي وصف تحليلي لتطور مجتمع عكار منذ أواخر العهد العثماني حتى الآن. وقد قدَّم الدكتور ضاهر عرضاً لهذه الأبحاث والدراسات (27 دراسة) التي كان معظمها رسائل ماجستير أو دكتوراه، وبعضها لا يزال غير منشور، وتناولت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية لتاريخ عكار. وقد غلبت الدراسات ذات المنحى الثقافي والاجتماعي والسكاني، وتلك التي تناولت الحقبة الحديثة والمعاصرة مع غياب شبه كامل للمرحلتين القديمة والوسيطة في تاريخ عكار.

ومن الملاحظات المنهجية، التي يذكرها الدكتور ضاهر، جدلية العلاقة بين الواقع التاريخي والكتابة التاريخية في النموذج العكاري. إذ إن منطقة عكار لم تعرف خلال تاريخها الطويل أية أحداث دموية ذات طابع طائفي، حيث انعكس هذا الواقع في الكتابات التاريخية حول عكار مقارنة بغالبية الدراسات التاريخية حول مناطق لبنانية أخرى. كما يسجّل غياب الأدلجة والمؤثرات الحزبية الضيقة عن الكتابة التاريخية عن عكار، والتشديد على التأريخ الاقتصادي ـ الاجتماعي في عكار دون أن يعني ذلك غياب التاريخ السياسي بشكل كامل، إنما تناولته الدراسات التاريخية في علاقته بالتطور الاقتصادي ـ الاجتماعي في هذه المنطقة. وعطفاً على ذلك، فإن الدراسات التاريخية عن عكار لم تعكس بوضوح مدى انعكاس الأحداث التاريخية الكبرى التي وقعت في لبنان بشكل خاص، وفي المنطقة العربية بشكل عام، على المجتمع في عكار. أما أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث في قراءته للدراسات التاريخية عن عكار فهي: ضرورة السعي إلى إنشاء أرشيف محلي للوثائق التاريخية في عكار بالإضافة إلى متحف أثري يظهر تطور هذه المنطقة التاريخية الغنية جداً بالأحداث، والقيام بحملة توعية شمولية في عكار

لاسترجاع الوثائق التاريخية والحفاظ عليها، وتشكيل لجنة علمية مهمتها المسح الشامل للوثائق المحلية، الرسمية والخاصة، والاستفادة من وثائق الأرشيف الفرنسي والعثماني، والانتقال من العمل الفردي إلى العمل الجماعي والمؤسساتي لدراسة تاريخ عكار دراسة شمولية متعددة الجوانب والمصادر مع ربط تاريخ عكار بتاريخ باقي المقاطعات اللبنانية والسورية المجاورة، وأخيراً إعادة كتابة التاريخ المدرسي في لبنان بشكل علمي وموضوعي بعيداً عن التأثيرات الطائفية والأيديولوجية والجهوية التي تشوّه وتزوّر التاريخ.

أما الدراسة الثانية، فهي بعنوان «العكاكرة الحكام في ولاية طرابلس»، للدكتور فاروق حبلص. ويلاحظ الكاتب في تاريخ عكار ظاهرتين هما: قلة المنشورات المتخصصة بتاريخها من جهة، وكثرة الروايات الشفهية عن تاريخها من جهة ثانية، وتناقض المعلومات الواردة في الوثائق الرسمية مع معلومات الروايات الشفهية والمصادر التاريخية القديمة من جهة أخرى.

ويعدّد الباحث المصادر التي استند إليها وهي: الوثائق الرسمية العثمانية، تقارير القناصل الفرنسيين، المؤلفات القديمة.

ويلاحظ الباحث في تاريخ ولاية طرابلس في مرحلتي الإقطاع والإلتزام، أن عكار كانت الوحيدة دون سائر الأرياف الملحقة بهذه الولاية، التي أنجبت الولاة لها وكبار الموظفين الإداريين فيها. وهي ظاهرة جديرة بالدراسة يحاول الكاتب تتبّعها وتحليل أسبابها وتسليط الضوء على ماهية دور الحكام العكاكرة في تاريخ طرابلس، في هذا البحث.

يبدأ البحث في عرض تسلسل الحكام العكاكرة الذين حكموا في ولاية طرابلس في زمن الإقطاع، ابتداءً من آل شعيب حكام عرقا، أول القوى العكارية التي وسعت دائرة حكمها لتشمل ولاية طرابلس بأكملها، خلال الفترة الممتدة بين عامي 1523 و1528، حيث تآمر آل سيفا حكام عكار العتيقة على محمد آغا شعيب وتحالفوا مع آل معن وآل عساف وقتلوه. وانتهى بمقتله عام 1528 حكم آل شعيب وآل حكم ولاية طرابلس لمنصور عساف.

وفي العام 1579 ولّت الدولة العثمانية كبير إقطاعيي عكار يوسف باشا سيفا على ولاية طرابلس ثم عزلته عام 1584 وولت عليها الأمير منصور عساف. وفي العام 1590 قتل يوسف سيفا الأمير منصور وتولى ولاية طرابلس بدلاً منه.

وفي سنة 1620 عزلت الدولة العثمانية يوسف سيفا وولّت مكانه حسين باشا البستانجي ثم أعادت يوسف باشا عام 1623 إلى أن توفي عام 1624 وخلفه ابنه قاسم لكنه عزل عنها في السنة نفسها.

وفي سنة 1633، عاد أمراء آل سيفا إلى حكم ولاية طرابلس وتولاها الأمير قاسم بن يوسف حتى سنة 1634، ثم تولاها بعده ابن أخته الأمير علي لشهرين حيث انتزعها منه الأمير عساف بن يوسف باشا ثم عاد إليها الأمير علي مجدداً إلى أن عزلته الدولة العثمانية عام 1635 وعينت مكانه مصطفى باشا النيشانجي ثم شاهين باشا عام 1635، الذي قاتل أولاد سيفا وقضى على معظمهم وأنهى حكمهم في طرابلس وعكار.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

أما في نظام الالتزام، الذي بوشر العمل به بعد تفسخ النظام الإقطاعي وانحطاطه تدريجياً، أي منذ العام 1640 وحتى العام 1839، فقد تمكنت القوى السياسية المحلية في عكار من حد نفوذها إلى طرابلس، من خلال شغلها للوظائف الإدارية والعسكرية الأساسية (الولاة، المتسلمون وقادة الإنكشارية، الكتخدا عند الوالي).

ويتبيّن من مجموع بيورلديات (بيورلدي: تكليف رسمي) المتسلمية المدونة في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس أن ملتزمي عكار المراعبة كانوا القوة المحلية الوحيدة التي شغلت منصب المتسلمية في هذه الولاية. وهذا المنصب كان بمثابة نائب أو قائمقام عن الوالي في تسيير أمور الولاية بالنيابة عنه.

واستمر المراعبة في هذا المنصب منذ أن عين أسعد آغا الشديد المرعبي أول متسلم سنة 1778 وحتى تعيين علي بك الأسعد المرعبي متسلماً

على طرابلس عام 1801 وتمرد مصطفى بربر آغا عليه ثم تعيين الأخير متسلماً بدلاً منه. وفي سنة 1808 تمكن والي دمشق من إخراج بربر آغا من قلعة طرابلس وإنهاء تمرّده حيث عين علي بك الأسعد متسلماً على المدينة، وبقي في هذا المنصب حتى عام 1824 حيث عينته الدولة العثمانية والياً على طرابلس فعيّن شقيقه مصطفى متسلماً وقائداً للإنكشارية فيها، واستمرا حتى العام 1826.

وكانت قيادة الإنكشارية أكبر منصب عسكري في ولاية طرابلس، وقد سيطرت القوى السياسية العسكرية في عكار عليه في مراحل محددة، إذ عين حسين آغا يوسف المرعبي قائداً للإنكشارية بين عامي 1792 و1793، وعين مصطفى المرعبي في هذا المنصب عام 1825 وحتى العام 1826.

أما الوالي فهو أعلى سلطة في الولاية والمسؤول عن كل الشؤون السياسية والأمنية والمالية فيها. وأول من تسلم هذا المنصب من الملتزمين العكاكرة هو عثمان باشا الشديد المرعبي سنة 1788 وحتى سنة 1790 حيث عُزل بسبب وشايات بأنه خالف أوامر الدولة العثمانية. وفي العام 1824 منحت الدولة علي بك الأسعد المرعبي لقب باشا وعينته والياً على طرابلس وبقي في هذا المنصب حتى العام 1826. ويتبيّن مما تقدم أن عكار أعطت في ظل نظامي الإقطاع والالتزام ثمانية ولاة على طرابلس، واحد من آل شعيب وأربعة من آل سيفا واثنين من آل المرعبي. كما أعطت في زمن العمل بنظام الالتزام عشرة متسلمين أو قائمقامين في طرابلس وقائدين للإنكشارية. والملاحظ أن فترة حكم العكاكرة في زمن الإقطاع كانت مستقرة ومتواصلة فيما كانت في زمن الالتزام غير مستقرة لأن الإقطاع كان يمنح لمدى الحياة بينما كان الالتزام يعطى لسنة واحدة قابلة للتجديد، مما يجعل استمرار نفوذ الملتزم رهناً بمشيئة السلطات العثمانية في طرابلس.

ثم ينتقل الباحث إلى دراسة الظروف والعوامل التي ساعدت العكاريين في حكم طرابلس، وهي ظروف الدولة العثمانية في المركز اسطنبول، التي اختلطت بالأوضاع العامة في بلاد الشام وولاية طرابلس. إذ بدت الدولة

العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر عاجزة عن حماية أراضيها، وكانت هزيمتها أمام النمسا وروسيا سنة 1789 فادحة خسرت نتيجتها أجزاء شاسعة من ممتلكاتها في أوروبا، الأمر الذي جعل بعض الولاة يستغلون هذا العجز لإعلان التمرد في ولاياتهم، وأدى إلى انتشار العصابات المسلحة والفوضى وأعمال الشغب.

وقد أثر هذا الانحطاط في الدولة إلى ظهور ولاة محليين أقوياء في كثير من الولايات، كآل العظم في دمشق وآل الجليلي في الموصل وظاهر العمر في فلسطين، وبعض الولاة الذين استبدوا في إدارة مناطقهم. وكان أبرز هؤلاء أحمد باشا الجزار الذين انفرد في ولاية عكا من سنة 1776 حتى سنة 1804.

أما في ولاية طرابلس، فإن خلوها من عائلة إقطاعية كبيرة قادرة على إدارتها في مطلع القرن الثامن عشر، دفع ولاة الشام آل العظم إلى مدّ نفوذهم إليها وتولي ولايتها. لكن استبدادهم وظلمهم للسكان أديا إلى ثورة 1730 - 1731 في طرابلس ونشوء تنظيمات محلية للدفاع عن السكان من ظلم الولاة.

وتفاقمت الأوضاع سوءًا في بلاد الشام وطرابلس لدى وصول أحمد باشا الجزار إلى ولاية عكا وسعيه إلى توسيع نفوذه إلى هاتين الولايتين، الأمر الذي أدى إلى اصطدامه بآل العظم الذين استعانوا بالمراعبة ملتزمي عكا كقوة محلية لضبط الأوضاع الداخلية في طرابلس.

ويشير الكاتب إلى أن الوجهين الزراعي والعسكري لنظام الإقطاع الزراعي ثم نظام الإلتزام هما اللذان ساعدا العائلات الريفية العكارية في توسيع دائرة حكمها لتشمل ولاية طرابلس بأكملها، إضافة إلى القوى الذاتية لعكار، على الصعيدين البشري والمادي الاقتصادي مقارنة مع باقي المقاطعات الملحقة بولاية طرابلس كجبيل والبترون والكورة والجبة والضنية إلخ...

ويعزو الباحث أسباب انحسار نفوذ القوى العكارية عن طرابلس إلى إلغاء نظام الإقطاع واستبداله بنظام الالتزام وضرب قوة آل سيفا الإقطاعية مما

أدى إلى انتشار الفوضى في عكار نتيجة الفراغ في السلطة المحلية. ثم عمد العثمانيون إلى إلغاء نظام الالتزام بعدما استعادوا سيطرتهم على بلاد الشام سنة 1840، الأمر الذي أدى إلى عدم تمكّن زعماء عكار من استعادة نفوذهم في طرابلس، وأصبح دورهم يقتصر في ظل نظام المتصرفية والقائمقامية على مشاركة أحدهم في مجلس إدارة المتصرفية كممثل لعكار.

وبعد انقلاب سنة 1908 ومشاركة العرب في مجلس المبعوثان، عادت عكار لتتبوأ مركزها القيادي في محيطها، عبر انتخاب عثمان باشا محمد المرعبي عضواً ممثلاً لولاية بيروت في مجلس المبعوثان. وبعد نهاية الحكم العثماني، ألغت حكومة الانتداب الفرنسي التقسيمات الإدارية السابقة والنظم الإدارية العثمانية إذ شكلت محافظة لبنان الشمالي من أقضية البترون والكورة وزغرتا الزاوية والضنية وبشري وعكار ما عدا مدينة طرابلس، واستحدثت مجلساً تمثيلياً للبنان، وأعطت طائفة السنة في محافظة الشمال ممثلاً واحداً فيه حيث استأثرت عكار بتمثيل السنة في هذا المجلس وفي مجلس النواب الذي حلّ محله بين 1922 و1934، وذلك لأنها تضم أكبر نسبة من السنة في هذه المحافظة ما عدا مدينة طرابلس.

كما يعرض الباحث لدور القوى السياسية العكارية في ولاية طرابلس في جميع الصعد السياسية والعسكرية والثقافية والعمرانية، فيرى أن الحروب قد ميّزت عصور الإقطاع في الحكم العثماني في بلاد الشام عموماً وفي طرابلس خلال عهد آل سيفا على وجه الخصوص.

أما على الصعيد العمراني في طرابلس وعكار فإن الحروب لم تترك لهما شيئاً من المعالم العمرانية التي أقامها الأمراء السيفيون إذ قام الأمير فخر الدين المعني الثاني (العمراني الكبير؟!) بهدم جميع دور آل سيفا بعد دخوله إلى طرابلس ونهبها سنة 1626، فلم يبق منها إلا دار الأمير سليمان سيفا إذ حوَّلتها ابنته الست أكابر إلى وقف ذرّي لأولادها من بعدها. ويشير الكاتب إلى كرم آل سيفا وسخائهم في العطاءات للشعراء والأدباء الذين قصدوهم خلال حكمهم.

أما المراعبة فكان دورهم العسكري أخف وطأة من آل سيفا، فيما كان دورهم الإنساني والثقافي والاقتصادي أكثر تقدماً من آل سيفا الذين انشغلوا بالحروب، إذ عرف المراعبة بالتسامح الديني وخدمة الناس والاهتمام بالزراعة والتجارة وتشجيع الصناعات المحلية كصناعات الصابون والحرير والقطن وتنشيط التجارة وإنشاء شركة الطراموي بين طرابلس والأسكلة وبعض الطرق والجسور، إضافة إلى تشجيعهم للشعراء والأدباء وبناء المدارس الدينية والوطنية.

والدراسة الثالثة في الكتاب، «عكار في ظل نظام الالتزام العثماني»، للدكتور نافذ الأحمر، تتناول بالدراسة جغرافية عكار وأوضاعها الاقتصادية في ظل نظام الالتزام العثماني. حيث لم تكن الحدود الجغرافية لعكار في العهد العثماني مغايرة لما هي عليه الآن باستثناء بعض الفترات التي كانت تتسع فيها هذه الحدود لتشمل إقليم الشعرا، مما يدل على أن هذا الإقليم كان جزءًا من عكار في فترات تاريخية معينة.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وتمتد عكار من مجرى النهر الكبير شمالاً حتى مجرى نهر البارد الذي يفصلها عن منطقتي المنية والضنية جنوباً. ويشكل النهر الكبير الحدود بين لبنان وسوريا شمالاً. ومن الشرق ترتفع قمم جبال عكار التي تفصلها عن منطقة الهرمل فيما يحدها البحر الأبيض المتوسط من الغرب.

أما من الناحية الجيولوجية فتقسم عكار إلى ثلاثة أقسام: الأقسام الجبلية، والسفوح الشمالية الغربية أو منطقة الوسط، وسهل عكار الذي تخترقه أنهر دائمة المجرى كالنهر البارد ونهر عرقة ونهر اسطوان.

وفي سنة 1728 التزم عكار محمد آغا أبو حيدر مستثنياً من التزامه هذا إقليم الشعرا، وفي سنة 1731 قسمت عكار إلى إقليمين: عكار والشعرا يتولاهما ضابط واحد. وسرعان ما سلخت مقاطعة الشعرا عن عكار سنة 1737 لتؤلف إدارة مستقلة ترتبط مباشرة بوالي طرابلس، واستقرت فيها بعد ذلك الحدود الإدارية لمنطقة عكار كما هي عليه الآن.

وتميّزت عكار طيلة العهد العثماني بطابع ريفي لخلوها من المدن وحتى من القرى الكبيرة. وبسبب قربها من مدينة طرابلس التي عرفت نشاطاً تجارياً وصناعياً، ارتبطت عكار إدارياً بهذه المدينة عندما شكلت ولاية «طرابلس الشام» سنة 1579.

وبعد عرضه للأوضاع السياسية التاريخية لعكار في بداية الحكم العثماني، ينتقل الباحث لدراسة نظام الالتزام، وهو نظام يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأرض وبالسلطة السياسية الإقطاعية التي كانت سائدة في ذلك الزمن. والكلمة أصبح معناها في العهد العثماني، «التولي على أراضٍ سلطانية وعلى العبيد العاملين فيها». وهو أحد مظاهر التنظيمات الإدارية العثمانية الذي ظهر نتيجة فساد نظام الإقطاع العسكري. وبموجب نظام الالتزام أوكلت الدولة العثمانية مهمة جمع الضرائب من المناطق المختلفة في السلطنة، إلى موظفين غير حكوميين عرفوا بـ «المقاطعجية»، وكان أغلب هؤلاء من الزعماء المحليين. وتعرف دائرة المعارف الإسلامية الالتزام بأنه أحد أشكال جمع الضرائب المستعمل في الإمبراطورية العثمانية.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

ويميز نظام الالتزام علاقة السلطة بالأرياف بصورة خاصة. وقوام هذا النظام أن يتعهد أحد الأشخاص بدفع ما يترتب من الأموال الأميرية عن منطقة من المناطق لقاء التزامها. وتعقد الالتزامات مع الوالي ويتعهدها في العادة الوجهاء والأمراء في الأرياف. ويكون للملتزم مهمتان: الأولى تأمين جانب الولاء بكل أشكاله الاجتماعي والسياسي والفكري من قبل المنطقة التابعة لنفوذه إلى السلطة المتمثلة بالوالي، وذلك من خلال المحافظة على الأمن وملاحقة العابثين بأمن السلطة وحماية الرعايا والمساهمة في إعمار وإنماء المنطقة. أما المهمة الثانية فهي تأمين وصول الريع الإقطاعي للطبقة الحاكمة من أجل تأمين استمرارها في السلطة المحلية وللصرف على أجهزتها الإدارية والعسكرية وعلى متطلباتها الاجتماعية.

وهكذا شكل الملتزمون واسطة بين المكلفين من الأهالي والدولة العثمانية ممثلة بولاتها. إذ كانت الدولة لا تتعامل مباشرة مع الفلاحين بل

كانت تبيع الالتزامات للملتزمين.

وكان عقد الالتزام يحدد لسنة قابلة للتجديد وأحياناً لثلاث سنوات أو أكثر، ويحدد فيه المبلغ الواجب دفعه وطريقة التسديد التي تكون عادة على أقساط تدفع في فترات المواسم.

ثم يعرض الكاتب للمراحل التي مرت بها عكار خلال تطبيق نظام الالتزام منذ عهد الملتزمين مشايخ آل حمادة الشيعة سنة 1666 وحتى سنة 1714 بعد حلول المراعبة مكان آل حمادة في حكم عكار واستمر حتى سنة 1830 بسبب توقف نظام الالتزام بعد غزو المصريين لبلاد الشام ثم إلغاء العثمانيين لهذا النظام سنة 1839.

وفي الدراسة الرابعة، وعنوانها: «آل سيفا بين الواقع والاتهام»، يسعى المؤلف الشيخ محمد خالد سعيد الزعبي إلى قراءة تاريخ آل سيفا في حكم عكار بموضوعية وتجرّد بعيداً عن التحيّز الجهوي أو الطائفي أو العائلي. ويرى الكاتب أن آل سيفا من أصل تركماني استخدمهم المماليك في المحافظة على السواحل والحصون في عكار على غرار آل عساف في كسروان. ويعود نسب هذه العائلة إلى المقدم جمال الدين سيفا، وهو ابن أحد المماليك الجراكسة أو عمالهم في طرابلس وعكار.

ثم ينتقل المؤلف إلى عرض أبرز الرجالات السياسيين لهذه الأسرة، وإلى دورهم السياسي العسكري في تاريخ عكار ولبنان ولا سيما واقع صراعاتهم مع الأمراء والولاة الآخرين وخاصة مع الأمير فخر الدين الثاني، وصراعهم مع السلطة العثمانية، وصراعاتهم الداخلية.

ويرى الكاتب أن بني سيفا كانوا يحاربون على جبهات داخلية وخارجية، إذ استعدوا كل أو معظم من كان حولهم. ومرد ذلك إلى طبيعة سياسة «فرّق تسد» التي كانت تستعملها السلطة العثمانية. وأكثر هذا الصراع تركّز بين الأمير يوسف سيفا والأمير فخرالدين وذلك إلى خوف كل فريق من تصفية الآخر له ولنفوذه وطموحه التوسعي في بلاد الآخر. ويعتبر الباحث أن

هذا الصراع الذي لم تراع فيه المبادىء الدينية والخلقية ولا القيم والمثل العليا، ولا العهود والمواثيق، كان في مجمله بين مرتزقة بكل معنى الكلمة، ليس لقتالهم هدف قومي أو وطني أو عقائدي، إنما هو صراع من أجل السلطة ومكاسبها، وهو ما تؤكده التحالفات وتغيّرها بين أصدقاء الأمس ـ أعداء اليوم والعكس صحيح. فآل سيفا تحالفوا مع الجميع واختلفوا مع الجميع أيضاً، تحالفوا مع آل عساف زمناً طويلاً ثم تقاتلوا معهم، وتحالفوا مع فخرالدين وتصاهروا معه ثم تصارعوا معاً، وتحالفوا مع السلطة العثمانية وتمردوا عليها وكانت نهايتهم على يديها.

كما يعرض الباحث للركائز الحضارية للمنطقة في عهد آل سيفا، من الحركة الاقتصادية إلى الواقع العمراني والاجتماعي والفكري. ويخرج الباحث في نهاية الدراسة باستنتاج رئيسي هو أن ما اتُهم به آل سيفا من حروب ونهب وظلم وغدر كان يشكل واقع كل الحكام المجاورين لهم بل واقع الدولة العثمانية في مختلف ولاياتها، وأن الأمير فخرالدين لم يكن مبرأ من ذلك ولا سيما في حروبه ضد يوسف سيفا واجتياحه طرابلس وعكار ونهبهما وتدميرهما.

مركز تحقيقات کامپیوتری علوم اسلامی

أما العمالة مع العثمانيين التي اعتبرت عملاً خيانياً وجريمة ترتكب بحق المنطقة فقد كانت ـ في رأي المؤلف ـ عامة وشاملة اشترك فيها كل الأمراء والولاة بمن فيهم الأمير فخرالدين الثاني وجده الأمير فخرالدين الأول.

أما الدراسة الخامسة، فهي للدكتور حسين سليمان، تحت عنوان: «علي باشا الأسعد المرعبي والي ولاية طرابلس»، حيث تناولت دور علي باشا في حكم طرابلس.

وعلي باشا هو الإبن الرابع لأسعد آغا ابن الشيخ شديد المرعبي. ووالده أسعد آغا أول من حكم طرابلس من المراعبة ومكّن سلطتهم خارج بلادهم عكار، وأخوه هو محمد بك الأسعد المرعبي الشهير حليف الشهابيين وحاكم طرابلس لفترات طويلة. ويعتبره المراعبة من أبطالهم التاريخيين العظام

نظراً للدور الذي لعبه في تاريخ المنطقة والعائلة.

انطلق علي من عكار ليوسع سلطته على ولاية طرابلس، وكانت عائلته قد توزعت مناطق نفوذها الثلاث، وتقاسمت الالتزام عليها، فعرفت بهم وعرفوا بها، وهي مناطق «الجومة والدريب والقيطع». وكان أول ظهور له على مسرح الأحداث في طرابلس عام 1800 في غمرة الصراع على حكم ولايات الشام بين عبدالله باشا والي دمشق وبين أحمد باشا الجزار والي صيدا، وبين المتسلم على طرابلس إبراهيم آغا سلطان في صراعه مع مصطفى آغا الدلبة (ومساعده مصطفى بربر آغا) قائد حامية قلعة طرابلس.

وقد بلغ الصراع أوجه حينما وجه الدلبة ومساعده بربر مدافع القلعة على المدينة، مهدداً بتدميرها على رؤوس أهاليها طالباً خروج المتسلم إبراهيم آغا الذي هرب من طرابلس إلى الأمير حسن وحاصر المدينة بعسكر. حينها كتب الأهالي إلى والي دمشق يطلبون تغيير المتسلم إبراهيم آغا ولجأوا إلى علي بك المرعبي في عكار لينجدهم، فتوسط الأخير لدى الأمير حسن الشهابي وعقد معه اتفاقاً لرفع الحصار عن المدينة وخروج المتسلم إبراهيم آغا مع ممتلكاته منها وعين مصطفى الدلبة متسلماً لطرابلس مكانه.

ولم يلبث بربر آغا أن فتك برئيسه الدلبة قائد حامية القلعة، وظل يعمل في منصبه بالوكالة مدة، حتى ورد الأمر من والي دمشق بتعيين علي بك متسلماً لطرابلس، فقام بربر بمحو اسم علي بك ووضع اسمه هو مكانه، الأمر الذي جعل الوالي يجرّد حملة لحصار قلعة طرابلس لإنهاء تمرد بربر. وفي هذه الأثناء، كان الجزار ينجح في الاستيلاء على ولايتي دمشق وطرابلس بموافقة الباب العالي، واحتلال دمشق والقبض على مساعدي الوالي الغائب.

أما علي بك فقد زاد من قوته ووسع من نفوذه في بلاده عكار رغم تمرد بربر في طرابلس، وامتدت سلطته إلى بقية بقاع عكار ومنطقة الدنادشة في بلاد العلويين وصافيتا.

وفي العام 1807 حاول والي طرابلس الجديد الكنج يوسف إنهاء تمرد بربر لكنه لم يفلح ونجح علي بك في الحصول على التزام ولاية طرابلس مع لقب باشا من والي دمشق، ثم حاصر مدينة طرابلس بالتعاون مع جيش الوالي إلى أن تمكن من إنهاء تمرد بربر بعد تضايقه من الحصار وطلبه الاستسلام للخروج إلى صيدا. وهكذا سقط بربر وعين علي بك متسلماً على المدينة لكنه سرعان ما عاد الاضطراب إلى طرابلس بسبب نزاع بين علي بك وقائد القلعة الجديد علي آغا، حيث تمكن علي بك من القبض على علي آغا والانفراد بالسلطة في المدينة بعد أن طهرها من مؤيدي بربر. إلا أن انتصار والي صيدا في حربه مع والي دمشق وطرابلس قد أدى إلى عزل علي بك وتعيين بربر آغا متسلماً على طرابلس مكانه إذ قام الأخير بإحالة المنصب مؤقتاً أثناء غيابه للشيخ عباس الأسعد المرعبي، فاضطر علي بك إلى الاستسلام ومغادرة المدينة عام 1810.

لكن علي بك أرسل أموالاً إلى والي دمشق الجديد سليمان باشا (حليف بربر) وتوسط له الأمير بشير الشهابي كي يرضى عنه ويعيد إليه التزام عكار. كما صالحه مع بربر آغا واستمر الصلح فترة حتى تمكن علي بك من بذل جهود كبيرة لسلخ بلاد عكار وجبيل عن ولاية طرابلس، عن سلطة بربر، وألحقت بولاية صيدا.

واستفاد علي بك من وفاة الوالي وتعيين عبدالله باشا والياً جديداً مكانه ومن شكوى الأهالي من ظلم بربر للوالي، الذي قام بعزل بربر وتعيين علي بك متسلماً على طرابلس مكانه. كما سنحت الظروف له بسبب غضب الوالي على بربر لتحالفه مع والي دمشق ضده الأمر الذي عزّز موقف علي بك ضد بربر المطارد من الوالي والهارب إلى مقر البطريرك الماروني في الديمان الذي توسط له عند الأمير بشير ليتوسط لبربر مع الوالي عبدالله باشا. وهكذا استجاب الوالي لمساعي الأمير بشير وعزل علي بك من متسلمية طرابلس وأعطاها إلى بربر آغا الذي انتقم من علي بك وطالبه بدفع مبلغ كبير من المال.

وبسبب تغيّر الظروف الإقليمية، أي تأييد الباب العالي لوالي دمشق درويش باشا وإلحاق ولاية صيدا ويافا وطرابلس إلى ولايته، ودعمه في حربه ضد والي صيدا عبدالله باشا، عاد علي بك للظهور في مسرح الأحداث إذ عيّنه الوالي الجديد متسلماً على طرابلس واللاذقية بدلاً من بربر آغا، فقام علي بك باحتلال مدينة اللاذقية ثم هاجم طرابلس في حزيران 1822 في حين لجأ بربر إلى القلعة. وقد دام حصار المدينة ثلاثة أشهر وتخلى الجند المتواجدون في بلدة الميناء عن سيدهم بربر وانضموا إلى علي بك فاضطر سكان طرابلس إلى تسليم المدينة لقوات علي بك في تشرين الأول (أكتوبر) 1822 وحوصر بربر في القلعة لمدة شهرين استلم بعدها وخرج إلى عسكر درويش باشا وأقام في بيروت بعد حصوله على الأمان.

وفي العام 1823 عيّنت السلطات العثمانية سليمان باشا العظم والياً على ولاية طرابلس، ففرّ الأهالي إلى المرتفعات الجبلية المحيطة بالمدينة خوفاً من ظلم الوالي الذي عزم على الانتقام منهم، لكنهم استرخوه بالمال في حين استمر في هدم دور الأعيان الفارين من سكانها مما أدى إلى نشوب ثورة في المدينة فتدخل علي بك الأسعد بقوات عكار لإخماد الثورة في البداوي والتي كان لبربر دور في إشعالها وهزم المتمردين. وبعد وفاة والي طرابلس سنة 1824 عيّن علي بك والياً مكانه. كما تضمن الكتاب ثلاث دراسات أخرى، واحدة عن «الإفتاء والمدارس في عكار منذ العهد العثماني حتى قيام الجمهورية اللبنانية» للشيخ خلدون عريمط، ذكر فيها المفتين الذين تسلسلوا في منصب الإفتاء في عكار منذ عام 1856 مع أسرة الكيلاني حتى عام 1975، أي ثمانية مفتين، كما ذكر طريقة انتخاب المفتي آنذاك. ثم انتقل إلى دراسة حال التعليم في عكار قبل الاستقلال وبداية اهتمام العثمانيين بالتعليم وإنشاء المدارس عام 1869 حيث أنشئت أول مؤسسة تعليمية حكومية في عكار عام 1898 فيما كانت المدارس الإرسالية الأجنبية تنتشر في عكار وطرابلس وباقي الممالك العثمانية. أقيمت المدرسة الحميدية في مشحا عام 1893 بأمر من السلطان عبد الحميد. وفي موازاة ذلك، انتشرت مدارس الشيوخ (الكتاتيب) لتعليم القرآن الكريم، والخطوط العربية والحساب.

والدراسة التالية، الموارنة في عكار إبان الحكم العثماني 1516 ـ 1918، للمحامي رشيد الضاهر، ركزت على دراسة الوضع الديموغرافي للموارنة في عكار خلال الحكم العثماني حيث شكل النصارى نصف السكان تقريباً في بعض الفترات. كما أشار الكاتب إلى تسامح حكام عكار الديني وعلاقتهم الوثيقة بآباء الكنيسة المارونية وإلى انعدام الأحداث الطائفية في تاريخ المنطقة على غرار المناطق اللبنانية الأخرى وخاصة عام 1860.

والدراسة الأخيرة حول «صناعة الحرير في عكار 1800 ـ 1950» للدكتور فؤاد سلوم، تناولت واقع هذه الصناعة وتطورها في عكار بين عامي 1800 و1950، وعوامل وأسباب هذا التطور والازدهار في بداية القرن العشرين.

وفي ختام الكتاب، عرض لتوصيات المؤتمر التي ركّزت على تقوية مراكز الأبحاث اللبنانية ودعم المؤرخين والباحثين في تاريخ عكار ولبنان وإحياء عملية التنقيب عن الآثار في عكار وذلك من خلال اهتمام وزارة الثقافة والتعليم العالي بهذه المسائل.

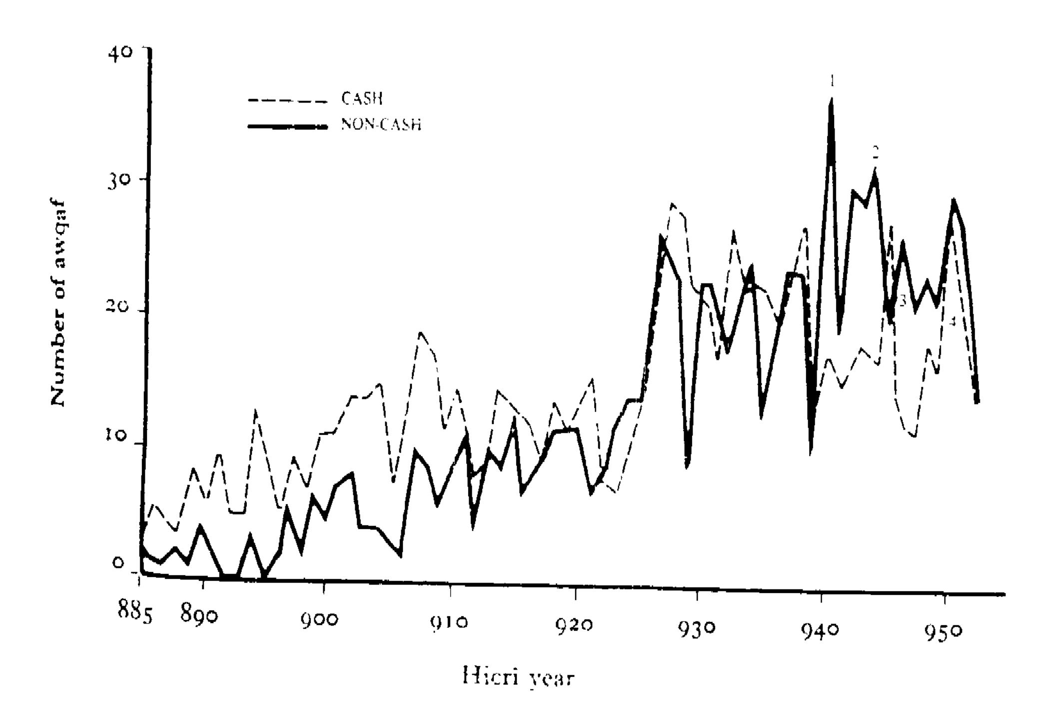
مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

تصحيح واستدراك

نشر الأستاذ محمد الأرناؤوط في العدد 43 من مجلة الاجتهاد، ترجمةً لمقالة جون ماندفيل بعنوان: «المردود الخيري للربا: الخلاف حول وقف النقود في الدولة العثمانية» ص ص 173 ـ 206؛ لكن سقط من المقالة على الصفحة 179 جدولٌ صغير يتضمن إحصائياتٍ حول تطورات الوقفين: العادي والنقدي. وهذا هو الجدول:

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

Dated Istanbul Awqaf by Year of Establishment




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المسهمون في هذا العدد

نقولا زيادة

أستاذ معروف للتاريخين الحضاري والثقافي للإسلام الوسيط، عمل في الجامعة الأميركية في بيروت منذ أواخر الأربعينات وحتى تقاعده. وله زهاء الستين عملاً علمياً بين كتاب ومقالة في المجلات العلمية المختلفة. آخر كتبه مجلّدان بعنوان: «أيامي»؛ وهي مذكرات له صدرت إبان بلوغه الخامسة والثمانين.

سيّار الجميل

أستاذ التاريخ الحديث في جامعة آل البيت (الأردن). له دراساتٌ وبحوثٌ كثيرةٌ في تاريخ العرب الحديث والمعاصر. أهمّ بحوثه عن العثمانيين وآثارهم الباقية في المشرق العربي: العثمانيون وتكوين العرب الحديث (1989)، والتحولات العربية: إشكاليات الوعي وتحليل التناقضات (1997)، وبقايا وجذور: التكوين العربي الحديث (1997)، والعرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة (1997).

جورج كتورة

أستاذ للدراسات الإسلامية بكلية الآداب بالجامعة اللبنانية. ومدير حالي لفرع الآداب بمدينة صيدا. له دراسات في التصوف الإسلامي، والفكر الفلسفي العربي الوسيط. كما صدر له كتاب عن عبد الرحمن الكواكبي. وترجم عدة كتب فلسفية واستشراقية عن الفرنسية والألمانية.

قصي الحسين

أستاذ للأدب العربي في الجامعة اللبنانية. من مؤلفاته: أعلام الحركة الأدبية في بلاد الشام (بلاط سيف الدولة)، ومعالم الحضارة العربية الإسلامية، والأدب والسوسيولوجيا، وأنتروبولوجيا الصورة في الشعر العربي قبل الإسلام. وله أبحاث منشورة في المجلات والصحف اللبنانية والعربية. شارك في عدة مؤتمرات في لبنان والبلدان العربية الأخرى.

عبد اللطيف الحارس

أستاذ التاريخ الحديث في الجامعة اللبنانية / فرع طرابلس. حصل على دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث على أطروحة بعنوان: «نظرة اللبنانيين لتاريخهم: دراسة نقدية» (1985). ومن دراساته: الهوية الوطنية اللبنانية (1989)، ودور الإرساليات الأميركية في لبنان في القرن التاسع عشر (1993).

مركز تحقيقات كامپيوتری علوم اسلامی

محمد مراد

أستاذ مادة التاريخ الحديث في الجامعة اللبنانية، الفرع الخامس. من مؤلفاته: العلاقات اللبنانية ـ السورية: دراسة أجتماعية، اقتصادية، سياسية. والمدارس التاريخية الكبرى: دراسات نظرية في مناهج البحث وفلسفة التاريخ، والنخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر. وله عدة أبحاث منشورة في مجلات علمية متخصصة.

شفيق محسن

أستاذ في الجامعة اللبنانية ـ كلية الحقوق ـ قسم العلوم السياسية، فرع الشمال. له دراساتٌ في الأبعاد القانونية للامتيازات والتنظيمات العثمانية. كان موضوع أطروحته للدكتوراه: «الحاضرة الشرقية بين العصور الوسطى والحِقَب الحديثة».

فايز سارة

باحث من سورية، مهتم بالحركات السياسية والدينية، والأوضاع الاقتصادية في الوطن العربي. من دراساته: الأحزاب والحركات السياسية في تونس (1986)، والحركة العمالية الفلسطينية (1990)، ودراسات في الإسلام السياسي (1994).

مصطفى الغاشي

أستاذ باحث في التاريخ الحديث (الدولة العثمانية) بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، جامعة عبد الملك السعدي، المغرب. حاصل على الدكتوراه من جامعة ليون بفرنسا في موضوع: «صورة الإمبراطورية العثمانية من خلال كتب الرحلات الفرنسية، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر». طبع الجزأين الأول والثاني بالمجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، ع11/ 12 زغوان 1995. له مجموعة من المقالات نشرت بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، المغرب.

هيثم مزاحم

طالبٌ بالدراسات العليا بالجامعة اللبنانية. له اهتمامات ودراسات في القضايا الاستراتيجية في العالم الإسلامي. سيصدر له قريباً كتاب «حزب العمل الإسرائيلي 1897 ـ 1998».

ياسر زغيب

طالبٌ في الدراسات العليا في الجامعة اللبنانية. له اهتمامٌ بالقضايا الثقافية في العالم الإسلامي.

صدر حتى الآن من مجلة الاجتهاد

الخراج والإقطاع والدولة

****

الشريعة والفقه والدولة (1)

****

الشريعة والفقه والدولة (2)

****

المثقف والسلطان في المجال الحضاري العربي الإسلامي (1)

****

الثقافة والسلطة في المجال العربي الحديث (2)

****

المدينة والدولة في الإسلام (1)

****

المدينة والدولة في الإسلام (2)

****

الاجتهاد والتجديد في المجال

الحضاري العربي الإسلامي (1)

****

الاجتهاد والتجديد في المجال

الحضاري العربي الإسلامي (2)

****

الاجتهاد والتجديد في المجال

الحضاري العربي الإسلامي (3 ـ 4)

هموم الحاضر والمستقبل

****

السلطة

الفكرة والبنية في المجال

الحضاري العربي الإسلامي (1)

****

فكرة الدولة وبنية الدولة

في المجال السياسي العربي الحديث والمعاصر (2)

****

فكرة الدولة وبنية الدولة

في المجال السياسي العربي الحديث والمعاصر (3)

****

فكرة الدولة وبنية الدولة

في المجال السياسي العربي الحديث

والمعاصر (4 ـ 5)

****

البداوة والتحضر في المجال

الحضاري العربي الإسلامي (1)

****

البداوة والتحضر في المجال

الثقافي العربي (2)

****

مركز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

التوحد والانقسام والاستيعاب

في المجال العربي الإسلامي I

****

التوحد والانقسام والاستيعاب

في المجال العربي الإسلامي II

****

التوحد والانقسام والاستيعاب

في المجال العربي الإسلامي III

****

فكرة التاريخ والوعي التاريخي

العربي I

****

فكرة التاريخ والوعي التاريخي

العربي II

****

فكرة التاريخ والوعي التاريخي

العربي III

****

صورة التاريخ والوعي التاريخي

العربي VI

****

تاريخ الإسلام وتاريخ العالـم

الوعي والتاريخ في حضارةٍ عالمية V

****

العلاقات الإسلامية المسيحية (1)

ثقافة الجدل وثقافة الحياة

****

العلاقات المسيحية الإسلامية

ثقافة الجدل وثقافة الحياة (2)

****

العلاقات الإسلامية المسيحية

وإشكالياتها في العصر الحديث (3)

****

الحوار المسيحي ـ الإسلامي

والعلاقات الإسلامية ـ المسيحية (4-5)

****

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

التاريخ الاقتصادي العربي

والفكر الاقتصادي العربي (1)

****

التاريخ الاقتصادي العربي

والفكر الاقتصادي العربي (2-3)

****

التاريخ الاقتصادي العربي

الأزمنة الحديثة (4)

****

الفكر الاقتصادي العربي المعاصر (5)

نقد أطروحة الاقتصاد الإسلامي

****

الفكر الاقتصادي العربي المعاصر

الرهان والصيرورة (6)

****

الأسرة العربية

دراساتٌ في الفقه والاجتماع والأنثروبولوجيا

****

الدولة العثمانية في الدراسات الحديثة (1)

من الإمارة إلى الإمبراطورية

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

****

الدولة العثمانية في الدراسات الحديثة (2)

التاريخ الثقافي والعلاقات الدولية

****

الدولة العثمانية في الدراسات الحديثة (3)

المجال العربي في الإمبراطورية

****

مجلة الاجتهاد
ملفات الأعداد المقبلة

الدولة العثمانية في الدراسات الحديثة (4)
التنظيمات والإصلاح والآثار

****

عصر النهضة العربية
أسئلة التقدم والهوية والمستقبل

مركز تحقيقات کامپیوتری علوم اسلامی

****

مقاصد الشريعة
قضايا التجديد الفقهي والثقافي والسياسي

****

الوطن العربي في التسعينات
صراعات الثقافة والسياسة
على الأرض العربية

****

الاستشراق: قراءاتٌ
في الاجتماع والأنتربولوجيا

****

الحضارة الإسلامية
المجال والتاريخ والصيرورة

****

